

جغرافية المدن

Geography of Cities

**الأستاذ الدكتور
زين العابدين علي صفر**

2022م

الفصل الأول

(المدينة مفهومها ومعايير تحديدها)

أولاً/ مفهوم المدينة :

المدينة تنظيم عضوي معقد ، فهي ذلك الكتل المعقدة في المباني والناس الذين يتحركون فيها وبينها ، وإلى جانب تنظيمها العضوي فهي استثمار بشري يخدم حاجات الإنسان المادية والروحية ، فهي الرقعة الجغرافية التي اختارها الناس كمكان للعمل والعيش معا والتعليم والتجارة وللعبادة والتسلية والترفيه....الخ..فهو خليط من المساكن والمتاجر والمخازن والمكاتب والمدارس والدوائر والمسارح والمقاهي والحدائق والمكتبات والمستشفيات والملاعب والمعابد ومراكز الخدمات الاجتماعية والفنية المختلفة ، وكل هذه الاستخدامات المتنوعة قد نسجت جميعها بشبكة مختلفة من خطوط النقل والمواصلات والمرافق المختلفة ، أما معنى المدينة في اللغة مكان الاستقرار والإقامة ⁽¹⁾ أقام به فعل ممت وفيه المدينة (ابن منظور 1232-1311م)⁽²⁾ ويتفق معه الفيروزبادي (1329-1415م) على أن المدينة هي الحصن الذي يبني في اصطمة الأرض⁽³⁾، وتعني أصطمه معظم الشيء أو وسطه. وربما المدينة مشقة من دان مدين أي يحكم ويدان أي القاضي ، فهي مكان إقامة القاضي⁽⁴⁾ والقاموسان يؤكدان بأن المدينة كلمة أرامية الأصل تطلق على المكان الذي يسوده العدل اعتمادا على مقطع دين الذي تعني العدل وترمز إلى السلطان والملك والحاكم .

وقد ذكرها القرآن الكريم في (14) أية ، كما ذكر لفظ القرية (52) مرة ، والبلد(16) مرة في آيات القرآن الكريم، وهي جميعها تمثل المستوطنات البشرية ، وتختلف عن بعضها البعض من حيث الحجم والوظيفة ، ولذلك سميت مكة المكرمة أم القرى ، وقد ورد في القرآن لفظة قرية

1 - محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي (مختار الصحاح) ، دار الرسالة ، الكويت ، 1983 ، ص 619
ب- محمد فؤاد عبدالباقي (المعجم الفهرس لالفاظ القرآن الكريم) ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، 1945 ، ص662 ،

2 - ابن منظور (محمد بن مكرم) ، لسان العرب ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ، 1956 ، ص402 .

3 - الفيروزبادي (محمد بن يعقوب) ، القاموس المحيط ، المطبعة الميمنية ، مصر ، لا تاريخ ، ص237.

4- د. محمد السيد غلاب ، د. يسري الجوهري ، في جغرافية العمران ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ص43 .

والمقصود بها المدينة ، وكلاهما تمثل المستقرات البشرية كما أن الفينيقيين حينما بنوا مدينتهم المشهورة أطلقوا عليها اسم قرطاجنة (قرطة حدثت) أي القرية الحديثة⁽⁵⁾.

أما اللغويين الغربيون يفسرون كلمة مدينة Ville بقولهم مجموعة من البيوت المأهولة التي تتخللها الطرقات والشوارع (القاموس الفرنسي لاروس Larousse)⁽⁶⁾.

وقد عرف راتزل (F. Ratzel) المدينة بأنها :- مجموعة دائمة من الناس والمساكن تغطي مساحة كبيرة من الأرض توجد على مفترق الطرق التجارية⁽⁷⁾.

ويضيف واجنر (Wagner) بأن المدينة موضع النشاط التجاري.

أما فردريك فان رفتهوفن (F.V. Revthofen) فإنه يعرفها بأنها محل إقامة مجتمع لا يعتمد في حياته على الزراعة وإنما يعتمد على التجارة والصناعة .

بينما يذكر جان مرونس (J-Brunhes) : إن المدينة هي المملكة التجارية والصناعية التي يعمل أهلها معظم وقتهم داخلها، أما القرية فهي التي يعمل أهلها خارجها.

وقد فسر ابن خلدون (1404-1332) المدينة بأنها تقابل الحضارة مما أسماه الملك أي سيادة الدولة⁽⁸⁾ ، ويعد لابن خلدون الرائد في إبراز العامل السياسي في نشوء وأرتقاء المدن .

ويقول درويس (Dorries) إن المدينة تمتاز بشكلها المنتظم المعماري وتخطيطها، وإنها تنمو حول نواة من السهل تميزها والتعرف عليها.

ويقول ماكس سور (Max sorre) بأن المدينة محلة يعيش فيها مجتمع مستقر غالباً ما يكون ضخم العدد كما إن كثافته مرتفعة، ولا يعتمد كل أفرادها أو معظمهم في رزقهم على الزراعة ، وهو في نشاط دائم وعى درجة عالية من التنظيم⁽⁹⁾ .

أما روبرت بارك يؤكد بأن المدينة ليست مجرد تجمعات من الناس مع ما يجعل حياتهم فيها أمراً ممكناً ، مثل الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل النقل، كما إنها ليست مجرد مجموعة من

5 - د. جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1977 ، ص 54 .

6 - فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية المدن ، (الإطار النظري وتطبيقات عربية) ، مطابع التوحيد الحديثة ، القاهرة ، 2000 ، ص 9 .

7 - د- محمود عبد الطيف عصفور ، و د. السعيد ابراهيم البدوي ، الدراسات الميدانية في جغرافية العمران، مع دراسة تطبيقية على المجمع والدرعية والدمام في المملكة العربية السعودية، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة ، 1983، ص 120.

8 - احمد مختار العبادي ، الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، عدد(1)، سنة 1980، ص 127.

9 - عبد الفتاح محمد وهيب، جغرافية العمران، منشأة المعارف بالأسكندرية ، 1972، ص 35.

النظم والإدارات، مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات المدنية من أي نوع، إن المدينة فوق هذا كله اتجاه عقلائي، مجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة، والعواطف المتأصلة في العادات التي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، أن المدينة بمعنى آخر ليست مجرد ميكانيزم فيزيائي أو بناء صنعه الإنسان ، ذلك لأنها متضمنة في العمليات الحيوية التي تنظم الناس الذين يكونوها ، إنها نتاج الطبيعة وذلك طبيعة إنسانية على درجة الخصوص .⁽¹⁰⁾

أما ماكس فيبر فتعتبر المدينة بأنها مجموعة من المساكن المتفرقة والكثيفة مشكلا نوعا في المستوطنة شديدة الازدحام إلى الدرجة التي يفتقد فيها إلى التعرف المتبادل بين السكان ، وأن الشيء الذي يهتم به ماكس في تحديد المدينة هو وجود سوق محلية يشكل جزءا أساسيا في حياة الناس اليومية ولهذا فإن المدينة عنده هي مكان سوق، أي يؤكد على الطابع الاقتصادي للمدينة على أنماط المنتج والمستهلك⁽¹¹⁾ .

وكانت معايير ماكس فيبر في المدينة هي :

- 1- أن يكون في المكان حصن أو سور.
 - 2- أن تتوفر فيه سوق أو أسواق.
 - 3- أن توجد فيه محطة أو قضاء وتشريع يتمتع بقانون مستقل.
 - 4- وجود نقابة أو أي شكل من التعاون النقابي.
 - 5- أن يتمتع ذلك المكان بحكم ذاتي مركزي يستند إلى مبدأ الانتخاب.
- أما هارتشورن (Hartshorn)⁽¹²⁾ يصف المدينة بأنها تركز السكان يتميزون بطريقة للحياة واضحة في خلال أنماط الحياة والعمل ، وتتميز المدينة باستعمالات أرض منخفضة بدرجة عالية وتنوع كبير لمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وتستخدم الامكانيات والموارد في المدينة ، بحيث تبدو وكأنها آلات أو مكائن في غاية التعقيد .

ومن بين الآراء والتفسيرات التي تناول تعريف المدينة⁽¹³⁾ رأي يرجح أصل المدينة الى وجود قلعة (Castle) أو البرج (Burg) ، والمدينة على هذا الأساس العسكري عبارة عن قلاع

10 - محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، مدخل نظري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص 129 .

11 - محمد عاطف غيث ، مصدر سابق ، ص 131.

12-Hartshorn T. interpreting the city : An Urban Geography , John Wiley and Sons Newyork, 1992 ,p.3

13 - عبد الجبار ناجي ، دراسات في تأريخ المدن الإسلامية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2001 ، ص 15-17.

أُتخذت أماكن للسكن في الحالات الإضطرارية، لذلك يعلل أنصار هذه النظرية العسكرية Military Theory ببناء أهالي القلاع والأسوار وحفر الخنادق زيادة في التحصن ودفع مخاطر الأعداء. وبينما تفسر آخر للمدينة وهو سياسي له علاقة بالتفسير العسكري والذي يرى بأن الناس من تجار وحرفيين كانوا يجتمعون في هذه الحصون والقلاع لحماية أنفسهم وتجارهم من خطر الغزوات والهجمات، وبمرور الزمن تزايد أهمية ذلك الموضوع بزيادة حجم التبادل التجاري فيتحول إلى مدينة، والمدينة السياسية عند أنصار هذا الرأي تعد من أقدم أنواع المدن وأكثرها وضوحاً.

ويرى هنري بيران تفسير آخر للمدينة (تفسير تجاري) بقوله بأن مدينة القلعة أو الحصون عبارة عن مؤسسات أسقفية دينية ، والمهم ما ينشأ حول هذه القلاع من مراكز تجمعات تجارية خارج الأسوار مستفيدين من الظروف الاقتصادية والجغرافية كمرور طرق القوافل التجارية ، وعلى امتداد هذه الطرق تتحول إلى مدن تجارية خارج أسوار القلاع.

ومن بين هذه التفسيرات توصل المختصون إلى تعريفات للمدينة وهي⁽¹⁴⁾ :

- 1- المدينة هي المكان الطبيعي للفرد المتمدد المتحضر وذلك لأنها تمثل رقعة حضارية خاصة.
- 2- المدينة هي أي مكان مستقر ينشغل فيه أكثر بأنماط إنتاجية غير النمط الزراعي.
- 3- المدينة هي أي مكان محدد من الأرض يجتمع فيه الناس من مختلف الأجناس. وأن تكون نسبة يجمعهم كثيفة.

ثانياً / العناصر الأساسية للمدن :

ومما سبق يمكن أن نحدد العناصر الأساسية التي تكون المدينة:-

1-الأساس الاجتماعي:-

تعد المدينة محلة يعيش فيها مجتمع مستقر في مكان ما متميز بطريقة للحياة واضحة من خلال أنماط الحياة والعمل ، ويتوفر لهذا المجتمع امكانات الحماية والراحة والحرية والأمن والعدالة أفضل مما يتوفر في أماكن أخرى .وقد حدد الباحث الاجتماعي هوسر ' Hauser جملة شروط وخصائص لتحديد وضعية مكان ما من الناحية التمدنية والشروط هي: توافر الكثافة في حجم السكان والتقدم التكنولوجي ومدى الإمكانية في السيطرة على الظروف الطبيعية وتط المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية والسياسية.

2 -الأساس الاقتصادي:-

¹⁴ - عبد الجبار ناجي ، مصدر سابق ،ص17.

تعد المدينة ليست فقط مأوى للسكان وبل هي محلة تجارية وصناعية وخدمية يعمل أهلها معظم أوقاتهم في داخلها ، تتميز بسوق دائم وبنشاط اقتصادي مستمر ينعكس ذلك على طبيعة استخدامات الأرض فيها وتوزيعها الجغرافي فوق كل الأرض الخضرية .

3- خصائص الموقع والموضع :-

يتوفر لسكان المدينة خصائص التوسط والمركزية تمتاز بشكلها المنتظم المعماري وتخطيطها ونموها حول نواة في السهل تميزها ، كما يتميز موضعها بالخصوصية والأفضلية التي تمنحها مقومات الحماية والأشراف على شؤون المجتمعات والمناطق التابعة المحيطة بها (إقليمها) ويتوفر لها تسهيلات الإدارة والقضاء والأمن للمدينة وما حولها .

4- الأساس الإداري:-

للمدينة مؤسسات الإدارة الأمنية والقضائية والدينية ، فضل عن كونها مقر الحكم ودواوينه ومؤسساته المختلفة المستويات ، فهي مصدر القرار السياسي والإداري الذي يتعلق بشؤون الدولة والإقليم والمدينة ذاتها ، وأن مقومات الحماية والأمن تطلب دعم الموقع المركزي لها بإقامة التحصينات الدفاعية كالأسوار والخنادق والقلاع والأبراج الخ .

5- الأساس التاريخي والتراثي:-

المدينة إرث حضاري متراكم عبر الأجيال والزمن، متمثلة في مبانيها المتنوعة وطرقاتها التي تحكي قصة تاريخها الطويل، ومساحة تجارب تعاقب لمجتمعات بشرية مع المكان والبيئة.

ثالثاً / معايير تحديد المدن:

لقد اختلف الباحثون كما اختلف دول العالم في تعريف المدينة، وهنا يمكن الإشارة بعض المعايير التي تستعمل لتحديد المقصود بالمدينة ومنها:-

أ- الأساس الإحصائي :

لقد أعتمد الإحصائيون على الأرقام والبيانات التي تدل على إعداد السكان لتمييز المدينة عن غيرها من أنماط الإستيطان البشري ، ويمكن أن نميز نوعين من هذا الأساس وهما :-

1- الحجم السكاني (Population Size)

ويقصد بعدد الأشخاص من مخلف الفئات العمرية والنوعية والذين يعيشون في رقعة جغرافية واحدة ، حيث هناك اختلاف كبير بين دول العالم المختلفة حول الحد الأدنى من حجم السكاني المتمركز في بقعة جغرافية معينة باعتبارها مدينة . وذلك حسب الحجم الكلي لسكان الدولة والمساحة الكلية التي تشغلها والكثافة السكانية في كل وحدة مساحية ، لذا فالحد الأدنى

في الدنيمارك هو (250) شخص وفي أيسلندا (300) شخص وفي كندا وماليزيا واسكتلندا (1000) شخص وفي ايرلندا (1500) شخص وفي تركيا وفرنسا وألمانيا (2000) شخص وفي الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك (2500) شخص وأزداد الحجم الأدنى إلى (5000) شخص في كل من هولندا وبلجيكا واليونان ثم يزداد أكثر إلى (10000) شخص في أسبانيا وفي مصر (11000) شخص ثم يصل الحجم الأدنى إلى أقصاه في الصين واليابان مابين 20-30 ألف شخص⁽¹⁵⁾ ويعد المعيار الإداري أولوية أولى توصيف المدن العربية وأن خمسة الآلف نسمة هو المعيار الحجمي المفترض في العراق والأردن والسودان والصومال وموريتانيا ولبنان والسعودية وليبيا ، أما الحجم السكاني المبني في سوريا للمدينة يبلغ (20) ألف نسمة⁽¹⁶⁾ ، كما يتغير هذا الرقم داخل الدولة الواحدة ، وفق فترة زمنية إلى أخرى وفي بعض الدول فإن الحجم ليس كافيا من حيث المبدأ فبعض القرى في سهول هنغاريا وبلغاريا وجزيرة صقلية فهي مدن توصف بمدن الفلاحين (Peasant Cities) يصل عدد سكانها إلى أكثر من 70 ألف نسمة⁽¹⁷⁾ وكذلك الحال في شرق وجنوب شرق آسيا حيث الكثافة السكانية العالية وصغر مساحة الأراضي للدول ، والذي أدى إلى تضخم المستوطنات البشرية ، وكان 57% من سكان اليابان قبل الحرب العالمية الثانية يعيشون في مدن زراعية (Villes Agricoles) يتراوح عدد سكانها بين (2000-10000) نسمة ، ولكن تظهر على عكس هذا العدد الكبير من السكان ، وجود مدن كاملة بخدماتها وفعاليتها ومبانيها وبعدها سكاني لا يزيد عن بضعة مئات وهي مدن قروية (Mcrovilles) كظهور في غرب أوروبا وفي أمريكا ، وتتباين الأقطار العربية في تصنيفها للمدن ، ففي سوريا والسعودية والسودان وموريتانيا وليبيا تعتبر المراكز الحضرية التي أعداد سكانها 5 آلاف نسمة مدنا ، بينما الكويت ولبنان فإنها تحدد العدد 10 آلاف نسمة فما فوق

15 - للمزيد انظر إلى :- أ- H. Carter , the study of urban geography platman press Bath- Britain , second Edition , 1975 , p.20.

ب- J.B.E. Garnier and G.Chabot Urban Geography , London , Longman , 1971 . p26

16 - نهاد حنبلي ، التحضر في القطر السوري ، النمو والخصائص ، مطبوعات المكتب المركزي بلا أخصاء ، دمشق ، 1974 ، ص4-5.

17 - جمال حمدان ، مصدر سابق ، ص6 .

مراكز حضرية⁽¹⁸⁾ وقد اعتمدت الأمم المتحدة في الكتاب الإحصائي لسنة 1952 الحد الأدنى لمجموع السكان في المدينة يساوي 120 ألف نسمة⁽¹⁹⁾

2- الكثافة السكانية (Population Density) /

(يقصد بعدد الأشخاص الساكنين في كل وحدة مساحية كأن تكون هكتار أو كم² أو ميل مربع) لا تبدو الكثافة السكانية معيار أفضل فليس ثمة حد كثافي تنتهي عنده القرية وتبدأ المدينة ، إذ توجد قرى تصل كثافتها السكانية إلى 2000 شخص لكل كم² ، ومع ذلك تظل محتفظة بطابعها الريفي ، ولا توجد فيها خصائص أو مظاهر الحياة الحضرية⁽²⁰⁾ كما أن تجمع السكان ليس دليلاً قاطعاً على التحضر ، فهناك عوامل بيئية اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى تركيز السكان مع عدم ارتباط هذا التركيز بطبيعة الحياة ذاتها ، ريفية كانت أم حضرية ، وقد يرجع تجمع السكاني إلى وجود وفرة في المصادر المائية والأرض الخصبة ، وقد يكون التجمع السكاني ناتجاً عن اختلال الأمن كما في بعض الدول التي تعاني من الأزمات السياسية والحروب الأهلية والعرقية ، حيث يضطر سكانها إلى هذه التجمعات المفاجئة .

وقد حاول الباحث ديلكوكس (W. F . Willcox) بدراسة إحدى مقاطعات ولاية نيويورك

، وضع مقياس كثافي لتحديد المدن وكالاتي :-⁽²¹⁾

- 100 شخص لكل ميل مربع للريف (160 نسمة / كم² أو 7 شخص / فدان)

- من 100 - 1000 شخص / ميل مربع للقرى + 1000 شخص / ميل² للمدن .

وكما اقترح مارك جفرسون كثافة 10000 شخص / ميل مربع (3906 نسمة / كم²) تؤهل

المكان لأن يعد مدينة ، كما حاول الباحث فايشل (Weichel) أن يضع مقياساً كثافياً مدرجاً

لكل أنواع الاقتصاد (بالميل المربع)⁽²²⁾ وكالاتي :-

18 - فتحي محمد أبو عيانة ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص 109-113 .

19 - كايد عثمان أبو صبحه ، جغرافية المدن ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2003 ، ص 39 .

20 - صبحي محمد قنوص ، دراسات حضرية ، مدخل نظري ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994 ، ص 87 ،

21 - جمال حمدان ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص 87 .

22 - نفس المصدر ، ص 8 .

الاقتصاد	الكثافة (شخص / ميل ²)
الصيد والقنص	0_8
الرعي والأخشاب	8-26
الزراعة تبدأ	27-64
الزراعة	64-192
الصناعة تبدأ	192-256
الصناعة تسود	256-381
الضواحي الصناعية	381-512
المدن الصناعية	512-2560
قلب المدن الصغيرة	2560-5120
قلب المدن المتوسطة	5120-12800

وليس هناك اتفاق نهائي على قيمة الكثافة السكانية كمؤشر مدني لتمييز المدن ، ومن الصعب استخدامها لتعقيدها ، بل وتضاف الكثافة السكانية والسكنية على حجم السكان ففي الهند تقرر الصفة المدنية للمستوطنة التي يصل عدد سكانها إلى أكثر من 5 آلاف نسمة مع كثافة لا تقل عن 1000 شخص في الميل المربع الواحد ، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يضاف إلى الحد الأدنى لعدد سكان المدينة 2500 نسمة إلا تقل المدينة كثافة من 1000 شخص / ميل مربع ، وإن استخدام الكثافة السكانية كمعيار لتحديد هوية المدينة لا يخلو من نقاط ضعف ، لأنه توجد أكثر من نوع لكثافة السكان في المدن ومنها :- الكثافة الخام (الكلية) وتحسب بقسمة جملة السكان في المدينة على جملة مساحة المدينة بغض النظر عن كيفية استخدام الأرض ، إلا إنها تستثني الأراضي الزراعية والخالية تماما ولكنها تشمل الاستعمالات الصناعية والتجارية والفسحات ومختلف الاستعمالات الحضرية ، ويستعمل هذا النوع من الكثافة للمقارنة بين المدن ⁽²³⁾ ، والكثافة الصفية وهي التي ينسب فيها عدد السكان الإجمالي إلى المنطقة المبنية أو المطورة في المدينة فقط ، ويؤدي ذلك إلى فروق واسعة لأن مسافة المنطقة الإدارية لبعض المدن تكون كبيرة جدا ، هذا وتجد الإشارة إلى وجود صعوبات أخرى في مثل هذه

23 - سعدي محمد صالح ، محمد خالص رؤوف ، ومضر خليل العمر ، جغرافية الإسكان جامعة بغداد ، مطابع دار الحكمة أربيل ، 1990 ، ص 175 .

الدراسات فيها اختلاف الكثافة السكانية في بعض المدن الكبرى في الليل عنه في النهار ، وذلك بتأثير حركة العمل اليومية وانتقال السكان في المحلات والأحياء الذين يسكنون فيها إلى المدن التي يعملون بها وهم الذين يطلق عليهم⁽²⁴⁾ (Commuters) ولا تظهر بياناتهم الإحصائية ضمن سكان المدن عادة وإن كانوا جزءا هاما من قوة العمل في المدينة .

وإن هذا التعريف (الأساسي الإحصائي) للمدينة يساعد في تسهيل دراسات المقارنة، حيث يتم توحيد الأساس بين الدول جميعا، وقد أمكن تقسيم المدن حسب هذا التعريف إلى^()

- 1- مدينة صغيرة (Town) أبو بلدة ، يبلغ حجم السكان فيها 20 ألف نسمة أو أكثر
- 2- مدينة (City) يبلغ حجم السكان فيها 100 ألف نسمة أو أكثر .
- 3- مدينة كبيرة، يزيد حجم السكان فيها على نصف مليون نسمة.
- 4- مدينة مليونية (Metropolis) يبلغ حجم السكان فيها مليون أو أكثر .
- 5- مدينة كبرى (Super City) أو يسمى (Megalopolis) يبلغ حجم السكان فيها خمسة ملايين أو أكثر .

ب- الأساس الإداري:

تعتبر الوظائف الإدارية لمدن محصلة للمستويات الاقتصادية والسكانية التي تسجلها لذا تعتبر المعيار الإداري أفضل المعايير في أكثر الدول أساسا لتوصيف المدن إذ تم تطبيقه كما يجب ، وخاصة إذا علمنا بأن أصل تسمية المدينة جاءت من صفتها الإدارية كمكان لإقامة القاضي ، وتستخدم هذه الصفة أهميتها لأنها تقر رسميا من قبل الدولة بإعلان رسمي أو مرسوم حكومي يمنح المستوطنة حقوقا وينصب عليها موظفين إداريين ومجالس بلدية وقضائية ويفرض عليها واجبات معينة تميزها عن الريف ، وتعد بريطانيا من الدول التي تحمل مدنها مثل تلك المراسيم ، ولكن ثمة دول أخرى تأخذ بنظام الإدارة المحلية أو الحكم المحلي⁽²⁵⁾ مثل كل من تونس ومصر وتركيا وفنلندا وكولومبيا والسلفادور وهندوراس وبيرو وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا وجنوب أفريقيا واليابان ، وفي هذا النظام يكون لكل مدينة إدارة حكومية تعني بشؤونها الداخلية

24 - أحمد علي اسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة للنشر ، ط4 ، القاهرة ، 1993 ، ص21

25 - أحمد علي إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1993 ، الطبعة الرابعة ، ص24-25.

مثل الأمن والصحة والتعليم والضرائب ... ويرأس هذه المجالس في العراق مدير الناحية (26) عند أصغر وحدة إدارية (الناحية) وتتبعها عدد من القرى ويرأس قائممقام المجالس الإدارية لمدينة أكبر حجماً من الأولى (القضاء) وتقع ضمن حدودها الإدارية عدداً من المدن الأصغر (النواحي) ، ويرأس المحافظ المجالس الإدارية لمدينة أكبر من الثانية (مركز المحافظة) والتي هي المحافظة وتتكون من عدد من الأقسام ، كما يكون للقرى مجالس التي تعرف شؤونها ، وإن هذه القرى هي الأخرى تصنف لأغراض التنمية والتخطيط إلى مستويات تنظيمية أربعة تبدأ بالقرى القائدة ، ثم القرى الخدمية ، والقرى الوظيفية ، ثم القرى التابعة (27) وفي سوريا أعتبر جميع مراكز المحافظات ومراكز المناطق حضر بغض النظر عن أحجامها السكانية وفي الأردن اشتملت قائمة المدن كل عواصم المحافظات بغض النظر عن أحجامها السكانية ، ورغم اختيار المدن السودانية على أساس إداري وحجمي (28) وبالتالي تحديد 68 مدينة لكن ركزت سلطات الإحصاء على الجانب الإداري الذي أصبح يلعب دوراً مسيطراً في اختيار المدن أكثر من أي عامل آخر (29) ، وفي موريتانيا توصف المدن بأنها عواصم الولايات حتى ولو قل سكانها من خمسة آلاف نسمة (30) على الرغم من أن الأساس الإداري سهل حصر حدودها ورسمها على الخرائط وبالتالي دراستها لأغراض المقارنة والتنمية المكانية إلا أن هذا الأساس لا يخلو من صعوبات كبيرة في مجال تحديد مساحتها المبنية والسكان فيها ، ففي بعض المدن تقع جميع مساحة المدينة داخل حدودها الإدارية والقانونية أي تتفق الحدود الإدارية للمدينة مع حدود المنطقة الحضرية (True Bounded) (31) وأحياناً تمتد الحدود الإدارية إلى خارج مناطقها

-
- 26 - فاضل الأنصاري ، مشكلة السكان ، نموذج القطر العراقي ، بغداد ، 1980 ، ص 249 .
- 27 - زين العابدين علي صفر ، نموذج تخطيط وتصميم القرى في محافظة التأميم - قرى الحويجة ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 2 لسنة 1995 .
- 28 - عبدالله علي حامد العبادي ، التحضر في السودان (بالتحضر في الوطن العربي) معهد البحوث والدراسات العربية ، الجزء الثاني 1980 ، ص 217.
- 29 - فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص 13.
- 30 - محمد محمد زهرة ، تحضر في موريتانيا ، في التحضر في الوطن العربي ، معهد البحوث العربية ، الجزء الثاني ، 1980 ، ص 732.
- 31 - Murphy R.E. and James Vance Jr (Delimiting the CBD , Economic Geography - 31 , 2nd _ Edition , John Wiley and Sons , Nowyork , 1979 , PP10-11

المنية ، فإنها تكون حدود فضفاضة Over _ Bounded بينما قرى في بعض الأماكن تتجاوز المناطق المبنية حدودها الإدارية (شكل 1) وعندئذ تكون حدودها منكمشة Under _ Bounded ، كما هو الحال في مدينة سدني الأسترالية حيث لا تتجاوز مساحة المدينة الإدارية عن 27 كم² بينما في الواقع تشكل المدينة مع ضواحيها كتلة حضرية ضخمة تشكل مساحة أكثر من 230 كم² ، وعلى العكس من ذلك فإن الحدود الفضفاضة تعني أن الحدود الإحصائية التي تنشر بيانات السكان طبقا لها هي أكبر امتدادا من المنطقة المبنية ، وفي كلا الحالتين فإن دراسات المقارنة تكون غير دقيقة ، وتختلف الدول حول النطاق الديموغرافي الذي تتخذه أساسا لقيام الوحدات الإدارية المتضمنة للمراكز الحضرية ، ودول أخرى تعتمد مقياس آخر هو خضوع المركز العمراني للإدارة الحضرية ، دون تحديد الوحدة الإدارية بنطاق سكاني معين ، ومن بين هذه الدول إيطاليا التي تقيس المنطقة الحضرية بعدد المشتغلين من سكانها ، فإذا كل عدد المشتغلين في الزراعة عن 50% من مجموع السكان اعتبرت المنطقة حضرية⁽³²⁾ أما دول كسويد والنرويج ورومانيا والمجر وبولندا فهي تعتبر المنطقة مدينة أو مركزا حضريا مادامت مميزة من الناحية الإدارية بغض النظر عن حجمها السكاني ، فإذا كان حجمها كبيرا سميت مدينة وإذا كانت صغيرة أطلق عليها بلدة أو مركزا ، وقد طبقت هذه القاعدة في جميع الدول وسط وجنوب أفريقيا حيث تخضع مدنها ومراكزها الحضرية لوحدات إدارية رسمية ، وفي بعض الدول العربية لا تتحول المراكز العمرانية إلى مدن إلا إذا توافر لديها القدر الكافي من الإدارة الذاتية من خلال مجالس المدن ، التي تقدم الخدمات والتسهيلات إلى السكان ، وتعتمد دول المغرب العربي على هذا المعيار أي يعتبر حضرا كل الأقسام الإدارية والمناطق التي لها مجالس بلدية⁽³³⁾ .

ت - الأساس الاقتصادي:

وهو يتعلق بالوظائف التي تمارسها المستوطنات البشرية والذي يعتبر من أكثر المعايير مقبولا لدى الجغرافيين ، إذ تقتزن وظيفة الزراعة بالقرية ، وإن أكثر من ثلثي سكانها يحترفون

32 - صبحي محمد قنوص ، دراسات حضرية ، مصدر سابق ، ص 90 .

33 - حسني سعيد أبو سعدة ، التحضر في المملكة المغربية ، بالتحضر في الوطن العربي ، معهد البحوث العربية ، الجزء الثاني ، 1980 ، ص 583 .

مهنة الزراعة والري والصيد والأخشاب ، ويعتمد اقتصادهم على الزراعة (اقتصاد زراعي) ، بينما المدينة (مركز عمراني غير زراعي) يحترف سكانها بأنشطة غير زراعية أي أن اقتصاد المدينة غير زراعي (صناعي وتجاري وخدمات مختلفة) ، ولكن مع هذا توجد مدن شبه ريفية (Sem Rual Cities) وهي التي تؤدي خدمات تسويق ومواصلات وقد ينتج بعض سكانها غذائهم ، بل إنهم قد يزرعون بقصد تسويق إنتاجهم ، وإن كان يلاحظ إنه كلما ازدادت المدينة حجما كلما تخلصت من ذلك ، كما إنه إذا كان ساكن المدينة المعاصرة لا ينتج اليوم غذائه ، فإن ذلك لم يكن قاعدة في القاعدة ، عندما كان سكان المدينة شبه مزارعين ⁽³⁴⁾ ، ونجد حتى اليوم في كثير من مدن العالم مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والتي تخصص لزراعة الخضراوات والفواكه داخل حدود تلك المدن ، كما توجد في بعض دول العالم قرى الحريفيين (Artisan Villages) يعمل كل سكانها في حرفة صناعية واحدة ، ولكن البيئة قرية والوسط ريف ، وكذلك قرى صيد الأسماك فهي ليست مدينة ولا هي قرية زراعية ، ويلاحظ في بعض دول العالم يأخذ إلى جانب الأساس السكاني الجانب الوظيفي ، ففي روسيا يشترط إلى جانب الحد الأدنى من سكان المدينة 12 ألف نسمة أن يكون 85% منهم من العمال غير الزراعيين ، وكذلك الهند تشترط في المدينة إلى جانب أعداد السكان وكثافتهم أن يكون أكثر من 75% من السكان يعملون في أنشطة غير زراعية ، وفي إيطاليا تعتبر المستوطنة مدينة إذا كان أكثر من 50% من قوة العمل في حقول غير زراعية ، وإن مضمون المدينة يتغير وفقا للظروف التاريخية والجغرافية ⁽³⁵⁾ على الرغم من ثبوت فكرة التميز بينها وبين القرية ، فلكل حضارة صورة حسية من المدينة ، ومما لا شك فيه أن المدن القديمة التي كانت غالبية سكانها من المزارعين لا تعد مدنا بمعايير القرن الواحد العشرين .

ث - الأساس التاريخي:

وهو أضعف الأسس يرتبط بنشاط المدينة ودورها في التاريخ ، حيث ترتبط نشأة المدن بعوامل قيامها في العصور القديمة أو العصور الحديثة ⁽³⁶⁾ ، فمن العوامل التي أدت إلى نشأة

34 - أحمد علي إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص 23 .

35 - محمود عبداللطيف عصفور وزميله ، الدراسات الميدانية في جغرافية العمران ، مصدر سابق ، ص 121

36 - فؤاد الصقار ، التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1969 ، ص 296.

المدينة هي أن مجتمع ما في مستوطنة بشرية أستطاع أن ينتج ما يكفي لجميع أفرادها ، بحيث يستطيع جزء منه بإنتاج الطعام ، ويتفرغ جزء آخر للإنتاج العلمي أو الإداري أو التفرغ للفن والدين والسياسة ، فأنشئوا مدنا شغلت بعضها أحداثا تاريخية مهمة وكانت بعضها عواصم لإمبراطوريات ومراكز سلطات وتجمع وقوة ، وبعضها الأخرى مراكز تجارية وملتقى طرق القوافل التجارية ومحطات راحة وتبادل السلع والبضائع ، وأخرى لها أهميتها الاستراتيجية الخاصة ولكن سرعان ما تقلصت هذه المدن فيما بعد لزوال أسباب نشأتها وانقرضت بعضها ولم يبق فيها غير الأطلال وبعض أجزائها المهدامة من الأسوار والقلاع ، وأحيانا تقوم مدن أخرى أحدث عمرا منها في موضعها ، لذا فإن الأساس التاريخي يكون ضروريا لفهم النمو العمراني للمدينة ومراحل تطورها ، وفي الواقع توجد أمثلة لا تتفق مع هذا الأساس ، حيث توجد مدن كثيرة في العصر الحاضر في العالم دون أن يكون لها تاريخ سابق ، كما توجد مدن لها تاريخ إلا إن حجوما صغيرة .

ج- الأساس الشكلي أو المظهر الخارجي (Landscape) :

وتشكل المدينة حسب هذا الأساس حقيقة مرئية في اللاندسكيب يمكن أن نحددها بإحساساتنا الخارجية وحيث يعتمد هذا الأساس على الملاحظة المباشرة لتمييز المدينة عن الريف بمظهرها الخارجي وبتركيبها الداخلي ومحتوياتها من المباني والمنشآت والتي استغلت لأغراض ووظائف مختلفة كالسكنية والتجارية والصناعية والترفيهية والدينية والرياضية والنقل والمواصلات الخ وعلى العكس من القرية التي لا تظم إلا بيوتا ريفية متشابهة ومحددة الوظائف ، وقد حدد الباحثان توماس Thomos وكوين Queen عدد من الأسس التي تتميز بها المدن الأمريكية عن القرى وهي :-⁽³⁷⁾

- 1- وجود المباني المرتفعة والمتقاربة.
- 2- وجود منازل ومكاتب للإيجار .
- 3- كثرة السكان وارتفاع كثافتهم (10 ألف ساكن / ميل ²) .

- 4- تنوع المهن والحرف وتخصصها على عكس القرية التي تظهر فيها الزراعة وتربية الحيوانات والصيد كحرف أساسية.
 - 5- اختلاف وتنوع في العادات والتقاليد الاجتماعية وتعدد الأقليات والمذاهب الدينية .
 - 6- وجود مؤسسات اجتماعية غير متوفرة في القرى .
 - 7- الحركة المكثفة تميزها عن القرية .
 - 8- المدينة مركز إشعاع ثقافي وعلمي وفني وليست كذلك القرية.
- ومما يؤخذ على أساس الشكلي بأنه اعتباطي ذاتي يعود إلى إحساس الأشخاص ومشاهدته وملاحظته الميدانية ، فالمظهر الخارجي ليس إلا التجسيم المرئي لحقيقة أبعد عمقا ومدى وهي الوظيفة ونمط الحياة ، كما أن الشكل ما هو إلا نتيجة للوظيفة وليس سببا وقد يكون الشكل مرآة صادقة للوظيفة ولكن ليس في كل الأحيان (38) .

أما القرية فهي مستوطنة بشرية فيها مجموعة من المساكن المتجاورة ويسكنها المزارعون الذين يعتمدون في حياتهم على إنتاج الأرض الزراعية المحيطة بقريتهم وعلى الصيد وصيد الحيوانات، وترتبط مسألة تطور القرية وتحويلها إلى مدينة حيث يربط كثير في الباحثين بين حدوث هذا التغير ونشأة الحضارة أي إن كلمتي المدنية والمدينة لهما نفس الأصل (39)، وإن مستوطنات الريفية هي وليدة تطور استمر قرونا طويلة تفاعلت خلالها جملة من متغيرات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في رسم صور توزيعها وتخطيطها، فلا يمكن أن تكون القرية استيطاناً مستقلاً قائماً بل إن القرى أجزاء من نظام استيطاني معقد يضم مجموعات من القرى مختلفة الأحجام تنظم في شبكات ذات علاقات مكانية متكاملة تشكل المدن مراكز لهذه العلاقات (40)، حيث تطور في هذه النوايا في مناطق مختلفة في العالم وخاصة في الأماكن ذات التربة الخصبة والوفرة المائية مثل وادي الرافدين والنيل والسند وإقليم البنجاب في الهند حيث تطور هذا النوع في العمران البشري إلى المدن (41)، ويبدو إن الاستيطان الريفي الذي مر بمراحل عديدة من الاستقرار فإن مساحات واسعة في العالم مازالت تمر بالمرحلة الأولية لهذا

38 - المهندس ، فاروق عباس حيدر ، تخطيط المدن والقرى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1994 ، ص 52 .

39- فيليب رفة، جغرافية البشرية مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1970 ص 413

40- عبد الرازق البطيحي، جغرافية الريف، بغداد، 1982 ص 151

41- محمد السيد غلاب، البيئة والمجتمع، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1975، ص 400

الاستقرار⁽⁴²⁾، ويمكن اعتبار المرحلة التي بدا فيها بإنتاج الغذاء وما بعدها تاريخاً مميزاً في حياته، بل وثورة حقيقية في تطور الحضاري للبشرية، إلا إن هذا التحول في استهلاك الغذاء إلى إنتاج له غير من أسلوب استخدام الأرض وبدأت الجماعات البشرية تتفاعل مع المكان وتعمر الأرض وتستغلها وتبني مستوطناتها والتي تطورت وزاد عدد سكانها وتنوعت وظائفها، ويبدو إن معظم المدن القديمة كانت في الأصل قرى واندثرت بعضها بسبب تغير الأنهار لمجاريها أو بسبب التبدل في الظروف المناخية أو ربما بسبب حروب والأمراض والأوبئة وأخرى بقيت صامدة ونمت وتطورت أكثر وتضخمت فيما بعد فأصبحت مدناً كبيرة⁽⁴³⁾ حيث أن الاتجاه الحديث لعلم الاجتماع الحضري يعتبر المدينة امتداداً طبيعياً للريف وخاصة في البلدان النامية وقد طور أصحاب هذا الاتجاه ما يعرف في الدراسات الحضرية بالمتصل الريفي /الحضري/ Rural /Urban Continuum والذي يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجتي الريفية والحضرية ، إذ يوجد تدرج واضح من القرية إلى المدينة الصغيرة، فالمدينة الكبيرة ، كما إن تحديد خصائص البيئيتين الريفية والحضرية يتم في ضوء الفروق الكمية التي تفرضها طبيعة المنطقة من الناحية الجغرافية، فبالرغم من كل التباين الموجود المؤدي إلى نمو المدن وإلى اتساع حركة التصنيع إلى إن هذا التباين لا يتضح إلا مع تباين نوعية الإنتاج والوظائف ذات الطابع غير الزراعي ، وعلى إن الفرق بين الريف والحضر يكون غير ظاهر في بداية الأمر ثم يأخذ في التضخم والظهور بوجود المدن الصناعية، إلا إن هناك اتجاهًا عامًا يميز هذه العلاقة بين الرف الحضر وهو النمو الحضري السريع والذي تشهده المدن الكبيرة بفعل التوسع في حركة التصنيع والهجرة الريفية الحضرية، ومع ذلك فإن هذه البلدان تشهد تفاعلاً وتأثيراً متبادلاً بين الريف والمدينة، ففي الوقت الذي يحدث فيه عملية تريف للمدينة، تمر الأرياف من الجانب الآخر بعمليات التحضر والتحديث وخاصة بعد الثورة المعلوماتية والتقنية ودخول شبكة الاتصالات القنوات الفضائية والتلفاز والانترنت والموبايلات إلى البيوت والتطور

42- محمد حجازي، جغرافية الأرياف، دار الفكر العربي، الكويت، 1982، ص166

43- صبري فارس الهيتي، ود خليل إسماعيل محمد، جغرافية الاستيطان الريفي، بيت الحكمة، بغداد، 1989، ص7-

الهائل في مجال الاتصالات والنقل والخدمات الفنية المختلفة والتي جعلت من العالم بقراته وبحاره ومحيطاته قرية صغيرة.

ح- الأساس الوظيفي:

للمدن وظائف كما لأعضاء الجسم وظائف وقد يرى ذلك شخص ينظر إلى المدينة من الخارج ، فمدينة ديترويت وشيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً مدناً صناعية والإسكندرية والبصرة موانئ مصرية وعراقية وكمبرج مدينة جامعية مشهورة ، ومكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس والنجف وكربلاء مدن دينية عند المسلمين ، وبغداد عاصمة إدارية وثقافية للعراق⁽⁴⁴⁾ . وأول من أستعمل لفظ وظيفة ونسبها إلى المدينة (راتزل) غير إن سكان المدينة داخليا لا يكشف لنا وظيفة المدينة الحقيقية وليست سببا لوجود المدينة ، وإن وظائف المدينة هي فقط تلك النشاطات التي تبرر وجودها وتطورها وهي الفعاليات الطاغية على غيرها، والتي تهياً للمدينة الموارد الضرورية لوجودها وتطورها، وكثير من هذه الموارد تحصل عليها المدينة من ريفها المحيط بها وهي تمدها فضلاً عن ذلك غذاءها ومقومات حياتها فتجدها وتنشطها، وأهمية المدينة في قيمة وأهمية موقعها الجغرافي ، أي الرقعة الجغرافية التي تعيش فيها والمحيط بها ، والوظائف المختلفة التي تقوم بها المدينة ، غالباً ما يستمد عناصرها من الدور الإقليمي لها ، وكل مدينة تعتبر بؤرة حضرية تجتمع حولها وترتبط بها الأنماط العمرانية الأخرى ، كما تسيطر على النواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والإدارية الثقافية للأقاليم التي تقع فيها⁽⁴⁵⁾.

خ - الأساس الاجتماعي:

ينظر علماء الاجتماع إلى المدينة بأنها طريقة حياة⁽⁴⁶⁾ ، ومجموعات بشرية غير متجانسة في العادات والتقاليد واللغة والثقافة والدين يعيشون فوق رقعة جغرافية واحدة ، حيث يصفها لودس قريت بأنها (محلة عمرانية دائمة من أفراد مختلفين اجتماعياً وكبيرة الحجم نسبياً

44 - محمود عصفور ، وزميله الدراسات الميدانية في جغرافية العمران ، مصدر سابق ، ص 127.

45 - حسن الخياط ، التحضر في الوطن العربي ، مطبوعات معهد الدراسات العربية ، الجامعة العربية ، القاهرة ، 1979 ، ص 99.

46 - جمال حمدان، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص 21

وكثيفة⁽⁴⁷⁾، ويضيف بعض علماء الاجتماع إلى هذا التعريف تباين الوظائف داخل المدينة الواحدة واحتلال كل وظيفة موقعا خاصا لها داخل الحيز الحضري على عكس القرية التي تكاد تؤدي وظيفة واحدة أو أكثر بقليل ويسكنها مجتمع متجانس تربطهم صلة القرى، ويتميزون بتمسكهم الشديد للعادات والتقاليد السائدة في تلك الأوساط الاجتماعية

ومما يؤخذ على هذا الأساس وخاصة في البلدان المتقدمة هو كثرة التنوع في الوظائف داخل القرى أسوة بالمدن وانعكاس ذلك على التباين وعدم الانسجام في مجتمع القرية أيضا.

ونلخص من التعريفات السابقة أن نضع مقياسا مركباً واحداً لتحديد المدينة إلى القول بان التعريف الصحيح للمدينة لابد أن يأخذ في الاعتبار تعدد العوامل وارتباطها أي التعريف المركب لا البسيط الذي يجمع بين عدة أسس معا لتصنيف المدن والأرياف ويتفق مع هذا الرأي كل من سوروكن sorokin، وزميرمان Zimmerman حيث جمعوا ثمانية خصائص تميز بها المجتمع الحضري من الريفي وهي:-(48)

1- المهنة (occupation) // يعمل الغالبية العظمى من السكان الريفيين وعائلاتهم في الزراعة، أما في المدن ، تتنوع المهن ويأتي الصناعة في مقدمتها ثم التجارة والإدارة والخدمات المختلفة

2- البيئة (Environment) / تكون البيئة الطبيعية هي الغالبة على البيئة الاجتماعية والإنسانية في الريف ، بينما البيئة الاصطناعية هي السائدة في المدن.

3- حجم المجتمع المحلي (Size of Community) / يعيش الريفيون في مجتمعات صغيرة تشغل رقعة جغرافية واسعة تتناسب عكسياً مع حجم مجتمعاتهم.

4- كثافة السكان (Density of Population) / تتميز المجتمعات الحضرية بزيادة كثافة سكانها لكل هكتار من الأرض الحضرية مقارنة بكثافة السكان في هكتار من الأرض الريفية ، وهذه الكثافات هي الأخرى تتباين من مدينة إلى أخرى ومن دولة لأخرى.

47 - محمد السيد غلاب ، وزميله ، مصدر سابق ص52

48 - محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، مدخل حضري ، مدخل نظري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص80-82 .

5-تجانس السكان (Homogeneity) / يتميز سكان الريف بالتمايز الاجتماعي سواء في السمات العنصرية أو الطائفية أو المذهبية أو السمات السيكولوجية الاجتماعية ، بينما المدن يظهر اللاتجانس واختلاف في اللغة والمعتقدات والآراء والأعراف والتقاليد وأنماط السلوك.

6-التباين والتدرج الهرمي (Differentiation and Stratification) / لا يظهر التباين الاجتماعي في المجتمعات الريفية على عكس المجتمعات الحضرية.

7-التنقل (Mobility) / إن صور التنقل الاجتماعي المكانية غير واضحة أو معدومة في الريف على عكس المدن، حيث الهجرة الريفية المتواصلة إليها لمختلف الأغراض، أي تتميز المدن بالتنقل الاجتماعي الكثيف.

8-نسق التفاعل (System of Interaction) / تتميز الريف بالتفاعل من الناحية الإنسانية وضمن نطاق ضيق بحكم العلاقات الاجتماعية القوية بين سكانها، بينما يتميز المجتمع الحضري بكثرة الاتصالات التي تغطي مساحة واسعة، والتي تتميز بالتعقيد والتداخل لتحقيق مصالح شخصية،.

ومهما كانت العوامل والظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي ساهمت في ظهور المدينة، ولكن للمدينة خصائص مميزة يمكن تحديدها في الآتي:-

1-المدينة وليدة الظروف البيئية المحلية والإقليمية المحيطة بها وتفاعلها مع بعضها البعض.

2- تختلف عوامل قيام المدينة باختلاف المجتمعات وثقافتهم والمرحلة التاريخية التي يعيشونها، والظروف الطبيعية السائدة، والتي تكون شخصيتها المميزة عن غيرها.

3-سر قوة المدينة في امكاناتها الذاتية الطبيعية والبشرية وقوة ظهورها الجغرافي (إقليمها).

4-تختلف درجة تأثير نفوذ المدينة في مختلف الفعاليات والنشاطات الحضرية ،ففي بعضها يتجاوز نفوذها حدودها الإدارية أو حدود إقليمها ، وأحياناً حدود دولتها وخاصة في بعض الفعاليات والنشاطات، في حين نجد مدناً أخرى يقتصر نفوذها على المنطقة المحيطة بها فقط ، وفي بعض نشاطاتها تجاوزها إلى حدود مدناً أخرى.

- 5- هناك مدن تعتمد في حياتها على امكانات موضعها الجغرافي ، بينما مدن أخرى تعتمد على خارج موضعها (إقليمها المحيط).
- 6- هناك مدن جديدة ليست لها تاريخ، وأخرى مدناً تاريخية عريقة، يمتد عمر بعضها إلى آلاف السنين.
- 7- هناك مدن تنمو وتزدهر وتتطور، وأخرى تنقلص وتنكمش وتندثر لاحقاً.
- 8- هناك مدن لها رسالة حضارية أو دينية، وأخرى لها دور اجتماعي أو اقتصادي أو علمي

مصادر الفصل الأول

- 1- بن منظور (محمد بن مكرم) ، لسان العرب ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ، 1956.
- 2- احمد مختار العبادي ، الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، عدد(1)، سنة 1980.
- 3- أحمد علي اسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة للنشر ، ط4 ، القاهرة ، 1993.
- 4- جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1977
- 5- حسني سعيد أبو سعدة ، التحضر في المملكة المغربية ، بالتحضر في الوطن العربي ، معهد البحوث العربية ، الجزء الثاني ، 1980.
- 6- حسن الخياط ، التحضر في الوطن العربي ، مطبوعات معهد الدراسات العربية ، الجامعة العربية ، القاهرة ، 1979 .
- 7- زين العابدين علي صفر ، نموذج تخطيط وتصميم القرى في محافظة التأميم - قرى الحويجة ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 2 لسنة 1995 .
- 8- سعدي محمد صالح ، محمد خالص رؤوف ، ومضر خليل العمر ، جغرافية الإسكان جامعة بغداد ، مطابع دار الحكمة أربيل ، 1990
- 9- عبد الفتاح محمد وهيبه، جغرافية العمران، منشأة المعارف بالأسكندرية ، 1972.
- 10- عبد الجبار ناجي ، دراسات في تأريخ المدن العربية الإسلامية /شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ، ط1، 2001.
- 11- عبدالله علي حامد العبادي ، التحضر في السودان (بالتحضر في الوطن العربي) معهد البحوث والدراسات العربية ، الجزء الثاني 1980 .

- 12- عبد الرازق البطيحي, جغرافية الريف, بغداد, 1982 .
- 13- صبحي محمد قنوص ، دراسات حضرية ، مدخل نظري ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994 .
- 14- صبري فارس الهيتي , و خليل إسماعيل محمد, جغرافية الاستيطان الريفي , بيت الحكمة, بغداد, 1989 .
- 15- فاضل الأنصاري ، مشكلة السكان ، نموذج القطر العراقي ، بغداد ، 1980 ،
- 16- فتحي محمد أبو عيانة ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986 .
- 17- فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية المدن ، (الإطار النظري وتطبيقات عربية) ، مطابع التوحيد الحديثة ، القاهرة ، 2000.
- 18- فؤاد الصقار ، التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1969 .
- 19- فاروق عباس حيدر ، تخطيط المدن والقرى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1994.
- 20- فيليب رفة, جغرافية البشرية مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1970 .
- 21- كايد عثمان أبو صبحة ، جغرافية المدن ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2003.
- 22- الفيروز بادي (محمد بن يعقوب) ، القاموس المحيط ، المطبعة اليمنية ، مصر ، لا تاريخ.
- 23- محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي (مختار الصحاح) ، دار الرسالة ، الكويت ، 1983 .
- 24- محمد فؤاد عبد الباقي (المعجم الفهرس لالفاظ القرآن الكريم) ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، 1945.
- 25- محمد السيد غلاب ، د. يسري الجوهري ، في جغرافية العمران ، منشأة المعارف ، الإسكندرية.
- 26- محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، مدخل نظري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ.
- 27- محمود عبد الطيف عصفور ، و السعيد ابراهيم البدوي ، الدراسات الميدانية في جغرافية العمران، مع دراسة تطبيقية على المجمع والدرعية والدمام في المملكة العربية السعودية، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة ، 1983.

- 28- محمد السيد غلاب, البيئة والمجتمع ,مكتبة الأنكلو المصرية ,القاهرة ,الطبعة الثالثة,1975.
- 29- محمد حجازي, جغرافية الأرياف ,دار الفكر العربي,الكويت,1982.
- 30- محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، مدخل حضري ، مدخل نظري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ .
- 31- محمد محمد زهرة ، تحضر في موريتانيا ، في التحضر في الوطن العربي ، معهد البحوث العربية ، الجزء الثاني ، 1980.
- 32- نهاد حنبلي ، التحضر في القطر السوري ، النمو والخصائص ، مطبوعات المكتب المركزي بلا أحصاء، دمشق ، 1974.
- 33-Murphy R.E. and James Vance Jr (Delimiting the CBD , Economic Geography , 2nd _ Edition , John Wiley and Sons , Newyork , 1979 .
- 34-Hartshon T. interpreting the city : An Urban Geography , John Wiley and Sons Newyork, 1992 .
- 35-H. Carter , the study of urban geography platman press Bath-Britain , second Edition , 1975.
- 36-J.B.E. Garnier and G.Chabot Urban Geography , London , Longman , 1971.

الفصل الثاني

(المدن عبر التاريخ)

أولاً :- المدن القديمة (طلائع المدن في العالم)

يمكن القول بأن الفترة بين الألف السادسة والألف الخامسة قبل الميلاد ، ربما تكون شهدت البواكير الأولى لظهور المستقرات السكانية ذات الخصائص المدنية ، ومن أهم هذه التحولات معرفة الكتابة والإحصاء والاهتداء إلى التقويم الشمسي وقيام السلطة المركزية وبداية التوصل إلى القوانين العلمية ، التي تطلبتها معرفة الإنسان للزراعة .

فإلى جانب الفائض المادي في صورة المنتجات الزائدة عن حاجة استهلاك المجتمع توفر فائض في الوقت نتيجة لاستخدام أساليب إنتاج أكثر تطوراً ، وأدى ذلك إلى تخصيص جزء من وقت الإنسان الفرد يمارس فيه أنشطة تظهر فيها ملكاته الفكرية ، (وصاحب ذلك تقدم في الفن والعلم والأدب وبدا بعض أفراد المجتمع يخصصون جزءاً من وقتهم لخدمة المجتمع كله دون حاجة لتوفير غذائهم بأنفسهم)⁽⁴⁹⁾.

1- مدن وادي الرافدين (العراق) والشرق العربي(مدن الجزيرة العربية والفينيقية) :-

لقد عرف الإنسان المدينة كأسلوب للحياة منذ القدم ، ويتفق معظم الاختصاصيين في مجالات المعرفة والعلوم الإنسانية ، إن المدن ظهرت وتطورت في منطقة الشرق العربي وبالأخص في منطقة ما بين النهرين(وادي الرافدين) ، أو في المناطق المجاورة لها وبخاصة على ضفاف الأنهار والبحار وفي السهول والوديان، ويستدل على ذلك بقيام أقدم المستوطنات الزراعية (القديمة) في هذه المنطقة ، ابتداء من الألف التاسع قبل الميلاد. إذ كشفت التنقيبات الأثرية وكذلك الدراسات الأنثولوجية ، على أن أقدم مستوطن بشري مستقر وجدت آثاره في قرية المربيط التي تبعد حوالي (80) كم شرقي مدينة حلب السورية قريباً من ضفة الفرات الغربية⁽⁵⁰⁾(على الضفة الشمالية لنهر الفرات 8500 – 6900 ق.م) . كما توصل الباحث الآثاري روبرت بريد وود (Robert j . Braid wood) إلى أن أقدم قرينتين زراعتين هما، جرمو في العراق وتب سراب في إيران ، وقد ظهرت على سفوح جبال زاغروس ، وقد كانتا مسكونتين بين عام 7000 و 6500 ق.م (حيث أن قرية جرمو في العراق بالقرب من كركوك ومدينة جمجمال ، والتي كانت مستوطنة بصورة دائمة ، وقدر عدد دورها بـ 24 داراً ، وبلغ عدد سكانها 150 نسمة ، واكتشفت حقولها الزراعية التي كانت مزروعة بالحنطة والشعير ، وعثر أيضاً على آثار تدل على أن سكان القرية هذه قد دجنوا الأغنام والماعز)⁽⁵¹⁾ . ومن المواقع البشرية الأخرى

⁴⁹ – Gordon childe , what Happened 1N History , penguin , London , 1971 , PP.100 , 139 .

⁵⁰ – عفيف بهنسي ، الشام لمحات أثرية وفنية ، دار الرشيد ، بغداد ، 1980 ، ص22.

⁵¹ – Robert J. Braid wood , The Agricultural Revolution , scientific American , Sept. , 1960 , PP.8-10 .

تل حسونة والتي تقع على بعد 35 كم جنوب مدينة الموصل ، وأم الدباغية (5700 ق.م) والتي تقع في أرض الجزيرة قرب الحضر ، وتل صوان (5500 ق.م) والذي يقع على بعد 12 كم جنوب سامراء⁽⁵²⁾ ، وبقي الإنسان حتى الألف الخامس قبل الميلاد خارج نطاق بيئات الأنهار (ويعتقد بان المدن قد نشأة وتطورت في التلال المرتفعة المحيطة بنهري دجلة والفرات بعيدا عن خطر الفيضان)⁽⁵³⁾، حتى بداية طلائع الاستيطان في بيئة السهل الرسوبي في جنوب العراق ، حيث انه سهل متسع ذو مستوى ضعيف الانحدار 26000/1 ، يجري فيه نهرا دجلة والفرات، حيث وجود نظام زراعي قادر على سد حاجة المزارعين أنفسهم ، وإنتاج فائض غذائي يساعد على سد حاجات الناس الذين يعملون في وظائف غير زراعية، مثل الأدوات الفخارية ونسج السلاسل ، ورجال الدين والجيش، وساهم تطور النظام الاجتماعي في تنظيم الحياة الاقتصادية بجمع الفائض من الإنتاج الغذائي وتخزينه وتوزيعه على السكان، وكانت هذه من صلب مهمة النظام ورجال الدين الذين اهتموا بالمرافق المدنية التي تدعم الفعاليات الاقتصادية من خلال بناء الأسوار والمباني العامة وتطوير نظام الري. وأدت إلى ظهور فئة أخرى من النشاط الاقتصادي هم من العاملين في النشاطات غير الزراعية من العمال الماهرين والتجار.

إن أول المستوطنات البشرية على شكل قرى منظمة نشأت في أقصى الجنوب الغربي من العراق متمثلة بقرية العبيد التي تقع إلى جنوب مدينة أور (تل المقير) ولا تبعد إلا بحوالي 6.5 كم عنها، وفي أوريو التي تقع إلى الجنوب الغربي من أور ، ولا تبعد عنها سوى 25 كم ، وتعرف أطلالها اليوم بتل أبي شهرين⁽⁵⁴⁾ ، ويعود تأريخ الاستيطان إلى 4500 - 4000 ق.م. ثم نشأت مستوطنة زراعية أكثر تنظيماً إلى الشمال من منطقة اريدو والعبيد ، تلك هي الوركاء التي تقع على بعد 30 كم شرق مدينة السماوة، وفيها حدث تطور كبير في صناعة الفخار، ولعل هذا الموضع شكل نواة لنمو أول مدينة في جنوب العراق فيما بعد⁽⁵⁵⁾ ، حيث نشأت مدن

52 - صالح فليح حسن ،الجغرافية التاريخية لأرض ما بين النهرين، مجلة كلية الآداب ،جامعة صنعاء، العدد الثالث، 1982، ص229.

5- Northam ,Ray , M ,Urban Geography , Oregon state university , New York ,1975,p.34.

54 - أحمد سوسة ، حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1980 ، ص89.

55 - صبري فارس الهيتي ، و د. صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، 1986، ص34-36.

جنوب العراق قبل مدن وسط وشمال العراق بالنظر إلى إن فيضان دجلة والفرات يعتمد على ذوبان الثلوج في جبال شمال العراق وإيران وتركيا ، ويكون الفيضان عنيفاً وقوياً في المجرى الأعلى والأوسط أما في الجنوب فيجتاح النهر للأرساب وتهدأ حركة المياه، وفي هذه الرقعة الجغرافية ظهرت طلائع المدن الأولى ، وأصبحت دلائل التحضر واضحاً في حوالي 4000 ق.م أما دويلات المدن القديمة الكبيرة ، فقد تبلورت في حدود 3000 ق.م و 2500 ق.م على الوجه التقريب، أي عصر فجر السلالات. وقد ظهر اسم سومر في بداية الألفية الثالثة ق.م. في فترة ظهور الحيثيون لكن كان بداية السومريين في الألفية السادسة ق.م. إستقر شعب العبيديون بجنوب العراق وكونوا المدن السومرية الرئيسية كأور ونيبور ولارسا ولجاش وكولاب وكيش وإيزين وإريدو وأدب. واختلط العبيديون بأهل الشام والجزيرة العربية عن طريق الهجرة أو شن غارات عليهم. وبعد عام 3250 ق.م. وكانت خاصة بهم وابتكروا الكتابة على مخطوطات ألواح الطين وظلت الكتابة السومرية 2000 عام، لغة الاتصالات بين دول الشرق الأوسط وقتها.

وقبل القرن 25 ق.م. قامت الإمبراطورية السومرية (2525 ق.م. - 2500 ق.م.). وكانت تمتد من جبال طوروس حتى جبال زاجروس ومن الخليج العربي وحتى البحر الأبيض المتوسط. وعاشت سومر فترة اضطرابات داخلية حتى القرن 23 ق.م. وحتى أجتاحتها الملك السامي سرجون الأول (2335 ق.م. - 2279 ق.م.) وأسس عاصمة جديدة سماها آجاد بأقصى شمال سومر، حيث إن أول دولة في التاريخ نشأت على يد سرجون الأكدي ، وكانت دويلات المدن هذه تتنازع فيما بينها على السلطة السياسية وعلى مياه الأنهار التي كانت يعتمد على وجودها الاقتصادي ، وقد توحدت هذه الدويلات في أواخر عصر فجر السلالات ، عندما تمكن سرجون الأكدي من القضاء على آخر دويلات المدن السومرية وتوحيد القطر في مملكة واحدة شملت جميع العراق⁽⁵⁶⁾ وكانت أيامه أقوى وأغنى مدينة في العالم وقتها، واندماج الغزاة وأهل شمال بلاد سومر وانصهروا مكونين شعب أكد. وأصبح يطلق عليها بلاد سومر وأكد. واستمر الحكم الأكدي حوالي قرن.. وأثناء حكم حفيد سرجون الملك نارامسين (3355 ق.م. - 2218 ق.م.) نزح الثوار الجوتيين من جبال زاجروس واستولوا على مدينة أكد وبقية سومر، لكن

⁵⁶ - طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، القسم الأول ، تأريخ العراق ، بغداد ، 1955، ص103.

السومريين بعد عدة أجيال طردوهم. وحصلت سومر على استقلالها على يد ملك مدينة أوروك يوتوهيجال (حكم من 2120 ق.م. - 2112 ق.م.). وأعقبه أحد قواده أور - نامو بالعهد الثالث بمدينة أور. وخلفه ابنه شلجي (2095 ق.م. - 2047 ق.م.). وكان قائدا عسكريا ومصلحا اجتماعيا كأبيه وأديبا. ووضع قانونا قبل قانون حمورابي بثلاثة قرون. وفتح المدارس والجامعات. وفي بداية الألفية الثالثة ق.م. جاء العلاميون من وسط سوريا غربي بلاد سومر وأكد. واستولوا على أهم مدنها، كإيزين وسيركا وأور واسروا حاكمها وسيطروا بشكل كامل مكونيين حضارة امتدت حتى جاء حمورابي ملك بابل وتغلب على العلاميين عام 1763 ق.م. وأصبح الحاكم الوحيد لبلاد سومر وأكد بعدما ضمهمها لبابل لتظهر الحضارة البابلية. والحضارة السومرية خلفت آلاف الألواح المسمارية باللغة الأكديّة. ومنذ أوائل الألف الخامس ق.م.، شهد ما بين النهرين السهل الرسوبي في العراق (دلتا الرافدين) الانتقال من القرى الزراعية إلى حياة المدن إن هذا النمط الحضري القديم الذي ظهر في هذه المنطقة من العالم لا يمكن أن يفهم بوضوح إلا بالإشارة المفصلة إلى الظروف المتبعة التي اتصفت بها بلاد ما بين النهرين ، منها إنتاجية الزراعة الاروائية العالية التي يمكن الاعتماد عليها لتقويم القرية والحياة الريفية وتصدير الفائض إلى المدينة كما إن التحسينات التي ظهرت في مجال الزراعة وتربية الحيوانات التي أنجزتها حضارة العصر الحجري وخاصة زراعة الحبوب الصلبة التي يمكن أن تنتج بكثرة وتحفظ لمدة طويلة بدون تلف كبير ، كانت عاملاً آخر في ظهور المدينة من القرية⁽⁵⁷⁾. ففي هذا السهل قامت المدن الأولى مثل أريدو و أور والوركاء (وركاء). وفي هذه المدن كانت بدايات التخطيط للسيطرة على الفيضانات، وإنشاء السدود وحفر القنوات والجداول. وفي هذا السهل كانت فيه شبكة القنوات معجزة من معجزات الري. مما جعل السومريون هم بناء أقدم حضارة في التاريخ، وقد حافظت طلائع المدن القديمة على علاقاتها التقليدية بالزراعة التي نجدها في القرية ، لذلك فمن المعقول أيضا أن يطلق عليها مصطلح (المدن الزراعية) وكان المصدر الرئيسي لغذائها يأتي من الأراضي التي حولها والى أن تقدمت وسائل النقل والمواصلات وتطور نظام السيطرة

⁵⁷ – Lewis mum ford , the Natural History of Urbanization . in William , L. thomes (ed) mans Role in changing to face of the Earth , Chicago , university of Chicago press , 1958 , P.888 .

، ولم تستطع تلك المستوطنات أن تنمو خارج مناطق تجهيز مياهها وموارد طعامها المحلية، وهذا يعني إن أحد ضوابط التحضر كان القرب من مورد مائي دائم وتوفر التربة الخصبة، لذا فإن ميل المدن للنمو على طول الأنهار كان شيئاً طبيعياً لاستعمال مياه الأنهار للزراعة والنقل ولأغراض أخرى. كما إن فيضانات انهار وادي الرافدين لا يمكن التنبؤ بهما ، فذلك يتوقف على الظروف الجوية وذوبان الثلوج في منابعهما ، إلا أن الارتفاع الفجائي غالباً ما يسبب كارثة للفلاح منذ القديم ، لذلك كان عليهم تحويل بعض المياه إلى الخزانات أو المنخفضات الطبيعية ، هكذا أضطر المزارعون في وادي الرافدين إلى الأخذ بنظام الري الدائم ، لقد استطاعت ارض وادي الرافدين أن تقدم لسكانها الأوائل الإمكانيات اللازمة لحياة أوفر ومعيشة أرغد من تلك التي وجدت في المناطق المجاورة، ولكن في نفس الوقت تطل التعاون الجماعي لاستغلال هذه الإمكانيات ، والتحكم في شبكة القنوات المائية ، وهكذا انقسم وادي الرافدين إلى مناطق زراعية ، ولكل منطقة مركزها الإداري ، وعلى ذلك نشأت طبقة حاكمة .

وتعطينا دراسة بقايا مدينة أور فكرة واضحة وحقيقية عن المدينة السومرية، إذ إن أور بوصفها عاصمة تعتبر مثلاً حياً في جميع جوانب حياتها لدول المدن السومرية المستقلة التي انتشرت من الخليج العربي إلى أعالي الفرات. وقد أنشئت مدينة أور في الألف الثاني قبل الميلاد ، وتتكون من ثلاثة أجزاء ، هي المدينة القديمة المسورة ، والمنطقة المقدسة ، ثم المدينة الخارجية (58). أما المدينة المسورة فقد شيدت فوق تل من حطام وبقايا الأبنية المختلفة فوق الموقع الأساسي للقرية التي بنيت أيام حضارة تل العبيد ، وقد أحيطت هذه المدينة من الغرب بنهر الفرات، في حين وجد إلى جانب الحائط الشرقي منها قناة ملاحية عريضة متفرعة من نهر الفرات في شمال المدينة ، أما المنطقة المقدسة ، فكانت تشغل الجزء الشمالي الغربي من المدينة وتشمل على قصر ن نار (Nannar) إله القمر ، وقد بني هذا القصر على مدرج صناعي فوق مستوى الأرض لذ شيدت عليه المدينة (59) ، وأحيط بسور ضخ من الطابوق، وأقيم برج مرتفع

58 - علي نوري ، التطور الحضري ، مجموعة محاضرات قدمت إلى القسم المعماري بكلية الهندسة جامعة بغداد لسنة 1982، مطبوعة ومسحوبة بالرونو ، ص 37.

59 - مظفر علي حسون الجابري ، التخطيط الحضري ، مدخل عام ، الجزء الأول ، جامعة بغداد ، 1986 ، ص 15-18.

فوق ضريح نار الذي اعتبر أقدس المقدسات في المدينة ، وأمام الضريح فناء فسيح أحيط بعدد من حجر تخزين الحبوب ، أما بقية المنطقة المقدسة فقد امتلأت بالمعابد وملحقاتها ،وقد كانت المنطقة المقدسة هي قلب المدينة ، حيث توجد الإدارة المركزية ، ومكتب الضرائب والمحكمة ، وحيث يتركز النشاط الاقتصادي بجميع أنواعه، أما المدينة الخارجية فهي الأحياء السكنية المكسدة ، ذات الشوارع الضيقة والمتعرجة ، وكان الفقراء يعيشون في الأطراف الخارجية للمدن القديمة في مساكن مبنية من الطين ، وأغلبهم مزارعين مستفيدون من موقعهم القريب من المدن وأسواقها، أما مادة بناء الأسوار والمعابد والقصور فكانت من الطوب المشوي ، وتتجمع المساكن متقاربة من بعضها بشكل عشوائي تاركة فراغ في محيط المعابد والمباني العامة، كما كانت الطرقات ضيقة تفتقر إلى قنوات التصريف المائي ، وان ظاهرة التباين في استعمالات الأرض في المدينة دليل على تنوع الوظائف والفعاليات التي يقوم بها سكان المدينة وإقليمها، تشمل ذلك على الوظائف الاقتصادية والدينية والسياسية والحربية، وفي بعض المدن كانت بعض الوظائف تبرز وتطغى على غيرها كما في مدن كوئي (تل إبراهيم)، نفر ، كيش ، الوركاء ، واريديو، حيث كانت مراكز للتلقين الديني ،وتحوي على الهياكل الدينية ومقرا الآلهة والمعابد والزقورات، وكانت هذه المدن موضع احترام الملوك والحكام في كل عهدها، ولم تتأثر مراكزها بالعداء والتنافس الذي كان يدور بين أولئك الحكام لأهميتها الدينية.

وكانت اور مركز الحكم ومركزا لجذب السكاني للمناطق الرئيسية المجاورة وكان عليها التزامات مدنية إزاء المجتمع الريفي الواقع في نطاقها الإقليمي، وهذا تأكيد بان الحضارة السورية كانت أساسا مدنية ذات طابع المؤسسات الحضرية (Urban Organization)، أي إن التجارة والصناعة كانتا العمل الرئيسي للمواطن العادي ويسكن أور حوالي (34) ألف شخص داخل السور في بداية القرن العاشر قبل ميلاد⁽⁶⁰⁾ ، وحوالي (360) ألف نسمة في أور الكبرى ، ومساحة المدينة بقنواتها المائية وبمعابدها ومسارحها وموانئها حوالي (200) فدان⁽⁶¹⁾ .

شكل (2-1) الجانب الشمالي الشرقي (السلام التي أعيد ترميمها جزئياً) من الزقورة في أور

60 - احمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية الحضرة، مصدر سابق، ص 54 .

13-John Palen ; The Urban World , Mc Graw - Hill Book Co .New York , 1981 ,p.27.



أما مدينة بابل عاصمة الإمبراطورية البابلية أنشأت عام (3000) ق.م ، وكان يسكنها حوالي (80) ألف نسمة ، تغطي مساحة حوالي (10) كم² في وسط العراق على نهر الفرات ، تميزت المدينة فضلاً عن مساكنها بمعابدها ومسارحها والحائق المعلقة (الجنائن المعلقة)⁽⁶²⁾ وان بابل، وهي واحدة من أشهر المدن في العالم القديم. وهي عاصمة جنوب بلاد النهرين (الدولة البابلية) منذ أوائل الألفية الثانية حتى أوائل الألفية الأولى ق.م، وعاصمة الإمبراطورية البابلية الجديدة (الكلدية) في القرنين السابع والسادس ق.م، حيث كانت في ذروة عظمتها. وتقع خرائبها الواسعة على نهر الفرات جنوب بغداد بحوالي 55 ميلاً (88 كم)، قرب مدينة الحلة الحالية، في العراق.

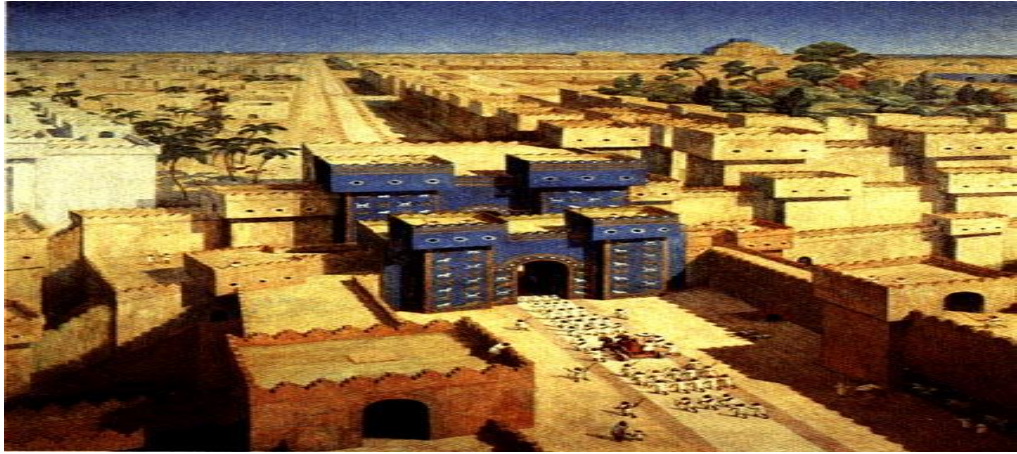
شكل (2-2) مخطط مدينة بابل التاريخية



14- خلف حسين علي الدليمي ، التخطيط الحضري ، أسس ومفاهيم ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 25.

مدينة بابل

شكل (2-3) مدينة بابل التاريخية



بالرغم من وجود آثار للاستيطان منذ عصور ما قبل التاريخ، غير أن تطور بابل كمدينة رئيسية كان متأخراً بالنسبة لبلاد النهرين، فليس لها ذكر قبل القرن 23 ق. م. وقد كانت بابل في أيام السلالة الثالثة في أور مركز مقاطعة، وبعد سقوط تلك السلالة أصبحت بابل نواة لمملكة قديمة أسسها في عام 1894 ق. م الملك الأموري سوموبوم، حيث أقوى خلفاؤه وضعها. وسادس ملوك هذه السلالة الأمورية وأشهرهم هو حمورابي (1792 - 1750 ق. م)، الذي فتح دول المدن المجاورة وجعل بابل عاصمة مملكة تضم كل جنوب بلاد النهرين وجزءاً من بلاد آشور (شمال العراق). وبسبب أهميتها السياسية، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الممتاز، أصبحت بابل المركز التجاري والإداري للدولة البابلية، بينما جعلتها ثروتها ومكانتها هدفاً للفتاحين الأجانب. ، لم تذكر الكتب المقدسة الثلاثة مدينة مثلما ذكرت بابل. ولم تذكر كتب التاريخ أرضاً كما ذكرتها، ولم تذكر نصوص وأدبيات الرحالة والجغرافيين الكلاسيكيين واللاحقين مدينة وأرضاً كما ذكروها. ولم تصل أي مدينة قديمة إلى حينها، ولا يختلف اثنان على أنها كانت عاصمة العالم القديم إبان القرن السابع قبل الميلاد وإنها أعطت البشرية من علوم وفنون وعمارة أكثر من

مدينة سبقتها أو عاصرتها. وبابل التي كانت تسمى باللغات الرافدينية القديمة (باب أيلوم) وتعني باللغة العربية الحديثة (بوابة الآلهة)، كما ورد اسمها في العهد القديم والجديد بهيئة (بابلون) ، وفي القرآن الكريم وفي سورة البقرة بهيئة (بابل). ومن خلال الوصف الجغرافي والتاريخي لمدينة (اكّد) لا يستبعد انها كانت مدينة بابل التي أمست إبان حكم الملك البابلي حموراي (1792 - 1750) قبل الميلاد عاصمة الامبراطورية البابلية ، أمست مدينة بابل أكثر المدن شهرة في العالم القديم حيث بني فيها الملك نبوخذ نصر عشرات القصور، ومئات المعابد، والمؤسسات المدنية، وأحاطها بسورين عظيمين إلى جانب تشييده للجنان المعلقة وهذان المعلمان الأخيران اعتبرا قديماً اثنين من عجائب الدنيا السبع لا لضخامتها فحسب بل لأنماط بنائهما أيضاً. في عام 539 قبل الميلاد أفل نجم بابل من جديد بعد أن غزاها العيلاميون الذين نقلوا كثيراً من فنونها المعمارية والفنية إلى عاصمتهم (برسيوليس)، ولم يدم حكم العلاميين طويلاً لبابل حيث دخلها القائد المقدوني الاسكندر في عام 331 قبل الميلاد. وبعد مكوثه فيها قليلاً اتخذها عاصمة لحكمه في الشرق لفترة تقرب من ثماني سنوات حيث وافته المنية فيها عام 323 قبل الميلاد، وهناك من يعتقد من المؤرخين أن الاسكندر توفي في بابل ودفن فيها عشية بداية حملته التي خطط لها طويلاً للجزيرة العربية.

أما المدن الآشورية في شمال العراق، خضعت لحضارة جيرانهم الجنوبيين (السومريين) التي كانت تفوق في تقدمها حضارتهم ، ولعل طبيعة هذه الحضارة المختلفة توضحها بجلاء الاكتشافات الأثرية، حيث نجد مدينة أشور والتي تغطي مساحة حوالي (7.5) كم² عاصمة الإمبراطورية الآشورية ، حيث بنيت على مرتفع من الأرض وأحيطت من الجانبين بمياه نهر دجلة، وبخندق وسور مرتفع من الجوانب الأخرى، أما مدخل المدينة فقد تمثل في بوابتين محصنتين ومرفأ على الطرف الشمالي من الرتبة، وقد صممت المدينة لتكون حصناً ، ووضع مخططها مهندس حربي أخذ كل مزايا الموضع الجغرافي ليجعل من حصناً منيعاً، أما مدينة نينوى فقدرت مساحتها حوالي (1800) فدانا، ونظراً لصغر مساحة المدن داخل أسوارها وتركز السكان فيها ، ارتفعت الكثافة السكانية فيها إلى أكثر من (10) آلاف نسمة للميل المربع الواحد

وتتميز النظام الحضري في جنوب العراق بما يمكن تسميته دولة (دولة المدينة)، حيث كانت كل مدينة تحكم من قبل حاكم خاص أو ملك ، وبما يكون رجل الدين الرئيسي ، وتسيطر المدينة على مساحة صغيرة من الأرض المحيطة بها.

2- مدن الجزيرة العربية :

وفي الجزيرة العربية تطورت الحياة الحضرية فظهرت مدن تتميز بخصائص حضارية وثقافية ودينية كبيرة يندر وجودها في بقية مدن الحضارات الأخرى، منها مكة المكرمة التي تعد من المدن التاريخية العريقة القديمة والتي لها وزناً تاريخياً كبيراً والتي نشأت في وادي إبراهيم عليه السلام ، في شبه الجزيرة العربية في موقع تحيط به في بعض الجهات مرتفعات متباينة الارتفاع ، وكانت لها أهمية دينية كبيرة حتى قبل الإسلام ، جعلها منطقة جذب سكاني ، وهي منذ القدم على علاقة تجارية مع الأقاليم المجاورة (اليمن والشام) كما ذكر في القرآن الكريم (رحلة الشتاء والصيف) في سورة قريش ، فقد ظهرت في مكة الخصائص الحضرية بشكل مبكر ، حيث استقرت فيها القبائل العربية حول بيت الله الحرام، وما أن جاء الإسلام حتى أصبحت المعالم الحضرية فيها أكثر وضوحاً وأهمية.

يرجع تاريخ تأسيس مكة إلى أكثر من 2000 سنة قبل الميلاد، وكانت في بدايتها عبارة عن قرية صغيرة تقع في واد جاف تحيط بها الجبال من كل جانب، ثم بدأ الناس في التوافد عليها والاستقرار بها في عصر النبي إبراهيم والنبي إسماعيل، وذلك بعدما ترك النبي إبراهيم عليه السلام زوجته هاجر وابنه إسماعيل في هذا الوادي الصحراوي الجاف، وذلك امتثالاً لأمر الله، وبقياً في الوادي حتى تفجر بئر زمزم، ثم وفدت بعد ذلك أولى القبائل التي سكنت مكة وهي قبيلة جرهم إحدى القبائل اليمنية الرحالة، وقد بدأت خلال تلك الفترة رفع قواعد الكعبة المشرفة على يد النبي إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام.

شكل (2-7) الحرم المكي الشريف



أما المدينة المنورة (يثرب) يرجع تاريخ تأسيسها إلى حوالي 1600 سنة قبل الهجرة النبوية الشريفة ، اعتماداً على أن قبيلة عربية تسمى "عبيل" قد تكلمت بالعربية، وأن اللغة العربية وجدت في ذلك التاريخ ، ويقترب هذا التحديد من الزمن الذي وجدت فيه كلمة (يثرب) في الكتابات التاريخية عند الأغريق، فقد ورد اسم يثرب في الكتابات عند مملكة معين وذكرت بين المدن التي سكنتها جاليات معينة ، ومن المعروف أن المملكة المعينية قامت في جزء من اليمن في الفترة ما بين 1300 و 600 ق.م، وامتد نفوذها في فترة ازدهارها إلى الحجاز وفلسطين . في القرن السابع الميلادي ظهر الإسلام في مكة على يد النبي محمد بن عبد الله(ص)، وبدأ في دعوة الناس إلى الدين الجديد الحنيف، وهاجر النبي (ص) إلى يثرب ومعه أهله وأصحابه ،حيث قام النبي(ص) بعد ذلك ببناء المسجد النبوي نواة الدولة الإسلامية الجديدة والمدينة المنورة مركز الخلافة الإسلامية.

شكل (2-8) المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة



اما مدينة صنعاء التي تعني التاريخ الأول للحضارات التي تقول بأنها أقدم مدينة مأهولة في شبه الجزيرة العربية واول من قام ببنائها سام بن النبي نوح عليه السلام، وعاش فيها النبي سليمان، و الخليفة علي بن ابي طالب (كّرّم الله وجهه)، والعديد من الصحابة والرواة واحتضنت مملكة سبأ وعرش بلقيس، وعلى ارضها كان الطوفان وسفينة نوح وقوم عاد وثمود ومن تربتها خرج يعقوب وقحطان. وفي صنعاء يرقد تاريخ الحضارات الفارسية واليونانية والرومانية والبيزنطية والفنيقية والإسلامية. تعني صنعاء "المدينة المحصنة" وهي أقدم مدن العالم المأهولة بالسكان وتبدو المنازل والشوارع الضيقة وكأننا نعيش في القرون الوسطى الحياة البدائية، وكانت على مدى قرون عديدة العاصمة الاقتصادية والسياسية والدينية لليمن. ولا زالت المدينة محتفظة بطابعها المعماري الاصيل.

3- مدن الشرق العربي والمدن الفينيقية :

وعرفت المنطقة الجغرافية التي تضم سوريا والأردن وفلسطين ولبنان بأنها منطقة ذات نشاط حضري متميز وذلك قبل عام 2000 ق.م ، حيث استطاع الكنعانيون بناء عدة مدن ودويلات في هذه المنطقة الجغرافية ، منها مدن صيدا وجوبلا وبيروت وغزة وحلب ودمشق ، حيث تعد دمشق من أقدم مدينة مأهولة في العالم وأقدم عاصمة في التاريخ وتقع داخل أسوار مدينة دمشق التاريخية، وتمتاز بأبنيتها التي تعود لعدة عصور وأماكنها المقدسة من كنائس وجوامع تعد رمز للديانات، وبشوارعها وطرقاتها التي مشى عليها الأنبياء والقديسين والملوك والقادة والعلماء والعظماء من صنّاع التاريخ. إن أول مدينة أسسها الفينيقيون هي مدينة صيدا حوالي سنة 2800 ق.م⁽⁶³⁾، والتي تعني مكان الصيد وقد شهدت هذه المدينة عبر مراحل التاريخ حقبات من العز كانت لها مملكة قائمة بذاتها (مملكة صيدون) كسائر ممالك المدن الفينيقية الساحلية ، وبحكم موضعها وموقعها المميزين بسطت سلطتها مثل العديد من المناطق المجاورة لها في البر ، وعلى العديد المواضع في البحر⁽⁶⁴⁾.

⁶³ - عبد الله عطوى ، جغرافية المدن ، دار النهضة العربية ، ج 1 ، بيروت ، 2001 ، ص 269 .

⁶⁴ - محمد السيد غلاب ويسري الجوهري ، جغرافية الحضر ، دراسة في تطوير الحضر ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ص 234 - 235 .

أما مدينة دمشق القديمة تتميز بأسلوب العمارة الدمشقية الشهيرة بطرازها الفريد، ويسمي السكان المحليون بيوت دمشق المبنية على الطراز الدمشقي القديم "بيوت عربية" والتي تمتاز بفناء داخلي واسع تحيطه الغرف وتتوسطه بحرة جميلة ويتكون من طابق أو طابقين فيه الكثير من الفنون المعمارية وتطل على الفناء المليء بأحواض النباتات والأزهار وتتوسطه البحرة الشامية الدمشقية الشهيرة، وتحتوي المدينة الكثير من مساجد وجوامع وكنائس ومدارس تاريخية ومقامات وأضرحة وقصور وشوارع مرصوفة بالحجارة وحارات مسحورة مسكونة بعبق التاريخ. وتضم دمشق القديمة العديد من الأحياء العريقة والأسواق والخانات والمساجد والكنائس والمدارس والشوارع المرصوفة والقلعة والصور الروماني، وتتميز الآثار التاريخية في المدينة بأنها تعود لعدة فترات وحقب زمنية من الحضارات التي تعاقبت على المدينة العريقة التي يعود تاريخ بنائها إلى قبل خمسة آلاف سنة.

اما حلب مدينة تاريخية عريقة ومن أقدم مدن العالم وهي متحف للتاريخ بحق وتجتمع فوق أرضها أهم الشواهد المعمارية الخالدة عبر التاريخ ولحضارات كثيرة متنوعة، وتتنوع الآثار في مدينة حلب منذ عصور ما قبل الميلاد إلى العصور الإسلامية، ولحلب دور حضاري متميز في كافة العصور والحضارات التي قامت في شمال سوريا وبلاد ما بين النهرين منذ الألف الثالث قبل الميلاد في حضارات مثل الأكديّة والحيتية والآرامية والأمورية واليونانية والرومانية، وقد كانت حلب عاصمة لأقوى دولة أمورية - يحاض - في القرن 18 ق.

اما مدينة مدينة غزة قديمة قدم التاريخ فهي وليدة عصور متتالية وقرون طويلة، ويذكر المؤرخون أن مدينة غزة يعود تاريخها إلى 4000-3500 سنة قبل الميلاد. وقد سميت فلسطين في ذلك الوقت بأراضي كنعان، كانت غزة تمثل الحد الجنوبي من أرض كنعان التي امتدت إلى الشمال في عكا وصيدا، وعلى طول الساحل أقيمت المدن الكنعانية المحاطة بالأسوار وشيدوا حضارة عظمى، عرفت التجارة والصناعة والتعدين، كما اخترعوا الحروف الهجائية، ووضعوا الشرائع والقوانين، ثم خضعت غزة للحكم اليوناني في عهد الإسكندر الأكبر المقدوني عام 332 ق م. بعد أن حاصرها مدة طويلة، ثم خضعت المدينة لحكم الرومان عام 96 ق م، وفي عام 634 ق م فتحت مدينة غزة من قبل العرب المسيحيين وفي عام 1100 م تم احتلال مدينة غزة

أما عمان المدينة العربية الموعلة في القدم والتي يعود إلى أكثر من سبعة آلاف سنة قبل الميلاد ، فقد نشأت فيها أقدم الحضارات في العصر الحجري.الذي يعود إلى سنة 7500 ق.م وعندما مارس الإنسان الأول الزراعة. قدم إليها الرعاة الهكسوس ونقلوا معهم بذور حضارة مصر ثم تعاقبت عليها قبائل العمالقة الأقدمين تلتهم قبائل بني عمون (العمونييين) الذين أعطوا المدينة اسمهم فأطلقوا عليها في البداية اسم ربة عمون والربة تعني العاصمة أو دار الملك ثم سقطت مع مرور الزمن كلمة ربة وبقيت عمون التي حورتها الشعوب المتعاقبة فيما بعد إلى عمان .

شكل (2-10) المدرج الروماني وسط عمان



4- مدن وادي النيل :

تشير الدراسات التاريخية والأثرية بأن القرى الزراعية المصرية قد تطورت تدريجياً إلى مدن في حوالي 3000 ق.م ، وبشكل أكثر بطئ من مدن جنوب العراق ، بعد تطور مدن جنوب العراق مئات السنين وبتأثير منها⁽⁶⁵⁾ ، وتختلف طبيعة وادي النيل عن وادي الرافدين من عدة نواحي ،تتلخص أهمها، بكون فيضان نهر النيل يكون منتظماً بالمقارنة مع فيضان نهر دجلة والفرات ،بالإضافة إلى حماية أرض وادي النيل بالصحراء من جهاتها المختلفة ، مما جعلها آمنة من غزوات الغزاة بالمقارنة مع طبيعة سهل وادي الرافدين ،كما أن العقائد المصرية الدينية تجعل من الفرعون ألهاً على الأرض ، بينما معتقدات العراقيين القدماء تجعل من الحاكم رسولاً بين الآلهة والبشر⁽⁶⁶⁾ ،كما يتضح ذلك من تسلم الملك حمورابي للشرعية من الآلهة شمس في مسلته

⁶⁵ - كايد عثمان ابو صبحه ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ،ص111.

⁶⁶ - مظفر الجابري ، التخطيط الحضري ، مرجع سابق ، ص22.

المشهوره ، وأنعكست هذه الاختلافات الجوهريه على حضارة وادي النيل ، وطبعت أكثر ابنيتهام ومدنها بطابع ثابت لم يتغير كثيرا مع الزمن، حيث تميزت المدن المصريه القديمه بالعمارة ووجود رموز للأهرامات ، كما برعوا في الفنون والتصاميم العمرانيه ، واتخذت مدنهم بتصاميم هندسيه خاصه تتميز بوجود طرق طويله متوازيه تتطلق من شريط ضيق ، واستخدموا مواد البناء من الطين المجفف التي لاتقاوم كثيرا مع الزمن عمليات التعريه ، حتى عندما استخدم الصخر في بناء الأهرامات كانت تبنى المساكن من المواد التي تزول بسرعة، وتميزت المدن المصريه بوجود مساحه مركزيه تحتوي على القصر والمعبد ومخازن الغذاء والمباني ، ومن أشهر المدن المصريه القديمه ممفيس وطيبه اللتان ازدهرتا في حوالي 3000 ق م وتعد مدينه طيبه في مصر أول مدينه في العالم حيث تجاوز سكانها (100 ألف نسمة عام 1360 ق. م) وكذلك هليوبوليس ونيخب والاسكندريه التي تعود بنائها الى عام 331 ق م والتي بناها دينوقراطيس في عهد الاسكندر الأكبر عندما كان اليونان تسيطر على تلك المنطقه ، وأكثر المدن المصريه شاخصه اثارها مدينه اخناتون أو تل العمارنه حيث بنيت على الضفة الشرقيه لنهر النيل بطول 8 كم على جانب النهر وبعرض يتراوح 2-3 كم⁽⁶⁷⁾ وتميزت هذه المدينه ببعثره المباني في أماكن متفرقه منها فبينما نجد مجموعه المباني الرئيسيه كمعبد الاله والقصر الملكي والدواوين في الوسط ونجد القصر الشمالي على بعد 3 كم شمال القصر السابق ومقسمه المدينه الى قطع مستطيله حيث القطع ذات المواقع الجيده على امتداد الطرق الرئيسيه (طريقين رئيسيين يوازيان النهر) لطبقه الاغنياء وبقية القطع للطبقات الوسطى والفقيره.

5- المدن اليونانيه الاغريقيه :-

تشير كل الدراسات بأن المدن اليونانيه تمثل مرحله تاليه من تطور سكنى المدن وقد انتقلت الحضارة اليها من مواطن الحضارات النهريه القديمه في بلاد الرافدين والنيل والهند والصين وقد اصبحت حزر بحر ايجيه واليونان وروما مراكز اشعاع حضاري⁽⁶⁸⁾ وقد نشأت دويلات صغيره حول المدن وتطورت الى امبراطوريات بعد ان توسعت في ظهيرها المباشر حيث ظهرت هذه

⁶⁷ - مظفر علي حسون الجاري التخطيط الجغرافي مصدر سابق ص 23 .

⁶⁸ - احمد علي اسماعيل دراسات في جغرافيه المدن مصدر سابق ص 53 .

المدن خلال القرنين السابع والثامن قبل الميلاد وانتشرت خلال مئتي عام بشكل كبير عبر اقليم بحر ايجيه غربا وحتى فرنسا واسبانيا ثم توسعت خارج القارة الاوروبية كلها ، ففي هذه البلاد التي تتميز بخصائص جغرافية تختلف في جوانب كثيرة من منطقة الشرق الاوسط والهند والصين فالتضاريس والمناخ والنباتات والوضع الاقليمي والبيئية الجغرافية تركت اثار واضحة على نشاط السكان وتفاعلهم مع هذه البيئة لذا تميزت مدنها بصغر حجمها وحيث اعتقد فلاسفتهم كل من افلاطون وارسطو بان الحكومة الجيدة ترتبط بحجم السكان وحدد افلاطون حجم الجمهورية المثالية ب (5040) نسمة⁽⁶⁹⁾ وكم يذكر تفسير مناسب لهذا الرقم واعتقد ارسطو في حالة زيادة حجم السكان في المدينة فأن خصائص المدينة تتعرض للتغير

وكانت المدن اليونانية في مراحلها الاولى في ظهورها ذات مظهر عمراني بسيط ، واتسمت المدينة بوجود عدد لا حصر له من الطرق غير المعبدة ونقص كبير في الخدمات الصحة والمجاري والمياه الصالحة للشرب للمساكن مع عدد قليل من المباني والمعبد الرئيسي ، وكان الملتقى العام للسكان هو الاغوار (agora) والذي هو السوق ومركز النشاط الحضري ، وامامه ساحة واسعة يجتمع فيها المواطنون لتدبروا شؤون دولتهم وكان المعبد مركزا لحياتهم الديمقراطية وومراً للمساوات الانسانية ، والجو الفلسفي التي صبغ الحياة اليونانية ودفعهم بالبحث والتفكير في تخطيط مدنها ، فاخذ الفن المعماري بالتطور مع مرور الزمن حيث بدأ الاهتمام بالمعابد من حيث الموقع والزخرفة ومواد البناء ، في الوقت الذي ظهرت نظريات تخطيطية لوضع تصاميم للمدن والطرق ، وأشهرها الخطة الشبكية (gridiron plan) لميلثوس mileths المعروف باسم هيبوداموس (hippodamus) في القرن الخامس ق.م⁽⁷⁰⁾ ، وقد فرض هذا النظام على كثير من المواقع الجبلية التي تقام عليها معظم المدن اليونانية حيث الشوارع المتعامدة ذات الاشكال المستطيلة او المربعة والمحيطه بالمساكن والتي تنتهي بالميدان الرئيسي اغوار (agora) أو السوق العام والذي هو ملتقى السكان لممارسة نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتشغل مساحة من الارض حوالي 5% من مساحة المدينة كما يحاط بالميدان مباني عامة

69 - كايد عثمان ابو صجة جغرافية المدن مصدر سابق ص 121

70- مظفر علي جابري ،التخطيط الحضري ، مدخل عام ، مرجع سابق ، ص 26

مزينة بالتمثيل ومن الامثلة على ذلك مدينة بريين⁽⁷¹⁾ ومدينة ميلتوس (Miletus) عندما اعيد بنائها عام 450 ق.م وضع لها تصميم شبكي (Grid street block) وقسمت المدينة الى ثلاثة قطاعات (العمال ، والمزارعين ، والمحاريين) ولكل قطاع نظامه الشبكي الخاص به.

كما تعد اثينا من اكثر المدن الاوروبية القديمة اثرا من الناحية الحضارية حيث قامت المدينة في سهل اتিকা Attica الأوسط وتحيط بها المرتفعات من كل الجهات عدا الجنوبية المتصلة بالبحر عن بعد 10 كم ويجري في هذا السهل في سيفسوس Cephissus الذي يلتقي به في الشرق رافده ايلسوس ilissus وهما نهران صغيران معرضان للجفاف في الصيف

وقد تطورت مدينة أثينا وتوسعت نحو الاطراف بشكل عشوائي غير منتظم بعد ان كانت تشغل قمة جبل الاكروبول وكانت المدينة مقسمة الى ثلاثة اقسام ، اولها هو الاكروبول وهي القلعة او المدينة الاصلية التي نشأت لأغراض دفاعية ودينية التي تضم فضلا عن المعابد معظم المباني الرئيسية واماكن اقامة اصحاب النفوذ والسلطة داخل السور وكان يوجد حول الاكروبول منطقة فراغ خالية من البناء⁽⁷²⁾ عرفت بالآغورا (Agora) فكان للتبادل التجاري بين السكان ومكانا للمسرح والقسم الثاني من المدينة هو المدينة العليا حيث تتوزع المساكن بمحاذاة الطرق الضيقة والمتعرجة وخاصة في العهود المبكرة من عهد الامبراطورية اليونانية والقسم الثالث هو الميناء اوبيرييه (pieraceus) وكان يحيط بالميناء تحصينا ويربطها بالمدينة العليا اسوار طويلة⁽⁷³⁾، وان اثينا مركبة من مدينتين معا يصل محيط كل منهما الى 12 كم ويربطها طريق يصل طوله الى حوالي 7 كم وتتخلل اسوارها بوابات عديدة كانت مدينة اثينا تعاني من مشكلات سكانية وقدّر عدد سكانها في القرن الخامس قبل الميلاد ما بين 100-150 ألف نسمة في حين كان سكان معظم المدن اليونانية الاخرى لا تتجاوز اكثر من 20 ألف نسمة حسب رأي دوكسيادس.

6- المدن الرومانية:

⁷¹ - خلف حسيني الدليمي ، التخطيط الحضري ، اسس ومفاهيم ، مصدر سابق ، ص36

⁷² - كايد عثمان ابو صمة ، مرجع سابق ص120 .

⁷³ - احمد علي اسماعيل ، مرجع سابق ص52 .

اقتبس الرومان الحضارة الأغريقية فادخلوا نظام المدن اليونانية الى قراهم كما استخدموا هذه النظم في بناء مدنهم الجديدة لكنهم تجاوزوا اليونانيون في أثر الطبيعة في تصميم المدن واصبحت وظيفة المدينة اجتماعية مع وجود تنظيم اجتماعي هرمي يتضح ذلك من خلال وضع الوظيفة الدينية والادارية في اماكن خاصة في الهرم الاجتماعي ، وكانت مدينة روما قد احتلت قمة الهرم الحضري في الامبراطورية الرومانية كما احتلت عواصم الاقاليم التابعة للامبراطورية مستويات ادنى في البنية الهرمية ،حيث كانت مدينة روما على الشاطئء الجنوبي لنهر التيبر Tiber الصالح للملاحة ، ويقال بأن كلمة روما تشير الى التربة الحمراء التي ارسبها نهر التيبر حول المدينة ويطلق عليها مدينة التلال السبعة وبدأت بقلعة روما في تل بلاتين Palatine ثم سرعان ماامت واتصلت مبانيها بالتلال الاخرى وبنيت حولها سور بارتفاع 15متر وحفر خارجة خندق بعرض 30متر وعمق 9امتر بقصد توفير حماية اكبر للمدينة ، وفي القرن الثالث الميلادي بني سور كبير اخر حول روما بارتفاع 15متر لاتزال اثاره قائمة هي الان ، وكانت توجد على مسافة كل 15 متر برج دفاعي كما كانت تتخلل السور عدة بوابات لقد تميزت مساكن مدينة روما وكغيرها من المدن الرومانية بنظام الشقق في بنايات متعددة الطوابق تتراوح مابين 5-7 طوابق لذوي الدخل المتوسط والمنخفض الأمر الذي ادى الى ازدحام السكان وارتفاع الكثافة السكانية في المدن اما الاسر الغنية تسكن البيوت المستقلة ،ورغم ان مساحة المسكن كانت تقترب من مساحة المسكن في العصر الحديث الا انها كانت تطل على الشوارع الضيقة بواجهات تجعل استقامة الشارع امر صعبا فتميزت المدينة الرومانية التقليدية بطابع خاص في تخطيطها والمباني الهامة فيها اذ ان المدينة المثالية في نظر الرومان هي ماكانت ذات شكل مربع او مستطيل واسوار ضخمة ويقطعها شارعان رئيسيان احدهما من الشمال الى الجنوب ويسمى (Decurnanus) والاخر من الشرق الى الغرب ويسمى (Cordo) وتتقاطع معها الشوارع الفرعية ، وهي نفس فكرة التخطيط الشبكي ويلتقى الشارعان الرئيسيان في وسط المدينة في منطقة فارغة خالية من المباني تعرف بالساحة العامة او (Forum) حيث يلتقي فيها الناس ويتبادلون السلع والخدمات كما تقام فيها أنشطة ثقافية ومدنية مثل مراسيم دفن الموتى والعروض الرياضية والمناسبات السياسية وتحيط بهذه الساحة مباني عامة والتي تشمل المعبد الرئيسي والمعابد الاخرى والحمام العام Thermes (كان في مدينة روما في فترة ما بين 900 حمام عام

وحوالي 1200 نافورة و250 مخزناً) والمكتبة والمسرح والملعب الرياضي ، وقد كان الرومان مخططين ومنظمين من الدرجة الاولى كما كانوا بناء مدن ومهندسين مهرة أستطاعوا ان يحلوا كثير من مشاكل المدن الكبيرة فادخلوا نظام توزيع المياه في المراكز الحضرية وبنوا قنوات استخدمت للصرف الصحي ورصفوا الطرق التي ربطت بين المستوطنات الرومانية المختلفة بأساليب فنية بارعة ، وتميزت مدنها باهتمام خاص بالفنون والحرف من النحت في الصخر واعمال الجبس والفسيفساء والرسم الزيتي والزخارف والاعمال الفنية من المعدن

كما وضع الرومان بعض الخطط والتصاميم للمدن العسكرية ، ومن هذه المدن قرطاجة، وأوسيتا (Ostia) هذا وينتشر العديد من المدن المعاصرة على نهري الراين والدانوب ، التي تعود في اصولها الى المدن الرومانية الحربية ، تميزت هذه المدن بوجود مراكز وأسواق بالقرب من المنشآت العسكرية ، ومن هذه المدن العسكرية ، كولون ، ومينز ، وأستراسبورغ ، وفينا ، وبودابست..الخ. وقد نقل الرومان حضارة المدن الى كل أوروبا جنوب الدانوب وغرب الراين ، وعبر القنال الأنجليزي الى بريطانيا.

وفي العالم العربي أنشأوا مدينة طرابلس في ليبيا ، وأدخلوا تعديلات كثيرة على المدن القائمة ذات الأصل اليوناني على امتداد الساحل الشمالي الليبي ، وعلى الأسكندرية في مصر ، وفي العراق والشام أنشأ الرومان العديد من المدن ، مثل حماه وحمص في سوريا ، وفيلادلفيا (عمان) ، وتدمر في العراق ، كما أنشأوا مدناً أخرى على الخليج العربي مثل خاراكس (Charax) المحمرة في ايران .

ثانياً / مدن العهد الإسلامي في العراق والشرق العربي :

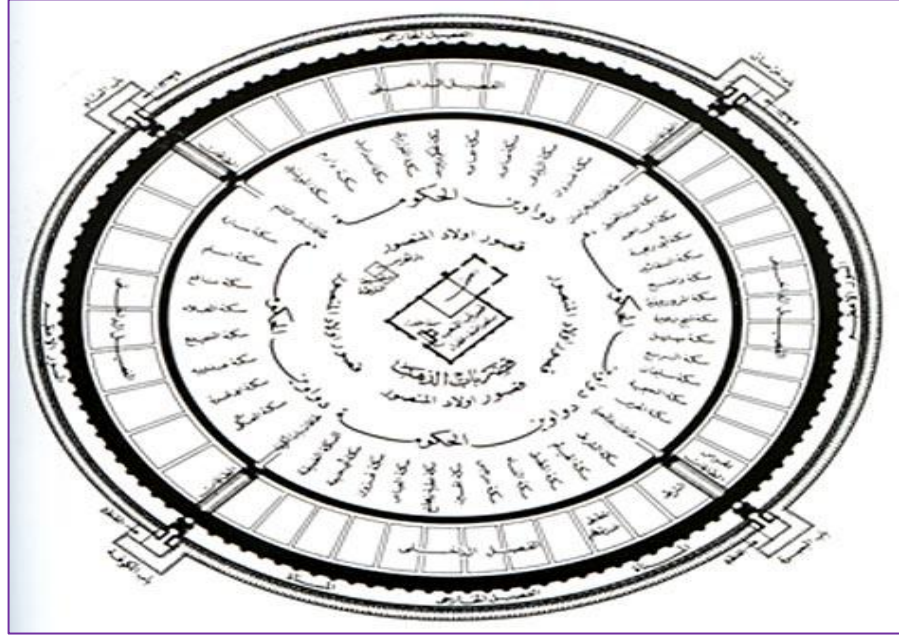
أما في العهد الإسلامي فقد أكتسح العرب المسلمون المنطقة بأكملها، إذ قضوا على الإمبراطوريات التي سادت هناك ، وسرعان ما شيدوا مدناً ومراكز حضرية كبيرة لها أهمية إدارية وثقافية وسياسية ودينية وتجارية مهمة ، مثل مدينة بغداد التي أنشأها الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور عام (145هـ) أي (762 م) ، وهي مدورة الشكل مثل مدناً أخرى أنشأت قديماً كمدينة الحضر والمدائن ، ومثل الحصون الآشورية ، وهي تجمع بين المدينة العربية الإسلامية عاصمة الخلافة العباسية ، وبين كونها حصناً جباراً فيه جميع مرافق المقاومة عند الحصار ،

وكان قطر مدينة بغداد المدورة (2615 متراً) ومساحتها (5.3 كم²)⁽⁷⁴⁾ ، وجعل للمدينة أربعة بواب كبار كل بابين منهما متقابلان والطريق بينهما يقسم المدينة إلى قسمين ،وقد بني حول المدينة سوران اثنان تفصل بينهما أرض خالية من البناء أعدت لحركات الدفاع وتسمى (الفصل) ،وكأنه مفصول عن العمارة أو فاصل للسور عن العمارة ،أحد هذين السورين أعلى من الآخر ، وكان ارتفاع السور الداخلي (30) متراً ، وعرضه من أسفله (10) متراً ، وهناك مجموعة من الأبراج على السور ،أما السور الخارجي فكان ارتفاعه (17) متراً، وقد حفر حول المدينة خندق زيادة في التحصينات الدفاعية ، ويتوسط المدينة قصر الخليفة ، والمسجد الجامع ،إضافة لدواوين الدولة ، وتعتبر هذه مركز المدينة،وقسمت الشوارع بشكل هرمي ،فالشوارع الرئيسية بعرض (25) متراً، أما الشوارع الثانوية فكانت بعرض (8) متراً ، تم توسيعها لاحقاً إلى (20) متراً ، وقد سمي كل من هذه الشوارع باسم القائد الذي نزل فيه ، وقسمت المدينة إلى أحياء ، وجعل لكل حي سكني مركز للخدمات يحتوي على الأسواق والمساجد والحمامات.

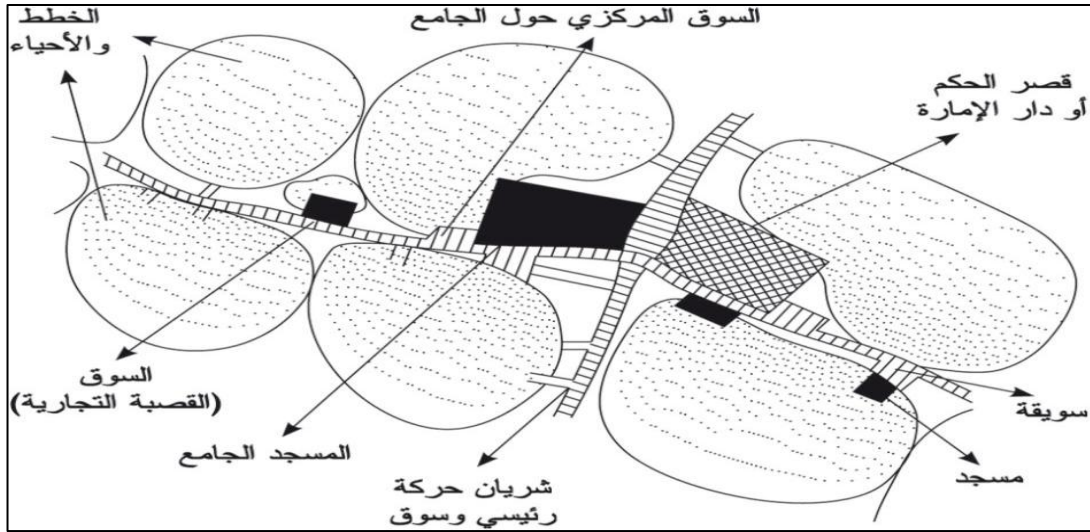
وتعد بغداد أكبر أيضاً من كبرى مدن الشرق الأوسط وثاني أكبر مدينة عربية معاصرة بعد القاهرة في مصر. ومدينة بغداد من المدن التي ترتبط بتاريخ الخلافة العباسية إن لم يكن تاريخ العالم الإسلامي خلال القرون الخمسة من عام 150هـ/767م إلى 656هـ/1258م، فكان أبو جعفر المنصور ثاني خليفة عباسي وأول من اتخذ بغداد عاصمة له بعدما قضى على منافسيه من العباسيين والعلويين في عام 145 هـ 762 م، وبني أبو جعفر المنصور على نهر دجلة عاصمته بغداد في عام (145- 149 هـ) 710 ميلادية على شكل دائري، وهو اتجاه جديد في بناء المدن الإسلامية، لأن معظم المدن الإسلامية، كانت إما مستطيلة كالفسطاط، أو مربعة كالقاهرة، أو بيضاوية كصنعاء. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن هذه المدن نشأت بجوار مرتفعات حالت دون استدارتها. ويعتبر تخطيط المدينة المدورة (بغداد)، ظاهرة جديدة في الفن المعماري الإسلامي ولاسيما في المدن الأخرى التي شيدها العباسيون مثل مدينة سامراء وماحوتها من مساجد وقصور خلافة فخمة. وإلى جانب العمارة وجدت الزخرفة التي وصفت بأنها لغة

شكل (2-5) مخطط مدينة بغداد القديمة

74 - مصطفى جواد . وآخرون ، مدينة بغداد ، عرض تأريخي ، 1961 ، بغداد ، ص18.



شكل (2-6) مخطط لمدينة إسلامية قديمة



لغة الفن الإسلامي، وتقوم على زخرفة المساجد والقصور والقباب بأشكال هندسية أو نباتية جميلة تبعث في النفس الراحة والهدوء والانشراح. وسمي هذا الفن الزخرفي الإسلامي في أوروبا باسم أرابيسك.

كما أنشأت في العراق مدناً عديدة لها أهمية خاصة ، منها مدينة البصرة (ميناء تجاري في جنوب العراق على شط العرب)، ومدينة الكوفة والتي كانت مركز الخلافة الإسلامية في عصر

الراشدين في خلافة الأمام علي بن ابي طالب (كرم الله وجهه) ،ومدينة النجف الدينية المقدسة حيث ضريح الأمام علي(كرم الله وجهه).

أما مدينة واسط التي بنيت في عهد الوالي الأموي حجاج بن يوسف الثقفي ، والذي اختار موقعها في نقطة تتوسط بين مدينتي البصرة والكوفة ، ويشرف على الفتوحات الإسلامية في الشرق ،ومدينة كربلاء الدينية المقدسة حيث ضريح الإمامين حسين وعباس بن علي ابن أبي طالب عليهما السلام،ومدينة كركوك وأربيل التاريخية القديمة في شمال العراق ، ومدن عراقية أخرى لها أهمية تاريخية كبرى.

وكما في العهد الإسلامي اكتسح العرب المسلمون المنطقة بأكملها حيث قضوا على الأمبراطوريات التي كانت سائدة هناك وسرعان ما شيّدوا مدناً ومراكز حضرية لها أهمية إدارية وسياسية وثقافية وتجارية كبيرة ، إضافة إلى المدن العراقية أنشأوا مدن أخرى في الشرق الإسلامي مثل وأصفهان وشيراز في إيران ، وفي الشمال الأفريقي مدن القاهرة، وفاس وطنجة ومراكش والرباط وقيروان.

فقد كان العرب المسلمون عندما يرغبون في تشييد وبناء مدنهم وفق ضوابط تخطيطية موقعية وموضعية تحدد قيامها ومنها ما يأتي :

أ - العوامل الطبيعية

يعتبر دراسة المكان الذي تنشأ عليه المدينة من الخطوات المهمة التي ينبغي التأكيد عليها عند التخطيط لإنشاء أية مدينة ، فقد كان العرب إذا أرادوا بناء مدينة ارتادوا الأماكن المختلفة وأجروا التحريات الطبوغرافية والتعبوية لمعرفة صلاحها للأغراض العسكرية ، كما فعلوا ذلك عندما بنوا البصرة والكوفة وبغداد وسامراء وغيرها⁽⁷⁵⁾. حيث كان المسلمون حريصين أن تكون المدينة على نهر أو بإزائها عيون عذبة ثرة ، فإن وجود الماء قريباً من المدينة يسهل على السكان الحصول عليه بوفرة وهذا ضروري لأن وجوده يعد مرفقة عظيمة عامة⁽⁷⁶⁾، ولذا فقد قامت البصرة سنة 14 هـ في تلك البقعة التي يصب فيها نهر دجلة والفرات مياههما في البحر ،

⁷⁵ - البلاذري : فتوح البلدان ، المطبعة العصرية ، الأزهر ، 1932 ، ص 341 .

⁷⁶ - عبد العال عبد المنعم الشامي ، جغرافية المدن عند العرب ، مجلة عالم الفكر ، المجلد التاسع ، ع 1 ، 1978 ، ص

كما ان موقع الكوفة والذي يتميز بأهميته لوقوعه على نهر الفرات ولكونه يشكل حلقة وصل بين أهل البادية وسكان القرى الساكنين في منطقة الحيرة .

وقد اختير فعلاً لمدينة واسط موضع كثير الخيرات وافر الغلات يشقه نهر دجلة وكانت المدينة في فضاء من الأرض صحيحة الهواء عذبة الماء وكانت من نهر دجلة تحمل أنهاراً كثيرة في أسفل مدينة واسط تصب كلها في البطيحة وبعضها في بعض وإذا انفصل نهر دجلة عبر واسط اقتسم إلى سبعة أنهر عظام تحمل السفن منها نهر ساسي ونهر الغراف ونهر دفة ونهر جعفر ونهر هوفري ونهر الهامة ثم تجتمع هذه الأنهر وما يضاف إليها من الفرات كلها قرب مطارة وهي قرية من قرى البصرة (77) . كما برع المسلمون في فهم دور الموقع ، واهتموا عند بنائهم لمدنهم في الإحاطة بأمر كثيرة عند اختيارهم لتلك المواقع ، ويمكن أن ندلل على ذلك من دراستنا لكيفية قيامهم باختيار موقع مدينة بغداد في أيام المنصور سنة 145 هـ - 732 م (78) ، التي بناها على الضفة اليمنى من نهر دجلة في الزاوية المتكونة بين مجرى الصراة ومجرى دجلة شمالاً .

ب- العوامل العسكرية والسياسية والإدارية :

لقد كانت المعسكرات التي أوجدتها الجيوش الإسلامية ، طلائع المدن العربية الإسلامية في الأقطار التي فتحتها ، فعندما أسس المسلمون المستوطنات أصبحت قواعد عسكرية وظائفها الأساسية إيواء المقاتلين وعوائلهم ، ومراكز إدارية للمناطق التي سيطرت عليها الجيوش في تلك الأقطار وواسطة لإرسال الأوامر العسكرية والنجادات من قاعدتهم الأساسية في شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المفتوحة كالعراق ومصر وتونس وغيرها ، إضافة إلى أنهم اتخذوا منها خطاً مفتوحاً يؤمن رجعتهم في حالة تعرضهم للخطر ليحتموا بها عندما يضايقهم العدو (79) .

77- احمد سوسة ، ري سامراء في عهد الخلافة العباسية ، مطبعة المعرفة ، بغداد ، 1948 .

78 - صبري الهيبي ، تخطيط مدينة بغداد عبر العصور ، التاريخية ، دراسة في التخطيط الحضري ، المورد ، العدد الرابع ، ج 8 ، 1979 ، ص 9 .

79 - الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، 1936 ، ج 1 ، ص 378 .

وعندما أسس المسلمون الكوفة في الجانب الغربي من الفرات على بضعة أميال إلى الجهة الشمالية الشرقية من مدينة الحيرة ، كان السبب من تأسيسها أن تكون قاعدة عسكرية للقسم الأوسط من العراق أو دار هجرة وعاصمة للمسلمين بدل المدائن.

وكما كانت العوامل العسكرية من أبرز الأمور التي دفعت بالحجاج إلى بناء مدينته الحصينة واسط ، هو مناعة المدينة وعدم استطاعة أحد دخولها إلا من الأبواب لأنه أحاطها بخندق وسورين ، كما أنه جعل على كل باب من أبواب المدينة حرساً⁽⁸⁰⁾.

كما ان الخليفة العباسي المنصور عندما تفحص موضع بغداد القديم فوجده منطقة صالحة من الناحية العسكرية ، وذلك لكونه موقعاً يتمتع بميزة تعبوية جيدة لذا إتخذ المنصور سكناً لنفسه وجنده وبني به مدينة . ولأسباب سياسية أيضاً فقد اضطر المنصور إلى تأسيس الجانب الشرقي (الرصافة) إذ رأى ضرورة جعل مقر ولي العهد وجيشه الخراساني مفصلاً عن مقر الخلافة ليكون مستعداً إذا اقتضت الحال لقمع كل نزاع ينشب بين هذا الجانب وبين جنده العرب في حاميات المدورة⁽⁸¹⁾ .

⁸⁰ - اسلم بن سهل الرزاز (بخشل) ، تاريخ واسط ، تحقيق كوركيس عواد ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1976 ، ص 45 .

⁸¹ - مصطفى جواد (وجماعته) بغداد ، مؤسسة رمزي للطباعة ، 1969 ، ص 64 .

مصادر الفصل الثاني

- 1- أحمد سوسة ، حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1980.
- 2- احمد سوسة ، ري سامراء في عهد الخلافة العباسية ، مطبعة المعرفة ، بغداد ، 1948 .
- 3- احمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية الحضر، دار الثقافة للنشر ،القاهرة، 1993.
- 4- الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، 1936 ، ج1.
- 5- اسلم بن سهل الرزاز (بخشل) ، تاريخ واسط ، تحقيق كوركيس عواد ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1976 .
- 6- البلاذري : فتوح البلدان ، المطبعة العصرية ، الأزهر ، 1932.
- 7- خلف حسين علي الدليمي ، التخطيط الحضري ، أسس ومفاهيم ،الدار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002.
- 8- صالح فليح حسن ،الجغرافية التاريخية لأرض ما بين النهرين، مجلة كلية الآداب ،جامعة صنعاء، العدد الثالث، 1982.

- 9- صبري فارس الهيتي ، و صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، 1986.
- صبري الهيتي ، تخطيط مدينة بغداد عبر العصور ، التاريخية ، دراسة في التخطيط الحضري ، المورد ، العدد الرابع ، ج 8 ، 1979.
- 10- عفيف بهنسي ، الشام لمحات أثرية وفنية ، دار الرشيد ، بغداد ، 1980 .
- 11- طه باقر ، مقدمة في تأريخ الحضارات القديمة ، القسم الأول ، تأريخ العراق ، بغداد ، 1955.
- 12- علي نوري ، التطور الحضري ، مجموعة محاضرات قدمت إلى القسم المعماري بكلية الهندسة جامعة بغداد لسنة 1982، مطبوعة ومسحوبة بالرونو.
- 13- عبد العال عبد المنعم الشامي ، جغرافية المدن عند العرب ، مجلة عالم الفكر ، المجلد التاسع ، ع 1 ، 1978
- 14- عبد الله عطوى ، جغرافية المدن ، دار النهضة العربية ، ج 1 ، بيروت ، 2001 .
- 15- كايد عثمان أبو صبحة ، جغرافية المدن ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2003.
- 16- مظفر علي حسون الجابري ، التخطيط الحضري ، مدخل عام ، الجزء الأول ، جامعة بغداد ، 1986.
- 17- محمد السيد غلاب ويسري الجوهري ، جغرافية الحضر ، دراسة في تطوير الحضر ، منشأة المعارف ، الإسكندرية.
- 18- مصطفى جواد . وآخرون ، مدينة بغداد ، عرض تأريخي ، 1961 ، بغداد .
- 19-Gordon childe ، what Happened 1N History ، penguin ، London ، 1971 .
- 20- Northam ,Ray ، M ,Urban Geography ، Oregon state university ، New York ,1975.
- 21-John Palen ؛ The Urban World ، Mc Graw – Hill Book Co .New York
- 22-Robert J. Braid wood ، The Agricultural Revolution ، – ، 1981. 1
scientific American ، Sept. ، 1960

الفصل الثالث

(نشوء المدن وتطورها الحضري)

أولاً / نشأة المدينة:

ترتبط نشأة المدن بعوامل قيامها في العصور القديمة أو العصور الحالية⁽⁸²⁾ ، ومن العوامل التي أدت إلى نشأة المدينة ، هو إن مجتمع قرية من القرى استطاع أن ينتج ما يكفي جميع أفرادها بحيث تفرغ جزء منهم لإنتاج الغذاء وآخرين لأعمال أدبية وسياسية وفنية وصناعية وخدمية ، ويتفق مع هذا التوجه الباحث جوردن تشيلد (G.childe)⁽⁸³⁾ ، إذ يؤكد بأنه سبق ظهور المدن ثورة في إنتاج الغذاء ، كان من نتائجها الحصول على فائض الإنتاج لأول مرة في التاريخ سمح بإطعام أفراد في المجتمع ، وانشغل آخرون في أعمال أخرى غير الزراعية وإنتاج الغذاء ، تفرغوا لأعمال إدارية وتنظيمية وفكرية ، فاخترعوا الكتابة وسنوا القوانين ووضعوا أصولاً للفن

82 - فؤاد الصقار ، التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1969 ، ص 296.

83 - عبد الفتاح محمد وهيبة ، في جغرافية العمران ، مصدر سابق ، ص 37-38.

والصناعة ، فظهرت التجارة مع الفائض في الإنتاج ، ومع التطور الصناعي والتخصص فيها ، تحولت بعض القرى إلى مدن ، ويرتبط وجودها بالعامل الأيكولوجي⁽⁸⁴⁾ الذي يعتبر القاعدة الأساسية في أصل تكوين الحياة واستمرارها ، فبعض الباحثين ربط بين التحول من القرية إلى المدينة ونشأة الحضارة ، أي إن كلمتي المدنية والمدينة لهما نفس الأصل⁽⁸⁵⁾ .

وأن نشوء المدن لم تكن ظاهرة فجائية بل سبقتها مرحلتان⁽⁸⁶⁾ ، اتصفت الأولى بتركيز جهود الإنسان لاستغلال امكانات وموارد البيئة في محاولته للبقاء واختراع الأدوات والتوصل إلى بعض الفنون واتساع القرية الزراعية في حدود 5500 ق.م ، فالمرحلة الأولى يغلب عليها التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية.

أما المرحلة الثانية ، فقد اتصفت بالتركيز على تفاعل الإنسان مع بيئته الاجتماعية أكثر من تفاعله مع بيئته الطبيعية ، وفيها ظهرت طلائع المدن الأولى ، أي الإنسان تخطى إنتاج الطعام والزراعة والرعي إلى أنواع المهن والوظائف والتجارة والصناعة ، بحيث أصبحت المدينة مركزاً للمشاريع الإنمائية والمالية⁽⁸⁷⁾ ويشير لويس ممفورد (Lewis Mumford) إلى طريق أخرى لنشأة المدن ، وهي إن بعض القرى بسبب مواضعها المتبعة كانت تقدم حماية لسكانها من الطامعين ، لذلك فإنها في أوقات الخطر والأزمات جذبت إليها السكان من المناطق الأخرى التي هي اقل أماناً وتحصيناً ، وبهذه الطريقة تحولت بعض القرى المنيعه إلى مدن ذات سكان أكثر عدداً وتنوعاً ، حتى بعد زوال الخطر احتفظت بقسم من المهاجرين الذين طلبوا المأوى والعيش الآمن . كما يتصل بنشأة المدن وتطورها ما يسمى (بالمدن المصطنعة) وهي عادة المدن التي تنشأ بإدارة فرد أو أفراد ، ثم يستقدم إليها الحاشية والرعية ، وتقام مثل هذه المدن لاستيعاب الجماعات المهجرة في ظروف طارئة ، فعلى سبيل المثال ، نشأت الدولة الرومانية حتى عهد أغسطس حوالي (350) مدينة في شبه الجزيرة الإيطالية ، إضافة إلى (80) مدينة أنشئت في شمال إيطاليا ، وفي فترة لاحقة من التاريخ الإنساني ، أمر قادة الفتوح العربية الإسلامية بإنشاء

84 - صبحي محمد قنوص ، دراسات حضرية ، مصدر سابق ، ص26.

85 - فيليب رفة ، الجغرافيا البشرية ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1970 ، ص 413.

86 - عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص6-7.

87 - فائز ترحيني ، المدينة، معناها ونشأتها، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ن العدد التاسع والعشرون ، سنة 1982 ، ص 29-30.

العديد من المدن والمراكز العمرانية التي تطورت فيما بعد كأكبر مراكز الحضارة والعلم والتجارة والفنون والآداب في العالم⁽⁸⁸⁾ .

وقد اتسمت حضارة المدن منذ بدايتها في الشرق الأوسط بوجود التجارة التي ساعدت في إحضار بعض المواد اللازمة للحضارات التي قامت في كل من وادي الرافدين والنيل وبلاد الأناضول ، وارتبط وجودها بوفرة المصادر المائية ، حيث كان الاستقرار السكاني مكتفياً أينما وجدت الأنهار التي كانت توفر حاجة الزراعة وبعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وكان ذلك التوافر متواصلاً بتواصل الحياة. وبقية هذه الأنهار هي أوطان زراعة الري القديمة ، أوطان الوفرة والعمل، لقد ظهرت المدن أول ما ظهرت في وديان الأنهار في العراق والشام ومصر ولأناضول وعلى ضفاف نهر السند، وكان ذلك في أوائل القرن الرابع قبل الميلاد ، وربما قبل ذلك⁽⁸⁹⁾ . وقد لعبت مصادر المياه دوراً مهماً في انتشار الثقافات وامتزاج السكان اقتصادياً واجتماعياً، فحفزت تلك المصادر العقل البشري على الخلق والإبداع التكنولوجي والذي تمثل في وسائل النقل والاتصال ، فأدرك الإنسان منذ الوهلة الأولى لنشأة المدن إن حضارته مهددة ما لم يحافظ على بيئته ومصادرها المائية ، فأصبح يفكر في الاستخدام الأمثل لهذه المصادر من أجل المحافظة على تدفقها واستمرارها لسد حاجتها السكانية التي زادت كثافتها، فاستخدمت وسائل متقدمة في مجال الزراعة والري وتربية الماشية وتطوير أدوات الحراثة وجني المحاصيل وتخزين الفائض منها ، كما صاحب تطور النقل والمواصلات، قيام صناعات متعددة في المدن وانتشارها في كثير من المناطق الحضرية الأخرى، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تنشيط حركة التبادل التجاري والتفاعل بين جميع أشكال الاستيطان البشري، ومن بينها المدن، وقد أدى هذا التطور إلى التقليل من اعتماد المدينة على مواردها المحلية واتساع نفوذها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهي نقطة البداية لظهور نوع من الحياة الحضرية المركبة والتي يمكن أن يطلق عليها اسم المدن وذلك في حدود 4000 إلى 3500 ق.م ، مثل مدن أور ، والعبيد ، وأريدوا ،

88 - علي الحوات ، التخطيط الحضري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي ، 1990 ، ص16.

89 - للمزيد انظر إلى كل من :-

- محمد السيد غلاب ، و د. يسري الجوهرى ، جغرافية الحضر ، منشأة المعارف ، بدون تأريخ ، ص 201-212.

- عبد الفتاح محمد وهيب ، جغرافية العمران ، مصدر سابق ، ص 38.

والوركاء، وجمدة نصر ورفاه (شروباك القديمة) وكيش، وخفاجي، ونفر، وبابل، وأشور، ونيوى⁽⁹⁰⁾.

إن الأساس الآخر لقيام حياة حضرية في المدينة يكمن في وجود نظام اجتماعي متطور في مجال السياسة والاقتصاد يهيئ السكان وينظمهم ويوزعهم ضمن مؤسسات اقتصادية وإنتاجية، كما كانت المدينة عبر التاريخ الطويل قصراً للسلطة والنفوذ المستند إلى القوة العسكرية، وكانت هذه القوة نفسها لها الاعتبار الأول في اختيار الموضع الذي تقام عليه المدينة، أما التجارة فكان اعتبارها عرضياً، ويأتي في المقام الثاني، وقد كانت نشأة المدينة وتطورها فيما بعد من أهم أسباب ظهور فكرة السلطة العامة والاقتصاد العام وانعكست على تطور المدن نفسها.

2- نشوء المدن الحديثة:

منذ القرن السابع عشر في أوروبا عمل التجار وأصحاب رؤوس الأموال وملاكي الأراضي والعقارات على تطوير المدن وتوسيعها مساحياً واقتصادياً في الوقت الذي زاد أعداد سكانها بتحسين الوضع الصحي والهجرة إليها من الريف، فأصبح الاستثمار والربح المادي هدفاً لسكان المدن، فأصبحت الأرض في المدن سلعة تباع وتشترى بعد أن كان الإقطاع يحول دون ذلك دون اعتبار لتاريخها أو خصائصها الطبيعية أو الحاجات الاجتماعية، وأصبح الهدف من بناء المساكن الحصول على الأرباح، وحتى استغلال المساكن في الضواحي القذرة slums وظهرت بعض المدن مراكز مالية، وقد أهمل بناء الأسوار لأغراض دفاعية، لأنه لم يعد لها فائدة في حماية المدن، وتطور في هذه المدن نمط تخطيطي يعتمد على تقسيم الأرض إلى نظام شبكي يتميز بشوارع طويلة مستقيمة متوازية تتقاطع مع شوارع عريضة بزوايا قائمة، وبنيت المدن على شكل مجموعات من المستطيلات اثر ذلك على نمط الشوارع والطرق وعلى هندسة قطع الأراضي المخصصة للبناء وتوسعت المدن أفقياً وعمودياً، ولكن كان توزيع المدن في أوروبا عام 1830 مشابهاً لتوزيعها بخمسة قرون سبقت هذا التاريخ⁽⁹¹⁾، أي إن التغير الحقيقي في المدن الأوروبية لم يظهر إلا بعد القرن التاسع عشر، حيث تطور الإنتاج الصناعي خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر نتيجة لانتشار قوة البخار واستخدام الفحم في الصناعة، وتطور وسائل

90 - عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص 9.

91- كايد عثمان، مرجع سابق، ص 136.

المواصلات السريعة الحديثة وهي السكك الحديدية والسفن التجارية ، وهذا كله أدى إلى نشأة الصناعة الحديثة القائمة على تنظيم العمل والتخصص وانتقال العامل من المنزل إلى المصنع ، أي انتقال الاقتصاد من مرحلة الصناعات المنزلية اليدوية البسيطة إلى المصانع الكبرى ذات الإنتاج الواسع باستخدام الآلات والأدوات الصناعية أي المرحلة الرأسمالية ، وقد أضافت الصناعة على خريطة العالم عدة الآلاف من المدن التي تطورت بعضها عن القرى أو مستوطنات بشرية صغيرة إلى جانب إنشاء أخرى حيث عملت الثورة الصناعية على استغلال مناجم الفحم والحديد وتركز المصانع حيث حقول الفحم (نواة المدن الصناعية) ، وقيام المراكز الصناعية الكبرى ، والتخصص الإقليمي في الصناعة ونمو الموانئ الكبرى وتخصصها ، وازدياد الحاجة إلى الأيدي العاملة التي أدت إلى الهجرة السكانية الواسعة من الريف إلى المدن للعمل في المصانع المختلفة والسكن في أحياء قذرة Slums ومزدحمة بالسكان وناقصة الخدمات ، واستمرت هذه الهجرات خلال القرن التاسع عشر حتى قبل أن تصبح المدينة (مقبرة للريفيين)⁽⁹²⁾ ويعود السبب في تدهور البيئة الحضرية إلى الصناعة والسكك الحديدية وقد سكن العمال القادمون للعمل في الصناعة في أحياء متدنية المستوى ، ويرتبط النمو الصناعي بالنمو الحضري وقد صاحب عملية التحضر تصنيع وتحديث حتى أصبح التحضر مرادفا للتصنيع والتحديث في مدن الحضارة الغربية⁽⁹³⁾ حيث أدت الثورة الصناعية إلى صنع السيارات والقطارات والطائرات والاتصالات التي أسهمت في توسع المدن بسرعة كبيرة ، وأصبح نموها لا يتم أفقيا فقط ، بل راسيا أيضا ، وفي بعض المستويات الراقية توجد وظائف هامة وخصوصا الخدمات والمرافق مثل وسائل الانتقال تحت الأرض والجسور والطرق متعددة الطبقات فوق الأرض وشبكات المياه والصرف الصحي الخ.

كما نتج عن تطور النشاط الصناعي في المدن إعادة النظر في توزيع الفعاليات والنشاطات الحضرية واستعمالات الأرض المختلفة في المدينة ، فظهرت مناطق للخدمات الصناعية وأخرى للصناعات الثقيلة وخزن البضائع فالتسعت مساحة الأرض المخصصة للأغراض الصناعية والتجارية ، كما أدى انتشار محطات توليد الطاقة الكهربائية إلى تحرر الصناعة من قيود المكان

11-Gohn palen, the urban world grow – hill book co new york , 1981 , p.49

⁹³- كايد عثمان ، مرجع سابق ، ص144.

والمسافة التي كانت تفرضها الطاقة البخارية المعتمدة على الفحم ، مما دفع بالمخططين إلى تخطيط أحياء صناعية متكاملة وبل مدن صناعية جديدة مستفيدة من التقنيات الحديثة في مجال صناعة البناء والطرق. وقد لخص لويز ريث Lovis writh بعض خصائص المدينة الصناعية بما يلي :-(⁹⁴)

- 1- تقسيم مكثف للعمل
 - 2- التأكيد على الاختراع والإبداع
 - 3- ضعف العلاقات الرئيسية لصالح الأحياء المحلية.
 - 4- انهيار المجموعات السكانية الرئيسية ، مما يؤدي إلى فوضى اجتماعية.
 - 5- اعتماد أشكال ثانوية للسيادة الاجتماعية، مثل الشرطة.
 - 6- التفاعل مع الآخرين كفاعلين لأدوار محددة
 - 7- انهيار العلاقة الأسرية بنقل وظائفها الى وكالات متخصصة خارج البيت.
 - 8- تنوع في القيم والمعتقدات الدينية
 - 9- تشجيع الحركة الاجتماعية ، الصعود الى الاعلى.
 - 10- قواعد شاملة ، تطبق على الجميع ، وجود اوزان ومقاييس واسعار عامة.
- وقد اقترنت الثورة الحضرية بالثورة الصناعية كما اقترنت بظاهرة الانفجار السكاني في جميع أقطار الكرة الأرضية ، ففي الوقت الذي قدر سكان العالم الجديد بحوالي (500) مليون نسمة وذلك سنة 1650م تضاعف إلى مليار نسمة خلال 200 سنة عام 1850م ، وتضاعف السكان مرة أخرى خلال 90 سنة وبلغ 2 مليار نسمة عام 194.3 مليار نسمة عام 2000م ، وبمعدل نمو سكاني عالمي 1.7% وبلغ حوالي 6.8 مليار نسمة عام 2006م ، ففي الوقت الذي تباينت هذه الزيادات بين دولة وأخرى، ولكن قسماً كبيراً من هذه الزيادات السكانية قد حصلت في المراكز الحضرية وخاصة المدن الكبرى، وجاءت قارة أوروبا في المرتبة الأولى في حجم المدن منذ الثورة الصناعية، ففي عام 1800م بلغ عدد المدن الأوروبية (بضمنها روسيا وتركيا)(⁹⁵) التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة حوالي 21 مدينة من مجموع 65 مدينة

⁹⁴ كايد عثمان ، مرجع سابق ، ص 144 145.

⁹⁵ - صبري فارس الهيتي ، وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مرجع سابق ، ص 37.

مماثلة في حجمها في العالم، أي حوالي 15.6 مليون نسمة، بنسبة تصل إلى 1.7% من جملة سكان العالم في ذلك الوقت ، ثم أصبح عددها 148 مدينة أوروبية من مجموع 301 مدينة في العالم وذلك عام 1900م ، أي حوالي 49% من أجمالي مدن العالم بنفس الحجم في أوروبا (وحوالي 88.6 مليون نسمة وبنسبة 5.5% من سكان العالم) ، ولأول مرة في العالم منذ عام 1850م زاد سكان الحضر على الريف في بريطانيا ، وبذلك أصبحت أوروبا في بداية قرن العشرين أكبر مراكز التحضر في العالم ، وفي منتصف قرن العشرين زادت نسبة سكان الحضر في الأقطار الصناعية المتقدمة أكثر من نصف مجموع السكان ، بينما في الدول النامية لم تتجاوز النسبة سدس مجموع السكان (كما في الجدول أدناه).

جدول رقم (3-1) النسب المئوية لسكان الحضر في العالم للفترة من 1950-2000م

الأقاليم	سكان 1950م	سكان 1975م	سكان 2000م
العالم	28.9%	39.3%	51.3%
الأقطار الصناعية والمتقدمة	52.5%	67.5%	78.8%
الأقطار النامية	1.7%	28%	43.5%
أستراليا ونيوزلندا	61.2%	73.4%	83.9%
أمريكا الشمالية	63.8%	72%	80.8%
أوروبا	53.7%	66.5%	77.1%
أمريكا اللاتينية	41.2%	61.2%	75.2%
الاتحاد السوفيتي(سابقا)	39.2%	60.9%	76.1%
آسيا	16%	24.9%	38.5%
أفريقيا	14.5%	25.7%	42.5%

ويلاحظ من الجدول بان معدلات النمو لسكان الحضر بدأت تسير بوتائر سريعة في كل بلدان العالم ، فوصلت الى 39.3% عام 1975م ، بعد أن كانت 28.9% عام 1950م، وارتفعت إلى 51.3% عام 2000م ، وتمثل ثلثي سكان الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية ، ودون 50% وبشأن أكبر 15 مجمعة حضرية في عام 2010 يزيد حجم كل منها على 14 مليون نسمة كما يوضحها الجدول الآتي يتضح أن تسعة مدن كبرى منها توجد في قارة آسيا ، وتأتي في المرتبة الأولى منها طوكيو وتليها بومباي ثم مدينتان في الولايات المتحدة

هما نيويورك ولوس أنجلوس ، وثلاث مدن في أمريكا اللاتينية هي مدينة مكسيكو وساو باولو وبيونس آيرس .

جدول رقم ()

أكبر 15 مدينة في العالم وحجم كل منها لعام 2010

المدينة	عدد سكانها (مليون نسمة)
1 طوكيو / اليابان	28.8
2 بومباي / الهند	23.7
3 لأكوس / نيجيريا	21.0
4 ساو باولو / البرازيل	19.7
5 مكسيكو / المكسيك	18.7
6 نيويورك / الولايات المتحدة	17.2
7 كراچي / الباكستان	16.7
8 دكار / بنغلادش	16.7
9 شنغهاي / الصين	16.6
10 كلكتا / الهند	15.6
11 دلهي / الهند	15.2
12 بكين / الصين	14.3
13 لوس أنجلوس / الولايات المتحدة	13.9
14 متر مانيلا / الفلبين	13.7
15 بوينس آيرس / الأرجنتين	13.5

المصدر : الأمم المتحدة ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) حالة من العالم ؛ 1999

: نيروبي : ص 31

ويتوقع أن يزداد عدد المدن التي تضم كل منها عشرة ملايين نسمة فأكثر خلال عقدين من الزمن ما بين 1995 م و 2015 م من خلال 27 مدينة عام 1995 م ليصل عددها عام 2015 م (51) مدينة ، كما يوضحها الجدول الآتي : -

جدول رقم ()

عدد المدن التي تضم عشرة ملايين فأكثر في 1995 و 2015 م

2015	1995	المنطقة
22	10	المنطقة الأقل تطوراً
2	1	قارة أفريقيا
16	5	آسيا (عدا اليابان)
4	4	أميركا اللاتينية والكاربيبي
4	4	المنطقة الأكثر تطوراً مع اليابان
3	3	أميركا الشمالية

المصدر : عبد الله عطوي ؛ ج 1 ؛ مصدر سابق ؛ ص 212.

أما المدن التي حجم كل منها خمسة ملايين نسمة فأكثر، فمن المتوقع أن يزداد عددها من 23 مدينة عام 1995م ليصبح العدد 38 مدينة عام 1215م سبعة منها في البلدان المتقدمة و31 مدينة في البلدان النامية .

ويعد السبب في نمو سكان الحضر في العالم إلى العوامل التالية:-

1- الزيادة الطبيعية للسكان نتيجة لتحسن الوضع الصحي وارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات.

2- الهجرة من الريف الى المدن لوجود قوى طاردة في الريف مقابل قوى جاذبة في المدن، ولتركز الأنشطة والخدمات وفرص العمل في المدن.

3-توسع المستوطنات الحضرية على حساب المستوطنات الريفية ، أو تغير مراتبها من مستوطنات ريفية الى حضرية.

وبتطور التكنولوجيا امتدت المدن واتسعت أطرافها متجاوزة بذلك الأسوار التي كانت تعيق حركتها ، فاتسعت رقعتها الجغرافية وزادت كثافتها السكانية وبنسب متفاوتة ، وقد أكسب اختراع المواصلات البخارية مرونة وحركة جديدة للمدن وزاد اختراع المركبات من قدرة المدينة على التكيف مع رغبات سكانها وتوزيع أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك لم تعد المدن هي التي تحدد أنماط أنشطة السكان، وإنما صار السكان هم القوة المؤثرة في الطريقة التي يجب أن

تتوسع بها المدينة، وفرض تنوع النشاطات الاقتصادية على تلك الرقعة الجغرافية التي أصبحت تكتسب أنماطاً معمارية وحياة سكانية متغيرة وأصبح تركيب المدينة انعكاساً لتفاعل وتداخل القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تمثلها المجموعات السكانية المتباينة.

3- المدن العملاقة:

ازدادت أهمية المدن كمسكن للإنسان على حساب الريف في العصر الحديث، والذي لا يتميز بنمو سكان الحضر فحسب، بل بنمو المدن نمواً كبيراً قفز بها إلى مرتبة المدن العملاقة، ويتمثل ذلك في الصور التالية:-

أ- المدن المليونية:

إن ظاهرة تضخم أحجام الالواحدة، حركة التحضر في العالم والتي ارتبطت هي الأخرى بالثورة الصناعية وما ترتبت عنها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية ، وقد صاحب ذلك التطور النوعي تباين واختلاف كبير بالنسبة لتوزيع أنماط الأنشطة والفعاليات المختلفة في المدن ، فالمدقق في مجموعة من الخرائط المتلاحقة التي تمثل نمو مدينة ما خلال مراحل تاريخية مختلفة يلاحظ كثيراً من التباين في نوعية وكيفية انتشار مثل هذه الفعاليات مع تغير تأثير القوى والعوامل المختلفة ، واستمرار التطورات التكنولوجية تغيرت معها أساليب استخدام المساحة الجغرافية الخاصة بالمدينة ، وبعد أن أخذت الحركة الصناعية في النمو والتطور بحكم التقدم التكنولوجي صارت المساحة الجغرافية المتوفرة لها داخل المدينة غير كافية ، فأخذت تتجه نحو الضواحي بعيدة عن مراكز المدن الضيقة ، وتطورت الأنماط الاقتصادية والتجارية مع التوسعات والامتدادات التي شهدتها المدن ، ومع انتشار السكان في الضواحي وأطراف المدينة وتوسع شبكات الطرق برزت الحاجة إلى مراكز تجارية ثانوية لخدمة سكان هذه المناطق فانتشرت الأسواق ومراكز الخدمات والتوزيع وزحفت المدينة عن طول طرق النقل والمواصلات ملتزمة في طريقها القرى الصغيرة مكوناً مدناً عملاقاً يسكنها أكثر من مليون نسمة أي إن المدن المليونية هي وليدة الثورة الصناعية فلم تكن هناك قبل القرن التاسع عشر مدينة مليونية واحدة في العالم عدا طوكيو في اليابان ⁽⁹⁶⁾ ثم زاد أعدادها في النهاية القرن المذكور إلى 13 مدينة

⁹⁶- صبري فارس الهيتي ، وصالح قليح حسن ، مرجع سابق ، ص39.

مليونية⁽⁹⁷⁾ ، وارتفع العدد إلى 24 مدينة عام 1920⁽⁹⁸⁾ بإجمالي السكان 51 مليون نسمة بمتوسط 2.14 مليون نسمة للمدينة الواحدة، وزاد العدد وبلغ 113 مدينة مليونية في العالم عام 1960 يسكنها حوالي 270 مليون نسمة بمتوسط 2.3 مليون نسمة لكل مدينة واصبحت تضم مجموعة 8.7% من جملة سكان العالم ، وفي عام 1975 بلغ عدد المدن المليونية في العالم 202 مدينة يسكنها 701 مليون نسمة بمتوسط 3.47 مليون نسمة لكل مدينة وان نصف هذه المدن تقريبا في الدول النامية والنصف الثاني في الدول المتقدمة كما في الجدول الآتي:-

جدول (2-3) سكان المدن المليونية ونسبهم السنوية بالنسبة لسكان العالم⁽⁹⁹⁾

الأقاليم	عام 1950 عدد المدن (مليون)	عام 1950 عدد السكان (مليون)	عام 1950 نسبة السكان	عام 1975 عدد المدن	عام 1975 عدد السكان (مليون)	عام 1975 نسبة السكان	عام 2000 عدد المدن	عام 2000 عدد السكان (مليون)	عام 2000 نسبة السكان
- العالم									
-مدن فئة نصف مليون	6	47.4	1.9	21	195.8	4.9	59	646.5	10.3
مليون فأكثر	71	176.7	7.1	181	505.8	12.7	414	359.5	21.7
الدول المتقدمة									
- مدن فئة نصف مليون	1	5.8	0.4	10	83.6	2.9	43	.463	9.5
مليون فأكثر	23	47.4	2.9	90	243.6	8.6	264	914.7	18.7
الدول النامية									
- مدن فئة نصف مليون	5	41.6	4.9	11	112.2	9.9	16	182.6	13.4
مليون	48	139.3	15.1	91	262.2	23.2	150	444.8	32.7

⁹⁷ - عبد الاله ابو عياش ، أزمة المدينة العربية، وكالة طبوعات ، الكويت ، ط1 ، 1980 ، ص114.

⁹⁸ - احمد علي اسماعيل ، مرجع سابق ، ص101.

⁹⁹ - أحمد علي أسما عيل ، دراسات في جغرافية المدن ، مرجع سابق ، ص103، وبتصرف.

وفي عام 2000م كان عدد المدن المليونية في العالم 473 مدينة ، يسكنها أكثر من مليارين نسمة، تمثل حوالي 32% من سكان العالم ، (وبمتوسط سكان المدينة الواحدة 4.2 مليون نسمة) ومنها 59 مدينة ذات فئة 5 ملايين نسمة فأكثر ، يسكنها 646 مليون نسمة ، (بمتوسط سكان المدينة الواحدة 11 مليون نسمة) ، كما توجد 414 مدينة من فئة مليون نسمة فأكثر ، يسكنها حوالي 1359 مليون نسمة (بمتوسط سكان مدينة واحدة 3.2 مليون نسمة)، كما إن 65% من هذه المدن المليونية في الدول المتقدمة، أي 307 مدينة يسكنها 1378 مليون نسمة (بمعدل 4.5 مليون نسمة لكل مدينة)، تمثل حوالي 28.2% من إجمالي سكان العالم، بينما المدن المليونية في الدول النامية تمثل حوالي 35% من إجمالي المدن المليونية في العالم، في 166 مدينة يسكنها حوالي 627 مليون نسمة (بمعدل 3.8 مليون نسمة لكل مدينة).

وهناك إمكانية لزيادة نمو السكان في هذه المدن مستقبلاً ، ويتوقع إن تكون مدينة مكسيكوستي الأكبر في العالم بمجموع يزيد عن 30 مليون نسمة ، في حين كان يقدر عدد سكانها عام 1990م بحوالي 15 مليون نسمة فقط، وفي الدول النامية كانت 6 من بين 9 مدن يتراوح عدد سكانها ما بين 10-15 مليون نسمة وذلك عام 1986م⁽¹⁰⁰⁾ ، وفي قارة آسيا توجد 30 مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن 1.5 مليون نسمة ، تقع 18 مدينة منها في جنوب وجنوب غرب آسيا ، والباقية في شرق وجنوب شرق آسيا، كما تقع في قارة أمريكا اللاتينية أكثر من 20 مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن 1.5 مليون نسمة ، وفي تسعينات قرن العشرين قدر عدد الذين يسكنون في المدن المليونية في قارة آسيا 42% من مجموع سكان المدن المليونية في العالم ، وإن نصف أكبر 10 مدن مليونية في العالم في قارة آسيا (كما موضح في الجدول رقم) ومنه مدن طوكيو ، وشنغهاي ، وبكين ، وبمباي ، وكلكتا⁽¹⁰¹⁾ ، ويعزى زيادة عدد المدن المليونية في الدول النامية فضلاً عن الزيادة السكانية الكبيرة ، استمرار تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن ، ويتميز النظام الحضري في الدول النامية بسيطرة وهيمنة المدينة الرئيسية (العاصمة) The Primate City على النظام الحضري ، حيث يتركز السكان والأنشطة

19-Abu Lughod j. and R. Hay JR .(editors) .Third World Urbanization , Maaroufa Press , Inc .Chicago .U.A.S ,1977, p.75.

20 -Global Report ,1996 ,p .75.

الحضرية والمرافق والخدمات فيها على حساب المدن والأرياف الأخرى في الدولة، وبالتالي وجود اختلافات كبيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية بين المدن المهيمنة وبقية المدن الأخرى⁽¹⁰²⁾. وفي أمريكا اللاتينية يقدر 60% من نشوء المدن المليونية إلى العامل الطبيعي (ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفاة)، بينما 40% من معدل النمو الحضري يعود إلى عامل الهجرة من الريف إلى المدن⁽¹⁰³⁾، وتميزت القارة أيضاً بهيمنة المدينة الأولى عدا برازيل تحتل قمة الهرم مدينتان هما: ساو باولو وريودجانيرو، كما طورت عاصمة لها داخل البلاد في الستينات هي برازيليا، كما يلاحظ ثلاث مستويات من التحضر ونمو المدن في قارة أمريكا اللاتينية⁽¹⁰⁴⁾:

1- أقطار تتميز بنسبة تزيد عن 80% من مستوى التحضر، وهي تشيلي، والأرجنتين، وأوروغواي، وفنزويلا.

2- أقطار مرت بتطور حضري واقتصادي سريع خلال الفترة من 1950-1990 فارتفعت نسبة التحضر فيها بين 50-80% وهي المكسيك، البرازيل، الأكوادور، كولومبيا، كوبا، دومنيكان.

3- أقطار تتميز بنسبة تحضر أقل من 50%، وتمثل في البرغواي، وهايتي، كوستاريكا، سلفادور، غواتيمالا، وهندوراس.

كما بلغت نسبة السكان الذين يسكنون في المدن المليونية والعملاقة Mega Cities وهي المدن التي يسكنها أكثر من 10 ملايين نسمة، وقد بلغت نسبة السكان في مثل هذه المدن عام 1990 حوالي 3% فقط من مجموع سكان العالم.

جدول (3-3) أكبر عشر مدن في العالم لسنة 1995

المدن	السكان بالمليون	القارة
-------	-----------------	--------

21-Hone R., Austin C.M. and Thornas C. Eagle. Human Geography, West Publisging co.st .paul, 1987, p.454.

22-John Palen. The Urban World, MC Graw – Hill Book Co., New York, 1981, p.359.

23- United Nations Center for Human Settlement (HABITAT) An Urbanizing World, Global Report On Human Settlements, Oxford University Press, 1996, p.48.

طوكيو	20.8	اسيا
نيويورك	16.3	أفريقيا الشمالية
ساو باولو	16.4	أمريكا اللاتينية
مكسيكو سيتي	15.6	أمريكا اللاتينية
بمباي	15.1	اسيا
شنغهاي	15.1	اسيا
لوس انجيلوس	12.4	افريقيا الشمالية
بكين	12.4	اسيا
كلكتا	11.8	اسيا
سيؤل	11.6	اسيا

المصدر / كايد عثمان، مرجع سابق، ص98

4- المجمعات الحضرية:

منذ بداية القرن العشرين وصل الحضر إلى درجة كبيرة من التضخم الحضري أو ما يعرف بالمدينة الإقليمية⁽¹⁰⁵⁾ أو إقليم حضري metropolitan region⁽¹⁰⁶⁾ والميزة الرئيسية لل عمران المدني الحديث في الدول التي طغت فيها حياة المدينة على حياة القرية هي ظهور نطاقان ضخمة من المباني (Con Urbations) إما نتيجة لاتساع رقعة مدينة معينة بسبب النمو المستمر لحياتها الاقتصادية والاجتماعية وزيادة سكانها فوصلت في بعضها إلى أكثر من 10 ملايين نسمة يعيشوا على حيز حضري واحد وينتمون إلى مدينة واحد تجمعهم ، ونتيجة للامتداد الحضري تتصل مدينتين أو أكثر وأحيانا تتلاصق مكونا نطاقا ضخما من المباني يمتد عشرات الأميال وأطلقت عليها الأمم المتحدة مصطلح التكتلات الحضرية Urban Agglomerations كما أطلق (باتريك جيديس¹⁰⁷ p.geddes) على هذه المدن التي تتصل مناطقها المبنية ببعضها البعض اسما خاصا هو المجمعات المدنية أو المجمعات الحضرية Con glomeratio Conurbation كما استعمل دوكسيادس(Doxiadis) مصطلح (Ecumenopolis)، ويحمل نفس مفهوم المصطلح الإنجليزي (Conurbation)، أي المدينة المتروبوليتية الكبرى ، وقد

¹⁰⁵ - علي الحوات ، تخطيط حضري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، بنغازي ، 1990 ، ص21.

¹⁰⁶ - عبد الرازق عباس حسين ، مرجع سابق ، ص29.

¹⁰⁷ - احمد علي اسماعيل ، مرجع سابق ، ص120.

أضاف فريمان (T.W. Freeman) إلى هذه المجمعات الحضرية الأساسية ما أطلق عليه المجمعات الحضرية الصغيرة (Minor Conurbations) ، حيث قدر في بريطانيا في تعداد 1951م حوالي 14 مجماً فرعياً يسكنها أكثر من 5.5 مليون نسمة ، وهي جميعها ترتبط بحقول الفحم ومناجمه ، وأكبر المجمعات البريطانية هو مجمع لندن الكبرى ، فمنذ القرن السابع عشر التحمت كل من لندن ووستمنستر في كتلة سكنية واحدة تمتد فيها الشوارع بلا انقطاع ، ثم ما لبثت لندن أن ابتلعت في زحفها العمراني 12 مدينة أخرى محيطة بها وأصبحت داخلة في نطاق لندن الكبرى ، وذابت في منطقتها العمرانية ، وتلتحم المجمعات الحضرية البريطانية حول جبال بنين والتي تضم كل من ليفر بول ومانشستر وليدز وبراد فورد وبرمنجهام وشيفلد . وفي الولايات المتحدة الأمريكية أطلق الجغرافي الفرنسي حين كوتمن (Jean Gottmann) مصطلح ميجالوبولس (Megalopolis) أي المدينة الضخمة على الإقليم الشمالي الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك في كتابه المنشور سنة 1961م تحت نفس العنوان (Megalopolis) حيث كان يسكن الإقليم المذكور في الستينات من قرن العشرين حوالي 70 مليون نسمة في سلسلة من المدن المتصلة ببعضها بطول 1000 كم وبعرض 175 كم ، كما أطلق بعض الباحثين على المنطقة الحضرية الضخمة بين مدينتي نيويورك وواشنطن بتسمية الشارع الرئيسي للامة ، حيث تحتوي على عدد من المدن والموانئ الرئيسية التي ترتبط بعلاقات تجارية مع موانئ أوروبا الغربية ، بصورة خاصة وبموانئ العالم بصورة عامة ، كما تضم تشكيلة من اهم المراكز التجارية والصناعية والمالية والحضارية في الولايات المتحدة الأمريكية . كما يظهر مجمع حضري كبير آخر في شمال الولايات المتحدة الأمريكية حول مدينة شيكاغو الصناعية الكبرى على ساحل بحيرة متشجن وعلى امتداد نهر سانت لورنس جنوب بحيرتي أيري وونتاريو ، ممتداً بين إقليم شيكاغو بتسبرج ، كما يقدر في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 25 إقليماً حضرياً كبيراً يسكن فيها ما يزيد على 80% من سكان البلد . وفي ألمانيا تقع منطقة حضرية ضخمة في القسم الغربي منها ، وفي منطقة نهر الرور والراين وتحتوي على عدد من المدن الكبرى مثل دزلدوف ، وايسن ، وفرانكفورت ، وميونخ ، وشتاتكارد . وهناك منطقة حضرية كبرى في هولندا في المثلث الحضري الممتد بين أمستردام ، وروتردام ، ولاهاي ، وفي فرنسا منطقة حضرية كبرى حول باريس وفي الصين تتصل المناطق الحضرية في شرق الصين عند مصبات الأنهار الكبرى ،

وفي اليابان يوجد مجمع حضري عملاق بين مدينة أوزاكا ، وكوبي ، وطوكيو ، كما توجد سلسلة من المدن المتصلة يبلغ 30 مدينة حول خليج أوزاكا وتتجه هذه الكتلة في توسعها نحو الداخل . وفي مصر نرى إقليم القاهرة الكبرى الذي يضم مدينتي القاهرة والجيزة ، وبعض المناطق العمرانية التي تقع على أطرافها ، ويسكنها أكثر من 20 مليون نسمة ، حيث أمتد العمران من القاهرة نحو الشمال حتى مدينة كيلوب والقناطر الخيرية ، وباتجاه الشمال الشرقي حتى المطرية وعين الشمس ، ونحو الجنوب حتى وصل إلى مدينة حلوان . وفي البرازيل امتدت مدينة ريو دي جانيرو باتجاه سانتوس بواسطة سلسلة من المدن التي تشكل مع بعضها البعض مجموعة حضرية كبرى في جنوب شرق البرازيل وقد تضاهاى المجمعات الحضرية الأمريكية . وفي المغرب العربي يضم المثلث دار البيضاء والفاس وطنجة ومعظم المدن الغربية ويتجمع فيها ثلثي سكان الحضر في المغرب .

مصادر الفصل الثالث

- 1- أحمد علي أسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، مرجع سابق .
- 2 - صبري فارس الهيتي ، وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن .
- 3- صبحي محمد قنوص ، دراسات حضرية ، مصدر سابق .
- 4- عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مصدر سابق .
- 5- علي الحوات ، التخطيط الحضري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي ، 1990 .
- 6- عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مصدر سابق .
- 7- عبد الاله ابو عياش ، أزمة المدينة العربية، وكالة طبوعات ، الكويت ، ط1 ، 1980 .
- 8- عبد الفتاح محمد وهيب ، في جغرافية العمران ، مصدر سابق .
- 9- فيليب رفة ، الجغرافيا البشرية ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1970 .
- 10- فؤاد الصقار ، التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1969 .
- 11- فائز ترحيني ، المدينة، معناها ونشأتها، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ن العدد التاسع والعشرون ، سنة 1982 .

- 12- كايد عثمان ، جغرافية المدن ، مصدر سابق .
- 13- محمد السيد غلاب ، و د. يسري الجوهري ، جغرافية الحضر ، منشأة المعارف ، بدون تاريخ.
- 14-John Palen .The Urban World , MC Graw – Hill Book Co., New York , 1981.
- 15-Abu Lughod j. and R .Hay JR .(editors) .Third World Urbanization , Maaroufa Press , Inc .Chicago .U.A.S ,1977.
- 16-Global Report ,1996.
- 17-Hone R.,Austin C.M. and Thornas C. Eagle .Human Geography , West Publisging co.st .paul , 1987.
- 18- United Nations Center for Human Settlement (HABITAT) An Urbanizing World ,Global Report On Human Settlements ,Oxford University Press , 1996.

الفصل الرابع

(دراسة الهيكل العمراني وإستعمالات الأرض الحضرية)

أولاً / مفهوم استعمالات الأرض:

تعد استعمالات الأرض من الأمور المهمة في رسم البنية الهيكلية لأي إقليم وتختلف المدن في تنظيمها لاستعمالات الأرض بسبب اختلاف الاعتبارات والخصائص التي تقسم على أساسها استعمالات الأرض وهذا يرجع إلى المعايير التي يتم استخدامها وعلى أساسها يتم التنظيم لاستعمالات الأرض (السكن ، الصناعة ، التجارة ، الزراعة ، الخدمة) .

وعرفت استعمالات الأرض بأنها " الفعاليات التي يمارسها الإنسان على الأرض والتي يرتبط بها ارتباطاً مباشراً سواءً كانت حضرية تتعلق بالسكن والتجارة والصناعة والخدمات أم ريفية تتعلق بالزراعة ⁽¹⁰⁸⁾ ، وعرفت أيضاً بأنها "الوصف للكيفية التي تستخدم بها الأرض من ناحية كونها زراعية ، سكنية ، صناعية ، تجارية" أي أنها وصف لفعاليات الإنسان على سطح الأرض ⁽¹⁰⁹⁾ . ويجري توزيع الاستعمالات على أرض المدينة بنسب متباينة غز يحتل الإستعمال السكني المرتبة الأولى وتتراوح ما بين (35-43%) ويليه الشوارع وتصل في الغالب الى أكثر من كما في الجدول أدناه. (20%)، ثم الحدائق والملاعب (15%) والصناعات حوالي (10%) والتجاري حوالي (3%) وبقية الاستعمالات .

1- رشيد حميد السامرائي ، التجديد الحضري لمدينة سامراء ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد - مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، 1986 ، ص 89 .

2- مازن نوري محمود ، تطبيق ومراقبة استعمالات الأرض باستخدام معلومات التحسس النائي المتوفرة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الموصل ، مركز التحسس النائي ، 1990 ، ص 2.

جدول (4-1) نسب استعمالات الأرض في المدن الأمريكية⁽¹¹⁰⁾

الإستعمال	المدن الرئيسية	مدن التوابع
السكن	39,7%	42%
الصناعات والخدمات الصناعية	11,3%	12,5
التجاري	3,32%	2,45%
الطرق وخدمات النقل	28,1%	27,67%
خدمات عامة	10,93%	10,93%
مناطق ترفيهية	6,74%	4,37%

وتكون حصة الفرد الواحد من المساحة الحضرية الإجمالية ما بين (100 - 140 م²)، وتتباين هذه النسبة من مدينة لأخرى وإن المعدل العام هو كما في الجدول أدناه:

جدول (4-2) متوسط حصة الفرد الواحد من استعمالات الأرض الحضرية

النشاط أو الخدمة	المساحة (م ²)
السكن	50 - 60
الصناعة والخدمات الصناعية	5 - 10
التجارة	2 - 6
النقل	15 - 20
الصحية	2 - 4
التعليمية	6 - 8
الترفيهية والمناطق الخضراء	15 - 25
خدمات إدارية ومرافق عامة	5 - 7
المجموع	100 - 140

وقد نال موضوع استخدامات الأرض الحضرية في المدن اهتمام المخططين والجغرافيين والمهندسين والاقتصاديين ، وقد لوحظ أنه كلما كانت الاستخدامات واضحة ومحددة فإن ذلك يفيد في وضع التخطيط المثالي للمدينة.

3- خلف حسين الدليمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم ،الدار العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن 2002م ،ص176.

إن أول محاولة لتصنيف استخدامات الأرض في المدن الأمريكية كانت من جانب هارلاند بارثولوميو عام 1955 (Harland Bartholomew) حيث قسم مساحات الأراضي في المدينة إلى:-

أ - :أراضي مطورة. (Developed area).

ب - :أراضي فراغ. (Vacant area)

وبشكل عام يتم تصنيف استخدامات الأرض في المدن إلى ست فئات هي:-

1-أغراض السكن. (Residential)

2-أغراض صناعية. (Industrial)

3-أغراض تجارية. (Commercial)

4-أغراض طرق. (Roads & high ways)

5-استخدامات عامة وشبه عامة. (Public & semi-public land Use)

6-أراضي فراغ. (Vacant land)

أما نسب هذه الأغراض والاستخدامات في المدن الأمريكية فقد أوضحتها كثير من الدراسات الحضرية: ومنها دراسة (Bartholomew) سنة 1955 ودراسة (Montgomery) سنة 1969 وكالاتي:-

- الاستخدامات السكنية (30%).

- الاستخدامات الصناعية (9%).

- الاستخدامات التجارية (4%).

- استخدامات الطرق (20%).

- استخدامات عامة وشبه عامة (14%).

- فراغات المدينة (23%).

وهنا يجب التأكيد دائماً على أنه يصعب توفير البيانات الكافية عن حجم الأراضي المستخدمة للأغراض المختلفة في المدن. وقد تتوافر بيانات متعلقة باستخدامات الأراضي في مدينة ما ولا تتوافر في مدينة أخرى. كذلك لا تتوافر بيانات للاستخدامات ذاتها للفترة الزمنية نفسها، ولكن يمكن الاعتماد على بعض المعلومات المتوفرة عن المدن الأمريكية لتكون مؤشرات

عامة لاستخدامات الأراضي في المدن وحيث تشير البيانات بأن نسبة الأراضي المطورة بالمدن الأمريكية تبلغ نحو 77 % من المدينة وأراضي الفراغ حوالي 23 %

ثانياً/ أسس التوزيع الجغرافي لاستعمالات الأرض الحضرية :

تعتبر المدينة مكاناً لسكن الناس وممارسة أعمالهم ،وهي إحدى صور السكن البشري ، ويقوم السكان بتنظيم استخدامات الأرض بناءً على حاجاتهم المختلفة ،لذا تعد المدينة إنعكاس لكيفية تنظيم المجتمع لنفسه، حيث تخصص مساحة معينة لوظيفة أو أكثر أو لنوع معين من الاستخدام ، وفي بعض الأحيان يكون الاستخدام كثيفاً كما في المناطق التجارية . وفي أحيان أخرى يكون استخدام الأرض ليسد حاجة أعداد كبيرة من الناس مثل الحدائق والمنزهات، وتتوزع هذه الاستخدامات فوق الأرض الحضرية وفق الأسس التالية:-

- توزيع استعمالات الأرض الحضرية بين أحياء المدينة وقطاعاتها وينسب تتفق مع الكثافات السكانية ووفق المعايير التخطيطية المعتمدة.

- إختيار مواقع ملائمة لجميع الاستعمالات وتتفق مع المصلحة العامة وتحقق الأمان والسلامة وبعيدة عن المناطق الخطرة ذات الانحدارات الشديدة من الإنهيارات والهبوط ومخاطر الفيضانات والتلوث.

- تخطيط شبكات الطرق التي تلائم طوبغرافية المدينة وتحقق إنسيابية المرور وسهولة الوصول، مع تحديد وسائل النقل المناسبة كالحافلات والقاطرات..الخ.

-توزيع الخدمات المجتمعية (التعليمية والثقافية والرياضية والصحية والدينية والإدارية) وحسب مستويات السكن بالمدينة وبما يخدم كافة سكان المدينة.

-تخطيط المواقع الصناعية في مواقع سليمة لا تؤثر على بيئة المدينة وتوفر الجو السليم الصالح للعيش والعمل معا وتؤمن للصناعات مساحات كافية للتوسع الصناعي المستقبلي لتنمية وتطوير الصناعة وتنظيم المدن.

-توزيع المواقع الترفيهية والخضراء فوق كل الأرض الحضرية وحسب الكثافة السكانية ووفق المعايير التخطيطية المعتمدة.

-التأكد من درجة خصوبة التربة ومدى ملائمتها للاستعمال الزراعي لكي لا تحصل عملية تجاوز على الأرض الزراعية داخل المدن وبعبكسه يكون الموقع ملائماً للاستعمال الخدمي.

-عدم التبذير في المساحات داخل المدن والأخذ بنظر الاعتبار الكلف الاقتصادية لمد شبكات الخدمات الفنية (شبكات الماء والمجاري والطرق والهاتف ..الخ) والاجتماعية للمناطق الجديدة. ويوضح تقسيم استعمالات الأرض التوزيع العام المقترح لهذه الاستعمالات ومواقعها وامتداد المناطق السكنية ومناطق الأعمال التجارية والصناعية ومناطق التسلية والترفيه ، مع الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل والكثافة السكنية و كثافة استعمالات الأرض نفسها (111) .

ومما سبق يتضح لنا أن الإقليم هو عبارة عن استعمالات أرض مختلفة وفعاليات متداخلة فيما بينها بحيث واحدة مكمله للأخرى وبنقص واحدة منها يحدث خلل وعدم توازن في الإقليم.وبذلك فأن مفهوم استعمالات الأرض هو مجمل الفعاليات والأنشطة التي يمارسها أو يقوم بها الإنسان على الأرض والتي تأتي عن طريق الأمور الواجب القيام بها لاستمرار الحياة والتكيف معها ومهما كان نوع الأرض (حضرية ، ريفية).

ثالثاً / أسس تخطيط إستعمالات الأرض الحضرية:-

يعد التخطيط لاستعمالات الأرض من الأمور المهمة والمعقدة في نفس الوقت خاصة من جانب إيجاد المعايير المناسبة التي على أساسها يتم تقسيم استعمالات الأرض بمساحتها المطلوبة بغية سد الحاجة الآنية والمستقبلية لتلك الاستعمالات (سكن ، تجارة ، صناعة ، خدمات مجتمعية ، ترفيهية ...).

هناك ثلاثة عوامل تقف حجرة عثر أمام السيطرة على تنفيذ مخطط استعمالات الأرض وهي⁽¹¹²⁾:- 1- ملكية الأرض (Land Ownership) .

2-قيمة الأرض (Land Value)

3-موقع الأرض (Land Location) .

4- سيمون ، فيلب اودس ، "أثر تغير استعمالات الأرض في بعض شوارع مدينة بغداد على كفاءة الاستعمالات المجاورة لها" ، جامعة بغداد ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، 1985 ، ص34.

5- Moss, Graham, Land Council and it's Objectives, Town and country planning, London- Town and country planning Association January, 1981, Vol. 50 , No. 1 , P

والتحكم في تنفيذ خطط استعمالات الأرض يعد الجانب غير المرغوب فيه في التخطيط ، بسبب منع المواطنين من أداء عمليات الأعمار بالشكل الذي يرغبونه لأسباب لا يستوعبها المواطنون والمشكلة تكمن في جعلهم يستوعبونها لتحقيق المصلحة العامة (113) .

وهناك مجموعة من العوامل تؤثر في وضع قطعة أرض معينة في المدينة تحت استخدام معين (114) :-

1- الخصائص الطبيعية لقطعة الأرض.

6- Dix, Gerald, Development Control and planning Standards, Third world planning Review, Liverpool University press May, 1981, Vol.3, No. 2 , P 130.

7- محمد مدحت جابر ، جغرافية العمران الريفي والحضري ، ط1، القاهرة ، 2003 ، ص332.

- 2- السياسات الإدارية وتنظيم المدينة ودور الدولة وهيئات التخطيط المحلية .
- 3- موقع قطعة الأرض بالنسبة للمدينة ، هل هي قريبة من المركز أو على الأطراف ؟
- 4- قيمة قطعة الأرض ، حيث أن السعر للأرض داخل المدينة هو الذي يحدد الأغراض الوظيفية سواء التجارية أو الصناعية أو السكنية أو تركها دون استعمال .
- 5- سلوك الفرد وقراراته ، حيث إن استخدام الأرض داخل المدن دائم التغيير ويدخل في ذلك سلوك وقرارات الأفراد ، ويمكن القول بأن تغيير استخدام الأرض هو نتيجة لعمليات اجتماعية.

- 6- هناك اتجاه حديث يطلق عليه اسم (Post Modernism) حيث أن استخدامات الأرض الحديثة بالمدن تأخذ حقوق الطبقات المهمة بالمدينة والمناطق المحرومة والأقليات.
- 7- هناك علاقة مهمة ما بين استخدامات الأرض في المدن وطرق وتقنيات النقل أو ما يسمى بسهولة الوصول (Accessibility) ، حيث تغير شكل المدينة ومساحاتها المعمورة بعد استخدام السيارة والمترو ووسائل النقل الحديثة الأخرى سواء الخاصة منها أو العامة ، وامتداد العمران على طول الطرق الحديثة، وأصبح بالمكان الوصول إلى أي جزء من المدينة بسهولة وبسرعة كبيرة.

- 8- ويكون تخطيط استعمالات الأرض على مستويين إقليمي وحضري في بعض الدول فعلى المستوى الإقليمي يتم وضع خطط شاملة لاستعمالات الأرض للإقليم وتحقيق التنسيق فيما بينها وبين خطط استعمالات الأرض على المستوى الحضري⁽¹¹⁵⁾ وبذلك يكون التوزيع العام لاستعمالات الأرض كل حسب موقعه وكيفية الامتداد والتوسع للمناطق السكنية والتجارية والصناعية والخدمية وحتى الزراعية لبنين أن هذه الخطط تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لكل المراحل (الحاضر ، المستقبل) .

8- Marinor, Ori, and Brachya, Valerie, New Trend- land Use Planning. The Environmental Input, New Trends In urban Planning program Press, oxford, 1979 , P. 105 .

رابعاً / نظريات توزيع إستعمالات الأرض :

من أهم النظريات والنماذج التي تهتم باستعمالات الأرض الحضرية وتفسر تكوينها وتباين مواقعها ، ومنا ما يأتي :

1/ نظرية الأماكن المركزية : (Central Place Theory) :

أتي الباحث الاقتصادي الألماني كريستالر (W. Christaller) بهذه النظرية عام 1933 ثم قام بتعديلها عام 1961 ، جاءت النظرية نتيجة لدراسة قام بها في منطقة سهول بلغاريا في جنوب ألمانيا⁽⁹⁾ ، وجاءت الدراسة انطلاقاً من أهمية التجارة والتسوق في اقتصاد المدن وتأثيرها في تنظيم وترتيب أحجام المدن وتباعدتها وفي نمطها المكاني ضمن النظام الحضري⁽¹⁰⁾ اعتقاداً من الباحث بأن هذه النظرية ربما تستعمل المؤسسات التجارية والأسواق الحضرية ، حيث تقدم النظرية آلية لفهم دور المدينة مركز لتقديم الخدمات والسلع للسكان القاطنين بها وللسكان القاطنين في الأماكن المحيطة بها ، وتعمل المدينة هنا على تكاملها لإقليمها التابع لها ، فهي تقد السلع والخدمات لسكان الإقليم ، وتحصل على الأموال من سكان الإقليم مقابل ما يحصلون عليه من سلع وخدمات ، وبالتالي يرتبط بعلاقات متبادلة ، وقد اعتمد كريستالر في دراسته على مفهومين⁽¹¹⁾ :- أولهما هو الحد الأدنى من السكان (threshold range^(*)) ، والثاني مدى البضاعة المركزية (the range of a goods) ويقصد بالمفهوم الأول : هو الحد الأدنى من حجم السلع الضروري لضمان استمرار المؤسسات والمحلات إلى تقدم البضائع والخدمات ، وهذا الحد يرتبط بعدد السكان ومستواهم المعاشي إذ أن الأسواق الكبيرة والمؤسسات التي تقدم الخدمات ذات النوعية الخاصة لا يمكن أن تقوم وتستمر إلا في المدن الكبيرة .

9- عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مرجع سابق ، ص 372 .

10-كايد عثمان ابوصبحة ، جغرافية المدن ، مرجع سابق ، ص 182 .

1 صبري فارص الهيني ، وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مرجع سابق ، ص 270 .

(*) (Threshold) أي العتبة : هو مفهوم اقتصادي يشير إلى حجم القوة الشرائية المطلوبة في إقليم ما لدعم شخص حتى يستمر في العمل قطاع التجارة والخدمات ، أو حجم المبيعات اللازم لوظيفة معينة حتى تستمر هذه الوظيفة في البقاء ، أو عدد السكان اللازم لتوفير المطلب لوظيفة مركزية معينة حتى تستمر في الوجود ، أو القوة التجارية اللازمة لوظيفة مركزية حتى تستمر في البقاء ، أو النقود التي تصرف من قبل المستهلكين لشراء بضاعة معينة أو الحصول على خدمة معينة لتعويض من يقدمه هذه الخدمة

أما المفهوم الثاني : فيعنى المسافة التي يكون المتسوق مستعداً لقطعها من مكان سكناه إلى المدينة لغرض شراء بضاعة معينة أو الحصول على خدمة من الخدمات , وهذه السلعة أو الخدمة (مجال البضاعة أو السلعة) ترتبط بعدة عوامل منها : نوعيتها , سعرها , ومقدار القوة الشرائية لسكان الإقليم , ومدى توفر طرق ووسائل المواصلات , وكلفة النقل , والمستوى الثقافي والحضاري للزبائن , وكلما كانت تلك الجوانب متوفرة بالجانب الإيجابي كلما ازدادت المسافة التي يقطعها الشخص الذي يرغب بتلك البضائع والخدمات , وقد لا تقاس تلك المسافة بالكلفة المادية بل تقاس كذلك بالوقت , أي بمقدار ما يخصص من وقت الشخص لغرض الحصول على ما يرغب وبالشكل الذي لا يؤثر على عمله أو بقلق راحته , لذلك ادخل الباحث في تعديله كل من طرق المواصلات والوظيفة الإدارية ومدى تأثيرها , بالإضافة إلى التسوق على نظام توزيع المدن بشكل إقليمي وعدد المراكز التي تتبع المكان المركزي , وصنف الأماكن المركزية على أساس حجمها ومركزيتها إلى مراتب ومستويات , وقد أدرك كريستالر سبع مستويات تشكل بمجموعها نظاماً هرمياً (سداسياً) يبدأ بالقرى الصغيرة التي تحتل القاعدة وتنتهي بالمدن المركزية إلى تحتل القمة , وقد شبه كريستالر المدينة المركزية (متروبولينية) كالشمس في وسط توابعها تتبادل فيما بينها المنفعة والعلاقات الإقليمية (الشكل) أي مدينة كبيرة في الوسط ولها مجالها السداسي المركزي وتتوزع من حولها مدن اصغر حجماً ولكل منها ست توابع من المدن أو البلدان الأصغر حجماً , كأن المدينة تسيطر على 48 مدينة وبلدة حولها اصغر حجماً منها واقل مساحة في كل إقليم منها مقارنة مع المدينة المركزية التي تقع في الوسط⁽¹²⁾ . وان مبدأ التسوق marketing principle كان موضع اعتبار كريستالر عندما بدأ في بناء نطاقه التراتبي , وتسمى السلع والخدمات التي تقدم من المكان المركزي بالوظائف المركزية central function وتقدم من قبل المؤسسات (مخازن ومكاتب) وإذا قدمت أكثر من وظيفة مركزية من قبل مؤسسة واحدة فتسمى الوظيفة المركزية الواحدة بالوحدة الوظيفية functional unit وتقاس درجة مركزية المدينة بمدى تقديمها للبضائع والخدمات المركزية لإقليمها أو منطقة تأثيرها , فكلما ارتفعت مركزية المدينة كلما اتسعت مساحة إقليمها وارتفعت درجة سيطرتها ومرتبها بين نظام المدن في

المنطقة , والعلاقات المتبادلة بين مستويات الحجم الوظيفي وما يقابلها من مستويات للمركزية تؤدي إلى ترتيب الأماكن المركزية في بيئة هرمية تتميز بما يلي⁽¹³⁾ :

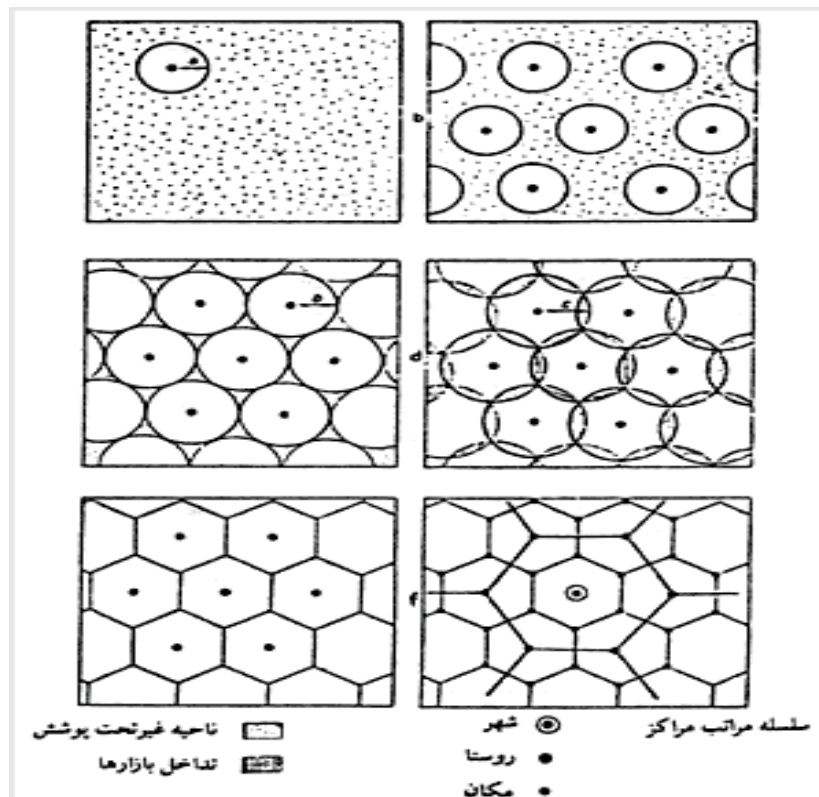
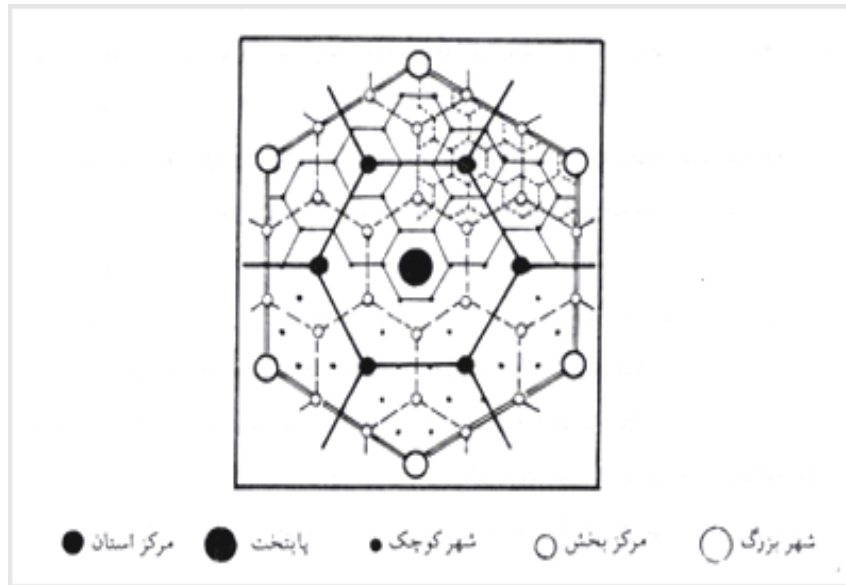
1. الأماكن من مستويات أعلى في الهرمية تقدم دوراً أكبر من الوظائف المركزية ويوجد بها عدد أكبر من المؤسسات والوحدات الوظيفية , وتكون عادةً أكبر في حجم سكانها , مقارنة مع الأماكن في المستويات الأولى .

2- تقدم الأماكن المركزية من مستوى معين جميع الوظائف المركزية التي تقدم من أماكن مركزية في مستويات أدنى , بالإضافة إلى مجموعة من الوظائف التي تقدمها الأماكن المركزية في المستوى المعين .

3- يرتبط توزيع الأماكن المركزية بمستوياتها في البيئة الهرمية , فتوجد الأماكن المركزية في المستويات الأعلى بعدد أقل وتتباع عن بعضها بمسافات أطول مقارنة مع الأماكن المركزية في المستويات الأدنى , وتمثل الهرمية للأماكن المركزية ميزة أساسية للتنظيم المكاني للتسوق .

4- وظهر كريستالر الترتيب الهرمي للأماكن المركزية والمناطق التجارية التابعة لها حسب مبدأ التسوق marketing principle , بحيث تكون المنطقة التجارية التابعة للأماكن المركزية في أي مستوى من مستويات البنية الهرمية أصغر ما تكون , كما تكون المسافة التي يقطعها المستهلك للحصول على الوظيفة المركزية في حدها الأدنى لأن عدد الأماكن المركزية في كل مستوى من مستويات الهرم يكون في حده الأقصى , يسمى مبدأ التسوق أيضاً نظام $K=3$ حيث يشير K إلى رقم ثابت , وحسب هذا المبدأ فإن المنطقة التجارية التابعة لمكان مركزي في مستوى معين تساوي ثلاثة أضعاف مساحة المنطقة التجارية التابعة للمكان المركزي الأدنى منه مباشرة , كما أن المسافة بين مكانين مركزيين في مستوى معين تساوي المسافة بين المكانين المركزيين في المستوى الأدنى مباشرةً مضروباً في الجذر التربيعي للقيمة (3) , كما أن عدد الأماكن المركزية في أي مستوى من مستويات البنية الهرمية يسير حسب التضاعف بثلاثة , فإذا ظهرت في إقليم ما مدينتان , فيشمل هذا الإقليم 6 بلدات towns , 18 قرية village , 54 مزرعة hamlet .

شكل (1-4) توزيع الخدمات على المدن حسب نظرية كرسنالر



2- نظرية الموقع الزراعي (Agricultural Location Theory):

وضع هذه النظرية الألماني فون ثونن Von Tonen عام 1826 وكان ثمرة لتجارب استمرت أربعين عاماً ، دون خلالها ملاحظاته في إدارة مزرعة خاصة له كان يديرها قرب مدينة (روستوك)⁽¹⁴⁾ حاول من خلالها تفسير أنماط استخدام الأرض الزراعية التي تتطور وتنمو حول المدن أو المراكز الحضرية نتيجة تأثيرها على الرقعة الجغرافية المحيطة بها ، وكانت هذه النظرية أو محاولة أعطت البعد المكاني أهمية كبرى عند دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كان ذلك على مستوى التوزيع الجغرافي لهذه النشاطات أو التنظيم المكاني بناء على أسس اقتصادية وجغرافية مثل تكلفة النقل وعامل المسافة أو موقع السوق⁽¹⁵⁾ ، وقدم ثونن نظريته التي عرفت بأسم المقاطعة المعزولة (the isolated state) والتي افترض فيها وجود قطر منعزل عن بقية العالم ، وتقع مدينة كبرى (ميتروبوليتان) في منطقة سهلية منبسطة افترض أنها متجانسة التربة والمناخ وإمكانية الوصول إلى جميع المناطق متساوية ، ويتوزع السكان في هذه المنطقة بالتساوي⁽¹⁶⁾ ، حاول الباحث من خلال نظريته هذه توضيح العلاقة بين موقع السوق وتكلفة نقل الإنتاج الزراعي واثار ذلك على أنماط استخدام الأرض الزراعي وأنواع المحاصيل المنتجة وتوزيعها الجغرافي ، الفرضية الأساسية لهذه النظرية تتمثل في أن تكاليف الإنتاج تقل كلما زادت المسافة عن المدينة أو السوق أي كلما ابتعدنا عن السوق في حيث ترتفع تكاليف النقل ، ونظراً لطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة تتخذ أنماط استخدام زراعي معينة على شكل نطاقات دائرية حول المدينة (السوق) أو المركز الحضري ، وبناء على ذلك افترض ثونن ستة نطاقات دائرية لاستخدام الأرض حول المدينة (السوق) موزعة كآلاتي⁽¹⁷⁾ :

-
- 14- احمد على إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1993 ، ص222 .
 - 15- عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 ، ص118 .
 - 16- كايد عثمان ل ابوصبحة ، مرجع سابق ، ص269 .
 - 17- عثمان محمد غنيم ، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري ، إطار جغرافي عام ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص52-53 .

1 - النطاق الأول هو الأقرب للسوق وتخصص لإنتاج سلع سريعة التلف أي نطاق زراعة الخضراوات والأشجار وإنتاج الألبان وهي منتجات زراعية وحيوانية تتأثر صلاحيتها بعامل المسافة

2- نطاق الغابات وإنتاج الأخشاب لأغراض التدفئة والوقود , ويرجع قرب نطاق الغابات من المدينة إلى خفض تكاليف نقل الأخشاب من ناحية (حجم الأخشاب كبير وعائده الاقتصادي قليل لا يتحمل تكاليف نقل عالية) وطبيعة وسائل النقل المتوفرة سابقاً .

3- نطاق الزراعة الكثيفة للحبوب وبعض المحاصيل الأخرى (الشكل) .

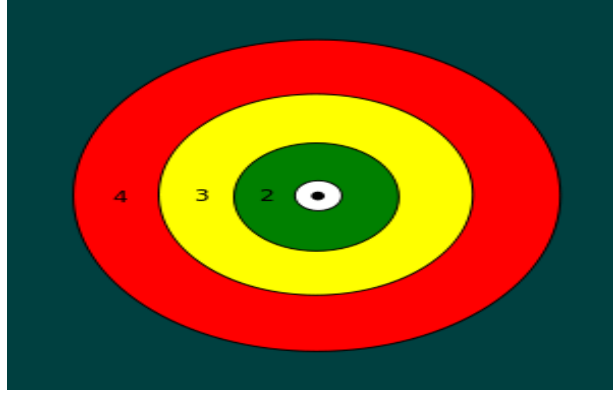
4- نطاق زراعة حبوب بدورة زراعية تترك فيه الأرض بوراً عاماً واحداً كل ست سنوات .

5- نطاق زراعة حبوب وفق دورة زراعية ثلاثية , أي تترك الأرض للراحة عام واحد بعد زراعتها عامين متتاليين .

6- نطاق المراعى وتربية الحيوانات , واهم ما تصدره إلى السوق هو الحيوان الذي يساق للمدينة لتقليل كلفة النقل , أو منتجات الألبان التي لا تتلف بسرعة مثل الجبن .

وأهمية هذه النظرية تأتي بكونها نقطة البداية في تفسير توزيع وكثافة استخدامات الأرض حول المدن , وإمكانية تطبيق الفكرة ذاتها على استخدامات الأرض في المدن , بحيث تتنافس الوظائف المختلفة على استخدام الأرض داخل المدينة , ويشغل الاستخدام (الوظيفة المعينة) قطعة الأرض التي تعطي أعلى ربح أو مردود , وتبين أن النقطة الأكثر سهولة الوصول إليها في المدينة هي المنطقة التجارية المركزية (CBD) . وهي المنطقة التي يمكن الحصول فيها على كل شئ بأقل كلفة مواصلات تحيد بها أربعة أنماط استخدامات الأرض , بحيث تحتل المكان الأقرب تلك الأنشطة التي تحتاج إلى سهولة في الوصول إلى المنطقة التجارية المركزية بشكل كبير وتحتل المناطق البعيدة تلك الوظائف التي تحتاج إلى سهولة الوصول بدرجة أقل , وقد احتلت الوظيفة التجارية والصناعية الخفيفة اقرب المناطق إلى المنطقة التجارية المركزية , ثم تلتها الوظيفة السكنية فالوظيفة الصناعية .

شكل (4-2) النطاقات الخمسة عند فون ثونن



3- نظرية سنكلير :

وضع سنكلير (Sinclair) نموذجاً لأنماط استخدام الأرض حول المدن يشبه إلى حد بعيد نموذج فون ثونن ، حيث تظهر نطاقات دائرية حول المدينة تتراوح في بعض الأحيان نظراً لتأثير المواصلات عليها وهذه النطاقات هي (18) : -

1- نطاق الزراعة الحضرية : يخضع استثمار هذا النطاق لأدراك ملاك الأرض فيه ، وأكثر أشكال الاستثمار انتشاراً هي الزراعة المحمية وتربية الدواجن .

2- نطاق الأراضي الفارغة والحشائش الموسمية : ينظر إلى هذا النطاق بأنه سيخضع للاستخدام الحضري مستقبلاً ، وبالتالي سيرتفع ثمنه ، لذا يترك جزءاً كبيراً من الأرض بوراً ويترك القسم الآخر بمحاصيل غذائية ، وقسم آخر بأعلاف لسد حاجة ملاك الأرض من غذاء الماشية والحيوانات المختلفة .

3- نطاق المحاصيل الحقلية والأعلاف : تستخدم الآلات الحديثة في الإنتاج الزراعي في هذا النطاق الذي يسود فيه زراعة الحبوب .

4- نطاق الألبان والمحاصيل الحقلية : تستخدم المساحات القريبة على السوق أو المدينة من هذا النطاق في إنتاج الألبان ، أما المساحات الخلفية فتزرع بالحبوب .

5- نطاق الأعلاف : وفيه تنتشر زراعة الأعلاف لتغذية الماشية والحيوانات المختلفة .

4- نظرية الدوائر المترابطة Concentric Zone Theory

ظهرت هذه النظرية في العشرينات من القرن العشرين (1925م) من خلال الدراسة التي قام بها ارنست برجس (Ernest W. Byrgess) أحد علماء الاجتماع الحضري نتيجة دراسته

لمدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية ، على أساس أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجاري ، ثم تتخفض تدريجياً بالبعد عن المنطقة المركزية ، ((وافترض أن المدينة تنمو وتتطور بشكل دائري هندسي من الداخل نحو الخارج بسبب الضغط الذي يولده نمو المنطقة التجارية المركزية (CBD) والمنطقة الصناعية على المناطق السكنية المجاورة ، وبسبب رغبة سكانها للتخلص من ازدحام المنطقة الصناعية وخاصةً بعد أن يرتفع مستوى معيشتهم))⁽¹⁹⁾ وقد صور عملية زحف المناطق بعضها على بعض بعملية غرز مستمرة إلى جميع الجهات ، ويرى برجس أن استخدامات الأرض في المدينة تنحصر في خمسة نطاقات تحيط بمركز المدينة وضع التجارة في الحلقة الأولى والثانية كالتالي : -

1. المنطقة التجارية المركزية (CBD) Central Business District :

تمثل هذه المنطقة وسط المدينة وتشكل مركز النشاط التجاري وملتقى طرق المواصلات الرئيسية فيها⁽²⁰⁾ ، وترتفع المباني في هذه المنطقة لعدة طوابق نظراً لارتفاع أسعار الأراضي وميل المستثمرين إلى التوسع الرأسي بدلاً من التوسع الأفقي وتشمل هذه المنطقة المخازن الكبرى والمحلات التجارية الأنيقة والمكاتب الهندسية والإدارية والنوادي والبنوك والفنادق والمسارح والمتاحف ودور السينما وغيرها من مؤسسات اللهو والتسلية ، وتمتزج هذه المؤسسات مع بعضها في المدن الصغيرة أو متوسطة الحجم⁽²¹⁾ ، أما في المدن الكبيرة فأنها تظهر متميزة عن بعضها بحيث يمكن ملاحظة عدة مناطق ثانوية تتجمع في كل منها المؤسسات التي تنتمي إلى نوع واحد مثل منطقة البنوك ومنطقة الدوائر ، ومنطقة تركيز محلات التسلية ومنطقة الفنادق وشركات النقليات ... الخ . وكلما توسعت المدينة كلما زاد تخصص المؤسسات وتكاملها في مناطق معينة ضمن المنطقة التجارية .

2. المنطقة الانتقالية Transitional Zone :

تجمع هذه المنطقة بين خصائص المنطقة المركزية وخصائص المنطقة الثالثة التي سكنها العمال ، وهذه المنطقة تجمع ما بين مخازن تجارية لبيع بضائع الجملة وبعض مؤسسات

19-Chapin , f , stuart (urban land use planning) second edition , university of illianois press , newyork , 1972 , pp 16-17 .

20- عثمان محمد غنيم ، تخطيط استخدام الأرض ، مرجع سابق و ص 56-57 .

21- عبد الرزاق عباس حسين ، مرجع سابق ، ص 46 .

الصناعات الخفيفة مع الاستعمال السكني لذوى الدخل المحدود حيث الدور السكنية القديمة والمتدهورة لذا تكثر غرف الإيجار التي تسكنها على الأكثر الطبقة الفقيرة من السكان .

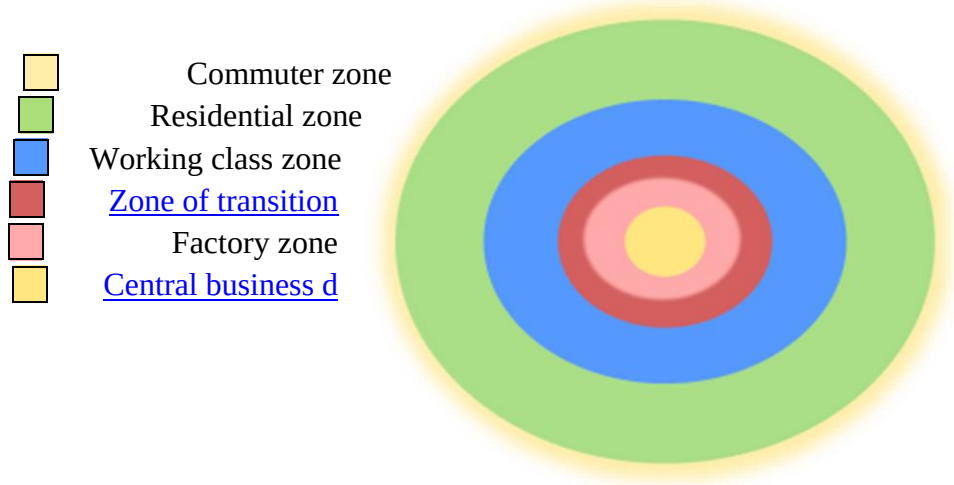
3. منطقة المساكن الفقيرة Low Income Housing:

يعيش في هذه المنطقة السكنية عادةً عوائل ذات مستوى اقتصادي واجتماعي افضل من سكان المنطقة الانتقالية , كما أن أكثرية الأيدي العاملة فيها يعملون في المنطقة التجارية المركزية أو تجارة الجملة أو الصناعات الخفيفة .

4 . منطقة المساكن الجيدة High Income Housing

5 . منطقة الحركة (الضواحي) Commuter Zone

شكل (4-3) نموذج نظرية الدوائر المتراكمة



5- نظرية القطاعات Sector Theory

جاء بهذه النظرية هومر هويت (Homer Hoyt) سنة 1939 حيث قام بدراسة مكثفة للتركيب السكني لـ 142 مدينة أمريكية في الثلاثينات⁽²²⁾ فضلاً عن جمع الحقائق عن خمسة مدن كبرى (نيويورك , واشنطن , شيكاغو , ديترويت , وفيلادلفيا) واستندت هذه النظرية على رسالة افترضها هارد (Hurd) في سنة 1903⁽²³⁾ , حيث نوعين من النمو الحضري , الأول

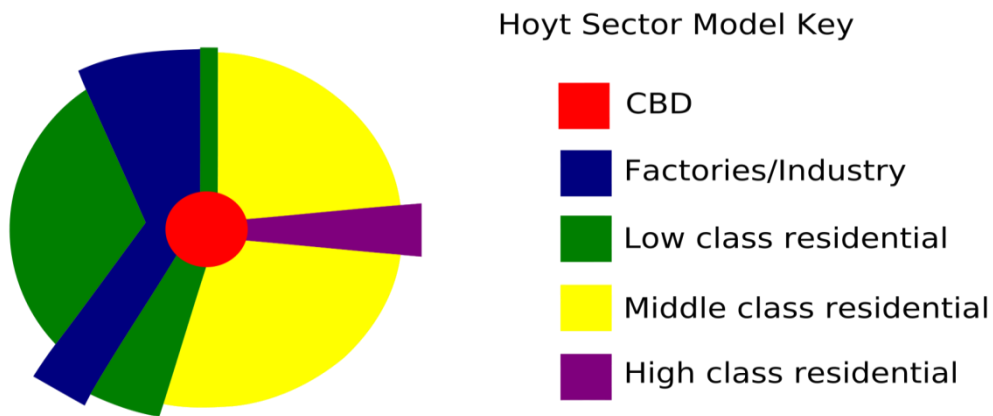
22- كايد عثمان ابوصبحه , مرجع سابق , ص 237 .

23- عبد الرزاق عباس حسين , مرجع سابق , ص 51 .

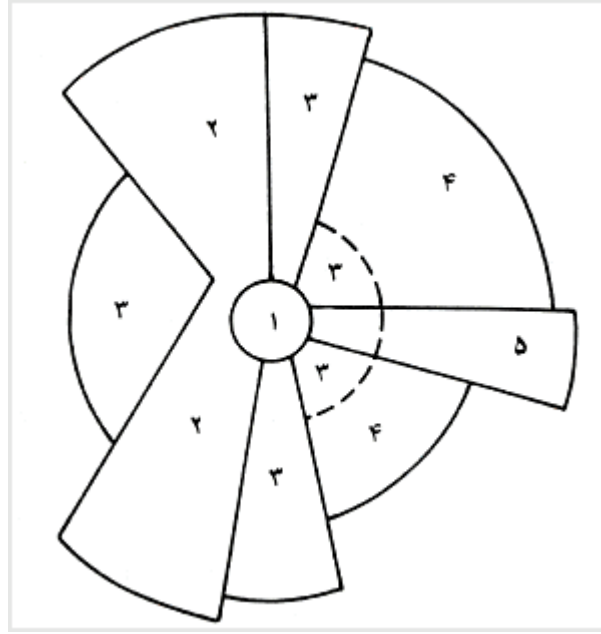
دعاه بالنمو المحوري ويحدث بتوسع المدينة من المركز نحو الخارج على طول امتداد خطوط المواصلات الرئيسية , أما النوع الثاني أطلق عليه النمو المركزي وهو التوسع الذي يحدث حول مركز المدينة الرئيسي أو حول المنطقة التجارية وحول المراكز التجارية الثانوية التي توجد عادة موزعة داخل المدينة وخاصة عند تقاطع الطرق , ورأى بأن هذين النوعين من النمو يؤديان إلى اتخاذ المدينة الشكل النجمي أو الشعاعي⁽²⁴⁾.

منذ وجد هويت بأن سعر الأرض يعكس ثمن الأرض ويؤثر في استعمالات الأرض الحضرية ورتبها في خمس قطاعات واذرع تتشعب من مراكز المدينة تمتد على طول النقل والمواصلات وأقلها الاستعمالات التجارية في المدينة وتتشعب منها الاستعمالات الأخرى .

شكل (4-4) نموذج نظرية القطاعات



24- صلاح الجنابي , جغرافية الحضر , أسس وتطبيقات , منشورات جامعة الموصل , 1985 , ص 103 .



- 1- مركز تجاري رئيسي
- 2- تجارة الجملة والصناعات الخفيفة
- 3- منطقة سكنية لذوي الدخل المحدود
- 4- منطقة سكنية لذوي الدخل المتوسط
- 5- منطقة سكنية لذوي الدخل المرتفع

6- نظرية النوى المتعددة Multiple Nuclei :

ظهرت هذه النظرية في عام 1945 كتعديل لنظرية الدوائر المترازمة والقطاعات , وقد اشترك في تقديمها الجغرافيان الأمريكيان جانسي هارس C. D. Harris وإدوارد اولمان E. L. Ullman أكدت النظرية على أن المدن الكبرى تتكون من مجموعة من البؤر التي تنمو حولها المدينة إلى جانب النواة المركزية وهي المنطقة التجارية⁽²⁵⁾ , تنقسم بموجبها الاستعمالات الحضرية , فتكسبها وظائف متعددة ذات علاقات مكانية , وتختلف هذه البؤر في أحوالها فبعضها تجارى والأخر صناعي أو سياحي أو جامعة أو مركز علمي , مع ملاحظة أن عدد هذه البؤر يزداد كلما ازداد حجم المدينة . وبموجب هذه النظرية تقع الاستعمالات التجارية للأرض في ثلاث مناطق هي : -

25- عبد الرزاق عباس حسين , مرجع سابق , ص 54 .

- أ. المنطقة التجارية المركزية : وهي النواة الرئيسية في المنطقة الحضرية وعندها تلتقي طرق المواصلات , ويمكن تقسيم هذه المنطقة إلى عدد من المناطق الثانوية فهناك منطقة لبيع المفرد والمنطقة المالية التي تتركز فيها البنوك وأخرى لدور السينما .
- ب. منطقة مؤسسات تجارة الجملة مع الصناعات الخفيفة : تمتد عادة على طول سكك الحديد بالقرب من المنطقة التجارية ولكنها لا تشكل دائرة كاملة كما ادعى برجس .
- ت . منطقة تجارية ثانوية (قطاعية) بعيدة , تمثل نواة تنتظم حولها استخدامات الأرض .

7- نظرية شابو G. Chabot :

- جاءت هذه النظرية عام 1952 بتركيب هيكل استعمالات ارض المدينة وإقليمها بحلقات مركزية مكونة من ثلاثة مناطق هي⁽²⁶⁾ :-
- أ . الصناعية القريبة : وهي امتداد المدينة بكثافة منخفضة وتتفصل عنها أجزاء فضاء .
- ب . الصناعية الوسطى : وهي المنطقة التي لا تعد جزءاً من المدينة ولكنها تعتمد عليها مباشرة مع وسائل المواصلات وقد ترتبط بالمدينة بواسطة رحلات ليست يومية ولكن على فترات منتظمة لقضاء المصالح المهمة .
- ت . الصناعية البعيدة : وهي المنطقة التي تضعف قوة تأثير المدينة عليها والحركة بينها وبين المدينة تكون طارئة في الحالات الهامة كالاستشارات الطبية , أما الأعمال الأخرى نتيجة إلى المدن الصغيرة المحلية .

8- نظرية فيكتور جرون Victor Gruen :

- وضع نظريته المشهورة قلب مدينتنا (The Heart Of Our Cities) عام 1964 حيث وصف حدود هيكل استعمالات الأرض للمدن الكبرى كآلاتي⁽²⁷⁾ : (شكل)
- أ . قلب المدينة الكبرى (The Metropolitan Core)
- حيث يعبر عنه بأسم منطقة الأعمال المركزية حيث الفعاليات التجارية الرئيسية فضلاً عن الأعمال الثقافية والاجتماعية والحكومية .

26- فاروق عباس حيدر , تخطيط المدن والقرى , منشأة المعارف ' 1994 , الإسكندرية , ص155 .

27- فاروق عباس حيدر , مرجع سابق , ص158 .

ب . مراكز ثانوية للمدينة (The Secondary Cores)

ت . إطار قلب المدينة (The Core Frame)

ث . حدود قلب المدينة (The Core Fringe)

ج . المساحات العمرانية في حدود المدينة .

ح . المساحات العمرانية خارج حدود المدينة .

خ . مساحة الضاحية في حدود المدينة .

د . إقليم المدينة الكبرى .

9- نظرية وينكو (Wingo) :

أقترح وينكو نموذج لتوزيع استخدامات الأرض الحضرية عام 1962 معتمداً أهمية النقل , فهو يرصد العلاقة بين زمن الانتقال ونفقة النقل من جهة , والقيمة العقارية من جهة أخرى , ويقترح بإيجاد علاقة بين مدة المسافة وتكلفة النقل من ناحية وبين القيم العقارية من ناحية أخرى.

10- نموذج بريد فوت (Proud Food) :

لتمديد الأنماط المكانية للاستعمالات التجارية بالمدن , ميز بريد فوت خمس مناطق تجارية هي (28) :

أ . المنطقة التجارية الرئيسية .

ب . المناطق التجارية الثانوية الرئيسية

ت . الطرق التجارية الرئيسية

ث . شوارع الأحياء التجارية

ج . تجمعات أعمال المعزولة

11- نموذج مورفي (Murphy) :

يصنف الباحث مورفي المناطق التجارية في المدن إلى ثمانية مواقع (29) :

- أ . المنطقة التجارية المركزية
- ب . المراكز التجارية الخارجية (الثانوية والمخططة)
- ج . الأشرطة التجارية الرئيسية
- د . الشوارع التجارية المحلية
- هـ . تجمعات المخازن المعزولة
- و . مراكز التسوق الإقليمية المخططة (خارج حدود المدينة)
- ر . مناطق تجارة الجملة على طول سكك الحديد
- ز . مناطق تجارة الجملة الجديدة على طول الطرق العامة

12- نموذج بري (Berry) :

حدد الباحث بري ثلاثة نطاقات رئيسية للاستعمالات التجارية هي (30) :

- أ . المراكز التجارية : وهى تضم المنطقة التجارية المركزية والمراكز التجارية المحلية والإقليمية بالأحياء السكنية .
- ب . الأشرطة التجارية : وتشمل الشوارع التجارية التقليدية والطرق التجارية الرئيسية والأشرطة التجارية بالضواحي والأشرطة الممتدة على طول الطرق العامة .
- ج . المناطق التجارية المتخصصة : وتضم مناطق الترفيه والمعارض المتخصصة وعلى الرغم من أن هذه التصنيفات لا تنطبق على المدن العربية بسبب اختلاف ظروف نشأتها وتطورها عن المدن الغربية(31) .

29-عبد الرزاق عباس حسين , مرجع سابق , ص75 .

30-Brain J. Berry (general features of urban commerical structures) in Larry S. Boyrne Ced , Internal structures of the city .

31- هاشم خضير الجنابي , الوظيفة التجارية لمدينة الموصل الكبرى , فى أزهر السماك هاشم الجنابي , صلاح الجنابي , استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق , مطبعة جامعة الموصل , 1985 , ص145 .

مصادر الفصل الرابع

- 1- رشيد حميد السامرائي ، التجديد الحضري لمدينة سامراء ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد - مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، 1986.
- 2- مازن نوري محمود ، تطبيق ومراقبة استعمالات الأرض باستخدام معلومات التحسس النائي المتوفرة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الموصل ، مركز التحسس النائي ، 1990.
- 3- خلف حسين الدليمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم ،الدار العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2002م.
- 4- سيمون ، فيلب اوادس ، "أثر تغير استعمالات الأرض في بعض شوارع مدينة بغداد على كفاءة الاستعمالات المجاورة لها" ، جامعة بغداد ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، 1985.
- 5- محمد مدحت جابر ، جغرافية العمران الريفي والحضري ، ط1، القاهرة ، 2003.
- 6- عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مرجع سابق.
- 7- كايد عثمان ابوصبحة ، جغرافية المدن ، مرجع سابق.
- 8- صبري فارص الهيني ، وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مرجع سابق.
- 9- عبد الفتاح وهيبية ، جغرافية العمران ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1972.
- 10- احمد على إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1993.
- 11- عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998.
- 12- عثمان محمد غنيم ، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري ، إطار جغرافي عام ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 .

- 13- صبري فارس الهيني , جغرافية المدن , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , 2002 .
- 14- هاشم خضير الجنابي , الوظيفة التجارية لمدينة الموصل الكبرى , فى أزهر السماك هاشم الجنابي , صلاح الجنابي , استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق , مطبعة جامعة الموصل , 1985 .
- 15- فاروق عباس حيدر , تخطيط المدن والقرى , منشأة المعارف ' 1994 , الإسكندرية .

16- Moss, Graham, Land Council and it's Objectives, Town and country planning, London- Town and country planning Association January, 1981, Vol. 50 , No. 1.

17- Dix, Gerald, Development Control and planning Standards, Third world planning Review, Liverpool University press May, 1981, Vol.3, No. 2 .

18- Marinor, Ori, and Brachya, Valerie, New Trend- land Use Planning. The Environmental Input, New Trends In urban Planning program Press, oxford, 1979.

19-Chapin , f , Stuart (urban land use planning) second edition , university of Illinois press , new York , 1972 , pp 16-17 .

20-Brain J. Berry (general features of urban commercial structures) in Larry S. Boyrne Ced , Internal structures of the city .

الفصل الخامس (الوظيفة السكنية للمدن)

مقدمة:

تعتبر المدينة مكاناً لسكن الناس وممارسة أعمالهم ،وهي إحدى صور السكن البشري ، ويقوم السكان بتنظيم استخدامات الأرض بناءً على حاجاتهم المختلفة ،لذا تعد المدينة إنعكاس لكيفية تنظيم المجتمع لنفسه، حيث تخصص مساحة معينة لوظيفة أو أكثر أو لنوع معين من الاستخدام ، وفي بعض الأحيان يكون الاستخدام كثيفاً كما في المناطق التجارية . وفي أحيان أخرى يكون استخدام الأرض ليسد حاجة أعداد كبيرة من الناس مثل الحدائق والمنتزهات، وتساهم مجموعة من العوامل في وضع طريقة استغلال أراضي المدينة ومنها :

- 1- الخصائص الطبيعية لقطع وملكيّات أراضي المدينة
- 2- السياسات الإدارية وتنظيم المدينة ، ودور الدولة وهيئات التخطيط المحلية.(المخططات الأساسية والتصاميم التفصيلية لاستخدامات قطع أراضي المدينة).
- 3- موقع قطع الأراضي بالنسبة للمدينة . هل هي قريبة من المركز أو على الأطراف.
- 4- قيمة قطع الأراضي، وتأثير سعر الأرض(وكلفة البناء أو الإيجار) على تحديد الوظيفة التي يفضل إشغالها في قطعة الأرض(الوظيفية التجارية أو الصناعية أو السكنية أو الخدمية ،أو تركها دون استعمال .
- 5- سلوك الفرد أو الأسرة المالكة للعقارات وقراراتهم ، حيث إن استخدامات الأرض داخل المدن في تغير مستمر ويدخل في ذلك سلوك وقرارات الأفراد والأسر المالكة. ويمكن القول بأن تغيير استخدامات الأرض هو نتيجة لعمليات اجتماعية، واقتصادية ومكانية.
- 6- هناك اتجاه حديث يطلق عليه اسم (Post Modernism) حيث أن استخدامات الأرض الحديثة بالمدن تأخذ حقوق الطبقات المهمة بالمدينة والمناطق المحرومة والأقليات.
- 7- هناك علاقة مهمة ما بين استخدامات الأرض في المدن وطرق وتقنيات النقل أو ما يسمى بسهولة الوصول (Accessibility)، حيث تغير شكل المدينة ومساحاتها المعمورة بعد استخدام السيارة والمترو ووسائل النقل الحديثة الأخرى سواء الخاصة منها أو العامة ،وامتداد العمران على طول الطرق الحديثة، وأصبح بالمكان الوصول إلى أي جزء من المدينة بسهولة وبسرعة كبيرة.

أولاً / التركيب الداخلي السكني للمدن :-

وقد نال موضوع التركيب الداخلي للمدن واستخدامات الأرض الحضرية فيها اهتمام الجغرافيين والمخططين والمهندسين والاقتصاديين ، وقد لوحظ أنه كلما كانت الاستخدامات واضحة ومحددة فإن ذلك يفيد في وضع التخطيط المثالي للمدينة إن أول محاولة لتصنيف استخدامات الأرض في المدن الأمريكية كانت من جانب هارلاند بارثولوميو عام 1955 (Harland Bartholomew) حيث قسم مساحات الأراضي في المدينة إلى :

أولاً / أراضي مطورة (Developed Area).

ثانياً / أراضي فراغ (Vacant Area).

وبشكل عام يتم تصنيف استخدامات الأرض الحضرية الى ست فئات وهي كما يأتي:-

- 1- أغراض السكن Residential .
- 2- أغراض الصناعة Industrial .
- 3- أغراض تجارية Commercial .
- 4- أغراض طرق (Roads & high ways) .
- 5- استخدامات عامة وشبه عامة (Public & semi-public land Use).
- 6- أراضي فراغ (Vacant land) .

أما نسب هذه الأغراض والإستخدامات في المدن الأمريكية ، فقد أوضحتها كثير من الدراسات الحضرية ومنها دراسة ومنها دراسة (Bartholomew) لسنة 1955 ودراسة (Montgomery) لسنة 1969 وكما يأتي :-

- الاستخدامات السكنية (30%) .
- الاستخدامات الصناعية (9%) .
- الاستخدامات التجارية (4%) .
- استخدامات الطرق (20%) .
- استخدامات عامة وشبه عامة (14%) .

- فراغات المدينة (23%).

وهنا يجب التأكيد دائماً على أنه يصعب توفير البيانات الكافية عن حجم الأراضي المستخدمة للأغراض المختلفة في المدن. وقد تتوافر بيانات متعلقة باستخدامات الأراضي في مدينة ما ولا تتوافر في مدينة أخرى . كذلك لا تتوافر بيانات للاستخدامات ذاتها للفترة الزمنية نفسها ،. ولكن يمكن الاعتماد على بعض المعلومات المتوفرة عن المدن الأمريكية لتكون مؤشرات عامة لاستخدامات الأراضي في المدن وحيث تشير البيانات بأن نسبة الأراضي المطورة بالمدن الأمريكية تبلغ نحو 77 % من المدينة وأراضي الفراغ حوالي 23 % .

إن إستعمالات الأرض السكنية تشكل حيزاً جغرافياً مهماً يقدر بين 30-40 % من المساحة المعمورة للمدينة ⁽¹¹⁶⁾ ، وأن هذه الوظيفة متغيرة وفي نمو مستمر ، وقد تصل نسبة هذا الإستعمال الى 60% من المساحة المعمورة للمدينة ، ويعد من أهم الاستعمالات الحضرية إلى درجة بحيث أصبح ينظر إلى المدينة ونشاطاتها على أنها شكل من أشكال السكن ⁽¹¹⁷⁾ ، وتنتج هذه الأهمية من أن الإسكان غالباً ما يشكل الحيز الأكبر من مساحة المدينة وهذه بسبب أن احتياج الفرد من المساحة السكانية تفوق احتياجاته من مساحة كل استعمال من استعمالات الأرض الحضرية الأخرى ، وهذه الاستعمالات تتنوع فوق كل الأراضي الحضرية وبنسب متباينة ⁽¹¹⁸⁾ ، وتتمتع بمرونة عالية في الحركة والانتساع استجابة لحاجات السكان ، إذ تنمو وتتسع استجابة حتمية لتطور الوظائف الأخرى كالصناعة والتجارة والإدارة داخل المدينة وقد يبدو عدد السكان إلى عدد المباني السكنية ، وتتكون نوعية المباني من حيث البناء ظاهرياً من حالات أخرى أن هذه الوظيفة أسرع نمواً وحركة من أية وظيفة أخرى في المدينة حيث تنشأ وحدات سكنية متجمعة أو منفردة أولاً وما أن تتنامى وتتكامل في بلوكات وأحياء سكنية حتى تنشأ الأسواق ومحلات

¹¹⁶ - 1-Raymond E Murphy : The American City An Urban Geography , New York ,1966 , p.369.

¹¹⁷ - سعدي محمد صالح السعدي ، ود.محمد خالص رؤوف ، ود.معز خليل العمر ، جغرافية الإسكان، مطابع دار الحكمة ، بغداد، 1990 ، ص22.

¹¹⁸ - صبري فارس الهيتي ، ود. صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986 ، ص130 .

الصناعات الخفيفة والخدمات الاجتماعية من المدارس والمراكز الصحية والإدارية والترفيهية والخدمات الفنية من الطرق والماء والمجاري ، وكما تظهر هذه الاستعمالات على شكل نطاقات من القطاعات الصناعية فتشغل الفسحات المعامل وهي بذلك من أكثر الاستعمالات الحضرية مرونة وقابلية للانتقال والتحرك والنمو والتطور وأوسعها استجابة للمؤثرات الحضرية .وهي تحتل أكبر مساحة منفردة في خريطة استخدامات الأرض في المدن.

وتشكل الوظيفة السكنية أكبر نسبة من الأرض في المدن الأمريكية وتختلف النسبة حسب المعيار المستخدم . بمعنى هل تحسب النسبة لكل مساحة المدينة أو للجزء المطور منها (أي المنطقة المبنية في المدينة (Developed area)) وتبلغ هذه النسبة 29.6% من مساحة المدينة . وحوالي 39 % من المنطقة المطورة . وقد أوضح (Northam) أن 41 % من الأرض المطورة للمدن يشغلها الاستخدام السكني للمدن التي عدد سكانها أكثر من 100 ألف نسمة ،بينما توصل بارثولمو (Harold Bartholmo) بعد دراسة 35 مدينة أمريكية بأن الاستعمال السكني يسيطر على ما معدله (39.6%) من المساحة المعمورة، أما منزل (Manvel) ⁽¹¹⁹⁾ فوجد إنها تحتل ثلث (3/1) من المساحة الكلية للمدينة الأمريكية.

و تقسم المناطق السكنية إلى مستويات مختلفة طبقاً لطراز العمارة أو مواد البناء أو للعمر المتوسط للمساكن ،أو حسب المستويات الاجتماعية والاقتصادية للسكان .،وفي معظم الدراسات الأوروبية والأمريكية يتبع التقسيم اعتماداً على المقياس الأخير ،فتقسم المناطق السكنية إلى مساكن الأسر الواحدة ، وهي عادة فيلات أو مساكن فسيحة تحيط بها الحدائق الخاصة وترتبط بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع للسكان، وتمتاز بانخفاض درجة التزاحم أو نسبة أو الهندسة الداخلية والمظهر الخارجي الممتاز ، وبصفة عامة فإن هذه النوعية من المساكن لا توجد في مركز المدينة ولكنها تظهر بوضوح في الأجزاء الخارجية أو أطراف المنطقة المبنية وهي ترتبط عموماً بالضواحي السكنية ، أما مساكن للأسرتين فتتمثل بالمنازل الصغيرة التي تشترك في المبنى الواحد فيها أسرتان ، وهي إما فيلات كبيرة نسبياً، أو مساكن مكونة من طابقين أو طابق واحد يشغل مساحة كبيرة وعادة ما تشترك هذه الفئة في كثيراً من خصائصها

مع مساكن الأسر الواحدة بل أن كثير من الدراسات تشير إلى مساكن الأسر الواحدة تتحول إلى مساكن الأسرتين بإضافة طابق آخر في كثير من الحالات . والنمط الثالث هو مساكن الأسر المتعددة ، وتكون عادة على صورة عمارات سكنية كبيرة أو بيوت تضم أكثر من أسرتين ، وهذه الفئة خليط متنافر من النوعيات سواء بالنسبة للهندسة المعمارية ومواد البناء، أو للمستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، كما أنها توجد في كل أجزاء المدينة سواء في المنطقة الوسطى أو على الأطراف ، وفي حالة المدن البريطانية فأن هذا النمط لم يكن شائعاً بكثرة فيها ، ولكن السكان يفضلون المساكن الصغيرة التي لا تضم أسراً متعددة، ولكن نسبة هذه السكان ارتفعت في المدن البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، وحين كانت المدن صغيرة ومحدودة المساحة وكان على الإنسان أن يسير على قدميه بين المسكن والعمل والدكاكين، وكانت المناطق السكنية توجد قريبة في وسط المدينة ولكن نمو المدن المعاصرة ودخول السيارة أدى إلى أن أصبحت المنطقة السكنية في معظم المدن تضم المساكن المتدهورة (Slum Area) التي يسكنها في العادة عمال من ذوي الدخل المنخفضة ، بينما أصبحت الضواحي السكنية تضم الصفوة من سكان المدينة ، على الرغم من إن أسعار الأراضي في المناطق المتدهورة قد بلغ أضعاف الأراضي في الضواحي ولكن تكلفة المواصلات هي عملية التوازن بين الوقت المستغرق للرحلة والمال الذي يدفع نظير الرحلة ، فساكن المنطقة المتدهورة يستخدم زمناً طويلاً ، أما ساكن الضاحية فإن لديه قليلاً من الوقت الذي ضيعه في الانتقال ، وإن كان على استعداد لدفع تكلفة مالية أكبر، وهو يستخدم عامة وسائل نقل خاصة أو شبه خاصة إلى جانب هذه الموازنة بين النقل والوقت ، فإنه يوجد عامل الرغبة الشخصية أو الاختيار البشري ، فبعض الأثرياء يفضلون السكن قلب المدينة الصاخبة و لا يحبون الضواحي الهادئة البعيدة عن أماكن الترفيه والتسلية، وهؤلاء هم الذين يسكنون العمارات الممتازة وفي وسط المدينة أو السعر المرتفع للأرض يحتم ارتفاع المبنى عليها في صورة عمارة شاهقة تحقق أفضل استثمار، وقد تخصص الأدوار العليا للسكن الراقى، وهكذا تكون مساكن الأغنياء موزعة بين وسط المدينة وضواحيها البعيدة، أما الفقراء فإن فرصتهم في الاختيار تكون محدودة .

من الملاحظ أن نسبة الأراضي المطورة أو المبنية تكون أكبر في مركز المدينة منها على هامش المدينة أو في أطرافها . ففي مدينة شيكاغو وجد أن 90% من الأراضي التي تبعد أقل

من 8 ميل عن مركز المدينة هي مطورة ، وتتناقص هذه النسبة لتصل إلى 50% في مناطق تبعد أكثر من 16 ميلا عن مركز المدينة ،كذلك تكون نسبة الأراضي التي تشغلها الوظيفة السكنية في مركز المدينة محدودة جدا، وتشكل في مدينة شيكاغو 41% من مساحة الأرض المبنية وتتنخفض هذه النسبة إلى 20% في المنطقة التي تبعد عن مركز المدينة أقل من 2 ميل ⁽¹²⁰⁾ ، كذلك يوجد تباين كبير في أشكال استخدام الأرض بين المدن في العالم وبشكل خاص بين مدن الدول الغربية وغيرها .

ولقد لعب عامل طرق المواصلات دوراً في نمو المدن وتوسعها وتنوع التركيب الداخلي للمدن، كذلك فإن أنماط الاستخدامات تتغير مع مرور الزمن بحيث تزداد كثافة الاستخدام أو تتناقص نتيجة عدة عوامل منها :قيمة الأرض والتنافس بين الوظائف على استخدام الأرض، وكذلك الخصائص الطبيعية، بالإضافة إلى عامل القرب أ والبعد عن طرق المواصلات ومركز المدينة.

هذا ويمكن تقسيم الأرض المخصصة للوظيفة السكنية إلى عدد من الاستخدامات الفرعية

التالية :-

أ - المساكن المستقلة المخصصة للأسرة الواحدة (Single family dwellings) ، وتشكل هذه الفئة 31.8% من مجموع مساحة الأرض المبنية.

ب - الاستخدامات المخصصة للأسر المزدوجة (Multi family dwellings) . وتشكل حوالي 4.8% من مجموع مساحة الأرض المبنية.

ت - المساكن العالية ومباني الشقق وتشكل حوالي 7.6 % من مساحة أرض المدن . وعادة ما يدخل ضمن الاستخدام السكني المناطق المتدهورة (Slums) والمناطق القديمة ومناطق السكن دون المعيار المقبول (Substandard Housing) ، وكذلك مساكن الضواحي (Suburbs) والتي نشأت حول المدن الأمريكية كمهاجع للنوم وتحولت بعد ذلك إلى مدن قائمة بذاتها . ويقدر بأن نحو 50 % من سكان المدن الأمريكية حالياً هم من سكان الضواحي ⁽¹²¹⁾ ،وقد أجريت دراسة شملت 16 مدينة أمريكية يقل عدد سكانها عن 300 ألف

¹²⁰ - كايد أبوصبحة ، جغرافية المدن ، ط1، دار وائل ، عمان ، 2003، ص264.

¹²¹ - محمد مدحت جابر ، جغرافية العمران الريفي والحضري، ط1، القاهرة ، 2003، ص335.

نسمة أتضح منها إن نسبة 80% من الأراضي التي يستغلها الأفراد (المساحة المعمورة) مشغولة باستخدامات سكنية ، وكانت نسبة توزيع فئات المساكن في هذه المدن كالاتي⁽¹²²⁾ :-

1- مساكن الأسر الواحدة،تشغل 74.1% من الأراضي المخصصة للسكن.

2- مساكن الأسرتين تشغل 3.6% من المساحة السكنية في المدينة.

3- العمارات السكنية للأسر المتعددة تشغل 22.3% من مساحة المساكن.

وفي تعدا الإسكان لسنة 1940 في الولايات المتحدة الأمريكية ، ظهر بان 80% من مساكن المدن كانت مخصصة لسكن الأسرة الواحدة في مقابل 11% لأسرتين و 9%لمساكن التي تعيش فيها ثلاثة أسر فأكثر.

شكل (4- 2) مجمع سكني في كندا



شكل (4- 1) مجمع سكني في المغرب



ثانياً / تصنيف الوحدات السكنية في المدينة :

3- Ratchliff-,J ,An Introduction to Town & Country planning .Hutchinson of London
1978.p.410.

أختلف تصنيف الوحدات السكنية داخل الحيز الحضري تبعاً لنوعية المعيار المستعمل في التصنيف ، وأعتمد الباحث الجغرافي على معايير عديدة في هذا المجال فمنهم من أعتمد في تصنيف مساكن المدينة على طراز البناء ، أو هندسة البناء ، أو مواد البناء المستخدمة ، أو العمر الزمني للمساكن ، أو مساحات الدور والحدائق المحيطة بها ، أو المساحات المبنية من قطع الأراضي السكنية ، أو مستويات الأراضي (قيمة الأرض والبناء) والإيجارات ..، وقد صنف برجس (W.Burgess) سنة 1925 ، الاستعمالات السكنية إلى أربعة نطاقات تحيط بمنطقة الأعمال المركزية هي:-

- 1- الدور المتهرئة ضمن المنطقة الانتقالية في الحلقة الثانية.
 - 2- منطقة دور العمال في الحلقة الثالثة.
 - 3- منطقة الدور المتوسطة النوعية في الحلقة الرابعة.
 - 4- منطقة الذهاب والإياب (الدور الراقية) في الضواحي ضمن الحلقة الخامسة.
- كما صنف هومر هويت (Homer Hoyt) عام 1939م الاستعمالات السكنية ضمن نظرية القطاع تبعاً لنوعية الوحدات السكنية والتي تكون على هيئة قطاعات على امتداد الطرق الرئيسية ابتداء من مركز المدينة وكالاتي⁽¹²³⁾:-
- أ- منطقة سكنية ذات مستويات واطئة النوعية .
 - ب- منطقة سكنية ذات مستويات متوسطة النوعية.
 - ت- منطقة سكنية ذات مستويات عالية النوعية.
- وبينما أشار كل من أولمن (E.L.Ullman) وجانس هرس (C.D.Harris) في نظريتهما (النوى المتعددة) وذلك عام 1945م إلى أنماط من الوحدات السكنية النطاقية على أساس معيارين : معيار تبعاً لنوعية الوحدات السكنية ، والمعيار الثاني حسب درجة التخصص فيها ، وتوصلا إلى النطاقات التالية:-

- أ- منطقة سكنية واطئة النوعية.
- ب- منطقة سكنية متوسطة النوعية.

ت- منطقة سكنية عالية النوعية.

ث- منطقة الضواحي السكنية.

كما تهتم بعض الدراسات الحضرية بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، وتصنف الوحدات السكنية حسب حجم الأسرة والذي يعكس الوضع الاجتماعي ومساحة الوحدة السكنية. وفي دراسات أخرى تم تصنيف الوحدات السكنية حسب موقعها من الحيز الحضري وكالاتي:-

1- الوحدات السكنية ضمن منطقة الأعمال المركزية.

2- الوحدات السكنية الواقعة ضمن المنطقة الانتقالية.

3- الوحدات السكنية الموجودة بين الشوارع الرئيسية.

4- الوحدات السكنية في الأطراف.

5- الضواحي السكنية.

شكل (3-4) مجمعات سكنية ذات كثافة عالية



كما قام الباحث الجغرافي الدكتور حسن الخياط بتصنيف الوحدات السكنية في مدينة طرابلس الليبية وذلك عام 1968م ، والبالغة 86 ألف وحدة سكنية ، الى الأصناف التالية⁽¹²⁴⁾ :-

- 1- فيلات أو شقق 2- أحواش 3 - باركات (بيوت الصفيح) 4- خيم
- 5- بيوت منحوتة بالجبل 6- غير مصنفة.

وفي دراسة للوحدات السكنية لمدينة الموصل للباحث الجغرافي الدكتور صلاح حميد الجنابي ، حيث صنف مساكن المدينة كالآتي⁽¹²⁵⁾ :-

- 1-الوحدات السكنية القديمة والمتهترئة. 2- الوحدات السكنية الصغيرة التي تفتقر إلى الحدائق.
- 3- الوحدات السكنية المتوسطة النوعية. 4- الوحدات السكنية الجيدة النوعية
- 5- الوحدات السكنية النسقية وهي :-

أ- العمارات السكنية.

ب- الوحدات السكنية النسقية الأفقية.

- 6- الوحدات السكنية السياحية وهي :

أ- الفنادق.

ب- الوحدات المنفردة والكرافانات.

وفي دراسة حضرية أخرى عن الوظيفة السكنية لمدينة بغداد لسنة 1970 ، صنف الباحث صالح الهيبي مساكن المدينة حسب المعايير التالية⁽¹²⁶⁾ :-

- 1- عمر البناء.

2- مساحة القطعة التي يحتل المسكن جزءاً منها أو جميعها.

3- مستوى الإيجارات.

4 - المظهر الخارجي.

¹²⁴ - حسن الخياط ، التركيب الوظيفي لمدينة طرابلس الكبرى بالجمهورية العربية الليبية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد السادس ، بغداد ، حزيران ، 1970 ، ص 52-98.

¹²⁵ - صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، جامعة الموصل ، 1987 م ، ص 42.

¹²⁶ - صالح فليح حسن الهيبي ، الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ، بغداد ، 1976 ، ص 74.

فبرزت له الأقاليم السكنية التالية :-

- 1- إقليم الدور القديمة.
 - 2- إقليم الدور المتصلة التي تقتقر إلى الحدائق.
 - 3- إقليم الدور المتوسطة النوعية ذات الحدائق.
 - 4- إقليم الدور الراقية.
 - 5- إقليم العمارات السكنية.
- بينما استطاع الباحث الدكتور خالص الأشعب أن يميز أربعة أنماط سكنية في مدينة بغداد وهي :

- أ- بيوت عربية تقليدية .
- ب- بيوت عربية محورة.
- ت- بيوت عربية مسقوفة.
- ث- بيوت غربية .

ومما يلاحظ حديثاً على أغلب عواصم الوطن العربي والعالم الثالث إن صنفاً من المساكن (الأكواخ أو الصرائف) قد اختفى بفضل مشاريع الإسكان الحكومية والأهلية لارتفاع المستوى الاقتصادي لأغلب هذه الدول ، كما تخلصت كثير من المدن الأخرى من بيوت الصفائح ، وبيوت القصدير الذي كان ربع سكان الدار البيضاء في المغرب يعيشون فيها في الستينات من القرن الماضي ، وما زال بعض سكان القاهرة يتخذون من المقابر مأوى لهم⁽¹²⁷⁾.

بينما استطاع الباحث الدكتور خالص الأشعب أن يميز أربعة أنماط سكنية في مدينة بغداد وهي :

- أ- بيوت عربية تقليدية .
- ب- بيوت عربية محورة.

127 - عبد الله أبو عياش ،مصدر السابق ،ص169.

ت- بيوت عربية مسقوفة.

ث- بيوت عربية .

3/ الدراسات الحضرية الإسكانية:-

ركزت أغلب الدراسات الحضرية في تحليل الاستعمال السكني داخل الحيز الحضري، ودور العوامل المختلفة في رسم صيغ التوزيع ، وكان برجس من السابقين في تحليل الاستعمال السكني عند دراسته لمدينة شيكاغو الأمريكية وذلك عم 1925، ثم تبعته دراسات لوش (August Losch) وايزرد (Walter Isard) عام 1956م ، ودراسات بيد (Beed) عام 1970 م، ودراسة ريشاردسون عام 1971م ، وكل الدراسات الحضرية عن مسكن المدينة ركزت على الجوانب العملية التالية :-

- 1-توزيع المناطق السكنية تبعاً لموقعها من هيكل المدينة، وأنماط الوحدات السكنية وتوزيعها بين أحياء المدينة المختلفة.
- 2-العوامل المتحكممة في اختيار موقع الوحدة السكنية بالنسبة للساكن الحضري.
- 3-ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التي تدخل في معايير اختيار الوحدة السكنية.
- 4-أثر القوانين التخطيطية والأنظمة المفروضة على استعمالات الأرض الحضرية ومنها الاستعمالات السكنية.
- 5-دور واسطة النقل في تحديد موقع الاستعمال السكني.
- 6-سعر الأرض وسعر مواد البناء واليد العاملة وكلفة البناء ، وأثرها على الاستعمال السكني للأرض الحضرية.
- 7-دراسات معرفة مستويات الإيجار وأسعار الأرض داخل المدينة وأثرها على نمو وتطور الوظيفة السكنية، وإيجاد العلاقة بين معدل قيمة الوحدات السكنية ومعدل مقدار إيجارها في تحليل المناطق السكنية.
- 8-إيجاد العلاقة بين نوعية الدور السكنية والإيجار وبين الإيجار والبعد عن مركز المدينة.

9- تصنيف الدور السكنية تبعاً لأحجامها وخصائصها العامة، وتوزيعها الجغرافي في المدينة، وتحليل العوامل التي تؤثر في توزيعها وقياس المساحات التي يحتلها كل صنف من مساحة المدينة الكلية ومساحتها المعمورة.

10- تصنيف الدور السكنية حسب حالاتها الإنشائية .

11- تصنيف الدور السكنية حسب أعمارها والمواد الداخلة في صنعها، للوقوف على مواقع الدور القديمة بالنسبة للدور الحديثة، وهل إن الدور القديمة تتكتل في مواقع معينة من المدينة والدور الحديثة في أماكن أخرى.

12- التفريق بين المناطق السكنية الحديثة أو الراقية والمتدهورة أو العشوائية والتي تحتاج إلى إعادة التأهيل أو الإزالة وإعادة البناء وفق المخططات الجديدة للمدن (الحفاظ وإعادة تطوير المناطق القديمة أو المتدهورة من المدينة)، ومعايير التفريق بين النمطين السكنيين.

13- دراسة التباعد بين الوحدات السكنية ، والعوامل المؤثرة في ذلك، للوصول إلى كثافة الدور في المدينة أو في جزء منها ، واستخراج نسبة المساحة المبنية من كل دار إلى مجموع مساحته الكلية ثم إيجاد معدل النسب لكل بلوك والحي السكني.

14- دراسة أنماط الكثافات السكانية ، وعلاقة ذلك بالكثافات السكانية في المدينة وبمعدلات إيجار الوحدات السكنية.

15- تمييز أقاليم سكنية داخل الحيز الحضري تبعاً لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

16- أثر العوامل الاجتماعية في إعادة تنظيم العلاقات بين استعمالات الأرض السكنية والاستعمالات الحضرية الأخرى.

17- دراسة الدور الشاغرة في المدينة ، مساحاتها وعدد غرفها وحالاتها العمرانية ، وتقسيم الدور الشاغرة إلى أصناف فمنها شاغرة طول السنة وأخرى موسمية أو مؤقتة وأخرى مباحة أو مؤجرة أو معروضة للبيع أو الإيجار وفي انتظار إشغالها أو تخليتها أو صيانتها.

18- الحاجة السكنية في المدينة، والطلب المستقبلي على الإسكان.

19- مشاكل السكن في المدن ، وأسبابها ونتائجها وتجارب الإسكان في مختلف دول العالم.

وقد تتطلب دراسة استعمالات الأرض السكنية في المدينة قياس الكثافة السكنية والتي تكون عادة على عدة أنواع ومنها:-

1- الكثافة السكنية العامة (General Housing Density):

تحسب هذه الكثافة بقسمة مساحة الوحدات السكنية في المدينة على المساحة الكلية للمدينة بغض النظر عن كيفية استخدام الأرض عدا الأراضي السكنية والفضاءات الواسعة غير المستغلة تماماً.

2- الكثافة السكنية الإجمالية (Gross Housing Density):

تحسب هذه الكثافة بقسمة المساحة الكلية لمجموع مساكن المدينة على المساحة الكلية للمدينة ، وبضمنها الحدائق والأبنية العامة والأرض التجارية والمدارس الابتدائية و50% من مساحة الشوارع . عدا المناطق الصناعية والمدارس الثانوية وحدائق المدينة الكبيرة.

3- الكثافة السكنية الصافية (Net Housing Density):

تحسب بقسمة مساحة الوحدات السكنية في المنطقة السكنية على مساحة المنطقة والتي تشمل المساكن والحدائق والفسحات ونصف مساحة الشوارع المحلية عدا المحلات التجارية والمدارس والأراضي المفتوحة والخضراء .

4- كثافة الأشغال (Accommodation Density):

وتحسب من معرفة عدد الغرف المستعملة للسكن أو المسكونة فعلاً، أو الممكن استعمالها للسكن على المساحة المشغولة بالوحدات السكنية، أو عدد الساكنين في الغرفة الواحدة ، وتحسب أيضاً بقسمة عدد سكان الحي السكني أو المدينة على عدد الغرف الصالحة للسكن في المنطقة. 5- يفضل بعض الباحثين والمخططين تصنيف الكثافة السكنية في المدينة وفق المقاييس التالية⁽¹²⁸⁾:-

أ- معيار حجم السكن (عدد الغرف السكنية في المسكن) على المحلة السكنية أو على مستوى الحي السكني أو المدينة ككل.

ب- معيار عدد الساكنين في المسكن الواحد على مستوى الحي السكني أو المدينة ككل.

128 - عبد الله أبو عياش ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980م، ص169.

ت- معدل عدد الأسر الساكنة في المسكن الواحد.

4/ المباني السكنية :

تشكل المناطق السكنية الشريحة الأساسية في النظام الحضري فهي تحتل الجزء الأكبر من مساحة المدينة مكونة البيئة التي يقضي فيها الناس أكبر فترة من حياتهم وهي إلى جانب ذلك الجزء الرئيسي في النسيج الحضري ، وتختلف من حيث البناء والشكل ، وأسهمت في تطور النقل والمرور وسهولة الوصول إلى كل أجزاء المدينة ، وهذا بدوره ساهم في امتداد المدينة إلى الضواحي ، كذلك شهدت طرق البناء تغيراً ملحوظاً بعد أن كان الدار يقيمه البناؤون المنفردون، أصبحت الشركات الإنشائية تقيم مجموعة كبيرة من المباني أو حي سكني متكامل أو ربما مدينة بكاملها وفي وقت قصير وبعضها ب مواد بناء جاهزة يتم فقط تركيبها وربط أجزائها ببعضها البعض وبسرعة فائقة غيرت حال المدن وجعلتها تشغل مساحات واسعة وتسكنها ملايين من البشر، كما تحول إنشاء الدور في كثير من دول العالم إلى تجارة واستثمار ليس لتحقيق الربح المادي فقط وإنما بهدف تطوير الظروف السكنية، وقد تطورت الحركة التعاونية وأصبح دور التنمية الاجتماعية في المدن مركزاً على الظروف المعيشية للسكان، وهذا الواجب تقوم به الدولة أو الإدارة البلدية ،ومع زيادة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية أصبح تخطيط المناطق السكنية في تغير وتطور مستمر، وبدأ تخطيط الإسكان يعطي تشكيلات جديدة للمباني السكنية مراعيًا الاختلافات في ارتفاعات المباني وحجومها والمساحات المفتوحة بينها وكذلك الاختلاف في تصاميم الشوارع وعرض كل منها حسب الأداء الوظيفي لها، وقد انخفضت الكثافة الإسكانية وزاد الاهتمام بالخدمات والمرافق التي تحتاجها المناطق السكنية والتي أصبحت هي الأخرى وحدات هيكلية متكاملة (Functional Units) والتي تضم المجمعات السكنية مع ما تحتاجها من الخدمات الحضرية . وكان المخططون والمعماريون في الثلاثينات من القرن الماضي متحمسين للاتجاه العقلاني في تصاميم المجمعات السكنية يخضعون المواقع إلى متطلبات العزل بين هذه المباني وبين مجاوراتها . وبالنسبة للعلاقة مع الطرق كانت المباني تصمم من أجل سهولة تنظيم وتخطيط الموقع وتقليل الكلف الإنشائية. وقد اكتشف أيضاً جمال التكوينات الهندسية الصرفة أو الأشكال البسيطة والمكررة المنتظمة بشكل موزون وسهل. وفي سنوات الأربعينيات والخمسينيات

فأن المخططين ابتعدوا عن فكرة العزل التام للمباني وأصبح تقييم مواقع المباني يتم بمقاييس مختلفة، مثل علاقة المباني مع البيئة بحجم الشقق وعمق الغرف وطريقة حياة الساكنين فيها. فظهرت تصاميم جديدة للمباني السكنية ابتعدت كثيراً عن التكوينات المكررة وأعطت شخصية مستقلة لمجموعة المباني كانت تتفق مع الآراء المنادية بالأهمية الوظيفية قدر الإمكان. وهذا الاتجاه يمكن تسميته بـ (الوظيفة الإنسانية) ⁽¹²⁹⁾ وفيه نفذت الكثير من المشاريع في مناطق مختلفة من العالم.

ومع النقد والمعارضة للحلول الوظيفية للمباني السكنية ظهر اتجاه جديد يؤكد على الاهتمام بجمال الطبيعة والذي تطور بشكل رئيسي في الدول الإسكندنافية في بداية الستينات من القرن الماضي ويعمل على جعل المباني تتداخل مع الطبيعة المجاورة لتضيف جمالاً وقيمة لهذه المباني، وهناك اتجاه آخر للتكوينات المعمارية للمجمعات السكنية يشبه الاتجاه السابق في بعض نواحيه وقد سمي بالاتجاه الرومانسي (Romantic Trend) حيث يتم التأكيد على الأشكال الخاصة لمجاميع المباني وتعطي أشكالاً غير طبيعية.

شكل (4-6) مجمعات سكنية ضمن مناطق خضراء طبيعية واصطناعية



¹²⁹ - مظفر علي حسون الجابري ، التخطيط الحضري ، الجزء الأول ، مدخل عام جامعة بغداد ، 1986 ، ص 202.

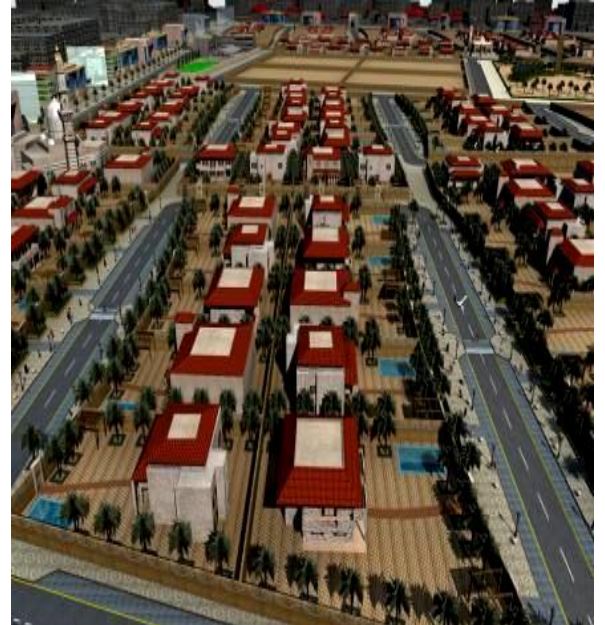
كما إن هناك اتجاهاً آخر سمي بالاتجاه لنصب أو الشواخص المعمارية (Monumental Trend) حيث يتم خلق حجوم كبيرة من المباني بأشكال ربما متعاكسة كالارتفاع العمودي لبناية متعددة الطوابق تتوسط مجموعة مبان منخفضة ، وهكذا يتم خلق فضاءات فيها معالم وشواخص ذات تأثير واضح للنظر.

شكل (5-6) مجمعات سكنية ضمن أراضي خضراء



وهناك أنماط كثيرة ربما متعارضة أحياناً في تخطيط المساكن ذات الكثافة المنخفضة ، إحدى هذه الأنماط هي محاولة خلق بيئة حضرية متشابهة قدر الأمكان إلى البيئة الطبيعية الخضراء ، ولكن مع مرور الوقت بدأ الاتجاه المعاكس يسود بصورة أكثر وهو جعل السكان يعيشون في جو أكثر من الاستقلالية عن العالم الذي يحيطهم بمشاكله التي تزداد يوماً بعد آخر ، وظهر نمط جديد يهدف إلى الرجوع إلى المألوف وإلى التقاليد ولكن بشكل مطور ينسجم مع روح العصر ويتناسب مع مستوى دخل السكان وذوقهم ومستوى الإمكانيات الفنية المتوفرة والتقدم الاجتماعي الحاصل. وقد أنشئت أحياء عديدة في مختلف الدول الأوروبية والأمريكية تؤكد على وضع حلول غير تقليدية للمباني والمجمعات السكنية والعودة إلى التقاليد المألوفة بتصاميم جيدة تتسجم مع روح العصر.

شكل (6-6) مجمعات سكنية منخفضة الكثافة في كاليفورنيا



5/ المحلة السكنية (Neighborhood Unit):-

عبارة عن مجموعة متكاملة من المساكن بمرافقها وخدماتها الضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاعتماد على نفسها لتغطية احتياجاتها اليومية للحياة ويسكنها مجموعة من العوائل التي تربطها ببعضها علاقات اجتماعية كثيرة كالتعارف وتبادل الزيارات والحاجات والخدمات والقيام بفعاليات مشتركة كالاكتفاءات وغيرها. وتعد المحلة السكنية جزءاً من المدينة وتتكامل معها وذلك لتوفير فرص العمل لسكان الحي وتوفير الخدمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى على مستوى مجموعة من المحلات السكنية، أما حجم المحلة السكنية فيتفاوت من مدينة لأخرى من حيث السكان والمساحة ، وقد اقترح (بيري) أن يكون عدد سكان المحلة السكنية 5000 نسمة ومحددة بشوارع رئيسية من الخارج ومخدومة بشبكة من الشوارع الداخلية بعضها ذات نهايات مغلقة (Cul-De-Sac) وأخرى على شكل حلقي (Loops) وبأشكال أخرى توفر الراحة والأمان والهدوء للسكان وبها مدرسة ابتدائية تسع لحوالي 400 طالب وتكون في المركز الجغرافي للمحلة السكنية والقرب من حديقة عامة وبعض المباني العامة والمحلات التجارية ودور العبادة ، ولا تبتعد المدرسة الابتدائية من موقع ابعاد وحدة سكنية في المحلة أكثر من 800 متراً حوالي 10 دقائق سيراً على الأقدام من دون الحاجة لعبور الشارع، كما تأخذ المحلة (المجاورة

السكنية) أشكالاً متعددة فهي حلول تخطيطية مثالية يملئها موقعها الجغرافي ومساحتها وشكلها، أما الحدود الخارجية للمحلة السكنية فيفضل إن تسير مع المعالم الطبيعية البارزة كمجاري الأنهار وعوامل التضاريس الأخرى كالهضاب أو التلال أو الوديان أو تسير مع المعالم البشرية الواضحة كطرق السكك الحديدية أو الطرق الرئيسية، وكما تشكل المناطق الصناعية أو التجارية أو الترفيهية حدوداً أخرى للمحلة السكنية.

شكل () مخطط محلة سكنية



وتشمل المحلة السكنية عناصر أساسية يمكن تجميعها كما يلي:-

1- وحدات سكنية مختلفة الأحجام والأشكال. حيث تحدد النسب المختلفة لأنواع المساكن المرغوبة ثم يحسب مساحة المحلة السكنية وكثافتها على هذا التحديد، أو تحدد كثافة المحلة منذ البداية على أساس اشتراطات لائحة تخطيط المناطق إن وجدت، أو على أساس الاعتبارات التخطيطية، ثم تصمم تشكيلة المساكن المختلفة الأنواع بحيث تتماشى مع هذه الكثافة، وتتباين المحلات السكنية في مخططاتها وتصاميمها من مكان لآخر، لذا تظهر بأشكال ومساحات وأحجام متباينة، إلا إنها تتفق جميعا في توفير الخدمات المختلفة لسكانها وفق المعايير التخطيطية، ويتم تخطيط بعض المحلات على شكل دائري تتوسطه خدمات مختلفة لسكانها،

وتتخذ في بعض الأحيان أشكال مستطيلة أو مربعة الشكل وتشغل ساحة من ارض مناسبة لعدد السكان المخطط غسكانهم وطبيعة التوسع العمودي والأفقي لمساكنها.

2- خدمات خاصة بالمحلة السكنية (تعليمية ،صحية،اجتماعية،ثقافية ،ترفيهية ،تجارية،دينية) ومن خواص هذه الخدمات أنها تستعمل يومياً من قبل جميع سكني المحلة،وتشمل دور الحضانة ورياض الأطفال والمدرسة الابتدائية ،والوحدة الصحية، والمركز الاجتماعي ، وملعب المحلة ، وحديقة عامة ،و مسجد يسد حاجة سكان المحلة ، وسوق المحلة والذي يتكون من عدد من المحلات التجارية التي تستعملها كل الأسر في المحلة بصفة دائمة ويمكن الوصول إليها سهلاً.

3- المرافق العامة :وتشمل شبكات المياه والصرف الصحي،وشبكة تصريف مياه الأمطار، والإطفاء، وري الحائق،وشبكات الكهرباء،والتلفون، والوقود والغاز(أن وجد)،ووسائل جمع القمامة والتخلص منها.

4- شبكة شوارع محلية ومسارات للسابلة تربط كل أجزاء المحلة السكنية، ومواقف للسيارات، ووسائل الأشرف على حركة المرور، وغالباً ما يسود عدة أنظمة من الشوارع في المحلة السكنية مثل الشوارع ذات النهايات المغلقة (Cul-de-sac) ونظام (Loop) ، ونظام شبكي وشعاعي ، وتتباين نماذج المخططات من مكان لآخر حسب طبيعة البيئة السائدة والوضع الطبوغرافي للمنطقة.ففي المناطق الحارة والرطوبة تصاميم المحلات السكنية تختلف عن غيرها ويكون الأنفتاح نحو الخارج والداخل لضمان إستمرار تيار الهواء والكثافة العمرانية تكون قليلة،بينما في المناطق الحارة والجافة يكون مخطط المحلة السكنية مفتوح نحو الخارج والشوارع الداخلية متعرجة غير مستقيمة لعدم التعرض الزائد لأشعة الشمس المحرقة والحد من إنتقال الرياح المتربة من خارج المدينة الى داخله، وبتوفير مساحات خضراء واسعة لتلطيف المناخ .

5- حديقة المحلة السكنية تصمم لخدمة كل السكان بمختلف الفئات العمرية ، وتحدد مساحتها حسب عدد السكان ونوع مساكن المحلة، ولاتكمن أهمية تلك الحدائق في المجال الترفيهي والإجتماعي فقط وبل تحقق للمحلات السكنية الفوائد التالية:-

- تحسين الظروف المناخية للحد من تأثير أشعة الشمس المحرقة والحرارة الواصلة الى سطح الأرض.

- التقليل من التلوث وإمتصاص الغبار.

- تحسين الوضع البيئي وتحقيق التوازن في توفير الأكسجين الذي يستنشق الإنسان وإمتصاص ثاني أكسيد الكربون.
- توفر الحداثق ممرات آمنة للسكان الأنتقل الى بقية أجزاء المحلة وخاصة للأطفال وطلبة المرحلة الابتدائية بدلاً من عبور الشوارع.
- سادساً/ بعض الإجراءات التي تساهم في حل مشكلة السكن في المدن :

يعد المسكن المجال الذي التي تتحقق فيه العلاقات الأسرية وتتركز وظائفها المادية والمعنوية فيه، ويمارس الفرد فيه كل طقوسه الحياتية وقيادته لنفسه وأسرته دون تدخل الآخرين في شؤونه وخصوصياته بحرية تامة وبشعور كبير بالاطمئنان، ويحقق للأسرة وحدتها .لذا يعتبر الحصول على المسكن اللائق هدف لكل فرد وأسرة، لذا تسعى كل الدول والحكومات والمؤسسات فضلاً عن القطاع الخاص.على زيادة نسبة الأشخاص الذين يملكون مساكنهم والإقلال من نسبة المساكن المؤجرة من القطاع الخاص، وان إجراءات الحد من المشاكل السكنية في المدن كثيرة ولكن أهمها ما يلي:

- 1- وضع المخططات الأساسية للمدن ، وتوفير مساحات من الأرض الكافية لها لاستيعاب احتياجات سكانها لمختلف الخدمات ، والأشراف المباشر على تقسيم الأرض الحضرية لاستعمالات مختلفة ومنها الاستعمالات السكنية وتحديد مواقعها ومساحاتها وحصة الفرد الواحد منها الحالية والمستقبلية.
- 2- توزيع الأراضي السكنية من قبل البلديات إلى السكان وخاصة الشرائح المحتاجة من ذوي الدخل المحدود بأسعار رمزية مدعومة من الدولة.
- 3- توفير المواد الأولية الداخلة في بناء المساكن من الأسمنت والحديد والبلوك أو الطابوق والمواد الصحية ، من خلال التوسع في صناعتها وتوفيرها بكميات كبيرة تتناسب واحتياجات السكان،والسيطرة على أسعارها وتوزيعها بشكل عادل للمستهلكين.
- 4- تشجيع الإستثمار في المجال السكني من خلال توفير مساحات سكنية واسعة ومنحها للمستهلكين بشروط ميسرة لبناء مساكن مختلفة الأنماط وبيعها للسكان بالأقساط الشهرية وبأسعار تتناسب مع المستوى المعاشي للسكان.
- 4- تقديم القروض طويلة الأمد لمن يرغب في البناء وبفوائد مناسبة.

- 5- تشجيع الجمعيات التعاونيات والنقابات المهنية على شراء الأراضي وتوزيعها على منتسبيها بأسعار مخفضة أو بالأقساط.
- 6- بناء الدور وتوزيعها على من يستحقها مجاناً وخاصة من ذوي الدخل المحدود والموظفين.أو بيعها بالأقساط وبأسعار تتناسب مع مستوياتهم المعيشية.
- 7- إنشاء عمارات والمجمعات السكنية العمودية ذات الشقق المتعددة(ضمن مجمعات سكنية متكاملة الخدمات) ، وبيعها للمواطنين من ذوي الدخل المحدود.
- 8- مساعدة أصحاب المساكن القديمة والمتدهورة بصيانة دورهم وإعادة تأهيلها عمرانياً ووظيفياً،بشئى الوسائل المادية والمعنوية.
- 9- إزالة الدور المهترئة التي فقدت وظيفتها السكنية، وإعادة بنائها ضمن مخططات إحياء المناطق القديمة من المدينة ، وتعويض ساكنيها بقطع أراضي وقروض عقاري ،أو شقق ودور سكنية في مناطق أخرى من المدينة.
- 10- السيطرة على الدور التي تعرض للإيجار ، وتحديد أسعار الإيجارات للعقارات حسب المناطق العمرانية.
- 11- توفير الخدمات البلدية(الكهرباء ،الماء ،شبكة الصرف الصحي ،المدارس ،والمراكز الصحية، والمساجد، والأسواق) لمختلف أحياء المدينة وخاصة الحديثة والبعيدة عن مركز المدينة.
- 12- توصيل الطرق المعبدة إلى جميع أحياء المدينة وخاصة البعيدة عن مركز المدينة وفي الضواحي.
- 13- توفير وسائل النقل العام الرخيصة والسريعة بين مركز المدينة ومناطق الأطراف والضواحي.
- 14- إصدار القوانين والأنظمة الضرورية لعمليات الإسكان ، ومتابعة تنفيذها في مختلف المراحل التخطيطية.
- 15- تحجيم المدن الكبيرة والسيطرة على زيادة السكان والهجرة الداخلة للمدينة ، ووضع ضوابط تملك العقارات.

16- دعم البحوث العلمية في مجال العرض والطلب على السكن والتخطيط والتصميم، وصناعة المواد الإنشائية.

مصادر الفصل

- 1- سعدي محمد صالح السعدي ، ود.محمد خالص رؤوف ، ود.معز خليل العمر ، جغرافية الإسكان، مطابع دار الحكمة ، بغداد، 1990.
- 2- صبري فارس الهيتي ، ود. صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، 1986.
- 3- كايد أبوصبحة ، جغرافية المدن، ط1، دار وائل ، عمان، 2003.
- 4- محمد مدحت جابر ، جغرافية العمران الريفي والحضري، ط1، القاهرة ، 2003.
- 5- حسن الخياط ، التركيب الوظيفي لمدينة طرابلس الكبرى بالجمهورية العربية الليبية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السادس ، بغداد ، حزيران، 1970.
- 6- صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، جامعة الموصل ، 1987.
- 7- صالح فليح حسن الهيتي ، الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ، بغداد ، 1976 .
- 8- عبد الله أبو عياش ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980م.
- 9- مظفر علي حسون الجابري ، التخطيط الحضري ، الجزء الأول ، مدخل عام جامعة بغداد ، 1986.
- 10- أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، مكتبة الأنكلو المصرية ، القاهرة، 1991.
- 11- خلف حسين علي الدليمي ، التخطيط الحضري ، أسس ومفاهيم/الدار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002م .

12-Raymond E Murphy : The American City An Urban Geography , New York ,1966.

13- Ratchliff-,J ,An Introduction to Town & Country planning .Hutchinson of London ,1978.

14- Chapin ,S. ,Urban Land Use Planning ,University of Lions ,1978.

الفصل السادس

(الوظيفة الصناعية للمدن)

أولاً / الصناعة ومواقعها داخل المدينة:

1 / مفهوم الصناعة :

تشير قواميس اللغة إن كلمة (صناعة) مشتقة من الفعل صنع ، بمعنى عمل، كقوله تعالى في سورة النحل ،آية 88 (صنع الله الذي أتقن كل شئ) صدق الله العظيم ، وفي الحديث النبوي الشريف (إذا لم تستحي فاصنع ما شئت) أي أعمل ما شئت ، وقد ورد لفظ الصناعة في القرآن الكريم (85) مرة منها (14) مرة تحت لفظ صنعة، مع (61) مرة (يصنع) ومرة واحدة أدوات الصناعة، والصناعة بالمفهوم اللغوي هي الحرفة التي يؤديها الشخص .وفي المفهوم العلمي تستخدم كلمة الصناعة لتشير إلى معنيين:-

أولهما: الصناعة بمعنى الصنع، وقد أخذ بعض الباحثين بهذا المفهوم، واتجهوا إلى دراسة المصانع دون غيرها من المؤسسات الإنتاجية القائمة في المجتمع.

وثانيهما: الصناعة بمعنى تشغيل لرأس المال والعمل بنطاق واسع، ويأخذ قاموس (ويبستر Webster) بهذا المعنى ، فيطلق كلمة الصناعة على كل مجالات الفن والمهن والأعمال التي تعتمد على رأس المال والعمل بكثرة والتي تعتبر من القطاعات التجارية المتميزة (130) .

تعد الصناعة عبارة عن مؤسسات تقوم بتحويل المواد الأولية إلى سلع كاملة الصنع أو شبه مصنعة (Semi-product) (131) ، أو تقوم بتجميع الأجزاء وجعلها سلعاً كاملة الصنع، أو تقوم بإنتاج القوى والطاقة ، أو تقوم بتقديم الخدمات لتسيير المؤسسات الصناعية، أو إدامة الأجهزة والمعدات، (أو إنها كل الفعاليات الإنتاجية التي تجري في المعامل أو المؤسسات التي تستخدم صنوفاً من الآلات والمكائن) (132) . كما يعد البعض الصناعة بأنها الأنشطة التي يغير بها الإنسان شكل أو طبيعة مواد الخام بمختلف أنواعها المعدنية أو الزراعية أو الحيوانية أو الغابية من صورتها الخام ، أو بعد تغييرها جزئياً ويحولها إلى منتجات متعددة تفي بحاجياته ومتطلباته المتعددة (133) ، أما من حيث طبيعة الصناعة نفسها فتصنف الصناعات إلى ما يأتي :

1- **صناعات ثقيلة (Heavy Industries)** ، وهي صناعات تستخدم رؤوس أموال ضخمة وأعداداً كبيرة من الأيدي العاملة والآلات والمكائن ، وتشغل مساحة واسعة من الأرض وتنتج سلعاً كبيرة الحجم وبعضها تدخل كمواد أولية في صناعات أخرى لاحقة، وتتواجد هذه الصناعات في مناطق صناعية خاصة بها خارج المدن أو في أطرافها.

2 - **صناعات خفيفة (Light Industries)** ، تتميز هذه الصناعات عن الصناعات الثقيلة من حيث رؤوس الأموال المستثمرة ، وسعة الأماكن التي تشغلها وكميات المواد الأولية التي تستخدمها، والمواد المصنعة وأعداد العاملين فيها (134) ، وتتواجد هذه الصناعات داخل المدينة ،

130 - لسان العرب ، مادة صنع ، المجلد السابع ، ص 208-213.

131- اتحاد الصناعات العراقي ، مجلة الصناعي ، السنة التاسعة ، العدد الثالث ، تموز - أيلول ، بغداد ، 1968م، ص807.

132 - محمد خميس الزوكة ، و محمد إبراهيم قصاب ، دراسات في جغرافية الصناعة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2001م نص 13-16.

133- توفيق إسماعيل، أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشروعات ، معهد الإنماء العربي ، الإسكندرية، 1981م، ص9-11.

134 - إبراهيم شريف ، جغرافية الصناعة دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، 1976 ، ص12.

وقريبة من مساكن العاملين والأسواق، وتربطها علاقات قوية مع بقية استعمالات الأرض الحضرية.

أما من حيث الملوثات التي تطرحها الصناعات، فعادة ما تصنف هذه الصناعات إلى:-

أ- صناعات ملوثة : وهي عادة تكون ثقيلة ومضرة ، لذا تكون مواقعها خارج المدن بمسافة تحدد حسب نسبة التلوث الناتجة عنها، كما تحدد مواقعها بالنسبة إلى المدينة حسب إتجاه الرياح السائدة لكي لا تنقل الرياح عوادمها فوق المدينة، كما تكون مواقعها في أسفل مجاري المياه التي تخترق المدن.

ب- صناعات غير ملوثة : وهي عادة تكون خفيفة مسالمة غير مضرة للبيئة، وتقدم خدمات مباشرة لسكان المدن والأقاليم، لذا تسمى أحياناً بصناعات المجتمع، حيث تتواجد هذه الصناعات داخل المدن وضمن أحيائها السكنية.

وإن أغلب الصناعات الواقعة في المدن هي من الأنواع الصغيرة أو المتوسطة ، وهي صناعات مسالمة وهادئة أي غير ملوثة تستند على قاعدة وجود العاملين الماهرين المحليين، وتجهيز المدينة بسلع ضرورية ، فجزء من هذه الصناعات يتجه إلى مواقع معينة في أحد أطراف منطقة الأعمال المركزية (الصناعات الخفيفة) ، وفي مواقع ملائمة تتوفر لها خدمات وتسهيلات النقل ، وأن هذه المناطق تحتوي على أجزاء من المناطق السكنية القديمة حيث الاستخدامات الكثيفة للأرض، وتعد هذه المناطق ملائمة أيضاً لمتطلبات الخزن لوظيفة البيع بالجملة ، وتعد مؤسسات البيع بالجملة ضرورية للنشاطات الصناعية وتتكامل معها ولكن باختلاف عمري بسيط في متطلباتها عن النشاطات الحضرية الأخرى، وتشخص هذه المناطق في المدن الأمريكية⁽¹³⁵⁾ بواسطة بنايات متعددة الطوابق تقع بامتداد الأرض الشاغرة والتي تتحكم عليها البنايات القديمة والتي بقيت تمارس وظيفتها منذ فترة طويلة وتحافظ عليها وعلى إيجارها لأنها تحقق فوائد اقتصادية أكثر من إعادة بنائها ، وتتميز هذه المناطق بأنها قديمة متهرئة عمرانياً لا تؤدي وظائفها الهيكلية بأفضل وجه ، فهي معرضة إلى الإزالة ضمن نشاطات التخطيط العمراني أو إدخال الشوارع فيها أو توسيع الشوارع القائمة ، لذا فان مواقع هذه الصناعات قابلة للتغيير

6- William H, Claire ,Hand Book on Urban Planning ,Published by No strand Reinhold Company ,New York ,pp.167-173

وخاصة وإن التغير التكنولوجي للطرق سهّل لهذه النشاطات الصناعية بالانتقال إلى أماكن أخرى من المدينة.

كما إن الصناعات بالإضافة إلى مواقعها بالقرب من مركز المدينة ، فهي تنتشر أيضاً فوق كل الأرض الحضرية على امتداد طرق النقل وبين الأحياء السكنية والتجارية والخدمية، بصور وأشكال مختلفة بعضها متجمعة في بؤر معينة وتكون نقاط جذب لنشاطات وفعاليات حضرية واقتصادية أخرى في المدينة ، وأخرى تتبعثر بين أجزاء المدينة المختلفة لتؤدي خدماتها إلى جميع سكان المدينة وإقليمها الجغرافي. وعندما تنمو المدينة ويزداد عدد سكانها ، عادة تنمو وتتطور معها استعمالات الأرض المختلفة، فالأنشطة الصناعية تنمو وتتوسع أكثر مما هي عليه الحال بعد أن كانت مرتبطة بمنطقة الأعمال المركزية للاستفادة من سهولة الاتصال والنقل والقرب من السوق والأيدي العاملة ، فالمساحة المتوفرة لهذه الأنشطة داخل المدينة ضيقة لا تكفي لنموها وتطورها ، كذلك الإيجارات العالية للأرض والمباني تعد هي الأخرى قوى طاردة لهذه النشاطات الباعثة عن المساحات الفسيحة للأرض وبأقل التكاليف لذا فإن ضواحي المدن أنسب المواقع لها، ولو إن المدينة أثناء نموها وتطورها العمراني لمحاور التوسع المختلفة تجعل الصناعات الواقعة في ضواحيها داخل مناطق العمران من المدينة ، الأمر الذي يولد ضغطاً جديداً على هذه الاستعمالات التي لا تستطيع إن تتواجد بشكل مستمر في هذه المناطق لحاجتها إلى مزيد من الأرض للتوسع المستقبلي ، الأمر الذي يدفع بالصناعات للبحث من جديد عن مواقع ملائمة لها في أطراف المدينة ومداخلها المختلفة وخاصة وإن التطور الحديث في المجال الصناعي هو الآخر يعد عاملاً مؤثراً حيث غير من واقع الصناعات واحتياجاتها من الأراضي للصناعة وتوسعها المستقبلي وكواقف للسيارات للعاملين فيها ولزبائنها ، الأمر الذي خلقت صعوبات ومشاكل حضرية فأدى إلى اكتساحها وسيطرتها على الأراضي المجاورة لها بكل أنواع استخداماتها (السكنية والتجارية والخدمية)⁽¹³⁶⁾، وإزاء هذه الظروف اخذ بعض الصناعات بالتوجه نحو الضواحي البعيدة حيث تتوفر لها مستلزمات أفضل لقيام الصناعة الحديثة والمتطورة وتضمن لها تطورها وتوسعها المستقبلي حيث الأراضي الواسعة والرخيصة وسهولة النقل.

7- T. William Patterson ,Land Use Planning ,Techniques of Implementing ,Van
Nosrand Reinhold Environmental Engineering Series ,New York ,1979,pp.46-47

يعد الاستعمال الصناعي جزءاً من أجزاء استعمالات الأرض في الإقليم ، ومن الاستعمالات المهمة التي يجب أن تقوم على أساس علمي بحيث تكون لها فوائد على الإقليم وليست مضار خاصة. ان الصناعة في الوقت الحاضر تعد جزءاً لا يتجزأ من الإقليم لأهميتها الكبيرة في تقويم الأساس الاقتصادي له .

ويشير مفهوم استعمالات الأرض Land Use إلى ممارسة الأفراد الأنشطة المتعددة كافة على مساحة من الأرض تكون مسرحاً لأنشطة اقتصادية واجتماعية، وأن النمو الحضري والسكاني لأية دولة في العالم ينتج منه تعدد في استعمالات الأرض وانتشار ظاهرة التنافس بين الوظائف المقامة جميعها ويكون ذلك معلوماً من خلال مورد وخدمة كل استعمال يمكنه من التمسك في الأرض⁽¹³⁷⁾ ، لكي نصل إلى هدف يصب في بيان أهم الأمور المتعلقة في استعمالات الأرض الصناعية يجب القيام بطرح بعض الآراء والدراسات التي اهتم بها بعض المفكرين في بحوثهم ودراساتهم ونظرياتهم على معالجة استعمالات الأرض بصورة عامة وفي مقدمتها الاستعمالات الصناعية كجانب حيوي وتبادل التأثير في الهيكل العام وتركيبه الداخلي وقد اسهم في تلك الدراسات علماء المخططين الاجتماعيين والجغرافيين والاقتصاديين ومن الدراسات التي عُنيت باستعمالات الارض الصناعية الخاصة بالاقليم :-

ثانياً / ضوابط التوزيع المكاني للصناعات في المدن :

تعمل أمور عديدة في كيفية تواجد استعمالات الأرض الصناعية وهناك أمور مساعدة في توقيع استعمالات الأرض الصناعية في منطقة بدل منطقة أخرى وهي :-

1- طبيعة الصناعة :- الصناعة بالنسبة لعملياتها الإنتاجية المتعددة الأنواع :

أ- صناعات خفيفة : تفضل اختيار مواقعها داخل المدينة قريبة من المستهلكين وهم سكان المدينة لإدامة أكبر اتصال بين المنتج والبائع والمستهلك .

ب- صناعات متوسطة :- تفضل اختيار مواقعها داخل أو أطراف المدينة وهذا يعتمد على ملوثات هذه الصناعة فمنها لا تستطيع أن تقوم داخل المدينة وبذلك توقع أغليبتها في أطراف المدينة وقريبة جداً عن طرق النقل.

ت- الصناعات الكبيرة :- وتفضل بسبب مساحتها وإنتاجها ان تختار مواقعها في أطراف المدن أو خارجها وقريبة عن خطوط المواصلات حيث تتوفر عوامل نجاحها بشكل أفضل .

2- مصادر الحصول على الأيدي العاملة :- فميل الصناعات إلى المناطق المغذية للأيدي العاملة الكافية لذا نجد أن بعضها تختار مواقعها ضمن أحياء سكنية كثيفة لقربها من العمل وهنا تكمن المشكلة الكبيرة دائماً فيجب التخطيط لاستعمالات الأرض الصناعية بقربها من طرق المواصلات التي تسهل نقل اليد العاملة إليها وخاصة في الصناعات الملوثة التي لا تستطيع توفير أراض صناعية لها داخل المدن بسبب ما تطرحه تلك الصناعات .

3-طبيعة التطور الاقتصادي داخل المدن (138) :-

كلما يزداد نشاط المدينة تزداد فعاليتها المختلفة بما فيها الصناعة والتي تنمو وتتطور وتتحوّل من صناعة تقليدية وفي مساحات ضيقة محصورة في وسط المدينة إلى صناعات حديثة تستخدم مكائن وآلات كبيرة وتتخذ مواقعها خارج المدن وعلى امتداد طرق النقل الرئيسية .

4- قوانين استعمالات الأرض :- هناك قوانين تحدد استعمالات الأرض وتتحكم في التوزيع للصناعات في المدن وجاءت هذه القوانين بسبب التطور الذي حصل في مجمل نشاطات المدينة وبهذا خص الصناعة وتطورها والتي فرض عليها ترك مواقعها داخل المدن وتوفير استعمال صناعي خارج المدينة وذلك لتوقيعها في أماكن تتلاءم مع كميات الملوثات التي تطرحها والمساحات التي تحتاجه.

5- محددات الصناعة :

أ - التلوث البيئي :

تعد المدينة الوسط الملائم الذي ينمو فيه النشاط الصناعي لما تمتلكه من مزايا ومنافع اقتصادية وفنية للصناعة وبالتالي توفر فرص تحقيق الوفورات الاقتصادية وبالمقابل فالصناعة ضرورة اقتصادية في ديمومة حياة المدينة وتفعيلها، فهي فرص استثمارية ديناميكية في تفعيل وتأثر النمو الاقتصادي والتعامل مع التقنية الحديثة ولكن مع هذه المزايا الايجابية تكمن خطورة النشاط الصناعي في الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية التي تعانيها المدن وخاصة ذات النشاط

الصناعي الكثيف⁽¹³⁹⁾ ، وبذلك يتوضح أن دور الجهات التخطيطية معين في اختيار استعمالات الأرض وحسب توقييعها الصحيح ، وأما اختيارها للاستعمال الصناعي فيكون عن طريق رفع الفائدة المتأتية من الصناعة والتخلص من مضارها وسلبياتها على بيئة المدينة ومجاوراتها (ظهر المدينة) أي للتحوط المسبق لحدوث مشكلة بيئية .

إن من الضروري الانتباه ومنذ بداية اختيار الموقع الصناعي إلى بعض المتطلبات الموقعية ذات العلاقة بالأثر البيئي والتي تتمثل بشكل رئيس بمساحات الأراضي المخصصة للاستثمارات الصناعية واتجاهات الرياح وارتفاع المداخل في المشاريع الصناعية والمعامل⁽¹⁴⁰⁾ ، ولهذا نقول ان التوقيع غير المخطط للصناعة في أية مدينة ترافقه مشاكل عديدة تؤثر في بيئة تلك المدينة ومن أهمها المشاكل الصحية الناتجة من تلوث البيئة وخاصة المناطق المجاورة للمواقع الصناعية وما يمكن أن يتعرض لها الإنسان والنبات والحيوان من مخاطر صحية جراء هذا التلوث أي هناك علاقة نحوية بين اختيار وتخطيط استعمالات الأرض الصناعية والبيئة .

ب- الضوابط التخطيطية :-

لما كانت الصناعة أحد المسببات الرئيسة للتلوث وبسبب الآثار المتركمة التي خلفتها في البلدان الصناعية ، بادرت الكثير من الحكومات في تلك البلدان إلى تقليل أخطار التلوث المنبعثة من الصناعة من خلال الاعتماد على عدة إجراءات فنية وتخطيطية عند القيام بتوقيع المشاريع الصناعية⁽¹⁴¹⁾، فالإجراءات الفنية تتمثل بتوفير المرشحات الكافية لمعالجة الملوثات الغازية فضلاً عن ذلك معالجة الملوثات السائلة والصلبة لهذه المشاريع قبل طرحها إلى الأنهار أو إلى مناطق مخصصة لهذا الغرض، أي محاولة تقليل أثر المواد السائلة الموجودة في هذه الفضلات قبل طرحها. أما التلوث الضجيجي فهناك عدة طرائق لمعالجته منها إحاطة المصنع

10- حسن محمود علي الحديثي ، " المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية " ، ص 107

11- كامل كاظم كناني، "البيئة الحضرية والتلوث الصناعي" ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لمركز التخطيط الحضري والإقليمي مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربي ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص 76 .

12- حيدر عبد الرزاق كمونة ، "تلوث البيئة وتخطيط المدن" ، الموسوعة الصغيرة ، بغداد ، دار الجاحظ للنشر ، 1981 ، ص 28 .

بجدار لا يسمح بنفاذ الصوت وتجهيز العاملين بالواقيات اللازمة لحمايتهم من آثار هذا التلوث ،
أما أبرز الإجراءات التخطيطية المتخذة فتشمل بالآتي :-

إبعاد الصناعات ذات الملوثات الكبيرة عن استعمالات الأرض السكنية بمساحات تمنع وصول
هذه الملوثات .

اعتماد حركة الرياح في اختيار وتنظيم استعمالات الأرض الصناعية لتلاقي تلوث الجو
للاستعمالات الأخرى المجاورة .

فصل الاستعمالات الصناعية عن الأنشطة الحضرية الأخرى كالسكن والتجارة والخدمات عن
طريق المسافات اللازمة والحزام الأخضر الذي يحيط بالاستعمالات الصناعية والمواقع نفسها
وهذا يساعد على تنقية الجو من الملوثات.

استعمال المرشحات والتقنية الحديثة في مخلفات المصانع لتفادي حصول التلوث للمدينة .

ت -التشريعات البيئية :

نظراً للآثار الخطرة للصناعة على البيئة قامت العديد من الدول بسن التشريعات والقوانين من
أجل الحد من هذه الظاهرة ووضع القيود اللازمة على الصناعة من حيث طبيعتها وإنتاجها وما
تطرحها من مخلفات ضارة في جو المدينة ومياهها والتي تحدد أي نوع من الصناعة ممكن أن
تقوم داخل المدن أو على مقربة منها .

ويمكن أن نشير إلى القوانين والتعليمات البيئية التي صدرت في السنوات الأخيرة ومنها قانون
حماية وتحسين البيئة رقم (3) لسنة 1997 ، ونظام تشكيلات دائرة حماية وتحسين البيئة رقم
(1) لسنة 1998 ، وتعليمات رقم (4) لسنة 1997 تشكيل مجالس المحافظات لتحسين البيئة
وتعليمات رقم (1) لسنة 1998 ، أقسام حماية وتحسين البيئة في المحافظات وتشكيلاتها⁽¹⁴²⁾ .

ثالثاً / التركيب الهيكلي النظري للصناعة في المدن:

13- جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، دائرة حماية وتحسين البيئة ، قسم العلاقات والتوعية البيئية ، كانون الأول ،
1998 .

بالرغم من أن الاستخدام الصناعي يشكل غالباً حيزاً كبيراً مقارنة مع الاستعمال التجاري، إذ يمثل هذا الحيز حوالي 10% من مساحة مجموع الاستخدامات الأخرى في المدينة، وتوزع هذه المساحة فوق الأرض الحضرية وهي في تفاعل مستمر مع بقية الاستخدامات والفعاليات الحضرية ولأهمية هذه الاستخدامات حظيت باهتمام الباحثين والمخططين وحددت لها مواقع داخل المدينة وأطرافها وفق أسس تخطيطية عديدة، ومن هذه النظريات والأفكار والآراء ما يأتي:

1- نظرية الدوائر المتركة (Concentric Zone)⁽¹⁴³⁾:

وضع هذه النظرية أرنست برجس (E.W.Burgess) عام 1925 وطبقها على مدينة شيكاغو الأمريكية، وأفترض بأن المدينة تنمو وتتطور بشكل دائري هندسي من الداخل نحو الخارج بسبب الضغط الذي يولده المنطقة التجارية المركزية (C.B.D) والمنطقة الصناعية على المناطق السكنية المجاورة وبسبب رغبة سكانها للتخلص من ازدحام المنطقة المركزية. وقد وضع برجس الصناعات وخاصة الخفيفة منها في الدائرة الثانية ضمن المنطقة الانتقالية (Zone of Transition) على حافة منطقة الأعمال المركزية والتي تختلط مع محلات البيع بالجملة ومحلات خزن البضائع. أما طبيعة المنطقة الواقعة فيها الصناعات الخفيفة متدهورة عمرانياً واجتماعياً، وأضطر سكانها للهجرة والنزوح إلى المنطقة الثالثة، وخاصة عندما يرتفع المستوى المعاشي للسكان، كما تمتاز المنطقة بارتفاع سعر الأرض فيها بسبب قربها من منطقة الأعمال المركزية، فإيجار الأرض وطرق النقل والمواصلات يؤثران على شكل استخدام الأراضي.

2- نظرية القطاع (Sector Theory)⁽¹⁴⁴⁾ -:

جاء بهذه النظرية (Homer Hoyt) سنة 1939، تركزت النظرية حول توزيع الأحياء السكنية ذات النواعيات المختلفة، حيث ادعى هويت بأن نمو المدينة يتخذ شكلاً محورياً على طول طرق النقل والمواصلات، إبتداء من مركز المدينة. وفيما يخص المناطق الصناعية

¹⁴³ - Chapin . F. Stuart ,Urban land Use Planning, second edition . University of Illinois press, .New York ,. 1972 17-17 .

¹⁴⁴ - Brian Goodall ,The Economic of Urban Area,. New- York, 1972 . p110-112

وتوزيعها الجغرافي ، فإنها حسب هذه النظرية تتركز على طول طرق النقل من المنطقة المركزية حتى الضواحي.

وقد وجد هويت بان سعر الأرض يؤثر في طبيعة استعمالات الأرض الحضرية، ورتب مناطق استعمالات الأرض في قطاعات وأذرع تمتد على طول طرق النقل والمواصلات، فوُجعت المناطق الصناعية بموجب هذه النظرية في المرتبة الثانية والثالثة حيث الإيجار المتوسط، بالقرب من منطقة الإيجار العالي، (شكل).

3- نظرية النوى المتعددة (Multiple Nuclei)⁽¹⁴⁵⁾:-

جاء بهذه النظرية جانسي هرس (Chancy D. Harris)، وأدوار المان (Edward L. Ullman) عام 1945م، وتؤكد هذه النظرية إن معظم المدن تتكون في داخلها من نوى متعددة تنقسم بموجبها الاستعمالات الحضرية فتكسبها وظائف متعددة ذات علاقات مكانية، أما المناطق الصناعية فالخفيفة منها تحدد بموجب هذه النظرية مع مناطق بيع الجملة والتي عادة تمتد على طول السكك الحديدية بالقرب من المنطقة التجارية، أي إن الصناعات الخفيفة تحتاج إلى نفس متطلبات مواقع مؤسسات الجملة ، فالمكان الواسع وسهولة المواصلات، والقرب من السوق والأيدي العاملة في المدينة، لذا فأنها تفضل إن تقع مع مؤسسات بيع الجملة⁽¹⁴⁶⁾. بينما الصناعات الثقيلة مجاورة للأحياء السكنية ذات النوعيات الواطئة، وصناعات أخرى تتركز في ضواحي بعيدة ، وإن مواقع الصناعات الحضرية متكاملة ومتميزة وفقاً لهذه النظرية ، ويعزى إلى حالات أربع مترابطة وهي⁽¹⁴⁷⁾:

- 1- تميل بعض الصناعات إلى التكتل بسبب أنها ذات مصالح متبادلة
- 2- تتطلب بعض الصناعات تسهيلات خاصة.
- 3- تتناقض بعض الصناعات وجودها مع البعض الآخر.

¹⁴⁵ - Peuin Balchin . jeffery L. Kieve ,Urban Land Economic,. New- York,. 1960. pp 38-42

¹⁴⁶ - عبد الرزاق عباس حسين ،جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ،بغداد، 1977م، ص54.

¹⁴⁷ - صباح محمود محمد ،التحليل المكاني للمواقع الصناعية في مدينة بغداد الكبرى، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1978م، ص16.

4- اختلاف الصناعات في قدرتها على دفع الإيجار للمواضع المرغوبة.

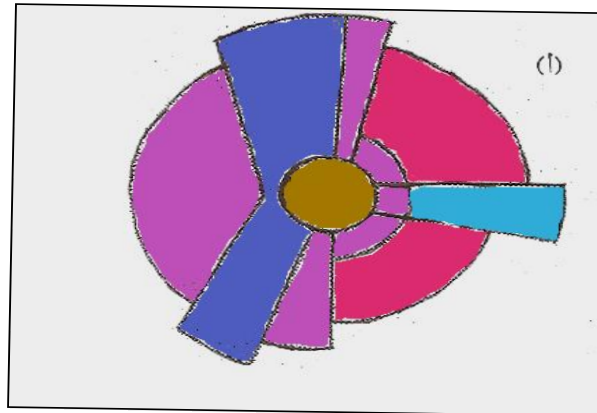
4- نظام الخطة الطولية للمدينة (Linear Plan)⁽¹⁴⁸⁾:

فقد طبقت نظرية فون ثونن على مستوى الحضر فأصبح مركز المدينة عبارة عن نقطة عند مفترق الطرق ، والنشاطات الأخرى لاستعمالات الأرض بما فيها استعمالات الأرض الصناعية والخدمات المختلفة تكون في مناطق ملائمة تحيط بها خطوط النقل، فالمنطقة الصناعية تكون قريبة من مركز المدينة ومخدومة بطرق نقل سهلة ، كما موضح في الشكلين الآتيين .

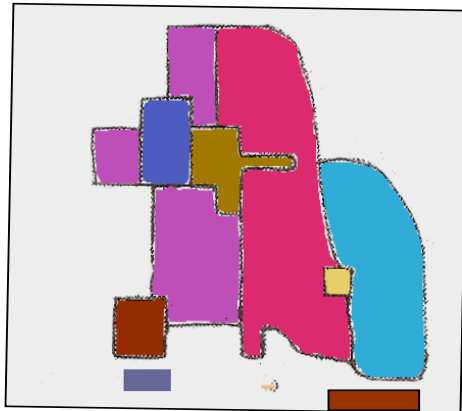
شكل (6-1) نظرية الدوائر المتركرة



شكل (6-2) نظرية القطاعات



شكل (6-3) نظرية النوى المتعددة



صناعة ثقيلة	المنطقة التجارية المركزية
منطقة تجارية بعيدة	تجارة جملة وصناعة خفيفة
صنواحي سكنية	منطقة سكن منخفضة المستوى
صنواحي صناعية	منطقة سكن متوسطة
مناطق ذهاب وإياب	منطقة سكن عالية المستوى

5- أراء الباحث مورفي (Murphy)⁽¹⁴⁹⁾ :

وزع الباحث مورفي استعمالات الأرض الصناعية في المدن على الأشكال التالية:

أ- المناطق الصناعية القديمة في المدينة المركزية :

يحتوي كثير من مراكز المدن على الكثير من الصناعات القائمة منذ فترة طويلة، وتختلف أحجام المناطق الصناعية ودرجة تركيزها من مدينة إلى أخرى،، وعادة تحتوي المنطقة الصناعية على بعض المصانع الكبيرة وخاصة تلك التي تعطي المدينة مكانتها الاقتصادية.

وتتكون المناطق الصناعية في الأصل بطرق متنوعة، فبعضها تكونت أصلاً بوجود المياه واتخذت لها واجهات مائية لنقل المواد الخام والمنتجة، كما إن قسماً آخر من الصناعات واقعة على السكك الحديدية للاستفادة من تسهيلات النقل التي تقدمها خطوط السكك الحديدية.

ب- الصناعات الواقعة في المنطقة المركزية (C.B.D):

وهي أيضاً صناعات قديمة واقعة في منطقة الأعمال المركزية من المدينة، وأغلبها صناعات خفيفة تتطلب المركزية والقرب من مصادر التوزيع والاستهلاك كالطباعة والصحافة التي تتطلب وقوعها في المنطقة المركزية من المدينة ، ومصانع أخرى تقع على الحافة الخارجية لمنطقة الأعمال المركزية كصناعة الملابس التي تفضل قربها من معارض البيع في المنطقة التجارية المركزية.

ت- المصانع المبعثرة في المناطق السكنية :

في كثير من المدن هناك العديد من المصانع التي تخدم سكان المدينة منتشرة بصورة منفردة أو جماعية في أرجاء مختلفة عبر المناطق السكنية القديمة من المدينة ، وهي صناعات قديمة ومواقعها غير مخططة بسبب جهل الناس في تلك الفترة أسس توزيع استعمالات الأرض

Raymond E. Murphy ,The American City ,An Urban Geography, McGraw- Hill , - 149
inc , N.T.1966 , PP 340-343 .

المختلفة، وهذه الصناعات خفيفة لا تتطلب خدمات السكك الحديدية، وتكون في الغالب (صناعات المجتمع) لأنها تقدم خدماتها لسكان المدينة، لصناعة الخبر المحلي والغذائية والحلويات... الخ.

ث- المناطق الصناعية التي سببها التطور وإعادة بناء المناطق القديمة والفارغة بعد ترميمها وتطويرها، ويتم هذا التطور في المناطق الصناعية القديمة ، وفي المناطق التي تتصف بوجود استعمالات وظيفية متعددة، وهذه المناطق المتطورة تكون محاذية لمنطقة الأعمال المركزية أو تبعد عنها شيئاً ما.

ج- المناطق الصناعية الخارجية :

تمثل هذه المنطقة صورة أخرى من شكل توزيع المناطق الصناعية في المدينة، وهذه المنطقة هي حديثة النشأة والتطور وتحتل الأجزاء الخارجية من المدينة ، وحيث تكون مفضلة على غيرها من المناطق لأنها توفر أرضاً رخيصة وكافية، فضلاً عن قلة الضرائب المفروضة عليها وسهولة تنظيمها مقارنة بالأجزاء المركزية من المدينة، وحيث إن مصانع هذه المنطقة تكون على الأغلب كبيرة وثقيلة كالصناعات الكيماوية والمواد الإنشائية ، وغيرها من الصناعات التي تحتاج إلى حيز واسع. وتتوسع المدينة أحياناً نحو هذه المناطق والتي هي خارج حدود المدينة وتضمها إليها.

ح- المناطق الصناعية المنظمة :

هذه المنطقة حديثة جداً ومتطورة ، وهي مخططة من قبل مؤسسة صناعية واحدة أو شركة معينة تحتل منطقة واسعة والتي توفر بعض الخدمات بالقرب منها أيضاً كمساكن العمال أو مركز تجاري أو غيرها ، وقد صممت هذه المنطقة لجذب مجموعة كبيرة من المصانع ذات أحجام متوسطة وصغيرة إلى هذه المنطقة.

6- رأي الباحث لوينستن (Loewenstein):

أكد الباحث لوينستن بوجود ضوابط عديدة تؤثر في توزيع الصناعات المختلفة ضمن المنطقة الحضرية ، وصفتها بالأشكال التالية⁽¹⁵⁰⁾:

أ- المصانع الواقعة في مركز المدينة وذات أساس عمالي وقريب من السوق (Labor Or Market Oriented Firms)، كصناعة الصحف والطباعة التي لها علاقة كبيرة بالسوق وبمركز المدينة ، ووقوعها في الأماكن المركزية توفر من نفقات النقل والتوزيع للمنتجات، فضلاً عن سهولة الحصول على الأيدي العاملة الماهرة.

ب- الصناعات الكبيرة (Manufacturing Plants) الواقعة على طول الطرق الإشعاعية وطرق السكك الحديدية والطرق السريعة، وذلك لحاجتها الماسة إلى النقل السهل والسريع ، بسبب كبر حجم المواد الأولية المستخدمة في الصناعة والمواد المنتجة منها، ونقلها بأمان وبسرعة إلى أسواقها القريبة والبعيدة.

ت- مصانع ذات عمليات إنتاجية كبيرة، كالصناعات البترولية والحديد والصلب .. الخ والتي تحتاج إلى مساحات واسعة، وتحدث أصوات عالية وتلوث بيئة المدينة وتؤثر على الأحياء السكنية وتعيقها من النمو والتطور، لذا تتواجد خارج حدود المدينة.

ث- مصانع جديدة واقعة في ضواحي المدينة (Suburban) حيث الأرض واسعة وسهلة ورخيصة.

7- رأي الباحث أوستروفسكي (W.Ostrowski):

يرى الباحث بأن الصناعات عادة تتوزع في أرجاء مختلفة من المدينة، قريبة من مناطق تجهيز الأيدي العاملة ، وشبكات النقل والخدمات الفنية والاجتماعية المختلفة، ولكن يعطي للعوامل البيئية الدور الرئيسي في توزيع الصناعات ويقسمها إلى ثلاثة مناطق وهي كالآتي⁽¹⁵¹⁾:

أ- صناعات ضمن الأحياء السكنية الصغيرة والتي لا يتجاوز عدد سكانها (10) آلاف نسمة، وتحتوي هذه الأحياء السكنية على مركز للصناعات الحرفية (Handicraft Centre)،

¹⁵⁰ - L .K. Loewenstein ,The Location of Urban Land Use ,Land Economies ,Viol - 39, No.4 ,November ,1963, pp.406-420.

¹⁵¹ - W.Ostrowski , Contemporary Town Planning , I.F.H.P, Nether land 1973 , pp 421-424.

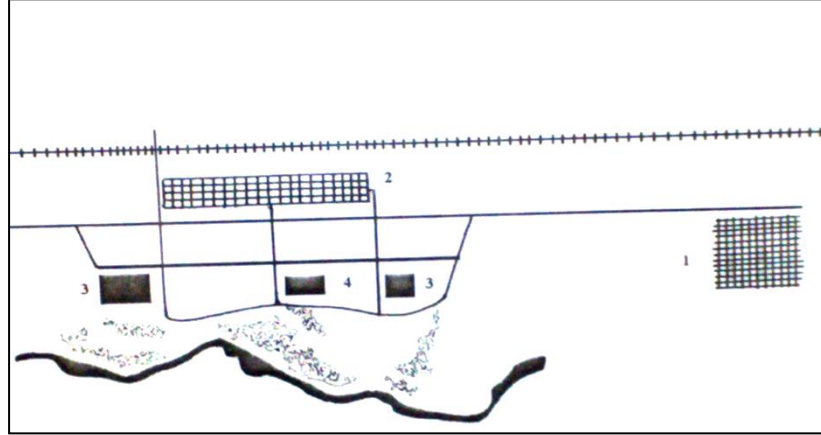
والخدمات التجارية الصغيرة الأخرى التي يحتاجها سكان الحي السكني، وتمتاز هذه الصناعات بأنها ذات الإنتاج النظيف (Clean Production)، ولكن يشترط أن لا تترك آثاراً على البيئة السكنية ، وألا تكون مزعجة ومؤثرة لاستعمالات الأرض الأخرى، وألا تحتاج إلى خدمات نقل كبيرة تسبب ازدحاماً في شوارع الحي السكني، وأن هذه الصناعات تكون قريبة من الأرض السكنية وبمسافة مناسبة من البنايات السكنية.

ب- الصناعات الواقعة ضمن القطاعات السكنية (Residential District): وهي صناعات أكبر حجماً من سابقتها وأكثر لسكان المنطقة ، وتتميز هذه الصناعات بأنها لا تكون هي الأخرى مضرّة للبيئة (Harmless) ، حيث توفر لسكان هذه القطاعات السكنية الأيدي العاملة وبخاصة النسائية منها. وتحتاج هذه الصناعات إلى خدمات نقل جيدة لذا تتخذ لها مواقع في مراكز قطاعية أو بالقرب منها، وان وجودها تسبب في ازدحام المرور لذا تتواجد خارج الأحياء السكنية عند مراكز القطاعات وبالقرب من تقاطعات الشوارع الرئيسية، ويمكن أن تكون ضمن مباني متعددة الطوابق (Multi- Storey Factories) ، مع تركيز أكثر على العلاقات بين العاملين لكل هكتار من الأرض الصناعية.

أما عندما تكون هذه الصناعات مضايقة قليلاً للبيئة وتلك التي تتطلب خدمات نقل كبيرة وسكك حديد وتسهيلات أخرى، فتقع في أماكن بعيدة نسبياً من الأرض السكنية (Residential Area) وبمسافة ما بين 500 - 1000 متر، وضمن مناطق صناعية (Industrial District) ، وترتبط صناعات هذه المناطق بالصناعات الأخرى الموجودة ضمن الأحياء السكنية وباقي أجزاء المدينة.

أما الصناعات المضرّة (Nuisance) للبيئة والتي تحتاج إلى مساحات واسعة للأرض بسبب كبر آلاتها ومكائنها، واحتياجاتها من الأرض المحجوزة للتوسع المستقبلي، لكونها من الصناعات التي تحتاج إلى تسهيلات نقل جيدة والسكك الحديدية، لذا تقع هذه الصناعات في أماكن بعيدة عن المدن بمسافة لا تقل عن 10 كيلومتر، تعزل بأرض خضراء كحماية للمنطقة من آثارها البيئية.

شكل (4-6) نموذج التوزيع المكاني للمناطق الصناعية في المدن



المصدر:

W. Ostrowski ,Contemporary Town Planning ,Nether land ,1973.p.424

- صناعات ملوثة للبيئة
- 2- صناعات ذات تلوث متوسط
- 3- صناعات غير ملوثة للبيئة
- 4- صناعات في مركز المدينة

8- رأي الباحث هاملتون (Hamilton) :

أكد الباحث هاملتون على عوامل عديدة والتي تؤثر بشكل كبير في تحديد مواقع الصناعات في المدن، وهي الأرض ، والعمال ، والنقل، وقد أعتمد الباحث في مشروعه على خارطة المناطق الصناعية لمدينة لندن ، وأقترح فيها الأنماط المكانية التالية⁽¹⁵²⁾ :

أ- صناعات المنطقة المركزية:

توجد فيها صناعات تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ومتخصصة وسهولة الحصول عليها من مختلف المناطق الحضرية، كصناعة الآلات والأدوات والأجهزة الدقيقة، والطباعة، والصناعات الأخرى التي تتطلب الاتصال المباشر بالمستهلك للتعرف على أذواقهم، كصناعة الملابس الجاهزة والأحذية ، وغيرها من الصناعات التي تتطلب نشرها بسرعة بين المستهلكين كطباعة الصحف والمجلات..الخ.

ب- صناعات تتواجد على طول طرق النقل الرئيسية التي تنتشعب من مركز المدينة متجهة نحو الخارج ، والصناعات التي تتركز في مثل هذه المواقع تحتاج إلى مساحات واسعة ورخيصة، ولجميع منتجات هذه المؤسسات الصناعية وتوزيعها مستفيدة من هذه الطرق، وكذلك لسهولة الحصول على الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة من مصادر محلية وقريبة من المصانع.

ت- صناعات تتركز في ضواحي المدن:

يحتاج هذا النوع من الصناعات إلى أراضي واسعة ورخيصة لإيواء خطوط إنتاجها ، وخزن المواد التي تدخل في عملياتها الإنتاجية، والتي تكون مضرّة وغير مرغوبة لما ينتج عنها في عملياتها الإنتاجية من دخان وغبار وضوضاء، الأمر الذي يستوجب أبعادها من المناطق السكنية.

ث- صناعات واقعة على الموانئ (Port Location) .

9- نظرية بريد (Pred Theory) :

جاءت نظرية بريد عن مواقع الصناعات المختلفة أكثر تفصيلاً، حيث استفاد من عناصر الإنتاج المتعددة ، كالأرض ، والعمال ، والنقل، وتأثيراتها على مواقع الصناعات المختلفة. ووزع بريد المواقع الصناعية في المدن كالآتي⁽¹⁵³⁾ :

أ- الصناعات التي تتركز بالقرب من المنطقة التجارية المركزية :

أن سوق هذه الصناعات كل المنطقة الحضرية والتي تكبر وتصغر حسب مساحة المدينة والمناطق الحضرية الأخرى الملتصقة بها، وأن هذه الصناعات تكون إلى جانب مناطق البيع بالجملة وترتبط مع وظيفتها، وأهم صناعاتها، هي الصناعات الغذائية، كصناعة الخبز والمعجنات والفظائر بأنواعها المختلفة...الخ.

ب- صناعات تقع في المدينة المركزية :

تتأثر هذه الصناعات باقتصاد المدينة وتعتمد على الاتصال المباشر مع المستهلك (Face to Face) ، كصناعة الطباعة والتي تقع في قلب المدينة الكبرى، كما يقع بعض هذه المنشآت حول منطقة الأعمال المركزية ، ويكون معظم هذه الصناعات ذات إيجارات مرتفعة

للأرض وقريبة من المستهلكين للتعرف على أنواقهم من حيث اختيار الألوان والموديلات المختلفة كصناعة الملابس والأحذية... الخ.

ت- صناعات ذات أسواق ومصادر ومواد خام محلية والتي تنتج للسوق المحلي، كصناعة الثلج، وصناعات تستخدم مواد أولية هي نتاج مصانع محلية أخرى، أو بضائع شبه مصنعة صنعها مصانع أخرى، وتنتشر هذه المصانع في كل مكان من المدينة رغم أن للطرق بعض التأثير على أماكن تواجدها.

ث- الصناعات التي لا تعتمد على السوق المحلي والتي تنتج منتجات ذات قيمة كبيرة، يتعدى سوق هذه الصناعات التجمع الحضري، كما إن السوق المنتجة ذات قيمة كبيرة وإن وزنها لا يؤثر على سعرها ولهذا تصبح تكاليف النقل نسبياً ليست ذات قيمة الأمر الذي قد ينتج عنه تواجد عشوائي، وإن بعضاً من مصانعها الصغيرة تميل لأن يقع قرب المنطقة التجارية المركزية.

ج- صناعات لا ترتبط بالمركز ولكنها تتأثر باقتصاد النقل، وتميل هذه الصناعات إلى التجمع في منطقة معينة للحصول على الفائدة المتوخاة من هذا التجمع، وتتواجد على طول الطرق الرئيسية لتخدم ليس السوق المحلي فحسب بل أسواقاً واسعة وكبيرة.

ح- الصناعات ذات الأسواق غير المحلية والتي تتواجد على الواجهات المائية من المدينة والتي تعرف بصناعات الميناء، لأنها تستورد موادها الأولية وتصدر منتجاتها عن طريق البحر.

خ- الصناعات التي لا تعتمد على الأسواق المحلية، بل يتجه إنتاجها نحو الأسواق الوطنية والإقليمية، وتمتاز هذه الصناعات بأن لها أسواقاً واسعة، وتتأثر بقوة الإنتاج الواسع وبأجور النقل، ولهذا تتجمع هذه الصناعات في قطاعات معينة من ضواحي المدينة للحصول على تسهيلات نقل جيدة ورخيصة.

10- نظرية هوفر (Hoover Theory) :

حدد هوفر المناطق الصناعية في المدن على أساس إيجار الأرض ونفقات النقل، ووزعها على المناطق التالية⁽¹⁵⁴⁾:

أ- صناعات ثقيلة في نطاق الشحن ، ويشمل هذا النطاق مواقع خطوط السكك الحديد والمخازن، ومحلات البيع بالجملة، وعمليات الصيانة ، وخدمات النقل النهائية، وتتصف نشاطات هذا النطاق باستعمال كميات كبيرة من البضائع، إما استقبالها كمواد أولية أو شحنها كمواد منتجة.

ب- صناعات قديمة وصغيرة تتركز في الأجزاء المركزية من المدينة وعلى خطوط النقل، وتتميز هذه المواقع بسهولة النقل، وذات استعمال كثيف للأرض ، وإيجار مرتفع.

ت- صناعات جديدة وكبيرة تحتل مواقع خارجية من المدينة، حيث تتوفر الأراضي الواسعة والإيجار الواطئ أو الأسعار المنخفضة للأرض والضرائب.

ث- صناعات ذات وحدات إنتاجية صغيرة الحجم لا تحتاج إن تقع على السكك الحديد أو الواجهات المائية ، ويمكن أن تخدم بواسطة السيارات ، فهي حرة في اختيار مواقعها تبعاً لتوفر مستلزمات عديدة منها توفر الأرض ، والقرب من المستهلكين المحليين، وإمكانية جذب الأيدي العاملة، وعادة تنتشر هذه الصناعات ضمن الاستعمالات التجارية ومناطق السكن القديمة.

11- رأي الباحث نورثم (Ray M. Northam) :

يرى نورثم بأن الصناعات في المدن تتخذ في توزيعها الأشكال التالية⁽¹⁵⁵⁾ :

أ- مناطق صناعية واقعة ضمن مركز المدينة (Central Zone)، أو قريبة منه كصناعات الألبسة الجاهزة والمصوغات والصحف والمجلات...الخ.

ب- مناطق صناعية تقع ضمن مناطق انتقالية (Transition zone)، أو في مناطق وسط المدينة (Intermediate Zone)، حيث تتميز الصناعات في مثل هذه المناطق عن الصناعات الواقعة في مركز المدينة، بكبر حجمها والمساحات التي تشغلها ، كما تصنف المناطق الصناعية حسب أنواع الصناعات الموجودة فيها ، فنجد منطقة صناعية خاصة للصناعات الغذائية وأخرى للمنسوجات، وغيرها لبعض الآلات الدقيقة ..الخ. وان سبب وجود هذه الصناعات في المواقع التي تحيط بمنطقة الأعمال المركزية، يعود إلى قربها من السوق ، ومن

مصادر تجهيز الأيدي العاملة، وإن وجود المناطق الصناعية في هذه المناطق يؤدي إلى خلق نوع من التداخل الحاصل بين المناطق الصناعية والسكنية.

ت- مناطق صناعية في منطقة خارجية (Outer Zone)، حيث الأرض الواسعة والرخيصة، والأقل اكتظاظاً بالسكان، ولا تسبب في ازدحام المرور داخل المدينة، وتداخل مع الاستعمالات الأخرى للأرض، كما إن وجود هذه الصناعات في المناطق الخارجية من المدينة يسهل من استخدامها لطرق النقل والمواصلات، والاستفادة من سعة الأرض في إنشاء مؤسساتها الصناعية، ولخزن المواد الأولية، ولحجز مساحات أخرى للتوسع المستقبلي.

12- الخلاصة :

يمكن أن نخرج من دراسة أفكار ونظريات توزيع المواقع الصناعية في المدن، بتلخيص عام للتوزيع الجغرافي للصناعات في المدن وكالاتي:

1- مواقع صناعية في مناطق مركزية من المدينة أو بالقرب منها ، وهي صناعات صغيرة من حيث حاجتها للأرض والخدمات المختلفة ، كما أنها صناعات نظيفة وسالمة لا تترك ملوثات مضرّة للبيئة ، وتتخذ مواقع في مركز المدينة أو بالقرب منه وذلك للأسباب التالية:

أ- للحصول على الأيدي العاملة ، حيث إن مركز المدينة مصدر مهم لتجهيز الصناعات باليد العاملة الساكنة في هذه المنطقة والتي تتميز دورها من المستويات المتدنية لإنشائها والتي تكثر فيها غرف ومساكن للإيجار الرخيص.

ب- قربها من سوق الاستهلاك المحلي ، وهي صناعات مرتبطة مباشرة بالسوق ولا يمكن الابتعاد عنها لطبيعتها المركزية، وصناعات أخرى ترتبط بالمراكز التجارية وظيفياً، كصناعة الملابس الجاهزة والأحذية والحقائب والحلويات ، والموبيليات والأخشاب، وصناعة المجوهرات، والطباعة والصحف، وخياطة الملابس التي تفضل إن تكون قريبة من معارض الملابس ومخازن تجارة المفرد..الخ.

ت- يوفر مركز المدينة من نفقات نقل المواد الأولية إلى المصانع والمنتجات إلى السوق ، وتكون أيضاً مخدمة بكافة التسهيلات التي تحتاجها الصناعة ، ومنها النقل وشبكات الكهرباء والمياه..الخ.

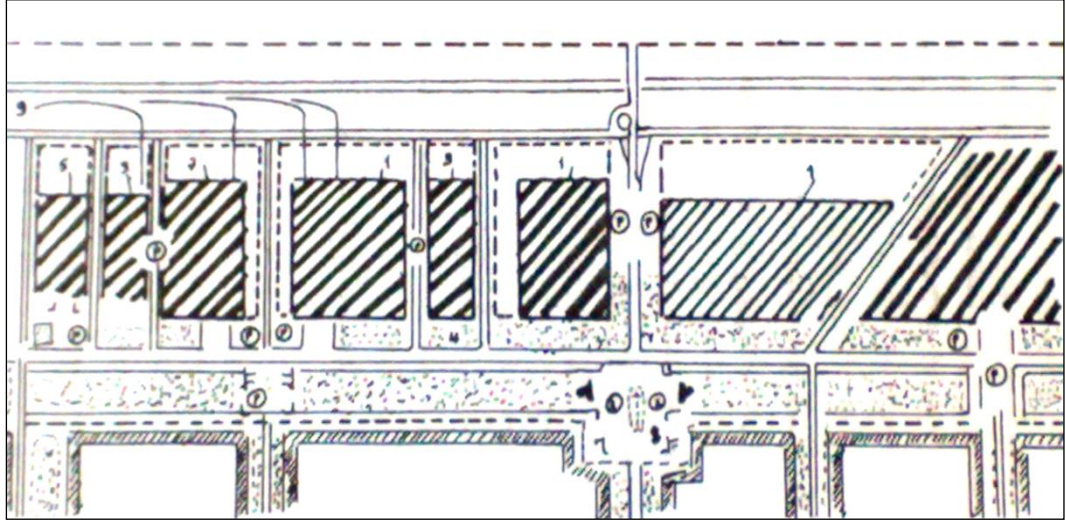
- 2- صناعات ترتبط لتقديم ضرورات الحياة اليومية لسكان المدينة، فهي تنتشر فوق كل الأرض الحضرية بخاصة ضمن الأحياء السكنية، حيث تتوفر الأيدي العاملة وخاصة النسائية والتي تستخدم بشكل واسع في صناعات النسيج والحياسة والخياطة.
- 3- صناعات تتخذ واجهات مائية أو في الموانئ والقرب منها، للاستفادة من النقل المائي الرخيص في نقل المواد الأولية والمنتجة، فضلاً عن تصريف فضلاتها السائلة في البحر.
- 4- صناعات كبيرة وأسواقها غير محلية وذات قيمة عالية، مواقعها في المدينة عشوائية (Random Location) ، تنتشر فوق الأرض الحضرية، وفي المواقع التي توفر لها خدمات نقل سهلة وأيدي عاملة رخيصة.
- 5- صناعات واقعة على طول طرق النقل الرئيسية في المدينة سواء طرق السيارات أو السكك الحديد، وهي صناعات ذات علاقات غير مركزية تعتمد بالدرجة الأولى على طرق النقل والتي تربطها بمناطق واسعة ابعدها بكثير من حدود المدينة.
- 6- صناعات ذات عمليات إنتاجية كبيرة وتحتاج إلى مساحات واسعة من الأراضي لإيواء معداتها ومكائنها ، ومساحات أخرى واسعة لمخازنها ومواقف لسيارات العاملين فيها ولزبائنها، وأغلب هذه الصناعات تطرح ملوثات تترك أثراً خطيراً على البيئة ، لذا تتخذ لها مواقع على امتداد طرق النقل في ضواحي المدن بعيدة عن أحيائها السكنية، حيث الأرض الواسعة والرخيصة وسهلة الاتصال عبر وسائل نقل سريعة وحديثة.

ثالثاً / المناطق الصناعية في المدن:-

1- مفهوم المنطقة الصناعية (Industrial Area):

المنطقة الصناعية عبارة عن مساحات معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن ،تخصص للصناعات وتجهز بجميع أنواع الخدمات والتسهيلات والمنشآت التي تتطلبها الصناعات من مؤسسات الماء والمجاري والكهرباء ومنشأة النقل والمواصلات والخدمات الصناعية الأخرى ، وهي شبيهة بالحي السكني من حيث تكاملها مع الاستخدامات الأخرى للأرض ،لذا يسمى أحياناً بالحي الصناعي (Industrial Neighborhood). وتكون المنطقة الصناعية مشغولة كلياً أو جزئياً بصناعات قائمة أو تكون منطقة جديدة غير مستغلة ، وتقوم هيئات مسؤولة من اختصاصات مختلفة (مخطط حضري ، وإقليمي، ومعماري اقتصادي،

شكل (5-6) الحي الصناعي المقام على حدود الأراضي السكنية



المصدر

W.Ostrowski ,Contemporary Town Planning ,op.cit p.429.

- 1- المعمل الصناعية
- 2- مجمع المحطة الحرارية
- 3- مجمع لوازم السيارات
- 4- مركز الإطفاء
- 5- منشآت تصفية
- 6- مجمع التخزين
- 7- مجمع للمواد الإنشائية
- 8- مركز أداري
- 9- مجمع محطات سكك
- 10- محطات وقوف السيارات:

جغرافي ، واجتماعي ..الخ) بتخطيط هذه المنطقة وتنميتها وفقاً لخطة شاملة من أجل الاستغلال الصناعي وتطوير الصناعات ، وتتضمن هذه الخطة تفصيلاً عن الشوارع وخطوط النقل والمرافق العامة، والخدمات المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والفنية سواء الموجودة منها أو التي ستوفر للصناعات التي تستقر فيها ولا بد من توفر شروط عديدة في المنطقة التي يمكن أن تعالج كمناطق صناعية ، ومن هذه الشروط ما يأتي⁽¹⁵⁶⁾ :

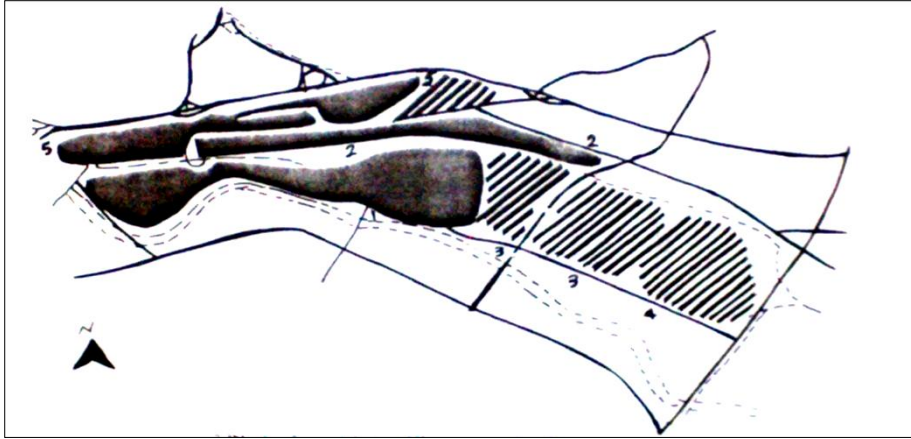
- 1- أن تكون المنطقة واسعة ومتماسكة نسبياً أو إن تكون على الأقل قابلة للتمييز.
- 2- أن تحتوي ضمن حدودها مجموعة من المصانع التي تمثل فروعاً صناعية متنوعة مثل التكامل (Integration)، والتعاون (Co-operation)، وتعمل هذه العلاقات على تركيز العمليات الإنتاجية ، وبذلك تخلق قيمة اقتصادية عالية تساعد على الاستغلال الكامل لموارد

156 - أحمد حبيب رسول ، الجغرافية الصناعية ، فوها وطرق البحث عنها، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، الجزء السابع، مطبعة سلمان، بغداد، 1971م، ص126.

الثروة الطبيعية، والسرعة في العمليات الإنتاجية، وبالتالي العمل على زيادة الإنتاج وتقليل نفقات النقل.

أما فكرة الحي الصناعي ، فظهرت حديثاً على غرار فكرة الحي السكني (Residential Neighborhood) ، وشاع استعمالها في الأقطار المتقدمة أكثر من تسمية المنطقة الصناعية المتداولة في الدول النامية، والحي الصناعي عبارة عن مجمعات صناعية تتكامل فيها جميع الخدمات المطلوبة للصناعات والعاملين فيها ، كالخدمات الاجتماعية والثقافية والفنية والترفيهية ..الخ. ويكون على هيئة وحدة متكاملة (Structure Units) من حيث الصناعات والخدمات معاً.

شكل (6-6) تخطيط وتصميم منطقة صناعية في مدينة يوغسلافية (سابقاً)



المصدر:

W.Ostrowski ,Op.Cit ,p.430.

1- الصناعات القائمة 2- الصناعات الغذائية 3- مخازن 4- خدمات وتسهيلات

2- أهمية المناطق الصناعية المخططة للمدن:

ترتبط أهمية المنطقة الصناعية بالمدينة بعدد سكان المدينة ومستواهم الاقتصادي ، فكلما زاد عدد السكان وأرتفع المستوى الحضاري ،زادت حاجة المجتمع إلى المنتجات والخدمات

الصناعية المختلفة، كما يتوقف على ذلك أمر توسيع وتطوير الصناعات القائمة، وإنشاء مصانع جديدة.

فالمناطق الصناعية المخططة لا تلبي فقط احتياجات المدينة من المنتجات الصناعية، وبـل وتؤثر في نمو المدينة التي تتوطن فيها، وفي حجمها ومواصلاتها، وتوسعها العمراني وبالتالي في أهميتها الاقتصادية، كما إن المناطق الصناعية نفسها تحدث تغيرات كبيرة في تخطيط وتصميم المدينة، وفي وظائفها الاقتصادية وخصائصها الاجتماعية، وعلى سبيل المثال تعمل المناطق الصناعية المخططة على تركيز الصناعة في بؤرة واحدة محددة، وبالتالي تقليل حركة نقل السلع والمواد الأولية والعمال في مسارات رئيسية معينة ومن ثم يستطيع المخطط قياسها بدقة، الأمر الذي يمكنه من وضع أنسب الحلول لها، حيث مع التخطيط المناسب لمواقع الصناعات في المدن وتنظيم حركة النقل منها واليها وتحديد الشرايين الرئيسية لها، يمكن السيطرة على جانب من الحركة المرورية في المدينة وتخفيف الازدحام المروري وخاصة في ساعات الذروة، كما إن حسن اختيار الموقع الصناعي يؤدي إلى تنسيق العلاقة بين الاستعمال الصناعي في المدينة مع بقية استعمالات الأرض الحضرية (السكنية والتجارية والترفيهية..الخ) ومعالجة المشاكل بينها بطرق سهلة، وإن أي تغير في المواقع الصناعية داخل المدينة ينعكس سلباً أو إيجاباً على تركيب المدينة، (ويكون التأثير سلبياً إذا لم يكن هناك تخطيط بيئي سليم لهذه المواقع الصناعية)⁽¹⁵⁷⁾، فالمناطق الصناعية المخططة تستطيع أن تعالج مساوئ الصناعة نفسها بكفاءة عالية وبالتالي تقلل من مضايقتها للأنشطة المجاورة، ويمكن أجمال ما تحقّقه المناطق الصناعية في المدن من فوائد وكالاتي:-

أ- تحقيق اللامركزية الصناعية بإعادة النظر في أمر تركيز الصناعات في بعض مناطق المدينة.

ب- توسع قاعدة الإنتاج والعمل بالنسبة لسكان المدن، وتقوي العلاقات الاقتصادية لها.

ت- تصغير مسافة الوصول إلى العمل، والسيطرة على حركة العاملين والمواد الخام والمواد المصنعة، وتقليل كميات النقل على أجهزة النقل.

- ث- السيطرة على مشاكل الصناعة من التلوث ومضايقة استعمالات الأرض الأخرى.
- ج- المناطق الصناعية توفر الأرض المناسبة للصناعة وللمرافق والخدمات الضرورية اللازمة للاستغلال الصناعي، والتي تخفض من تكاليف الإنتاج وتحقق ظاهرة الترابط الصناعي. وبالتالي تحقق وفورات اقتصادية وتشجع على تعبئة رؤوس الأموال الصغيرة ودخولها ميدان الاستثمار الصناعي ومن ثم تطوير المدينة (158).
- ح- بما أن المناطق الصناعية المخططة واقعة ضمن الإطار العام لمخطط المدينة، إلى جانب حفاظه على البيئة يسطر على التوسع الصناعي في المستقبل وفي مناطق محسوبة مسبقاً، وتوفر أيضاً مواقع جديدة للصناعات التي تضطر لنقل مواقعها بسبب المشاريع الكبرى لتطوير المدينة (159).
- خ- تعمل المناطق الصناعية المخططة على توفير المباني الفسيحة ذات الإضاءة والتهوية الجيدة للمصانع ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية عمالها، كما تساعد على تطوير وتجديد الصناعة. كما إن تخطيط الشوارع والمساحات المخصصة للمشاريع الصناعية المختلفة وتزويدها بالخدمات المختلفة (160)، تعطي مظهراً معمارياً لمنشآت هذه المشاريع الصناعية، وتجعل المنظر العام للمنطقة الصناعية منسجمة مع بعضه البعض، ومع الاستعمالات الأخرى للأرض والنسيج الحضري للمدينة.

3- العوامل المؤثرة في اختيار المناطق الصناعية في المدن :

تحتاج المؤسسات الصناعية في المدن إلى أراضي ومباني ووسائل نقل جيدة وسريعة وسهلة، ومجموعة من الخدمات للعاملين فيها ، وكذلك تحتاج إلى مستلزمات سلعية تقرضها طبيعة العمليات الإنتاجية من المواد الخام والسلع نصف المصنوعة ومواد التعبئة ، وتحتاج إلى أنواع من المهارات العمالية وبأعداد معينة ، ثم تحتاج إلى أنواع معينة من الوقود والكهرباء وبكميات

158 - سمير التتير ،تصميم أولي للمجمع الصناعي ،الدراسات الاقتصادية ، معهد الإنماء العربي ،عدد3 بيروت ،1978م ،ص40.

159 - عادل عبد الله خطاب،اختيار وتخطيط المناطق الصناعية في المدن، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة، عدد 14 ،السنة الثانية عشر،مطبعة جامعة البصرة،1979م ،ص90

160 - أحمد خالد علام ، التخطيط المحلي والإقليمي، القاهرة ،1976،ص41.

محددة، وتحتاج بعض الصناعات إلى كميات كبيرة من المياه، وشبكة المجاري لتصريف المياه الثقيلة، كما وان أنتاج الصناعات يحتاج إلى وجود مستهلكين ينتقل إليها الإنتاج في أماكن معينة.

ولا يعقل إن تتوفر في مكان واحد من المدينة كافة إحتياجات الصناعات من أراضي، ومباني، وسائل النقل، وخدمات للعاملين، وخامات، وعمال، ووقود، ومياه، ثم السوق الذي يوزع فيه منتجاتها، وقد أستوجب الأمر إلى دراسة واقع الصناعات في المدينة للتعرف على جملة من الأمور المهمة، والتي يجب على ضوءها إن يعمل المخطط الحضري ويوازن بين المواقع المختلفة لاختيار الموقع الأفضل للصناعات وللمدينة، وأن عدم الإحاطة بكل هذه الأمور والاعتبارات سيؤدي إلى اختيار غير دقيق لمواقع الصناعات، وبالتالي يكلف جهداً مادياً وبشرياً، وتلك عملية لا يمكن التراجع عنها وحتى إذا أمكن التراجع فبكلفة اقتصادية عالية جداً. ومن هذه الاعتبارات ما يأتي :-

أ- مساحات من الأرض الحضرية التي تحتلها الصناعات الحالية، والمساحات التي تحتاجها للمستقبل.

ب- مساحات الأراضي المتوفرة في الحيز الحضري، مواصفاتها وكلفتها، وملكيته.

ت- الخدمات المطلوبة للعمال، من مساكن ومراكز للعلاج، ومطاعم، ومراكز ترفيه...الخ.

ث- مدى ملاءمة الموقع من الناحية الطبوغرافية، وطبيعة التربة وملاءمتها وطبيعة مناخها..الخ.

ج- أنواع وأعداد العمالة المطلوبة، وأماكن تواجدها وسكنها.

ح- أنواع وكميات الخدمات الأساسية المطلوبة، من الوقود والكهرباء والمياه، وشبكة المجاري، وخطوط الهوائيات، وطرق النقل..الخ، وأماكن إنتاجها وطاقتها ومسارات شبكة التوزيع لها، وكلفة إيصالها إلى الموقع المناسب.

خ- صلاحية المواصلات الخارجية لنقل المواد الأولية والمنتجة، والعمال، ومدى ملاءمتها وكفاءتها.

ع- الأسواق المنتظر توزيع الإنتاج فيها، والكمية التي ستوزع في كل سوق، لأن بعض السلع ذات استهلاك محلي والأخرى تنتج لأسواق بعيدة.

رابعاً / تقدير الأرض الصناعية : Industrial Space Requirement

في كل المجتمعات هناك طلب على الأرض الصناعية ، ويقصد بهذا الطلب تهيئة أرض حضرية تخصص لاستعمالات صناعية مختلفة داخل المدن، وبخاصة للصناعات ذات المقاييس الصغيرة من حيث الحجم والإنتاج والتي لها أسواق محلية ، فالأرض المطلوبة للصناعات لا تحددها عدد المنشآت، بل طبيعة الأعمال ، ففي المدن ذات العمليات الصناعية الكبيرة ، يكون معدل الأرض المخصصة للصناعات إلى مجموع أرض المدينة أعلى من المدن الأخرى⁽¹⁶¹⁾.

وهناك عدة عوامل تظهر تأثيرها على متطلبات الأرض الصناعية ومنها :-

1- الأهداف المتوخاة من إقامة المناطق الصناعية وتخطيطها .

2- نوعية الصناعات ومواقعها.

3- عدد الوحدات المقامة عليها.

4- كلفة الأرض وتحسيناتها.

5- حجم العمليات الإنتاجية المطلوبة.

6- حجم العمالة المتوخاة.

7- علاقة المناطق الصناعية بإمكانات نقل العمال والمنتجات.

8- حجم الأرض المخصصة للنقل والشحن.

9- التصميم الهندسي المناسب للبيئة، ولنوعية الصناعات ، ونوعية الاقتصاد.

10 - الحجم المطلوب عند تقديم الخدمات للمناطق الصناعية.

ويلاحظ بان زيادة الطلب على الأرض تصاحب زيادة وتوسع الصناعات الحالية والمؤسسات الصناعية الجديدة، والصناعات المهاجرة إليها من مناطق أخرى، ويزيد التغير في طرق الإنتاج الصناعي من الطلب على المزيد من الأرض الحضرية ، فالانتقال إلى نظام إنتاج أفقي في الصناعات يتطلب مصانع من طابق واحد ، ويتطلب مساحات واسعة من الأرض الحضرية ، أما نسبة الأرض المطلوبة للصناعات في المستقبل ، فتستند على دراسة وتحليل دقيق للصناعات القائمة، والعوامل التي تعمل على تطوير وتقليص عملية التصنيع في المدينة وفي الدولة ككل ، ودراسة خصائص المجتمع التي تعمل على جذب الصناعات الجديدة، أو تعمل

على هجرة الصناعات القائمة، ودراسة المفاهيم الممكنة التي تؤدي إلى التغير التكنولوجي في العمليات الإنتاجية في المصانع المحلية التي تؤثر في متطلبات الأرض الصناعية ، وبصورة عامة فإن الطلب على الأرض الصناعية في المدن يزداد ويتقلص بظهور وفشل نشاطات بعض الأعمال العامة، ومن جانب آخر يؤدي التطور إلى زيادة وسرعة إنتاج الصناعات الجديدة ، وبعض التأثير على الطلب للأرض ،وكما إن الهجرة الداخلية للصناعات ضمن المدينة تزيد عن الطلب على الأرض بأقل كلفة وبأنسب وقت، وإن الطلب على الأرض أيضا يتماشى مع تحسن وضع السوق وزيادة القدرة الشرائية للسكان وبالتالي التوسع في النشاطات الصناعية.

وقد ساهمت كل هذه العوامل على زيادة الطلب على الأرض الحضرية لاستخدامها لأغراض صناعية بسبب التوسع الحاصل في الصناعات أو في الأحياء الصناعية نفسها ، وبخاصة بعد الأخذ بمبدأ التخطيط والتصميم الحديث للأحياء الصناعية، مثل زيادة التسهيلات والخدمات سواء داخل المصانع الحديثة أو ضمن الأحياء الصناعية ، من النوادي وقاعات الاجتماعات وغرف الدراسة والمستوصفات ومراكز الإطفاء والترفيه...الخ. إضافة إلى مساحات أخرى تخصص كمواقف للسيارات سواء الخاصة بالعاملين وأصحاب المحلات والمصانع، أو سيارات الحمل لغرض الشحن والتفريغ ، فيحتاج كل عامل إلى مساحة بحدود 25 م² لوقوف سيارته الخاصة ، وهي أكثر من المساحة التي يحتاجها بالنسبة إلى المكان الذي يعمل فيه، بالإضافة إلى تخصيص مساحات واسعة من الأرض للتحميل والتفريغ ووقوف الشاحنات، وتمثل المساحات المخصصة لوقوف السيارات مشكلة كبيرة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تخصص مساحات لوقوف السيارات أكبر من المنطقة الصناعية نفسها⁽¹⁶²⁾.

وعلى ضوء التصاميم الحديثة بخصوص مواقع المؤسسات الصناعية الجديدة ،أو التي تعيد أو تجدد مواقعها الحالية في المستقبل تخصص لها مساحة أوسع والتي هي ضرورية لها بسبب تأثيرات متعددة منها :-

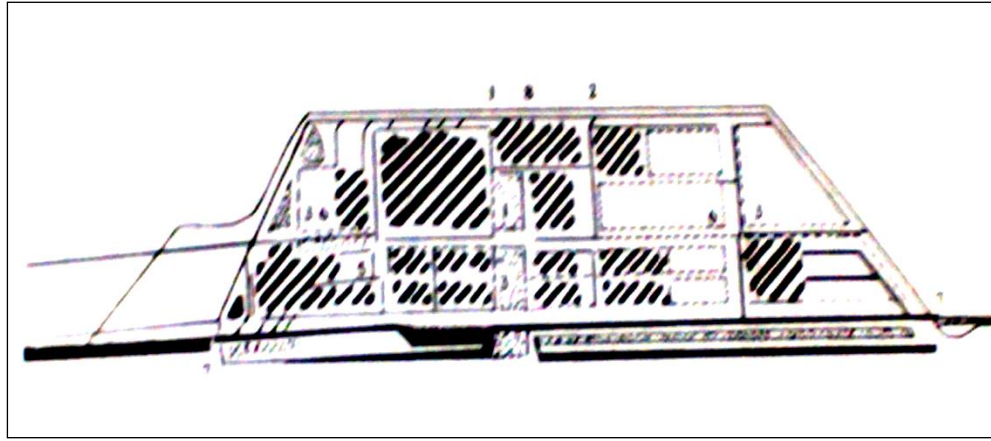
أ- تغير التكنولوجية المستخدمة في العمليات الإنتاجية.

ب- لحماية البيئة من التلوث الناتج عن الصناعات.

ت- ولتأمين حاجة الصناعات إليها في المستقبل ، وذلك بحجز مساحات واسعة للتوسع المستقبلي.

ث- توفير الخدمات الكافية للصناعات والعاملين فيها، وذلك بتخصيص مساحات واسعة من الأرض الصناعية كمواقف للسيارات، ومساحات خضراء ومراكز لخدمات مختلفة.

شكل (6-7) تخطيط وتصميم لمنطقة صناعية في مدينة سوفيتية (سابقاً)



المصدر:

W.Ostrowski ,op.cit ,p.429.

- 1- معمل مركزي لتوليد الحرارة 2- مخازن 3- مركز للخدمات والتسهيلات 4- مركز بحوث
5- صناعات حرفية 6- طرق النقل الرئيسية 7- السكك الحديدية 8- مخازن السكك الحديدية

وقد تعتمد معايير عالمية مختلفة لدراسة مواقع الصناعات ومتطلباتها من المساحات في المدن ومن هذه المعايير ما يأتي :-

1- الكثافة الصناعية (Industry Density) :

يقصد بالكثافة الصناعية (عدد العمال الصناعيين في الوحدة المساحية المقاسة بالهكتار أو الدونم أو غيرها ،والتي تشمل على المباني الصناعية وأراضي ومساحات صناعية عامة ، ومواقف للسيارات الخاصة والشحن، وأراضي مفتوحة ، والمخازن، والمساحات المتروكة لطرح النفايات الصناعية ، وكذلك نصف مساحة الأزقة والشوارع المحلية والطرق العامة وطرق السكك الحديدية)⁽¹⁶³⁾ .

وتتباين الكثافة الصناعية من مدينة لأخرى ،اعتمادا على حجم المنطقة الحضرية ، وطبيعة النشاطات الصناعية السائدة ،ففي إحدى الدراسات التي شملت (53) مدينة رئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1955⁽¹⁶⁴⁾، ظهر بأن متوسط الكثافة الصناعية في هذه المدن هو (250) عاملاً لكل هكتار من استعمالات الأرض الصناعية بما فيها طرق النقل والسكك الحديد والتي تشغل ما بين (9.6-12%) من إجمالي الأرض الحضرية ، وفي دراسة أخرى لمدينة متوسطة الحجم أعتمد معيار الكثافة الصناعية (125)عاملاً لكل هكتار من الأرض الصناعية وبمعدل (80 م² لكل عامل)⁽¹⁶⁵⁾. كما اعتمد نفس المعدل لتقدير احتياجات المدن الإنجليزية الجديدة⁽¹⁶⁶⁾. وفي تقدير احتياجات الأرض الصناعية لمدينة فيلادلفيا الأمريكية اعتمدت ثلاثة أنواع من الكثافات الصناعية وهي كالآتي:-

أ- كثافة عالية (125 عاملاً / هكتار).

ب- كثافة متوسطة (45 عاملاً / هكتار).

ت- كثافة واطئة (15 عاملاً / هكتار).

وهناك معدل وسط تجريبي قد جرى حسابه في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا ،وفقاً لعدد العمال الذين يشتغلون في المؤسسات الصناعية ، فقد أستنتج انه يلزم تخصيص (100م²) لكل عامل، أي هكتار واحد من المنطقة الصناعية لكل (100 عامل) ،فالخمسة آلاف عامل إذن تلائمهم منطقة صناعية مساحتها (50 هكتاراً)⁽¹⁶⁷⁾.

ويرى الباحث (Dorothy A- Muncy) بأن دراسة عدد العمال في القطاع الصناعي (عدد العاملين لكل هكتار) في حساب متطلبات الأرض الصناعية، وتحديد الكثافة الصناعية أكثر واقعية ،على أن تخطط متطلبات الصناعات من المساحات بشكل يلائم التوسع الطبيعي

164 - William H, Claire ,Hand Book on Urban Planning,op.cit,p.126.

165 - Lewis Keeble ,Principles & Practice of Town & Country Planning, London ,1969 ,p131.

166 - Lewis Keeble,op.cit,p.214.

167 - روبيل أوزيل ، فن تخطيط المدن ،ترجمة ،بهيج شعبان ،منشورات عيدات بيروت،1974،ص98.

للصناعات القائمة والجديدة التي تنشأ في المنطقة، والصناعات الأخرى التي تتطور بشكل غير متوقع في الأحياء الصناعية (168).

إذن فدراسة الكثافة الصناعية الحالية (Existing Industrial Density) ، وتقدير الكثافة الصناعية للمستقبل ، يمكن التوصل إلى المساحات المطلوبة للصناعات في المدن. إلا إن تقديرات الكثافة الصناعية لا تكون دقيقة بسبب التغيرات في طرق الصنع والآلات المستخدمة وبخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار نوع الصناعة وحجم الإنتاج والمستوى التكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية ، وكما إن كثافة العاملين تختلف من صناعة لأخرى ومن صنف إلى غيرها من الصناعات ومن وقت لآخر في نفس المصنع أحيانا الخ.

ب- معيار حجم المدينة :-

عادة تتوزع استعمالات الأرض الحضرية بالشكل الذي يخدم سكان المدينة ويعطي لكل فرد حصة معينة من كل نوع من أنواع استعمالات الأرض المختلفة، فيخصص للفرد الواحد من المساحة اللازمة للاستعمال الصناعي مساحة تتراوح ما بين (4 - 10 م²) ضمن استعمالات الأرض الحضرية وفقاً للأساس الاقتصادي للمدينة ، وفي إطار توقعات التطور ضمن المفهومين الإقليمي والقومي (169).

وفي دراسة لاستعمالات الأرض ل (83) مدينة إنجليزية ، قسمت فيها استعمالات الأرض إلى أربعة أنواع وهي :-

أ- سكنية (Housing).

ب- صناعية (Industry).

ت-أراضي مفتوحة (Open Space).

ث-تعليمية (Education).

حيث كانت حصة الفرد الواحد من استعمالات الأرض الصناعية (15.6 م²)، أي حوالي (5.3%) من مجموع المساحة الكلية للمدينة.، وبينما خصصت لاستعمالات الأرض الصناعية

168 - William I. Goodman ,Principles & Practice of Urban Planning ,London,1972,p.123 - 39

169 - باسم رؤوف عبد الله ،مبادئ عامة في تخطيط المدن ،وزارة البلديات، مديرية التخطيط والهندسة العامة ، إعداد وحدة البحوث والدراسات ،بغداد،1977.

في المدن الإنجليزية الجديدة حوالي (13.4 %) من مجموع المساحة الكلية للمدن ذات التعداد السكاني (60 ألف) نسمة، وبمعدل (26 م²) للفرد الواحد⁽¹⁷⁰⁾.

وفي دراسة أخرى أعطت (8 م²) لكل شخص في المدينة لمتطلبات الأرض للصناعات الخفيفة ، وحوالي (5 م²) لكل شخص كمتطلبات الأرض للصناعات الثقيلة⁽¹⁷¹⁾.

خامساً / الحجم النموذجي للمنطقة الصناعية :

اختلفت آراء الباحثين في تحديد الحجم النموذجي للمنطقة الصناعية في المدينة ، فمنهم من يعتقد بخطأ حجز مساحة من الأرض الفضاء لتوسع المنطقة مستقبلاً ، لأنها تعمل على بقاء مساحة من الأرض القيمة في المدينة فضاءً وبدون استغلال لمدة طويلة من الزمن⁽¹⁷²⁾، ويدعو هذا القسم إلى الحفاظ على الأرض الحضرية وعدم التبذير فيها، كما يدعوا إلى تقليص حجم المناطق الصناعية بتقليل المسافة بين المصانع نفسها وبتقليل شبكة إمدادات الخدمات الهندسية (شبكة الماء وتصريف المياه الثقيلة ، والكهرباء والهاتف، والغاز ، والشوارع بمختلف مستوياتها.. الخ)، أي إن استخدام الأساليب الحديثة في تخطيط المناطق الصناعية تؤدي إلى تقليل مساحة الأراضي للمناطق بمقدار (10-20%) ، وتقليل أطوال الطرق بمقدار (20-40%) ، وطول شبكة الخدمات بمقدار (10 - 20%)⁽¹⁷³⁾.

فيما يؤكد آخرون على ضرورة حجز مساحة من الأرض لتوسع المنطقة الصناعية ومصانعها مستقبلاً ، والسبب لأن نمو المنطقة الصناعية يعمل على رفع قيمة الأرض ، وتستغل أطراف المنطقة لأغراض غير صناعية ، لذا فإن من الأفضل شراء الأرض اللازمة لتوسع المنطقة مستقبلاً منذ البداية عندما يكون سعرها منخفضاً لتفادي شراء الأرض التي يحتاج إليها الحي الصناعي بأسعار مرتفعة بعد ذلك، ومع إن المصانع لا تنمو في وقت واحد ولا بمعدل واحد ويسبب هذا التفاوت في النمو مشكلة للمنطقة الصناعية ، لأنه لا يمكن تحديد أي

¹⁷⁰ - 41-Lewis Keeble ,Principles & Practice of Town & Country Planning,op.cit,pp.115-117.

¹⁷¹ - 42-Joseph Dechiara ,Urban Planning & Design Criteria ,London ,1975,p.459.

¹⁷² - محمد إبراهيم الديب ، مستعمرات صناعية تخطيطاً وإنشاء ، دراسة تطبيقية ، القاهرة ، 1973، ص 253.

¹⁷³ - حيدر عبد الرزاق كمونة ، التطور العلمي وعلاقته بتصميم الأحياء الصناعية ، مجلة النفط والتنمية ، العدد (4 - 5)، 1981م، ص 25.

الصناعات ستتوسع وبأي معدل سيكون توسعها، فكلما توسعت المنطقة الصناعية وزاد حجمها وتحقق وفوات الحجم الكبير فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمرافق العامة والمباني الصناعية ، كما يساعد الصناعات على الاستفادة من بعضها البعض على أساس تأدية الخدمات ويؤدي بالتالي إلى زيادة إمكانية الربح المادي والإنتاجية لجميع المصانع.

وقد تكون المنطقة الصناعية من الحجم بحيث تخدم مدينتين صغيرتين ، ومن ناحية أخرى يجب وألاً تكون المنطقة الصناعية كبيرة الحجم بدرجة تخلق مشاكل عديدة للمدينة، كالنقل والإدارة والسكن ، وخدمات الماء والكهرباء ..الخ.

فالمعلوم أن مساحة المنطقة الصناعية تتناسب طردياً مع حجم المدينة ، وحيث أن هناك حدوداً معينة يصبح بعدها من الأنسب والأفضل اقتصادياً إنشاء منطقة صناعية ثانية بالمدينة خلافاً للمنطقة الصناعية الأولى أكثر من منطقة صناعية لتخدم مدينة واحدة (شكل 6- 8) ، ويرجع السبب إلى ذلك بأن تضخم مساحة المنطقة الصناعية يؤدي إلى تركيز عدد كبير من العمال والصناعات في منطقة واحدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على المساكن ووسائل النقل والمواصلات وغير ذلك من المرافق ، وقد لا يمكن تجنب مثل هذا الضغط وتؤدي محاولة حل مثل هذه المشاكل إلى إضافة أعباء مالية على المنطقة الصناعية المخططة ، وبالتالي تضيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي ترتب على الحجم الكبير ، وهذا لا يعني بعثرة الصناعة في داخل المدينة كما كان الحال قبل الأخذ بأسلوب التخطيط ، بل يعني بأن ظروف المدينة الكبيرة والمتوسطة تختلف عن ظروف المدينة الصغيرة، ففي الأولى والثانية يمكن إنشاء أكثر من منطقة صناعية بكل منها.

أما الحجم النموذجي للمنطقة الصناعية فيختلف من بلد إلى آخر ، ومن موقع إلى آخر استناداً إلى أنواع الصناعات الموجودة، والمساحات التي تشغلها ، وكمية إنتاجها، وكلفة الأرض، وكلفة تحسين الأرض ، وحجم الاستثمار الصناعي ، وحجم المدينة ، والخدمات أو المرافق المتوفرة فيها.

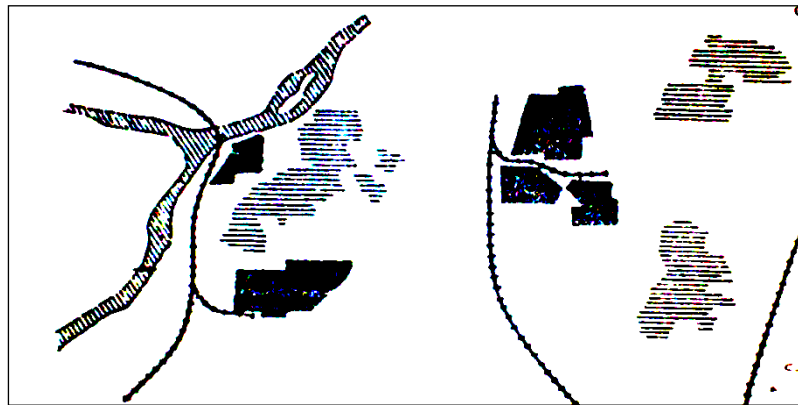
وفي الولايات المتحدة الأمريكية أقترح إن يكون حجم أصغر منطقة صناعية هو (12 هكتاراً) ويمكن أن تزداد إلى (40 هكتاراً) في الحالات القصوى ، وعندما يزداد أكبر من ذلك يصعب ربطها بالمدينة بشكل صحيح ولا يمكن عزلها تماماً عن باقي المناطق فيها⁽¹⁷⁴⁾.

ويرى الآخرون بأن أدنى حجم للمنطقة الصناعية يكون ما بين (5 – 37 هكتاراً) وأعلى حد هو بين (100 - 125 هكتاراً)⁽¹⁷⁵⁾، فالحجم الصغير جداً للمنطقة الصناعية غير اقتصادي بالنسبة للخدمات الأساسية، أما الحجم الكبير فتكون عملية التنظيم بالنسبة لاستعمالات الأخرى للمنطقة صعبة.

ودراسات أخرى تحدد متطلبات المنطقة الصناعية الحديثة من المساحات بـ(128 هكتار) كحد أدنى ، وبـ (256 هكتاراً) كحد أقصى ومثالي⁽¹⁷⁶⁾.

إن هذه المعايير تستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية والمدن الأوروبية الأخرى ، ويمكن تطبيقها في المناطق التي ليس لها ضغط كبير على الأرض في الدول الأخرى.

شكل (6- 8) أ- منطقة صناعية واحدة تخدم مدينتين صغيرتين. ب - منطقتين صناعيتين تخدمان مدينة واحدة.



¹⁷⁴ - جورج داغر ، تنظيم المدن ، جامعة حلب ، 1965 ، ص 106

¹⁷⁵ - 167 - 163 pp. , 1962 , M.I.T Press , U.S.A , Site Planning , Kevin Lynch - 46

¹⁷⁶ - 459 p. , 1975 , London , Publishing , Urban Planning and Design Criteria , Ilion Educational - 47

(أ)

(ب)

المصدر :

W.Ostrowski ,op.cit ,p.428.

مصادر الفصل السادس :

- 1- أحمد خالد علام ، التخطيط المحلي والإقليمي، القاهرة، 1976.
- 2- إبراهيم شريف ، جغرافية الصناعة دار الرسالة للطباعة ، بغداد، 1976.
- 3- أحمد حبيب رسول ، الجغرافية الصناعية ، فحواها وطرق البحث عنها، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، الجزء السابع، مطبعة سلمان، بغداد، 1971م.
- 4- اتحاد الصناعات العراقي ، مجلة الصناعي ،السنة التاسعة ، العدد الثالث ، تموز - أيلول ،بغداد، 1968م.
- 5- لسان العرب ، مادة صنع ، المجلد السابع.
- 6- باسم رؤوف عبد الله ، مبادئ عامة في تخطيط المدن ،وزارة البلديات، مديرية التخطيط والهندسة العامة ، إعداد وحدة البحوث والدراسات ،بغداد، 1977.
- 7- جورج داغر ، تنظيم المدن ،جامعة حلب ، 1965.

- 8- حيدر عبد الرزاق كمونة ،التطور العلمي وعلاقته بتصميم الأحياء الصناعية ،مجلة النفط والتنمية ،العدد (4 -5)،1981م.
- 9- روبيل أوزيل ، فن تخطيط المدن ،ترجمة ،بهيح شعبان ،منشورات عيدات بيروت،1974.
- 10- توفيق إسماعيل ، أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشروعات ،معهد الإنماء العربي ،الإسكندرية،1981م.
- 11- سمير التنير ،تصميم أولي للمجمع الصناعي ،الدراسات الاقتصادية ، معهد الإنماء العربي ،عدد 3 ،بيروت ،1978م.
- 12- عادل عبد الله خطاب، اختيار وتخطيط المناطق الصناعية في المدن، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة، عدد 14 ،السنة الثانية عشر، مطبعة جامعة البصرة،1979م.
- 13- عبد الرزاق عباس حسين ،جغرافية المدن ن مطبعة اسعد ،بغداد،1977م.
- 14- صباح محمود محمد ،التحليل المكاني للمواقع الصناعية في مدينة بغداد الكبرى، مطبعة الإرشاد، بغداد ،1978م.
- 15- محمد إبراهيم الديب ، مستعمرات صناعية تخطيطاً وإنشاء ، دراسة تطبيقية ، القاهرة ،1973.
- 16- محمد خميس الزوكة ،و محمد إبراهيم قصاب ،دراسات في جغرافية الصناعة ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،2001م.
- 17- William H, Claire ,Hand Book on Urban Planning ,Published by No strand Reinhold Company ,New York.
- 18- T. William Patterson ,Land Use Planning ,Techniques of Implementing ,Van Nosrand Reinhold Environmental Engineering Series ,New York.
- 19- Chapin . F. Stuart ,Urban land Use Planning, second edition . University of Illinois press, .New York.
- 20-Brian Goodall ,The Economic of Urban Area,. New- York, 1972 .
- 21-Peuin Balchin . jeffery L. Kieve ,Urban Land Economic,. New-York,. 1960.
- 22-Wallace F, Smith ,Urban Development , The Process and Problems , University of California ,press , ltd ,London ,1975 ,

- 23- Raymond E. Murphy ,The American City ,An Urban Geography, McGraw- Hill , inc , N.T.1966 .
- 24- L .K. Loewenstein ,The Location of Urban Land Use ,Land Economies ,Viol .39,No.4 ,November ,1963.
- 25- W.Ostrowski , Contemporary Town Planning , I.F.H.P, Nether land 1973.
- 26-Harold Carter , The Study of Urban Geography , Second edition ,London ,1975 ,Pitman Press.
- 27- Edgar M .Hoover , The Location of Economic Activity ,McGraw – Hill Company ,inc ,New York ,1963.
- 28- Ray M. Northman , Urban Geography ,Oregon State University , New York ,1975.
- 29- Wood Burh , the Future of Cities and Urban Redevelopmen ,The University of Chicago press ,U.S.A,1966,P.107.
- 30- Lewis Keeble ,Principles & Practice of Town & Country Planning, London ,1969.
- 31-Joseph Dechiara ,Urban Planning & Design Criteria ,London ,1975.
- 32- Kevin Lynch ,Site Planning ,U.S.A ,M.I.T Press ,1962
- 33- Joseph Dechiara ,Urban Planning and Design Criteria ,Ilion Educational Publishing ,London,1975.

الفصل السابع

(الوظيفة التجارية للمدن)

أولاً / النشاط التجاري :

تعد النشاطات التجارية من أهم الوظائف التي تقدمها المدينة ليس لسكانها فحسب وإنما لسكان الضواحي والقرى والمدن الصغيرة المحيطة بها ، كما أنها من العوامل الرئيسية التي تجذب الناس إلي العيش في المدن والمناطق الحضرية⁽¹⁷⁷⁾ وان حجم وسعة الوظيفة التجارية يتناسب طردياً مع حجم المدينة⁽¹⁷⁸⁾ ومجموع سكانها ومستوى اقتصادها (دخل السكان) وأهمية موقعها الجغرافي (البري والبحري والجوي)، ويقصد بالوظيفة التجارية بمعناها الضيق السوق بكل مؤسساته التجارية سواء كانت تلك التي تتعامل بتجارة السلع المصنعة أو نصف المصنعة أو الخام إلا أن الوظيفة التجارية بمعناها الواسع تعني تجارة الجملة والمفرد سواء أكان ذلك على النطاق المحلي للمدينة أو النطاق الخارجي ، وتعني الخدمات المالية وكذلك التأمين والنقل وغيرها . فالسوق يتكون من مجموعة كبيرة من المحلات التجارية التي تتميز بخصائص معمارية واقتصادية تميزها عن بقية المباني والفعاليات الأخرى بالمدينة (أي المكان الذي تلتنقي فيه عوامل الإنتاج مع عناصر الاستهلاك)⁽¹⁷⁹⁾ كما تعني المؤسسة أو المحل التجاري بأنه مجموعة من العناصر المادية وغير المادية التي يستخدمها أو يستعين بها التاجر لممارسة نشاطه بقصد الاتصال بزيائنه والاحتفاظ بهم⁽¹⁸⁰⁾ وتنقسم هذه المحلات إلى ثلاثة أقسام تبعاً لحجم تجارتها :-

1- المحلات المحدودة والمتوسطة المساحة :

177 - عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1977 ، ص 73.

178- هاشم خضير الجنابي ، مدينة دهوك ، دراسة في جغرافية المدن ، مطابع جامعة الموصل ، 1985 ، ص 51.

179 - صلاح حميد البحيري ، مورفولوجية التركيب التجاري لشارع الشهيري بقلب مدينة الرياض ، دراسة ميدانية، ندوة المدن السعودية انتشارها وتركيبها الداخلي 21-23 مارس ، جامعة الملك سعود ، الرياض 1983 ، ص 417.

180 - محمد الجبلاني الأزهرى ، قانون النشاط الاقتصادي والمبادئ والقواعد العامة ، المركز القومي للبحوث والدراسات العملية ، ليبيا ، طرابلس 1997 ص 259.

وهي محلات تتعامل مع الجمهور لتغطية احتياجاته من سلع وخدمات وغيرها وتتراوح مسطحاتها ما بين (30-90 م²) على مستوى واحد أو اثنين وتصنف تبعاً لنمط البيع إلى:

أ- نمط الترخيم من خلال موظف مختص (محلات بيع الذهب أو الساعات أو الكاميرات والموبايلات وغيرها).

ب- نمط الخدمة الذاتية / حيث يترك للمشتري حرية الاختيار للسلعة التي يرغبها من خلال عرض مفتوح للسلعة ومن ثم يدفع سعرها بناء على اختياره كما في المحلات الحديثة للمواد الغذائية أو الأحذية أو الملابس الجاهزة أو الكتب أو الحلويات وغيرها.

2- المحلات التجارية ذات المسطحات الكبيرة : والتي تنقسم إلى نوعين :-

أ- المتجر متعدد الأقسام وهو النمط الأكثر تعقيداً ويشمل أغلب أنواع التجارة التي تتجمع في وحدة تجارية وتحتاج إلى مساحة للمبيعات لا تقل عن (10000 م²) ويكون متعدد الطوابق.

ب- متجر المتنوعات، ومجمع المتاجر، ومجمع المخازن / وهي متاجر كبيرة لبيع بضائع متنوعة ويتراوح حجمها مابين (2000-15000 م²) ومساحة البيع تكون مفتوحة بالكامل، ويعرض عليها البضائع على حوامل خاصة، ويمكن أن يشمل قسماً خاصاً للطعام .

3- مجمع المخازن (super store) : تكون مساحة مبيعاته أكبر من (2500 م²) ، ولو أنها مبدئياً أساسها الأطعمة إلا أنها تحتفظ بأنشطة أخرى خلاف الأطعمة .

ثانياً / التركيب التجاري للمدن:

يعد وجود استعمال الأرض التجاري لأية مدينة مهما كان حجمها أو موقعها أمراً ضرورياً للغاية وذلك لتلبية احتياجات سكانها من السلع والخدمات التجارية، وبل ويتعدى نطاق خدمتها إلى مراكز الاستيطان الريفي ، وان حركة هذا النشاط ومساحته يتناسب طردياً مع حجم المدينة، ويزداد حصة هذا الاستعمال في المساحة المعمورة من المدينة ، ويتسع كلما ازدادت علاقة المدينة التجاري وكبر حجمها (حتى أن تلك العلاقات تصبح عالمية كما هو الحال بالموانئ التجارية)⁽¹⁸¹⁾ ، ففي الأقطار المتقدمة اقتصادياً نجد أن التجارة تعتبر مجالاً لتشغيل الأيدي العاملة، فمثلاً تبلغ نسبة الذين يعملون في المؤسسات التجارية حوالي 40% من الأيدي العاملة

لسكان الحضر في الولايات المتحدة الأمريكية مع العلم بأن الأراضي التي تحتلها تبلغ في المعدل 5% فقط من مساحات المدن⁽¹⁸²⁾، أما بارثليميو فقد أوضح بدراسته المسحية عن (53) مدينة أمريكية أن الاستعمال التجاري لا يحتل سوى 3.3% من مساحة المنطقة المتطورة (المعمورة) من المدينة الأمريكية وحوالي 1.85% من المساحة الكلية ، وفي دراسة أخرى عن استخدامات الأرض من المدن الأمريكية والتي قسمت إلى ست مجموعات رئيسية⁽¹⁸³⁾ (سكنية وصناعية وتجارية وطرق واستخدامات عامة وشبه عامة وأرض فراغ)، شغلت الاستخدامات التجارية (3.7%) من أراضي المدن والتي تشمل على تجارة الجملة والمفرد وأنشطة الخدمات الأخرى ، وفي دراسة لـ (Manvel) عام 1964 توصل إلى أن الأرض التجارية تشغل مساحة تقدر بـ 4.1% من المدن الأمريكية التي يبلغ حجمها أكثر من 100 ألف نسمة ، ويزداد هذا المعدل ويصل إلى 4.4 % في المدن التي يزيد حجمها عن 250 ألف نسمة ، وأن هذه المساحة تزداد في المدن التي تتمتع بعلاقات تجارية عالمية كالموانئ على درجة الخصوص . ، وتصنف المؤسسات التجارية في المدينة إلى أنواع متعددة منها مؤسسات بيع المفرد وبيع الجملة والخدمات التجارية والمؤسسات المالية كالبنوك ومحلات الصرافة والتأمين كما تشمل الصيدليات ومحطات بيع البنزين والغاز ومؤسسات التسلية واللهو مثل السينما والمسرح والملاهي ، كما تشمل أيضاً الفنادق والمطاعم والمقاهي وما على شاكلتها ، وحيث تختلف أنواع السلع والخدمات التي تحتاجها سكان المناطق الحضرية في عدد من الخصائص المترابطة ، حيث تقسم إلى أربعة نظم أو مجموعات رئيسية⁽¹⁸⁴⁾ ، وكل من هذه النظم الأربعة الرئيسية والتي تضم المجموعات السلعية التالية:

1- . نظام السلع والخدمات الدنيا (دورية التسويق : شبه يومي وأقل من الأسبوعي) ، ويضم الخدمات التالية :

182- صبري فارس الهيتي ، ود. صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مطبعة دار الكتب ، جامعة بغداد ، 1986 ، ص 94 .

(7)-Yeates M. and B. Garner ,(The North American City) , second edition , 183
Harper and row , N.Y.,1976, p200 .

184 - فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية المدن ، الإطار النظري وتطبيقات عربية ، مطابع التوحيد الحديثة ، القاهرة، 2000 ، ص 365 - 367 .

أ. مواد غذائية تموينية (الخبز، الخضراوات، ومواد غذائية ذات استهلاك يومي، منتجات الألبان، مواد التنظيف، أدوات قرطاسية.. الخ)

ب- خدمات دنيا (كي ملابس، العبادة).

2 - نظام السلع أو الخدمات المتوسطة (أسبوعي أو شهري)، مثل، محلات خردوات، وأدوات منزلية، وحلاقة، حياكة و مكتبة، صيدلية، والمصارف والبنوك، ومكاتب الصيرفة، ومحطة البنزين.. الخ..

3 - نظام السلع والخدمات العليا (فصلي أو سنوي) ويضم ما يأتي:-

أ- ملابس جاهزة، أجهزة كهربائية وإلكترونية، أدوات تجميل، أحذية، أثاث، مصوغات ذهبية، أجهزة دقيقة، صيانة أجهزة.. الخ.

ب- خدمات خاصة (أطباء، ومحامون، مكاتب استيراد وتصدير)

4- أعلى النظم السلعية (مكاتب استشارات، محلات بيع التحف النادرة والمجوهرات القيمة)، ودورية التسوق لهذه السلع (سنوي أو لعدة سنوات).

وهذه النظم الأربعة تنقسم بدورها إلى أقسام ومستويات فرعية من السلع والخدمات، تختلف في درجة أهميتها وحجم الطلب عليها، وتباعد حدوث رحلاتها التسويقية بالنسبة للسكان، حيث تؤكد الدراسات بان العلاقة بين النظم السلعية (نظم سلعية عليا، متوسطة، سلع دنيا ضرورية) وعدد مرات التسويق علاقة عكسية تزداد مع السلع الدنيا وتقل مع السلع العليا، كذلك العلاقة عكسية بين النظم السلعية وعدد مرات التسوق، وعدد مقدمي السلع، بينما العلاقة طردية بين نوع السلعة ودورات التسوق ومقدمي السلعة وطول الرحلة التسويقية.

وان اختلاف حجم الطلب على كل نظام سلعي يؤدي إلى اختلاف عدد المتاجر والمؤسسات التي تقدم السلع والخدمات المختلفة، مجموعة السلع والخدمات الدنيا والتي تتميز بالطلب العالي وزيادة أعداد المتاجر أكثر من النظم السلعية العليا أي أن العلاقة طردية بين حجم الطلب على المجموعة السلعية والخدمات وأعداد المتاجر التجارية أو عدد من يقومون بها، كما أن التوزيع الجغرافي لهذه النظم هو الآخر متفاوت، مجموعة النظم السلعية الدنيا ينتشر عدد اكبر من المتاجر بكثافة اكبر وبمسافة قصيرة على عكس النظم الأعلى منها بالترتيب حيث يقل عدد المتاجر وتكبر المسافات بينها وبالتالي يزداد طول الرحلة في المراتب العليا ويقبل مع

المراتب الدنيا، وهذه العلاقات تنعكس على مواقع هذه المؤسسات والتي تختار أماكن سهلة الوصول إليها وقريبة من المستهلكين، لذا تنتشر فوق الأرض الحضرية كلها ولكن بنسب تركز عالية في المواقع الثلاثة التالية : -

1- مراكز البيع والخدمات في المحلات السكنية :-

تعتبر المحلات السكنية (المجاورة السكنية) اقل التجمعات البنائية سكاناً داخل المدينة، وترتبط هذه المحلات السكنية بعدد محدود من المؤسسات التجارية (الدكاكين) والخدمية التي تقدم سلعاً وخدمات ضرورية يومية الاستهلاك ، ويخدم المركز التجاري للمحلة السكنية حوالي (5000) شخص ويشتمل على الخدمات الآتية⁽¹⁸⁵⁾:

أ- الخدمات الغذائية : محلات الخبز والبقالة والجزارة والخضراوات والحلوى والمطاعم المختلفة .

ب- الخدمات الصحية : الصيدلية ، وبيع أدوات التنظيف .

ت- الخدمات الترفيهية : وتشمل مسرحاً متحركاً ، ومحلات المشروبات، منتدى (مقهى)، وحديقة، وملعب أطفال (1.85 فدان لكل ألف نسمة)، وملعباً رياضياً (يخصص 21م² لكل أسرة كملعب للمحلة السكنية)⁽¹⁸⁶⁾.

ث- الخدمات الدينية : تشتمل على المسجد أو الكنيسة.

ج- الخدمات المكملة : وتشتمل على محلات الحلاقة، الخياطة، الأحذية، وكي الملابس، والقرطاسية، وبيع الصحف، والكهربائي وصيانة الأجهزة المنزلية ومحطة وقود وغيرها .

ويقع المركز التجاري في وسط المحلة أو المجاورة السكنية أو في أحد أركانها حتى يكون قريباً من الطرق العمومية وبالقرب من المحلات السكنية الأخرى، وفي هذه الحالة قد يخدم أكثر

9- أ- هيثم سعيد الشرفاوي ، المباني التجارية المجمعة في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2003 ، ص65

ب- د. أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، مكتبة الأنكلو المصرية ، القاهرة ، 1991 ، ص160 .

186 - حازم محمد إبراهيم، المعايير التخطيطية للمراكز التجارية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية، 1980، ص38.

من محلة سكنية ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد مركز المحلة السكنية يخدم عدداً من السكان ما بين (5 - 20) ألف نسمة ، ومساحة من الأرض حوالي (4 - 10 فدان) .

2 - مراكز البيع وخدمات الأحياء السكنية :

يتألف الحي السكني من مجموعة من المحلات (المجاورات) البنائية المتجاورة والمتراصة ، والتي تشترك وترتبط بمجموعة من الخدمات التجارية التي تتميز بالطلب غير اليومي (تتراوح بين الأسبوع والشهر) ، ويخدم المركز التجاري للحي السكني عدد أفراد لا يقل عن (40) ألف نسمة، ويشتمل على نوعية المحلات الموجودة بمركز المحلة التجاري ، بالإضافة إلى محلات الطعام الكبرى ، ومحلات الحلويات ومحلات بيع الكتب والأقمشة ، ومحلات السوبر ماركت الكبيرة، ومحطة بنزين ، ومركز تسويق أنابيب الغاز، والأدوات الكهربائية والميكانيكية، وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية نجد مساحة المركز التجاري للحي السكني تتراوح ما بين (10 - 30 فدان) ويخدم عدداً من السكان ما بين (20 - 100 ألف شخص)، وعدد المحلات التجارية فيه يتراوح ما بين (20 - 40) محلاً.

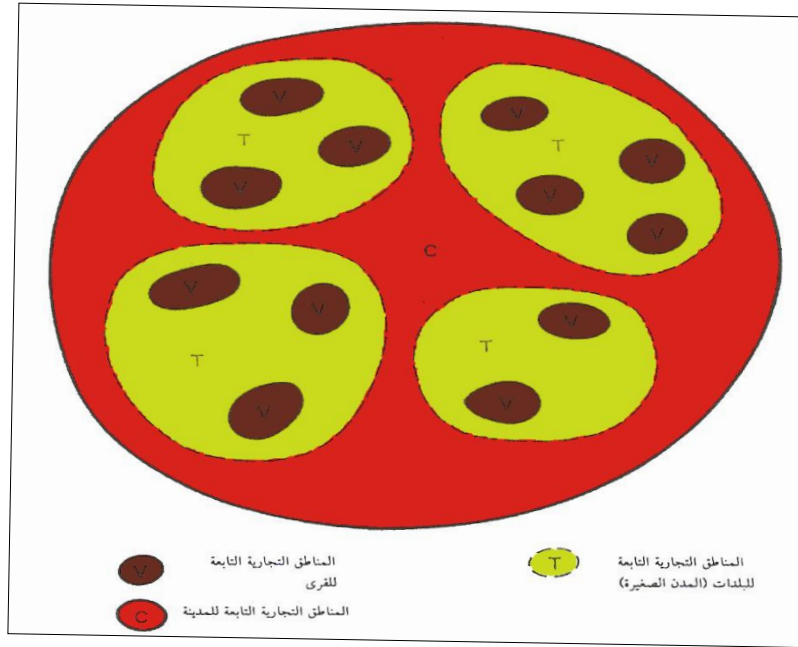
3 - المركز التجاري الإقليمي (منطقة الأعمال المركزية بالمدينة) :-

وهو المركز الرئيسي للمدينة وبؤرة نشاطها الداخلي وملتقى الأعمال الخارجية فيها فتتركز به الأعمال التجارية الكبرى وشركات التأمين والمحلات التجارية ومكاتب الشركات الصناعية والهندسية والتجارية والبنوك والمصارف، وعيادات الأطباء والصيدليات، والفنادق والمطاعم والمقاهي والملاهي ودور السينما والمسرح وتقع فيه أهم شوارع المدينة وأكثرها نشاطاً كما يعد مركز العمالة المركزي في المدينة (Central Business District) ويشار له باختصار بالحروف الثلاثة الأولى (C.B.D) ، وينتج عنه إرتفاع بأسعار الأراضي والعقارات ، وينعكس ذلك على ارتفاع المباني به ، ففيه أعلى المباني إرتفاعاً ومنه يبدأ خط أعلى السماء بالمدينة ، كما يعد بؤرة كثافة المرور في المدينة أي أكثر أماكن المدينة إزدحاماً بالمرور الآلي والمشاة حيث تنتهي إليه معظم الطرق الرئيسية التي تربط أجزاء المدينة ببعضها البعض ويقوم للمدينة مقام الشرايين للقلب (القلب النابض للمدينة) يدفع لها الحركة والنشاط ، كما تعد سهولة الوصول (Accessibility) الى قلب المدينة أبرز الصفات المميزة لهذا القلب حيث يكون هذا القلب أكثر المناطق سهولة بهذا الصدد ويمكن الوصول اليه من كل الأحياء الأخرى بطريقة سهلة ومباشرة

وكذلك يتميز بأنه أسهل المناطق وصولاً بالنسبة لسكان إقليم المدينة الذين يستخدمون وسائل النقل العام الجماعي (Public Transport) للوصول إليه، ولهذا فإن القلب التجاري للمدينة دائماً مرتبط بنهايات الطرق العامة وخاصة السكك الحديدية وخطوط المترو والترام.. الخ.

من أهم السمات التي يتميز بها الاستعمال التجاري الحضري، هو احتلاله واحتكازه للمواقع المركزية في المدينة (قلب المدينة)، وليس ذلك فحسب بل احتلاله للأماكن والأراضي ذات الأسعار المرتفعة جداً نظراً لما تتمتع بها الوظيفة التجارية من دفع أعلى الإيجارات، وأعلى الأسعار، وقد أفضى ذلك إلى طبيعة هذه الوظيفة التنافسية وقدرتها على إزاحة الوظائف الأخرى (كالصناعة والسكن) غير القادرة على المنافسة، ودفع الإيجارات العالية للأرض والمباني، وبالتالي دفعها إلى أماكن بعيدة عن المواقع المركزية في المدينة (شكل 5-1)

شكل (5-1) هرمية المناطق التجارية المختلفة



ويتركز في هذا المركز التجاري سلع النظم العليا أو أعلى النظم السلعية والتي تتراوح بين السلع الكمالية والرفاهية، وكذلك الخدمات النادرة، وتتميز بأنها سلع وخدمات ذات طلب يتراوح بين الشهر أو الفصل أو السنة، وتتعدى حدود المدينة إلى خارجها (إقليمها) أو تصل إلى حدود المدن الأخرى، حسب الأهمية التجارية للمراكز، ويخدم هذا المركز التجاري عدد لا يقل عن

(100) ألف فرد⁽¹⁸⁷⁾، ويشمل على نوعية المتاجر الموجودة بمركز الحي ولكن بصورة اكبر ، بالإضافة إلى متاجر السلع المعمرة والأثاث، والمعادن الثمينة، ومعارض السيارات ، والملابس، والأجهزة الكهربائية، والأدوات الصحية، والآلات، ومواد البناء، وتتميز هذه المؤسسات بالتجمع والتمركز في منطقة واحدة تتوسط المدينة لتجميع رحلات الأسر والسكان، وأحياناً تتجمع بعض هذه المؤسسات المتشابهة لتكون لنفسها أسواقاً خاصة ضمن المركز التجاري.

كما تندرج الفعاليات التجارية حيث كثافة استعمال الأرض ونوع المؤسسات التجارية والوظائف التي تقدمها والإيجار الذي تدفعه للموقع بصورة أفقية كلما ابتعدنا عن منطقة 100% لسعر الأرض⁽¹⁸⁸⁾ (حيث أعلى مناطق المدينة في قيمة الأراضي وأعلاها في كثافة المباني وكثافة الاستخدام وأكثر المناطق حيوية وتفاعلاً وحركة للمشاة والسيارات)، كذلك يوجد تدرج وتنوع ضمن المنطقة التجارية بصورة عمودية ، حيث تشغل الفعاليات التجارية الطوابق الأرضية والأولى وأحياناً الثانية ، بينما الطوابق الأخرى للخدمات الأخرى المختلفة، أما الاستخدام السكني فهو أهم من الاستخدام الصناعي في منطقة الأعمال المركزية ويتركز في الطوابق العليا ، ويمكن أن نسميه بالنمط السكني المعلق، وله أشكال مختلفة منها على هيئة شقق فندقية التي تشغل الطوابق العليا، وأخرى شقق مفروشة للإيجار، والنوع الثالث عبارة عن مساكن أفقية متواجدة بين العمارات المتعددة الطوابق أو تجتمع عدد منها في أحد فروع المنطقة، وهي المباني السكنية من الأنواع المتهاكة أي المتدنية النوعية تمتلكها أسر في مرحلة الشيخوخة أو الشقق المقلدة، وتلك التي تستخدم لأغراض السكن الصناعي والتخزين..الخ.

ويحيط ببؤرة المنطقة التجارية المركزية منطقة تدعى بحافة المنطقة التجارية أو إطار المنطقة التجارية، حيث تتصف بكثافة عالية لاستعمالات الأرض لأغراض غير تجارة التجزئة، مثل مؤسسات البيع بالجملة (وهي محلات لا تتعامل مع الأفراد وإنما تختص بتزويد محلات التعامل مع السكان باحتياجاتها، وهي بمثابة وسيط بين المنتج وتجارة التجزئة ، و بمثابة مستودعات ومخازن لتعامل التجار فقط)⁽¹⁸⁹⁾، كما تحوي المنطقة على معارض بيع السيارات،

187 - هيثم سعيد الشرقاوي ، مرجع سابق ص 64 .

188 - عبد الرزاق عباس حسين ، مصدر سابق ، ص 83 - 86 .

189 - سامية الفضالي ، العمارة الداخلية للمحال التجارية وأثرها على الذوق العام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الفنون الجميلة ، جامعة حلوان، 1985، ص 37.

ومحطات نقل الركاب، ومواقف السيارات ،ومؤسسات صناعات خفيفة لها علاقة مباشرة بالأسواق، وعيادات الأطباء، والمحامين ،والبنوك والمصارف ،والفنادق ،ودوائر الأعمال الإدارية

وإن المنطقة التجارية المركزية ليست ثابتة، وإنما هي متغيرة تتحرك بسبب عوامل كثيرة تدفعها تتجه بصورة عامة نحو المنطقة السكنية المحيطة بها، لذا نجد في التصاميم الحديثة للمركز التجاري الرئيسي أو الإقليمي تخصص المساحات اللازمة للامتداد المستقبلي ،والتي لا تقل عن (30% من مساحة المركز التجاري) ،وعلى سبيل المثال ،نجد في الولايات المتحدة الأمريكية يحتل المركز التجاري الإقليمي مساحة (200 ألف متر مربع أي 20 هكتار) يخدم (250) ألف شخص ، ويشترك انه يحتل موقعاً مركزياً هندسياً بالنسبة للمدينة ويتميز بسهولة الوصول.

4- مجمعات الأسواق الحضرية (Malls):-

تنتشر فوق الأرض الحضرية للمدن المليونية مجمعات تجارية وخدمية متكاملة تشغل مباني متعددة الطوابق وتحتل مساحات واسعة وترتبط بالميادين العامة والحدائق العامة والمساحات المائية ،وتقع في المناطق المركزية للمدينة وأحيائها الراقية ،حيث تقدم خدمات عالية النوعية وتسهيلات ضخمة للمتسوقين والمتريدين من أجل الترويح في حد ذاته من ناحية أخرى ،كما هي خليط متكامل من المؤسسات التجارية والخدمية والترفيهية ،التي تنتشر أفقياً على مسطحات الأدوار ورأسياً على مستوى طوابق مبنى المجمع التسويقي الحضري، حيث تتفق أغلب المجمعات التسويقية على سطح مورفولوجي ، يتمثل في وجود قلب مركزي للمبنى يقوم بتوزيع حركة المترددين عليه أفقياً ورأسياً ،ويتغذى المركز بالمشاة في الدور الأرضي بالمداخل الجانبية حيث المصاعد والسلالم الآلية والعادية، فتظهر في القلب المركزي لربط كل الأدوار، وتلف العمران المركزي على الواجهات في أغلب الأحيان، وتظهر بعض الممرات الفرعية التي تسمح بأقصى استغلال ممكن لمساحات الأدوار.

شكل (2-5) جانب من مول دبي



ثالثاً/ التجارة والتركيب الهيكلي النظري للمدن:-

تتنوع استخدامات الأرض داخل المدن مهما صغر حجمها أو كبر، وتتسم المنطقة المعمورة من المدينة بعدد من الاستعمالات الأساسية ، وتتمثل بالوظائف الرئيسية التي تقوم بها خدمة لسكانها أو سكان الأقاليم المحيطة بها، ومن تلك الوظائف (الوظيفة التجارية، والخدمية، والصناعية، والسكنية، والإدارية، والدينية، والترفيهية)، وكلما كبر حجم المدينة وازدادت أهمية موقعها كلما ازداد تنوع استعمالات الأرض فيها ،وأضيفت إلى وظائفها وظائف جديدة (190) وبشكل عام تقسم مساحة الأرض التي تشغلها المدينة إلى ثلاثة أنواع من الاستخدام الحضري وهي (191) .:

- 1 . المنطقة التجارية المركزية (Central Business District) والتي يشار إليها عادة (CBD) بالأحرف الأولى من الكلمات الثلاث السابقة .
- 2 . هامش المدينة أو إطرافها (City Fringe Or Periphery) .

190 - صبري فارس الهيتي ، وزميله ، مصدر سابق ، ص 55 .

191 - كايد عثمان ابوصبحه ، جغرافية المدن ، دار وائل للنشر ، عمان، ط1 ، 2003، ص235.

3 - المنطقة التي تقع بين المنطقة المركزية من المدينة وهامشها ،أو هامشها و أطرافها ،حيث تختلط استخدامات الأرض المختلفة فيها، .ويتفق مع هذا التقسيم للمدينة كثير من الجغرافيين والمخططين ، ويقسم بعض الباحثين المدينة إلى ثلاث قطاعات رئيسية⁽¹⁹²⁾ تتطابق تقريباً مع التقسيم المذكور سابقاً . وهي :

- 1 . القطاع المركزي (Central Zone) .
- 2 . القطاع الأوسط (Middle Zone) .
- 3 . القطاع الخارجي (Outer Or Peripheral Zone) .

وقد أدت التجارة والخدمات دوراً متعظماً في المناطق الحضرية، ولكن تختلف أهمية هذا القطاع من مدينة لأخرى، وتقف عوامل مختلفة وراء تباين الدور الذي يقوم به القطاع التجاري في اقتصاديات كل منه ⁽¹⁹³⁾، وقد تبلور تفاعل تلك العوامل في بيئة المناطق الحضرية وتم ترجمته في أشكال توطنين مختلفة للأنشطة التجارية والخدمات داخل المدينة، كما يتم هذا التفاعل من خلال عدة عمليات (ايكولوجية) بتلك المناطق الحضرية، ويتباين الدور التي تؤديه الأنشطة التجارية والخدمات في اقتصاديات المناطق الحضرية ، باختلاف طبيعة العمليات الحضرية التي تسودها، والمراحل التي وصلت إليها في التنظيم الحضري، وتتخذ المنشآت التجارية والخدمات أماكن مختلفة من المدينة ، وذلك لمجموعة من العوامل⁽¹⁹⁴⁾:-

1- انخفاض تكلفتها عامة :- فلا تطلب التجارة والخدمات عمالة كبيرة أو وقود أو آلات ،كما تنخفض تكلفة إنشائها لقلّة المساحات التي تشغلها .

2 - المرونة الكبيرة الذي سيتمتع بها القطاع التجاري والخدمي، فيتم تشغيله في مساحات محدودة ،ويمتد رأسياً في الطوابق العليا ،وعلى العكس من الخدمات الصحية والتعليمية

192 - حسن الخياط ، التركيب الداخلي للمدن ، دراسة في بعض الأسس الجغرافية لتخطيط المدن ، مجلة الأستاذ المجلد الثاني عشر ، كلية التربية جامعة بغداد 1964 ، ص7.

193 - فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية المدن ،مصدر سابق، ص 363.

194 - فتحي محمد مصيلحي ، تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل ، مطبعة روائ وشركاه للدعاية والإعلان ،الإسكندرية ،1995، ص364.

والصناعية التي تتطلب امتداداً أفقياً في مساحات كبيرة لا تتوفر في مركز المدينة بل في المناطق الهامشية أو الأطراف .

3 - . يتميز القطاع التجاري بارتفاع عوائده الصافي بمقابل الانخفاض الكبير لعوائد الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية ، وحتى الصناعية بالرغم من ارتفاع عوائدها وقدرتها على المنافسة على المكان، ولكنها لا تجد حاجتها من الأرض الواسعة اللازمة للاستخدام الصناعي في المناطق المركزية لكي تنافس عليه ، ونتيجة التنافس بين القطاعات المختلفة على حيازة المكان في المدينة رتبت نظرية عارض الإيجارات (Bid Rent) الاستخدامات الحضرية على التوالي من المنطقة المركزية حيث نجد التجارة،، ثم الاستخدام الصناعي في القطاعات الوسطى، والاستخدام السكنى في الهوامش .

هذا وقد بذلت جهود كبيرة من قبل الجغرافيين والمخططين وعلماء الاجتماع ومتخصصين آخرين ومنذ أوقات مبكرة لدراسة استعمالات الأرض الحضرية المختلفة وتحديد مواقعها وانتظامها في المدن ، كانت تهدف لوضع نظرية يمكن بواسطتها تفسير أنماط استخدامات الأرض الحضرية ، وتتفق تلك النظريات والنماذج على وجود منطقة أعمال وتجارة مركزية تتوسط المناطق الحضرية ، ولكنها تختلف من مدينة لأخرى في درجة توسعها لتلك المناطق الحضرية .

ومن أهم النظريات والنماذج التي تهتم بالأنشطة التجارية للمدن، وتفسر تباين تكوينها ضمن استعمالات الأرض الحضرية ما يأتي : -

1) نظرية الأماكن المركزية : (Central Place Theory)

أتى الباحث الاقتصادي الألماني كرسنالر (W. Christaller) بهذه النظرية عام 1933 ثم قام بتعديلها عام 1961 ، جاءت النظرية نتيجة لدراسة قام بها في منطقة سهول بافاريا في جنوب ألمانيا (195)، وجاءت الدراسة انطلاقاً من أهمية التجارة والتسوق في اقتصاد المدن وتأثيرها في تنظيم وترتيب أحجام المدن وتباعدتها وفي نمطها المكاني ضمن النظام الحضري (196) اعتقاداً من الباحث بأن هذه النظرية ربما تستعمل لتوقيع المؤسسات التجارية

195 - عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص 372 .

196 - كايد عثمان أبو صبحه ، مصدر سابق ، ص 182 .

والأسواق الحضرية، حيث تقدم النظرية آلية لفهم دور المدينة مركزاً لتقديم الخدمات والسلع للسكان القاطنين بها وللـسكان القاطنين في الأماكن المحيطة بها، وتعمل المدينة هنا على تكاملها لإقليمها التابع لها، فهي تقدم السلع والخدمات لسكان الإقليم، وتحصل على الأموال من سكان الإقليم مقابل ما يحصلون عليه من سلع وخدمات، وبالتالي يرتبط بعلاقات متبادلة، وقد اعتمد كريستالر في دراسته على مفهومين (197) :-

أولهما هو الحد الأدنى من السكان (threshold range) ، والثاني مدى البضاعة المركزية (the range of a goods) ويقصد بالمفهوم الأول : هو الحد الأدنى من حجم السلع الضروري لضمان استمرار المؤسسات والمحلات التي تقدم البضائع والخدمات، وهذا الحد يرتبط بعدد السكان ومستواهم المعاشي إذ أن الأسواق الكبيرة والمؤسسات التي تقدم الخدمات ذات النوعية الخاصة لا يمكن أن تقوم وتستمر إلا في المدن الكبيرة .

أما المفهوم الثاني: فيعني المسافة التي يكون المتسوق مستعداً لقطعها من مكان سكناه إلى المدينة لغرض شراء بضاعة معينة أو الحصول على الخدمات، ، وقد لا تقاس تلك المسافة بالكلفة المادية بل تقاس كذلك بالوقت ،وان مبدأ التسوق (marketing principle) كان موضع اعتبار كريستالر (198) عندما بدأ في بناء نظامه الترتيبي ،وتسمى السلع والخدمات التي تقدم من المكان المركزي بالوظائف المركزية (Central Function) وتقدم من قبل المؤسسات (مخازن ومكاتب)، ، والعلاقات المتبادلة بين مستويات الحجم الوظيفي وما يقابلها من مستويات للمركزية تؤدي إلى ترتيب الأماكن المركزية في بيئة هرمية تتميز بما يلي (199) :

1. الأماكن من مستويات أعلى في الهرمية تقدم دوراً أكبر من الوظائف المركزية ويوجد بها عدد أكبر من المؤسسات والوحدات الوظيفية ، وتكون عادةً أكبر في حجم سكانها ، مقارنة مع الأماكن في المستويات الأولى.

197 - صبري فارس الهيتي ، وزميله ، مصدر سابق ، ص270 .

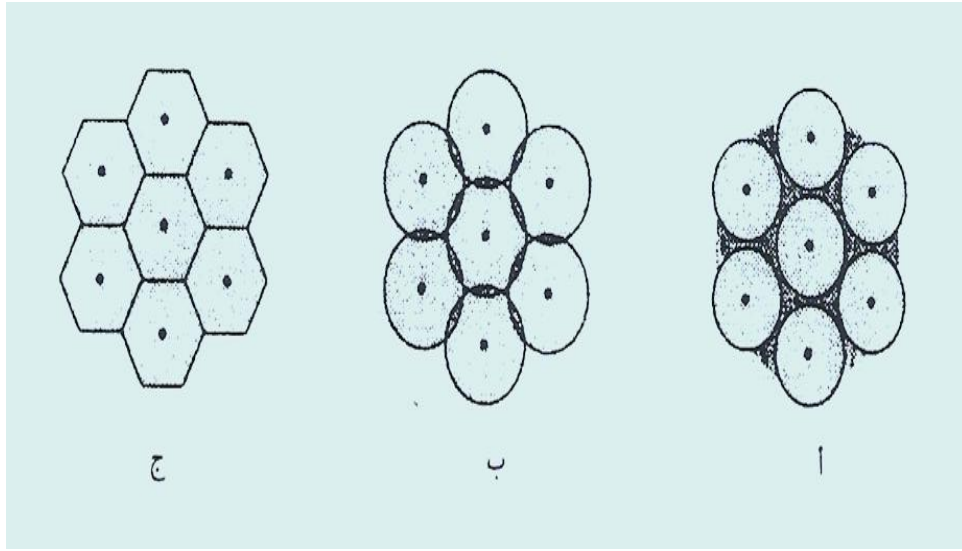
198 - عبد الفتاح وهيب ، جغرافية العمران ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1972 ، ص243 .

199 - كايد عثمان أبو صبحة ، مصدر سابق ، ص184-185 .

2 . تقدم الأماكن المركزية من مستوى معين جميع الوظائف المركزية التي تقدم من أماكن مركزية في مستويات أدنى ، بالإضافة إلى مجموعة من الوظائف التي تقدمها الأماكن المركزية في المستوى المعين .

3 . يرتبط توزيع الأماكن المركزية بمستوياتها في البيئة الهرمية، فتوجد الأماكن المركزية في المستويات الأعلى بعدد أقل، وتتباع عن بعضها بمسافات أطول مقارنة مع الأماكن المركزية في المستويات الأدنى ، وتمثل الهرمية للأماكن المركزية ميزة أساسية للتنظيم المكاني للتسوق .

شكل (3-5) أشكال المنطقة التجارية الدائرية والسداسية



2- نظرية الموقع الزراعي : Agricultural Location Theory

وضع هذه النظرية الألماني فون ثونن Von Tönen عام 1826 وكانت ثمرة لتجارب استمرت أربعين عاماً ، دون خلالها ملاحظاته في إدارة مزرعة خاصة له كان يديرها قرب مدينة (روستوك)⁽²⁰⁰⁾ حاول من خلالها تفسير أنماط استخدام الأرض الزراعية التي تتطور وتتمو حول المدن أو المراكز الحضرية نتيجة تأثيرها على الرقعة الجغرافية المحيطة بها ، وكانت هذه النظرية أول محاولة أعطت البعد المكاني أهمية كبرى عند دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء أكان ذلك على مستوى التوزيع الجغرافي لهذه النشاطات أو التنظيم المكاني بناء على أسس

اقتصادية وجغرافية مثل تكلفة النقل وعامل المسافة أو موقع السوق⁽²⁰¹⁾، وقدم ثونن نظريته التي عرفت بإسم المقاطعة المعزولة (the isolated state) والتي افترض فيها وجود قطر منعزل عن بقية العالم ، وتقع مدينة كبرى (ميتروبوليتان) في منطقة سهلية منبسطة افترض أنها متجانسة التربة والمناخ وإمكانية الوصول إلى جميع المناطق متساوية ، ويتوزع السكان في هذه المنطقة بالتساوي⁽²⁰²⁾، حاول الباحث من خلال نظريته هذه توضيح العلاقة بين موقع السوق وتكلفة نقل الإنتاج الزراعي واثّر ذلك على أنماط استخدام الأرض الزراعي وأنواع المحاصيل المنتجة وتوزيعها الجغرافي، تتمثل الفرضية الأساسية لهذه النظرية في أن تكاليف الإنتاج تزيد كلما زادت المسافة عن المدينة أو السوق أي كلما ابتعدنا عن السوق ترتفع تكاليف النقل، ونظراً لطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة تتخذ أنماط استخدام زراعي معينة على شكل نطاقات دائرية حول المدينة (السوق) أو المركز الحضري، وبناء على ذلك افترض فون ثونن ستة نطاقات دائرية لاستخدام الأرض حول المدينة (السوق) موزعة كآلاتي⁽²⁰³⁾ :

- 1 - النطاق الأول هو الأقرب للسوق وتخصص لإنتاج سلع سريعة التلف أي نطاق زراعة الخضراوات والأشجار وإنتاج الألبان وهي منتجات زراعية وحيوانية تتأثر صلاحيتها بعامل المسافة.
- 2 - نطاق الغابات وإنتاج الأخشاب لأغراض التدفئة والوقود ، ويرجع قرب نطاق الغابات من المدينة إلى خفض تكاليف نقل الأخشاب من ناحية (حجم الأخشاب كبير وعائده الاقتصادي قليل لا يتحمل تكاليف نقل عالية) وطبيعة وسائل النقل المتوفرة سابقاً (الشكل 5- 4) .
- 3 - نطاق الزراعة الكثيفة للحبوب وبعض المحاصيل الأخرى .
- 4 - نطاق زراعة حبوب بدورة زراعية تترك فيه الأرض بوراً عاماً واحداً كل ست سنوات .
- 5 - نطاق زراعة حبوب وفق دورة زراعية ثلاثية ، أي تترك الأرض للراحة عام واحداً بعد زراعتها عامين متتاليين .

201 - عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998، ص118 .

202 - كابد عثمان أبو صبيحة ، مرجع سابق ، ص269 .

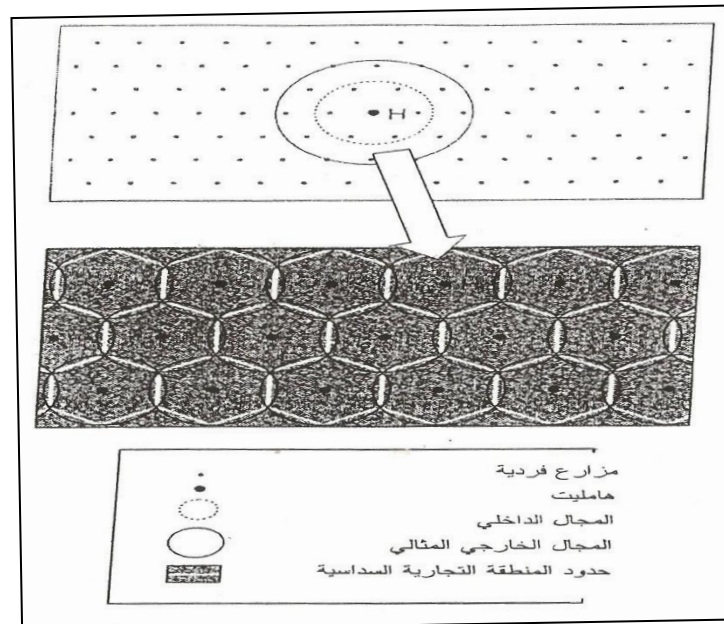
203 - عثمان محمد غنيم ، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري ، إطار جغرافي عام ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص52-53 .

6 - نطاق المراعى وتربية الحيوانات ، واهم ما تصدره إلى السوق هو الحيوان الذي يساق للمدينة لتقليل كلفة النقل ، أو منتجات الألبان التي لا تتلف بسرعة مثل الجبن وأهمية هذه النظرية تأتي بكونها نقطة البداية في تفسير توزيع وكثافة استخدامات الأرض حول المدن، وإمكانية تطبيق الفكرة ذاتها على استخدامات الأرض في المدن بحيث تتنافس الوظائف المختلفة على استخدام الأرض داخل المدينة، ويشغل الاستخدام (الوظيفة المعينة) قطعة الأرض التي تعطي أعلى ربح أو مردود ، وتبين أن النقطة الأكثر سهولة الوصول إليها في المدينة هي المنطقة التجارية المركزية (CBD) ،وهي المنطقة التي يمكن الحصول فيها على كل شيء بأقل كلفة مواصلات تحيط بها أربعة أنماط استخدامات الأرض ، بحيث تحتل المكان الأقرب تلك الأنشطة التي تحتاج إلى سهولة في الوصول إلى المنطقة التجارية المركزية بشكل كبير وتحتل المناطق البعيدة تلك الوظائف التي تحتاج إلى سهولة الوصول بدرجة اقل، وقد احتلت الوظيفة التجارية والصناعية الخفيفة اقرب المناطق إلى المنطقة التجارية المركزية ، ثم تلتها الوظيفة السكنية فالوظيفة الصناعية .

3) نظرية سنكلير : وضع سنكلير (Sinclair) نموذجاً لأنماط استخدام الأرض حول المدن يشبه إلى حد بعيد نموذج فون ثونن ، حيث تظهر نطاقات دائرية حول المدينة تتموج في بعض الأحيان نظراً لتأثير المواصلات عليها وهذه النطاقات هي (204): -

1 - نطاق الزراعة الحضرية : يخضع استثمار هذا النطاق لإرادة ملاك الأرض فيه، وأكثر أشكال الاستثمار انتشاراً هي الزراعة المحمية وتربية الدواجن .

شكل (4-5) شكل المنطقة التجارية التابعة لهاملت اصغر مكان مركزي



2 - . نطاق الأراضي الفارغة والحشائش الموسمية : ينظر إلى هذا النطاق بأنه سيخضع للاستخدام الحضري مستقبلاً ، وبالتالي سيرتفع ثمنه ، لذا يترك جزء كبير من الأرض بوراً ويزرع القسم الآخر بمحاصيل غذائية ، وقسم آخر بأعلاف لسد حاجة ملاك الأرض من غذاء الماشية والحيوانات المختلفة .

3 - . نطاق المحاصيل الحقلية والأعلاف : تستخدم الآلات الحديثة في الإنتاج الزراعي في هذا النطاق الذي يسود فيه زراعة الحبوب .

4 - . نطاق الألبان والمحاصيل الحقلية : تستخدم المساحات القريبة من السوق أو المدينة من هذا النطاق في إنتاج الألبان، أما المساحات الخلفية فتزرع بالحبوب .

5 - . نطاق الأعلاف : وفيه تنتشر زراعة الأعلاف لتغذية الماشية والحيوانات المختلفة .

4) نظرية الدوائر المترازمة :- (Concentric Zone Theory)

ظهرت هذه النظرية في العشرينيات من القرن العشرين (1925م) من خلال الدراسة التي قام بها ارنست برجس (Ernest W. Burgess) أحد علماء الاجتماع الحضري نتيجة دراسته لمدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية ، على أساس أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجاري، ثم تتخف تدريجياً بالبعد عن المنطقة المركزية، (وافترض أن المدينة تنمو وتتطور بشكل دائري هندسي من الداخل نحو الخارج بسبب الضغط الذي يولده نمو المنطقة التجارية المركزية (CBD) والمنطقة الصناعية على المناطق السكنية المجاورة، وبسبب رغبة سكانها للتخلص من ازدحام المنطقة الصناعية وخاصةً بعد أن يرتفع مستوى معيشتهم)⁽²⁰⁵⁾ وقد صور عملية زحف المناطق بعضها على بعض بعملية غزو مستمرة

إلى جميع الجهات ، ويرى برجس أن استخدامات الأرض في المدينة تنحصر في خمسة نطاقات تحيط بمركز المدينة وضع التجارة في الحلقة الأولى والثانية كالتالي :-

1 . المنطقة التجارية المركزية : (Central Business District (CBD)

تمثل هذه المنطقة وسط المدينة وتشكل مركز النشاط التجاري وملتقى طرق المواصلات الرئيسية فيها ⁽²⁰⁶⁾، وترتفع المباني في هذه المنطقة لعدة طوابق نظراً لارتفاع أسعار الأراضي وميل المستثمرين إلى التوسع الرأسي بدلاً من التوسع الأفقي وتشمل هذه المنطقة المخازن الكبرى والمحلات التجارية الأنيقة والمكاتب الهندسية والإدارية والنوادي والبنوك والفنادق والمسارح والمتاحف ودور السينما وغيرها من مؤسسات اللهو والتسلية ، وتمتد هذه المؤسسات مع بعضها في المدن الصغيرة أو متوسطة الحجم ⁽²⁰⁷⁾، أما في المدن الكبيرة فأنها تظهر متميزة عن بعضها بحيث يمكن ملاحظة عدة مناطق ثانوية تتجمع في كل منها المؤسسات التي تنتمي إلى نوع واحد مثل منطقة البنوك ومنطقة الدوائر ، ومنطقة تركز محلات التسلية ومنطقة الفنادق وشركات النقليات ... الخ ، وكلما توسعت المدينة كلما زاد تخصص المؤسسات وتكاملها في مناطق معينة ضمن المنطقة التجارية .

2 . المنطقة الانتقالية : (Transitional Zone)

تجمع هذه المنطقة بين خصائص المنطقة المركزية وخصائص المنطقة الثالثة التي سكنها العمال، وعادة ما تتوسع المنطقة التجارية على حساب هذه المنطقة التي سرعان ما تغزوها الاستخدامات التجارية، وهذه المنطقة تجمع ما بين مخازن تجارية لبيع بضائع الجملة وبعض مؤسسات الصناعات الخفيفة مع الاستعمال السكني لذوى الدخل المحدود حيث الدور السكنية القديمة والمتدهورة لذا تكثر غرف الإيجار التي تسكنها على الأكثر الطبقة الفقيرة من السكان .

3 . منطقة المساكن الفقيرة : Low Income Housing

206 - عثمان محمد غنيم ، تخطيط استخدام الأرض ، مصدر سابق ، ص56-57

207 - عبد الرزاق عباس حسين ، مصدر سابق ، ص46 .

يعيش في هذه المنطقة السكنية عادةً عائلات ذات مستوى اقتصادي واجتماعي أفضل من سكان المنطقة الانتقالية، كما أن أكثرية الأيدي العاملة فيها يعملون في المنطقة التجارية المركزية أو تجارة الجملة أو الصناعات الخفيفة .

4 . منطقة المساكن الجيدة : High Income Housing

5 . منطقة الحركة (الضواحي) : Commuter Zone

(5) نظرية القطاعات: - Sector Theory

بدراسة مكثفة للتركيب السكاني لـ 142 مدينة أمريكية في الثلاثينات⁽²⁰⁸⁾ فضلاً عن جمع الحقائق عن خمس مدن كبرى (نيويورك، واشنطن، شيكاغو، ديترويت، وفيلادلفيا)⁽²⁰⁹⁾ واستندت هذه النظرية على رسالة افترضها هارد (Hurd) في سنة 1903، حيث نوعين من النمو الحضري، الأول دعاه بالنمو المحوري ويحدث بتوسع المدينة من المركز نحو الخارج على طول امتداد خطوط المواصلات الرئيسية ، أما النوع الثاني أطلق عليه النمو المركزي وهو التوسع الذي يحدث حول مركز المدينة الرئيسي أو حول المنطقة التجارية وحول المراكز التجارية الثانوية التي توجد عادة موزعة داخل المدينة وخاصة عند تقاطع الطرق ، ورأى بأن هذين النوعين من النمو يؤديان إلى اتخاذ المدينة الشكل النجمي أو الشعاعي⁽²¹⁰⁾ منذ وجد هويت بأن موقع الأرض يعكس ثمن الأرض ويؤثر في استعمالات الأرض الحضرية ورتبتها في خمس قطاعات واذرع تتشعب من مراكز المدينة تمتد على طول النقل والمواصلات واحتل الاستعمالات التجارية قلب المدينة وتتشعب منها الاستعمالات الأخرى .

(6) نظرية النوى المتعددة: - (Multiple Nuclei)

ظهرت هذه النظرية في عام 1945 كتعديل لنظرية الدوائر المترابطة والقطاعات، وقد اشترك في تقديمها الجغرافيان الأمريكيان جانسي هارس C. D. Harris وإدوارد أولمان E. L. Ullman أكدت النظرية على أن المدن الكبرى تتكون من مجموعة من البؤر التي تنمو حولها المدينة إلى جانب النواة المركزية وهي المنطقة التجارية⁽²¹¹⁾ ،تنقسم بموجبها الاستعمالات

208 - كايد عثمان أبو صبحه ،مصدر سابق ، ص237 .

209 - عبد الرزاق عباس حسين،مصدر سابق ، ص51

210 - صلاح الجنابي ،جغرافية الحضر،أسس وتطبيقات ، منشورات جامعة الموصل ، 1985 ، ص103 .

211 - عبد الرزاق عباس حسين مصدر سابق ، ص54 .

الحضرية، فتكسبها وظائف متعددة ذات علاقات مكانية ، وتختلف هذه البؤر في أحوالها فبعضها تجارى والأخر صناعي أو سياحي أو جامعة أو مركز علمي، مع ملاحظة أن عدد هذه البؤر يزداد كلما ازداد حجم المدينة، وبموجب هذه النظرية تقع الاستعمالات التجارية للأرض في ثلاث مناطق هي : -

أ.- المنطقة التجارية المركزية : وهي النواة الرئيسية في المنطقة الحضرية وعندها تلتقي طرق المواصلات ، ويمكن تقسيم هذه المنطقة إلى عدد من المناطق الثانوية فهناك منطقة لبيع المفرد والمنطقة المالية التي تتركز فيها البنوك وأخرى لدور السينما .

ب - منطقة مؤسسات تجارة الجملة مع الصناعات الخفيفة : تمتد عادة على طول سكك الحديد بالقرب من المنطقة التجارية ولكنها لا تشكل دائرة كاملة كما ادعى برجس .

ت.- منطقة تجارية ثانوية (قطاعية) بعيدة ، تمثل نواة تنتظم حولها استخدامات الأرض.

(7) نظرية شابو : - G. Chabot

جاءت هذه النظرية عام 1952 بتركيب هيكل استعمالات أرض المدينة وإقليمها بحلقات مركزية مكونة من ثلاث مناطق (شكل 5-5) هي (212) :-

أ . الضاحية القريبة : وهي امتداد المدينة بكثافة منخفضة وتنفصل عنها بأجزاء فضاء .

ب . الضاحية الوسطى : وهي المنطقة التي لا تعد جزءاً من المدينة ، ولكنها تعتمد عليها مباشرة مع وسائل المواصلات، وقد ترتبط بالمدينة بواسطة رحلات ليست يومية ولكن على فترات منتظمة لقضاء المصالح المهمة .

ت . الضاحية البعيدة : وهي المنطقة التي تضعف قوة تأثير المدينة عليها والحركة بينها وبين المدينة تكون طارئة في الحالات الهامة كالاستشارات الطبية ، أما الأعمال الأخرى فتنجس إلى المدن الصغيرة المحلية .

(8) نظرية فيكتور جرون : - Victor Gruen

وضع جرون نظريته المشهورة قلب مدنا (The Heart Of Our Cities) عام 1964 حيث وصف حدود هيكل إستخدامات الأرض للمدن الكبرى كآلاتي⁽²¹³⁾ :

A . قلب المدينة الكبرى (The Metropolitan Core)

حيث يعبر عنه باسم منطقة الأعمال المركزية حيث الفعاليات التجارية الرئيسية فضلاً عن الأعمال الثقافية والاجتماعية والحكومية .

B . مراكز ثانوية للمدينة (The Secondary Cores)

C . إطار قلب المدينة (The Core Frame)

D . حدود قلب المدينة (The Core Fringe)

E . المساحات العمرانية في حدود المدينة .

F . المساحات العمرانية خارج حدود المدينة .

G . مساحة الضاحية في حدود المدينة .

H . إقليم المدينة الكبرى .

9) نظرية وينكو : (Wingo)

اقترح وينكو نموذج لتوزيع استخدامات الأرض الحضرية عام 1962 معتمداً أهمية النقل، فهو يرصد العلاقة بين زمن الانتقال ونفقة النقل من جهة ، والقيمة العقارية من جهة أخرى ، ويقترح بإيجاد علاقة بين مدة المسافة وتكلفة النقل من ناحية وبين القيم العقارية من ناحية أخرى.

10) نموذج بريد فوت :- (Proud Food)

لتحديد الأنماط المكانية للاستعمالات التجارية بالمدن ، ميز بريد فود خمس مناطق تجارية هي⁽²¹⁴⁾:

أ- المنطقة التجارية الرئيسية . ب - المناطق التجارية الثانوية الرئيسية.

ت - الطرق التجارية الرئيسية . ث - شوارع الأحياء التجارية .

ج- . تجمعات أعمال المعزولة .

213 - فاروق عباس حيدر، مصدر سابق ، ص158 .

214 - صبري فارس الهيتي ، جغرافية المدن ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص66 .

11 نموذج مورفي :- (Murphy)

- صنف الباحث مورفي المناطق التجارية في المدن إلى ثمانية مواقع ⁽²¹⁵⁾ :
- أ . المنطقة التجارية المركزية .
 - ب . المراكز التجارية الخارجية (الثانوية والمخططة).
 - ج . الأشرطة التجارية الرئيسية .
 - د . الشوارع التجارية المحلية .
 - هـ . تجمعات المخازن المعزولة .
 - و . مراكز التسوق الإقليمية المخططة (خارج حدود المدينة) .
 - ر . مناطق تجارة الجملة على طول سكك الحديد .
 - ز . مناطق تجارة الجملة الجديدة على طول الطرق العامة .

12 نموذج بري (Berry)

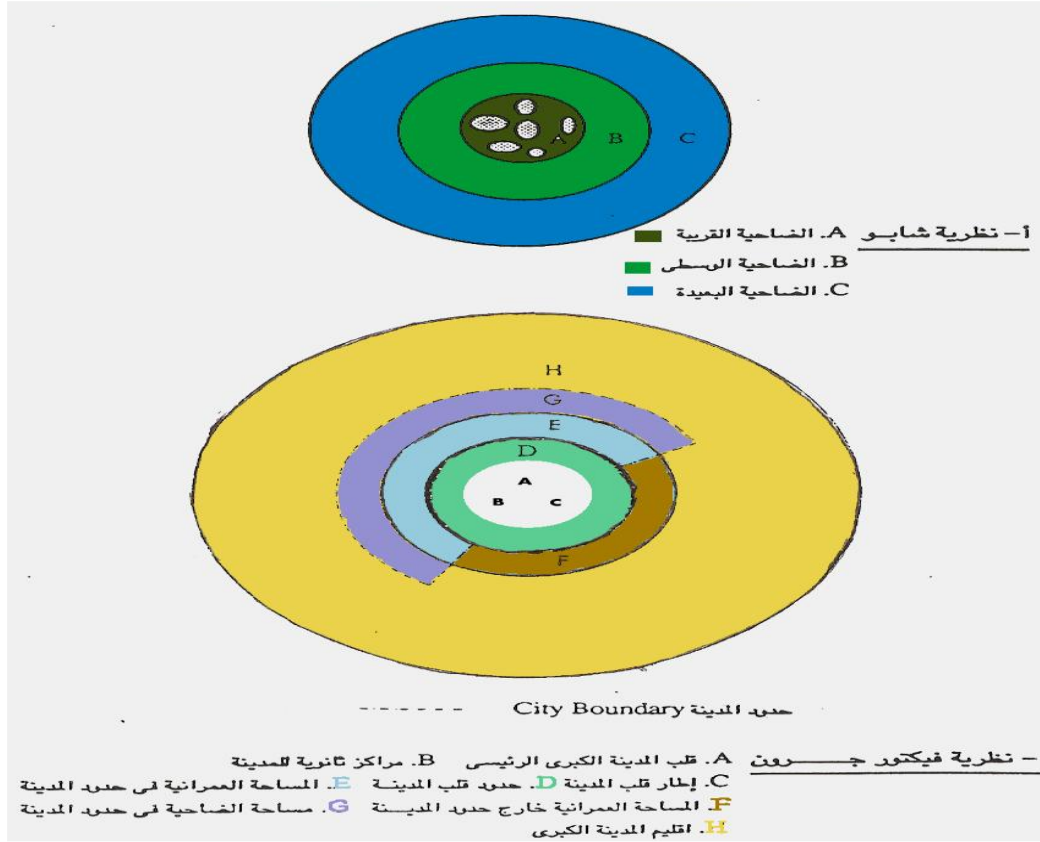
- حدد الباحث بري ثلاثة نطاقات رئيسية للاستخدامات التجارية هي ⁽²¹⁶⁾ :
- أ . المراكز التجارية : وهي تضم المنطقة التجارية المركزية والمراكز التجارية المحلية والإقليمية بالأحياء السكنية .
 - ب . الأشرطة التجارية : وتشمل الشوارع التجارية التقليدية والطرق التجارية الرئيسية والأشرطة التجارية بالضواحي والأشرطة الممتدة على طول الطرق العامة.
 - ت . المناطق التجارية المتخصصة : وتضم مناطق الترفيه والمعارض المتخصصة.
- وعلى الرغم من أن هذه التصنيفات لا تنطبق على المدن العراقية بسبب اختلاف ظروف نشأتها وتطورها عن المدن الغربية ⁽²¹⁷⁾، إلا أن هذا لا يعني الحيلولة دون الاستفادة من هذه النماذج والتطبيقات بشكل أو بآخر في دراسة التركيب التجاري للمدن العربية .

215 - عبد الرزاق عباس حسين ، مصدر سابق ، ص75 .

216 - Brain J. Berry (General Features of Urban Commercial Structures) in Larry S. Boyrne (ed) , Internal Structures of the City .

217 - هاشم خضير الجنابي، الوظيفة التجارية لمدينة الموصل الكبرى، في أزهر السماك ، وهاشم الجنابي، وصلاح الجنابي، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق ، مطبعة جامعة الموصل ، 1985 ، ص145.

شكل (5-5) نظرية شابو ونظرية فيكتور جرون في تركيب هيكل إستخدامات أرض إقليم المدينة



مصادر الفصل الخامس :

- 1- أحمد على إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1993.
- 2- أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، مكتبة الأنكلو المصرية ، القاهرة ، 1991 .
- 3- حسن الخياط ، التركيب الداخلي للمدن ، دراسة في بعض الأسس الجغرافية لتخطيط المدن ، مجلة الأستاذ .المجلد الثاني عشر ، كلية التربية جامعة بغداد 1964.

- 4- حازم محمد إبراهيم، المعايير التخطيطية للمراكز التجارية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية، 1980.
- 5- سامية الفضالي ، العمارة الداخلية للمحال التجارية وأثرها على الذوق العام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الفنون الجميلة ، جامعة حلوان، 1985.
- 6- عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 1998.
- 7- عثمان محمد غنيم ، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري ، إطار جغرافي عام ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001.
- 8- عبد الفتاح وهيبه ، جغرافية العمران ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1972 .
- 9- عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1977.
- 10- صلاح حميد البحيري ، مورفولوجية التركيب التجاري لشارع الشهيري بقلب مدينة الرياض ، دراسة ميدانية، ندوة المدن السعودية انتشارها وتركيبها الداخلي 21-23 مارس ، جامعة الملك سعود ، الرياض 1983.
- 11- صبري فارس الهيتي ، ود.صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مطبعة دار الكتب ، جامعة بغداد، 1986.
- 12- صبري فارس الهيتي ،جغرافية المدن ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .
- 13- صلاح الجنابي ،جغرافية الحضر ،أسس وتطبيقات ، منشورات جامعة الموصل ، 1985.
- 14- فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية المدن ، الإطار النظري وتطبيقات عربية ، مطابع التوحيد الحديثة ، القاهرة، 2000.
- 15- فتحي محمد مصيلحي ، تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل ، مطبعة روي وشركاه للدعاية والإعلان ،الإسكندرية ،1995.
- 16- فاروق عباس حيدر ،تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف ،1994 ،الإسكندرية.
- 17-كايد عثمان ابو صبحة ، جغرافية المدن ، دار وائل للنشر ، عمان، ط1 ، 2003.
- 18- محمد الجيلاني الأزهري ، قانون النشاط الاقتصادي والمبادئ والقواعد العامة ، المركز القومي للبحوث والدراسات العملية ، ليبيا ، طرابلس 1997.

- 19-هيثم سعيد الشرقاوي ، المباني التجارية المجمعة في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ،
الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2003 .
- 20-هاشم خضير الجنابي ، مدينة دهوك ، دراسة في جغرافية المدن ، مطابع جامعة الموصل
، 1985.
- 21-هاشم خضير الجنابي، الوظيفة التجارية لمدينة الموصل الكبرى ،في أزهر السماك ،وهاشم
الجنابي ،وصلاح الجنابي، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق ، مطبعة جامعة الموصل
، 1985 .
- 22-Chapin , f , Stuart (Urban land Use Planning) second edition ,
University of Illinois press ,New York , 1972 , pp. 16-17 .
- 23-Brain J. Berry (General Features of Urban Commercial Structures) in
Larry S. Boyrne (ed) , Internal Structures of the City .
- 24-Yeates M. and B. Garner ,(The North American City) , second
edition , Harper and row , N.Y.,1976, p200 .

الفصل الثامن

الخدمات المجتمعية الحضرية

أولاً / مفهوم الخدمات (Services):

منذ أقدم العصور حيث عرفت المدن على اختلاف مواقعها الجغرافية طول الفترات التاريخية المختلفة بأنماط مختلفة في استخدام الأرض، وكانت تتواجد الأسواق والقصور والمعابد والمباني العامة في مراكز المدن العربية التاريخية القديمة⁽²¹⁸⁾، وكانت مساكن التجار والحرفيين تأخذ شكلاً حلقياً دائرياً محيطاً بمركز، وإن الظاهرات الحضرية الجديدة كالحمامات العامة والجسور والمسكن المتعددة الطوابق ظهرت لأول مرة في داخل مراكز المدن الرومانية، وبرزت بشكل واضح الاستخدامات السكنية والتجارية والدينية والعسكرية لمختلف المدن القديمة وامتدت هذه الاستخدامات إلى المدن المعاصرة وازدادت تعقيداً لزيادة السكان و تنوع إحتياجاتهم وارتفاع مستواهم الإقتصادي والإجتماعي والحضاري، وترجمت هذه المتطلبات على الأرض بصورة أشكال مختلفة من الاستخدامات الحضرية والخدمات المختلفة⁽²¹⁹⁾.

ودراسة الخدمات وفق المنظور الجغرافي جاءت متأخراً وذلك لإختلاف الباحثين والمعنيين في شؤون الخدمات من وضع تعريف محدد وشامل لها⁽²²⁰⁾.

وقد عرف الباحث فليب كرتير (Philip kotter) الخدمات بأنها عبارة عن السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية غير الملموسة التي غالبا ما تستهلك في نفس الوقت الذي تنتج فيه وإن إنتاجها قد يرتبط أولاً بإنتاج مادي⁽²²¹⁾.

كما عرف الباحث كرونروس (cronroos) الخدمات بأنها اشياء مدركة بالحواس و قابلة للتبادل تقدمها شركة أو مؤسسة معينة تعني بتقديم الخدمات⁽²²²⁾.

(218) صبري فارس الهيتي و زين العابدين علي صفر، جغرافية المدن، منشورات جامعة عمر المختار، دار البيضاء، ليبيا، 2012، ص 10 .

(219) المصدر نفسه، ص 11 .

(220) عثمان محمد غنيم، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري، ط2، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2008، ص 213.

(221) ينظر إلى:

أ- أحمد السيد الزاملي، الخدمات الصحية في محافظة إحصاء بالمملكة العربية السعودية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1997، ص 5.

ب- سعيد فاضل أحمد، واقع ومستقبل الماء الصافي والمجاري في مدينة بعقوبة (دراسة في جغرافية الخدمات)، رسالة ماجستير، (غير منشورة) -كلية الآداب، جامعة ديالى، 2008، ص 8.

(222) خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس و معايير و تقنييات)، دار الصفاء للنشر والطباعة، عمان، الاردن، 2009، ص 38.

وتعتبر الخدمات من أهم فعاليات المدينة الأساسية فلولاها لما استطاعت المدينة أن تتحول الى بيئة حضرية مناسبة لتجمع السكان بأعداد هائلة وتوزيع تلك الخدمات حسب تباين وكثافة السكان في المدينة، ودراسة معدلات الانسجام المكاني المتحقق من خلال مستوياتهم المختلفة⁽²²³⁾.

وهدف الخدمات هو إشباع الحاجات البشرية بشكل مباشر أو غير مباشر، و لها دور في تحسين نوعية حياة الفرد والمجتمع، ويتم إدارة تلك الخدمات من قبل الأفراد أو الدولة، ومن خلال ذلك يمكن تقسيم الأنشطة الخدمية الى ثلاثة أنواع رئيسية كالتالي⁽²²⁴⁾:

أولاً: الأنشطة الخدمية (المادية): وهي كل الفعاليات والمنشآت الاقتصادية وتشمل وسائل المواصلات بأنواعها ومحطات الركوب والمطارات، والكهرباء ومحطات توليد الكهرباء والإتصالات...الخ.

ثانياً: الخدمات المؤسسية وهي تشمل جميع المؤسسات الحكومية العامة التي تقدم خدماتها للجمهور كالوزارات والجمارك...الخ.

ثالثاً: الخدمات الإجتماعية (غير المادية): وهي الفعاليات ذات المردود الإجتماعي وان جوهر هذه الخدمة هو بيع ووقت وموهبة الأفراد ذوي الخبرة العالية الى عامة الشعب، كالتعليم والصحة والدينية والترفيه والمياه والمجاري ومحطات التقنية ومراكز البوليس والاطفاء والمكتبات والملاعب الرياضية ومراكز الخدمات الإجتماعية...الخ.

وان للخدمات أهمية كبيرة في عملية تخطيط إستعمالات الأرض الحضرية نظراً لأهميتها الإجتماعية والإقتصادية على حد سواء. فأى نشاطات لا ترتبط بخدمات العامة (خدمات مجتمعية وخدمات بنية تحتية) أو تقع في مناطق بعيدة عن مناطق توفر الخدمات العامة تكون ذات أهمية قليلة في عملية تخطيط إستخدام الأرض، لذلك فإن عدم توفر الخدمات العامة يلعب دوراً مهماً في عملية تخطيط إستخدام الأرض الحضري او الريفي وتؤثر فيها بشكل كبير، وان

(223) بشير إبراهيم الطيف وآخرون، خدمات المدن (دراسة في جغرافية التنمية)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس،

لبنان، 2009، ص 28.

(224) عباس غالي داود الحديثي، الخدمات الترفيهية لسكان مدينة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب،

جامعة بغداد، 1983، ص 1.

تحليل هذه الخدمات لا تقتصر على كم هذه الخدمات بل يجب أن تشمل كذلك نوعية هذه الخدمات⁽²²⁵⁾.

وهذه الخدمات على درجة عالية من الأهمية في دراسة المدن وتخطيطها، نظراً لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ، فأى نشاطات لا ترتبط بخدمات البنية التحتية أو تقع في مناطق بعيدة عن مناطق توفر الخدمات تكون ذات أهمية قليلة في عملية تخطيط استخدام الأرض ، لذلك فإن توفر أو عدم توفر خدمات البنية التحتية يلعب دوراً مهماً في عملية تخطيط استخدام الأرض ويؤثر فيهما بشكل كبير ، وأن عملية تحليل ما هو متاح من خدمات بنى تحتية لا يقتصر على كم هذه الخدمات وبل وتشمل على نوعية هذه الخدمات ، وأن الاهتمام الكبير لدراسة الخدمات وتخطيط مواقعها وتحديد حاجة المدينة إليها جاءت نتيجة لدوافع عديدة ومنها :-

1 . التزايد الكبير لأعداد السكان في العالم مع التركيز الكثيف في المدن ، وترافق مع هذه الزيادة السكانية تزايد العاملين في الخدمات ، حيث قدر عدد العاملين في هذا النشاط 25% من جملة القوى العاملة في العالم عام 1965م ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 49% خلال الفترة⁽²²⁶⁾ ما بين عام 1990-1995. كما ولدت الكثافات السكانية العالية في المدن بسبب الزيادة السكانية ضغطاً شديداً على الخدمات وزيادة الطلب عليها⁽²²⁷⁾، لذا نجد أن أعداداً هائلة من سكان المدن يعيشون على هامش الخدمات⁽²²⁸⁾ ويتطلب الأمر تحدياً كبيراً والحاجة المستمرة لتغيير الوضع القائم بتطوير إدارة الأرض من خلال أنماط استخدام الأراضي واستخداماتها المثلى

([1]) عثمان محمد غنيم و ماجدة ابو زنط، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها)، دار الصفاء

للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 172-173.

226- بشير عباس العلاقي ، وحמיד عبد النبي الطائي ، تسويق الخدمات ، مدخل استراتيجي ، وظيفي ،

وتطبيقي ، دار العقل ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص 21 .

227 . عبدالاله أبو عياش ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980 ، ص 125-128 .

228 - فاطمة عبد العزيز الحمدان ، دراسة ايكولوجية عن متغيرات الحد النمو السكاني بمدينة جدة ، دار

المجتمع للنشر والتوزيع ، جدة ، 1987 ، ص 181 .

لضمان إشباع حاجات السكان فيها ، كما إن محدودية مساحة الأرض في دول العالم المختلفة بالرغم من التقدم التكنولوجي المستمر في زيادة القدرات البشرية على إنتاج مزيد من الطعام إلا إن معدل الزيادة في إنتاج الغذاء وإشباع الحاجات السكانية سيكون أيضاً محدداً لأن كلفة الإنتاج تزداد باستمرار ، كما إن تدهور الأراضي ومصادر المياه لسوء الاستخدام تدعو إلى العمل للمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة بكل عناصرها والتي أصبحت هدفاً ومطلباً اجتماعياً ، كما إن وجود تنافس بين الاستخدامات الحضرية وما خلف من سوء توزيع الخدمات وظهور خلل واضح في التوزيع المكاني للخدمات حسب الحاجات السكانية ، كما يهدف التخطيط إلى تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعة السائدة إلى الأفضل ومنع حدوث أي تغييرات غير مرغوبة من قبل السكان ، ومن هنا أصبحت دراسة تحديد أفضل المواقع للخدمات (229) تحتل مكانة عالية في اغلب الدراسات التخطيطية والجغرافية على حد سواء.

2- أهمية الخدمات بالنسبة للفرد والمجتمع في كل المجتمعات الحضرية والريفية دعت إلى الكثير من المعنيين والباحثين دراسة الموضوع كل حسب زاوية تخصصه وللجغرافيين والمخططين مساهمة واسعة في هذا المجال (230)، حيث يدعون إلى تخطيط الخدمات وفق فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته وقيمه، وتقدير احتياجات السكان لها، وتحديد مواقعها، والمساحات المطلوبة لها.

إن دراسة التوزيع المكاني للخدمات في المدن هي محور إهتمام كثير من الباحثين في مجال جغرافية المدن والتخطيط الحضري، والمعنيين في شؤون المدن ولذا تعددت اهتمامات الباحثين في هذا المجال، فمنهم من ركز على الخدمات الصحية في المدن مثل اردبل (Ardel 1970)، واريكسون (Earichson 1970)، وهارت (Hart 1977)، و توماس وفليب (Tomas & Philips 1978). كما ركز آخرون على الخدمات التعليمية مثل هارولد

229- أحمد البدري الشرعي ، دراسات في جغرافية العمران ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1955 ، ص86-87 .

230 - عبد العزيز صقر الغمادي ، الجغرافية الصحية كنموذج للجغرافيا التطبيقية ، الملتقى الجغرافي الأول لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 1984 ، ص132 .

(Harold 1971). وهول (Hall 1973) وجينك وشيفرد (Jenkins & Shophered 1972)، وهيربرت (Herbert 1978)، ولورد (Lord 1977)، كما ركز آخرون على الخدمات المدنية من الشرطة والدفاع المدني مثل مندل (Mandl 1970) وستوريك (Strbeck 1980)، بينما ركز آخرون على الخدمات الترفيهية في المدن⁽²³¹⁾.

ان الجغرافيين يهتمون بالتوزيع المكاني للخدمات العامة وان ذلك التوزيع يقوم على مبدأ التداخل والتفاعل بين وظائفها بمعنى إن توزيع شبكة المجاري وخدمات النقل والخدمات التعليمية والصحية ومراكز الإطفاء والبوليس ليست منفصلة في وظائفها عن بعضها البعض ولكنها تشكل مزيج من الوظائف المتداخلة⁽²³²⁾.

ويمكن حصر الدراسات في هذا المجال ضمن محورين أساسيين وهما أ- الدراسات التي ركزت على تطوير وتبني نماذج التوزيع الأمثل لمواقع الخدمات الحضرية المطلوبة داخل المدن، في محاولة للتوصل لتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً على الحيز الحضري أو أجزاء منها.

ب- الدراسات التي ركزت على تطوير وتبني نماذج لتحديد النطاقات المثلى للخدمات داخل المدن، في محاولة للتعرف على حدود الوحدات المكانية في المدن التي عن طريقها يمكن تقديم أفضل الخدمات لسكانها، وقد رافق هذا الاهتمام محاولات من قبل العديد من الباحثين لصياغة أطر نظرية في محاولة لشرح وتفسير وتوزيع الخدمات الحضرية داخل أحياء المدينة من أجل اختيار المواقع المثلى للخدمات الحضرية أو تحديد النطاقات المثلى لها.

وقد ركز الجغرافيون والمخططون بتوزيع تلك الخدمات داخل المراكز الحضرية بشكل عادل وجعلها في متناول الجميع وسهلة الوصول اليها من قبل سُكان المدينة و بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية والإقتصادية، و تلعب دوراً مهماً في التركيب الداخلي للمدينة وإظهار علاقة قوية بين المدينة وإقليمها⁽²³³⁾.

ثانياً / جغرافية الخدمات (Services Geography):

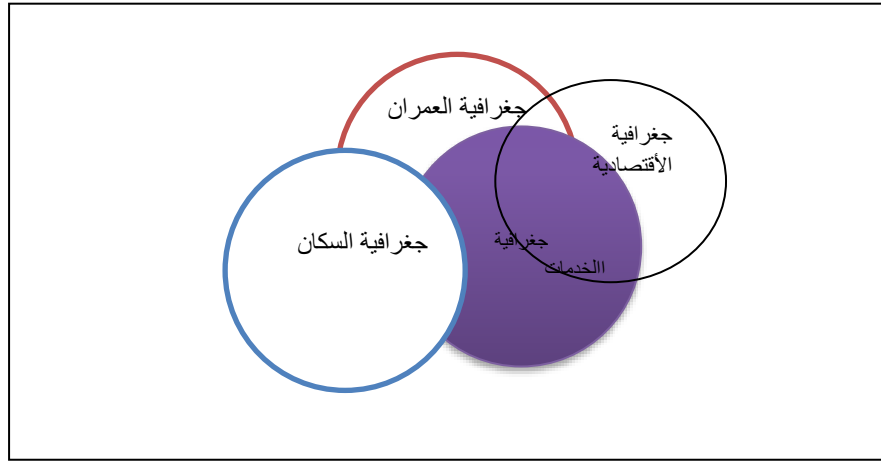
³ - صبري فارس الهيتي و دكتور زين العابدين علي صفر، جغرافية المدن، مصدر السابق، ص 12 .

⁴ - فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن (الإطار النظري و تطبيقات عربية)، مطبعة التوحيد الحديثة، جامعة المنوفة، القاهرة، 2000، ص 343.

(□□□) أحمد فياض صالح الحمدي، مدينة فلوجة وظائفها و علاقتها الاقليمية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1990، ص 20.

تعد جغرافية الخدمات من الفروع الحديثة للجغرافيا التطبيقية والتي ظهرت باهتمام فكري وتطبيقي التعامل مع الاحتياجات المباشرة والفورية لسكان الريف والحضر، وإن تلك الخدمات تشغل مساحة بينية فيما بين جغرافية الإقتصادية وجغرافية العمران وجغرافية السكان وجغرافية المدن⁽²³⁴⁾، و لتوضيح ذلك لاحظ شكل (1).

الشكل (1) موقع جغرافية الخدمات و علاقاتها بأقسام و فروع الجغرافية البشرية



المصدر: إعتقادا على: فتحي محمد مصيلحي, جغرافية الخدمات الإطار النظري و تطبيقات عربية, دار الماجد , القاهرة, 2007, ص 29, وبتصريف منها.

(□□□) عبدالمعطي شاهين عبدالمعطي، انتاج مياه الشرب واستهلاكها في ريف مركز سمنود (دراسة تطبيقية في جغرافية الخدمات)، مجلة كلية الاداب، العدد (44)، المجلد (2)، جامعة المنصورة، القاهرة، 2009، ص 547.

إن جغرافية الخدمات تقوم على إدراك التوزيعات ومدى تباينها من موقع لآخر، مع الاهتمام بالموقع والتجمعات السكانية بخصائصها المختلفة، وطرق وسائل النقل ومعرفة المسافة بين موقع المنشأة الخدمية والتجمعات السكانية المختلفة في المدينة والزمن اللازم للوصول إلى الخدمة والعواقب التي تعرقل إمداد الخدمة ومدى تطورها بمرور الزمن وإن كفاءة تلك الخدمة تظهر بمدى تطبيقها للمعايير التخطيطية المعتمدة عليها في مجاله⁽²³⁵⁾.

ولهذا شهدت الدراسات الخاصة بجغرافية الخدمات نشاطاً ملحوظاً بين الباحثين وإن للخدمات دور رئيسي في النهوض بالمشروعات الشمولية بمختلف الدول، وبعد توفير الخدمات بصفة عامة والخدمات المجتمعية بصفة خاصة كإحدى المتطلبات الرئيسة للسكان في أية دولة ولذا سعى معظم الدول إلى نشر هذه الخدمات بأكثر مساحة ممكنة من أرضها وعلى سبيل المثال لقد حظي إهتمام الباحثين بدراسة خدمة التعليم، وإن جغرافية الخدمات هدفها دراسة المدارس ومساحات الأرض المستعملة لتلك الخدمة ومدى تطورها و علاقتها بالسكان والعمران وتوزيعها وكفاءتها ومدى تطبيقها للمعايير التخطيطية والتصميمية على تلك الخدمة وإن لكل خدمة معايير لابد من تحديدها وتطبيقها على تلك الخدمة⁽²³⁶⁾. وحيث أن خطة بناء خدمات تقع ضمن الخطة الطبيعية، والجغرافية تمثل دراسة توفير المعلومات عن الظواهر في مكانها حاضرها وماضيها، وبينما التخطيط يمثل إعادة ترتيب تلك الظواهر أو مواقعها في صور أفضل ضمن خطط التنفيذ وإختيار موقع مناسب للظواهر للمدينة⁽²³⁷⁾، ولابد من متابعة ودراسة التغيرات التي تحدث في المحيط الطبيعي أو البيئي والأنشطة القائمة عليها والعمل على حسن إستغلالها.

والوسائل الفنية التي هي ضرورة لإحداث التغير في هذه البيئة، ولابد من خلق حالة من التوازن النسبي في توزيع الإستثمارات القطاعية بين المناطق المختلفة بغية الحد من ظاهرة التركيز

(235) عبدالحاميد ابراهيم الصباغ، الخدمات البريدية في مركز قطور (دراسة في جغرافية الخدمات)، مجلة كلية الاداب، العدد (36)، الجزء الثاني، جامعة منصور، القاهرة، 2005، ص 499.

(236) مصطفى محمد البغدادي، دراسة منهجية عن علاقة علم الجغرافيا بالخدمات، لمجلة حولية كلية البنات، العدد (17)، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1994، ص 256.

(237) محسن عبدالصاحب مظفر، دور الجغرافية العراقي في مسيرة التخطيط والتنمية (دراسة في الفكر الجغرافي التطبيقي)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (19)، مطبعة العاني، بغداد، 1987، ص 156.

السكاني والتفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الاقليم⁽²³⁸⁾، وان لتخطيط مواقع الخدمات المجتمعية أهداف وهي على النحو الآتي⁽²³⁹⁾:

أولاً: توفير البيئة المناسبة للحياة المدينة عن طريق إرتقاء الخدمات المجتمعية.

ثانياً: إختيار أنسب المواقع للخدمات العامة من جميع الجوانب بعيداً عن التلوث.

ثالثاً: يكون مواقع تلك الخدمات سهلة الوصول اليها والانتفاع منها من قبل سكان المنطقة وقد تتباين الأماكن بينها في بعض الخصائص وتتشابه في الخصائص الأخرى وتختلف الأماكن من بعضها من النواحي الموقعية والاتجاهية والمسافية ولكنها جميعها تضم محتوين المحتوى الطبيعي والمحتوى البشري⁽²⁴⁰⁾.

وإن تصورات المخطط والتي هي كيفية تطور تلك المتغيرات والعوامل المؤثرة في الأنشطة الأقليمية والحضرية وفي ضوء هذه التصورات يمكن وضع إستراتيجيات يمكن من خلالها ضبط وتوجيه عملية النمو والتوسع على المستويين الإقليمي والحضري⁽²⁴¹⁾.

وعند إختيار موقع الإقامة الخدمات العامة فلا بد للمخطط أن يأخذ بعين الاعتبار موقع و مساحة تلك الخدمة المراد إقامتها ودراسة المشكلات التي قد تتجم عند إستعمال المواقع بالنسبة للجيرة الجديدة و دراسة الشوارع الموجودة في تلك المنطقة ومدى صلاحية إقامة تلك الخدمة على تلك الشوارع و مدى إستيعاب المساحة السكنة المنطقة⁽²⁴²⁾ وإن تركيز الخدمات و تجميعها في مواقع محدودة يحرم أعداد كبيرة من المناطق السكنية منها حيث إن المناطق السكنية الجديدة غالباً ما يشكون من هذه الظاهرة التي تجعل مناطقهم أقل رغبة للسكن نظراً لضعف الخدمات فيها⁽²⁴³⁾.

(238) حسن محمود علي الحديثي، سياسة التنمية المكانية و علاقتها بالتطور العمراني للمدن، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد (17)، مطبعة العاني، بغداد، 1986، ص 166.

(239) وليد عبدالله المنيس، التخطيط الحضري والإقليمي، مطبعة ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1985، ص 70.

(240) سعدي محمد صالح سعدي، التخطيط الإقليمي (نظرية، توجه، تطبيق)، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1989، ص 89.

(241) زين العابدين علي صفر، التخطيط الحضري المدخل العام، المصدر السابق، ص 162.

(242) عبدالإله أبو عياش، علاقة الجغرافية بالتخطيط، مجلة جمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت، العدد (27)، دار الكاظم للترجمة والتوزيع، الكويت، 1981، ص 20.

(243) مظفر علي الجابري، التخطيط الحضري مدخل عام، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص 135.

ولهذا لابد من دراسة مواقع الخدمات خاصة الخدمات المجتمعية ومركزيتها ومراتب توزيعها بغية تحقيق موازنة مكانية للخدمات ومدى إنسجامها مع متطلبات السكان وتوزيعها المكاني على إختلاف الأماكن والأقاليم وصولاً الى مبدأ التنظيم المكاني للقطاعات الخدمية وتحسين نوعية توزيعها⁽²⁴⁴⁾.

ثالثاً / أنواع الخدمات المجتمعية (Community Services):

تُمثل الخدمات المجتمعية من الخدمات المهمة التي تقدمها المراكز الحضرية سواء لسكانها أو لسكان المناطق المحيطة بها، وتعد المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات ذات أهمية كبيرة في تحقيق العلاقات الإجتماعية وتطويرها الأمر الذي يسهم في خلق بيئة إستطانية مدنية سليمة⁽²⁴⁵⁾. وإعتبارها إحدى المتطلبات الجدية في منظومة الحياة اليومية في أي مجتمع من المجتمعات ولا يمكن الاستغناء عنها. وإن تلك الخدمات تظهر على شكل أبنية تتوزع في أرجاء المدينة وتشكل عنصراً جوهرياً ضمن نسيج التركيب الداخلي للمراكز العمرانية⁽²⁴⁶⁾. الخدمات المجتمعية وهي إحدى أنواع الخدمات الإستهلاكية وإن تلك الخدمات تمد لتحسين حياة المستهلكين وتشمل الخدمات الصحية والتعليمية والدينية والترفيهية و الثقافية.. وغيرها⁽²⁴⁷⁾. إن تلك الخدمات تقدم لسكانها و سكان اقليمها وقد تخصص المدينة مساحة من موضعها لاقامة مؤسسات هذه الخدمات و يختص اناس محددين لإدارتها وإن العلاقة بين ما تشغلها الخدمات المجتمعية من مساحة ارضها و موقعها المكاني من حيث التوسع المستقبلي والموازنة بين المساحة الحالية والحاجة الى التوسع والتكافؤ بين ما تشغله المؤسسات المجتمعية من مساحة الارض و نوع تخصصها و نسبة ما تشغله الارض الخضراء والحدائق من المجال المكاني للخدمات المجتمعية، والمساحة المخصصة لوقوف السيارات والمساحات العامة⁽²⁴⁸⁾.

(244) محمد حماد، تخطيط مدن الإنسان عبر العصور، مكتبة المسيرة للنشر والطباعة، القاهرة، 2008، ص 312.

(245) رياض الكاظم سلمان الجميلي، المصدر السابق، ص 20.

(246) بشير ابراهيم الطيف وآخرون، المصدر السابق، ص 41.

(247) مصطفى محمد البغدادي، المصدر السابق، ص 257.

(248) محسن عبدالصاحب المظفر ودكتور عمر الهاشمي يوسف، جغرافية المدن (مبادئ وأسس و منهج و نظريات و تحليلات المكانية)، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2010، ص 209-210.

وان دراسة تحديد افضل المواقع للخدمات المجتمعية والتي تحتل مكانة عالية في اغلب الدراسات الجغرافية والتخطيطية على حد سواء, ولا بد الاخذ بعين الاعتبار دافعين رئيسيين عند تخطيطها و منها⁽²⁴⁹⁾:

اولاً: ان الزيادة السكانية في المدن ينجم عنها ضغطاً شديداً على الخدمات و زيادة الطلب عليها وان سوء توزيع الخدمات المجتمعية تؤدي الى ظهور خلل واضح في التوزيع المكاني للخدمات حسب الحاجات السكانية كما يهدف التخطيط الى تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة الى الافضل و منع حدوث أي تغيرات غير مرغوبة من قبل السكان.

ثانياً: ان لتلك الخدمات اهمية كبيرة بالنسبة للفرد والمجتمع في كل المجتمعات الحضرية والريفية, و يكون لتلك الخدمات دور كبير في اشباع رغبات السكان.

أ / الخدمات التعليمية والثقافية (Education Services) :

يعتبر توفير خدمات التعليم أحد الركائز الهامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لما للتعليم من أهمية في زيادة وعي السكان والارتقاء بمستواهم الحضاري بحيث أصبح ينظر إليه على انه استثمار في الموارد البشرية ، وقد لقيت أهمية هذا الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في التنمية الاقتصادية تأكيداً واضحاً واهتماماً بالغاً من قبل المعنيين في شؤون إدارة المجتمع والمتخصصين والباحثين في مختلف العلوم وتباينت نتائج دراساتهم في هذا المجال ، وان كانت كلها تؤكد على العلاقة الوثيقة ما بين النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم . حيث يؤدي التعليم درواً رئيسياً ومؤثراً في تحقيق التقدم الاجتماعي للمجتمع وفي تطويره وتنميته والنهوض به ، وكذلك في زيادة قدراته الذاتية على مواجهة التحديات التي تعترض مساره⁽²⁵⁰⁾ ، وتتزايد أهمية التعليم في الحاضر والمستقبل حيث أصبح عاملاً مهماً في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية ، كما تؤكد تأثيره في زيادة الإنتاج الوطني وأصبح ينظر إليه على أنه استثمار في الموارد البشرية ، وقد لقيت أهمية هذا الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في

(249) خالص حسني الأشعب وصباح محمود محمد، مورفولوجية المدينة، مطبعة جامعة بغداد، جامعة بغداد، 1983، ص

(250) ندى إبراهيم طاهر البديري، مصدر السابق، ص 2 .

التنمية الاقتصادية تأكيداً واضحاً واهتماماً بالغاً من قبل العديد من الاقتصاديين والمعنين في شؤون إدارة المجتمع وقد تنوعت الدراسات وتباينت النتائج في هذا المجال وأن كانت كلها تؤكد على العلاقة الوثيقة ما بين النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم ، والمجتمع التعليمي يشكل جزءاً كبيراً من السكان ، ويترتب على توزيع هذه المؤسسات فوق الأرض الحضرية العديد من الأمور والتي تشكل مادة أولية يمكن تناولها بالدراسة والتحليل من قبل الجغرافيين والمخططين

إن الدولة تهتم بتقديم وتطوير تلك الخدمة الى المجتمع كما أشارت اليها المادة (34) في الدستور العراقي الجديد⁽²⁵¹⁾:

أولاً: التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكفلة الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية و تكفل الدولة مكافحة الأمية.

ثانياً: التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله.

ثالثاً: تشجع الدولة البحث العلمي لأغراض سلمية بما يخدم الإنسانية وترعى التنوع والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

رابعاً: التعليم الخاص والأهلي مكفول وينظم بقانون.

تعتبر الخدمات التعليمية إحدى أنواع الخدمات المجتمعية التي لها تأثير كبير في حياة المدينة والمجتمع وإعتبارها أداة فعال من أدوات البناء الحضاري والاجتماعي ودورها في تنمية الثقافية و تطورها وفي تحديد الملامح العامة للمجتمع ومستقبلها. وإن تقديم تلك الخدمة تكون من خلال نقط تشمل ذات وحدات بنائية لها مواصفات وإشتراطيات وتهيئة بيئية للنشاط الخدمي بجميع المستويات⁽²⁵²⁾.

وإن تلك الخدمة تؤثر مباشرة في حياة فئات عمرية متباينة ابتداءً من فئات صغار السن في مرحلة رياض الأطفال والمدارس الإبتدائية صعوداً الى الفئات العمرية الشابة في مرحلة التعليم العالي.

(251)المصدر نفسه،ص3.

(252) غازي سعدالله إسماعيل، التخطيط الإقليمي للخدمات التعليمية وفق أسلوب الخريطة المدرسية، مجلة دراسات

الأجيال، العدد(4)، المجلد السابع، بغداد، 1987، ص 349-350.

ولأهمية التعليم فقد حظى بإهتمام الكثير من الباحثين والمخططين الذين أعدوا لذلك دراسات و صمموا مخططات تتناول الإستعمال التعليمي بمختلف مستوياته.

1- التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية :-

تمثل دراسة توزيع المؤسسات التعليمية بالمدينة عنصراً هاماً من عناصر دراسة الخدمات التعليمية جغرافياً ، أن هذه المؤسسات تعد أكثر المؤسسات الخدمية انتشاراً لكونها تخدم أعداداً كبيرة نسبياً من الطلاب والذين غالباً ما يشكلون نسبة كبيرة من السكان ، وإن نصيب المحلات السكنية من هذه المؤسسات يتباين من محلة لأخرى ، ويعود هذا التفاوت إلى ما يتوفر من فضاءات تكفل بناء مؤسسات تعليمية جديدة من جهة ، وإلى اتجاه التوسع السكني الذي يعد الموجه الأساسي للتوسع التعليمي خصوصاً بالنسبة إلى المدارس بالمرحلة التعليمية الأساسية (الابتدائية) من جهة أخرى

أ- التوزيع المكاني للمدارس الأساسية (الابتدائية) :-

تركز الدراسات الجغرافية على دراسة الترتيب المكاني للظواهر الجغرافية المختلفة على سطح الأرض⁽²⁵³⁾ ويتخذ ترتيب هذه الظاهرة (المدارس) مكانياً أنماطاً مختلفة يمكن تحديدها في ثلاثة أنماط وهي ، نمط متجمع ، نمط عشوائي ، نمط منظم ، ولغرض تحديد نمط التوزيع تستخدم أساليب إحصائية مختلفة منها الجار الأقرب (Nearest Neighbor) لقياس المسافة⁽²⁵⁴⁾ من كل نقطة واقرب نقطة مجاورة لها وذلك بهدف الوصول إلى دليل يحدد نمط التوزيع ، وحيث أن هذا النوع من المدارس (الأساسية والإعدادية) يراعي عند اختيار مواقعها القرب النسبي من الوحدات السكنية التي تحيط بها ، إذ تقدر هذه المسافة بين الوحدات السكنية

253 - للمزيد انظر إلى كل من :

أ- خلف الله حسن محمد، الصحة والبيئة في التخطيط الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
ب- د. محمد مدحت جابر، وفاتن محمد البناء، دراسات في الجغرافيا الطبية، دار صفاء- عمان، الأردن، 1998.
ت- د. سمير الدريسي، جغرافيا الطبية، عالم الكتب، الرياض، 2001.
ث- د. محسن عبد الصاحب المظفر، الجغرافيا الطبية ، مستوى، منهج، تحليلات مكانية، دار شموع الثقافة، الزاوية، 2002.
ج- د. عبد العزيز طريج شرف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

254 - روجر منشل ، تطور الجغرافيا الحديثة ، ترجمة د. محمد السيد غلاب ، ودولت أحمد صادق ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1996 ، ص 31 .

والمدارس الابتدائية والإعدادية بحوالي نصف كيلومتر إلى كيلومتر ونصف⁽²⁵⁵⁾ ، أما مؤسسة دوكميادس التي خطت مدن شمال شرق ليبيا فقد حددت هذه المسافة في حدودها القصوى داخل المدن بنصف كيلو متر للمدرسة الابتدائية وثلاثة أرباع كيلو متر بالنسبة للمدرسة الإعدادية⁽²⁵⁶⁾ .

جدول () المسافة والزمن بين المسكن والأنشطة المختلفة⁽²⁵⁷⁾

نوع الأنشطة	المسافة (كم)	الزمن (دقيقة)
دور الحضانة	0.4	10
رياض الأطفال	0.4 – 2.8	10 - 20
المدرسة الابتدائية	0.4 – 0.8	10 - 20
المدرسة الإعدادية	1 – 1.5	15 - 25
المدرسة الثانوية	1.5 – 2.0	20 - 30
حديقة المجاورة (المحلة السكنية)	0.4 – 0.8	10 - 20
ملعب المجاورة	0.4 – 0.8	10 - 20

ب- التوزيع المكاني للمدارس الثانوية والمعاهد المتوسطة والتعليم العالي :-

أن مؤسسات التعليم المتوسط والعالي لم تتل من الباحثين والمتخصصين من الاهتمام بقدر مؤسسات التعليم الأساسي (الابتدائي) وخاصة في المدن المتوسطة الأحجام حيث اختلف الباحثون في تحديد الحد الأدنى لحجم المدينة المتوسطة إلا إنهم اتفقوا تقريباً على حجم الحد الأعلى للمدينة المتوسطة بحدود 100 ألف نسمة⁽²⁵⁸⁾ وقد قدر بعض الباحثين المسافة بين هذه

255 - عبد القادر عبد العزيز على ، الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات الاجتماعية والجغرافيا خاصة ، مطبعة طنطا ، 2002 ، ص206 .

256 - محمد فريد فتحي ، تخطيط المدن رؤية جغرافية ، الجغرافيا والمجتمع ، بحوث الندوة الولي لشعبة الخرائط والمساحة ، قسم جغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

257 - أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، مكتبة الأنكلو المصرية ، القاهرة ، 1991، ص156.

258 - وللمزيد في تصنيف المدن حسب أحجامها أنظر إلى :-

- عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1977 ، ص240-279

- صبري فارس الهيتي ، جغرافية المدن ، دار صفاء ، عمان ، 2002 ، ص91-114 .

المدارس والوحدات السكنية ما بين 1.5-2 كم⁽²⁵⁹⁾، بينما اقترحت مؤسسة دوكسيادس عند دراستها لمدن عربية مختلفة أن تكون هذه المسافة واحد كيلومتر في حدها الأقصى⁽²⁶⁰⁾.

2- المساحة التعليمية :-

تعد المساحة التعليمية مؤشراً تخطيطياً مهماً يعكس حصة هذه الفعالية المهمة ضمن الفعاليات التي تغطي كل الأرضية، وإن توسع هذه المساحة يدل على الاهتمام المتزايد بالخدمات التعليمية وذلك من أجل نشر هذه المؤسسات فوق جميع الأرض الحضرية بشكل يكفل لجميع الطلبة الوصول إليها بسهولة، وإن المساحات المطلوبة للمدارس لمختلف المراحل الدراسية موضحة في الجدول أدناه:.

جدول () متطلبات المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية⁽²⁶¹⁾

البيان	المدرسة الابتدائية	المدرسة الإعدادية	المدرسة الثانوية
النظام	6 - 1	9 - 7	12 - 10
مجال الخدمة	مجاورة سكنية	مجاورات سكنية (حي)	عدد كبير من المجاورات
المسافة بين المسكن والمدرسة	400 - 800 متر	1 - 1.5 كيلومتر	1.5 - 2.0 كيلومتر
المسافة بالدقيقة	20 - 10	25 - 15	30 - 20
الموقع بالنسبة للشوارع	على شارع فرعي	شارع رئيسي	شارع رئيسي
حجم المدرسة (عدد التلاميذ)	700 - 500	1800 - 800	2000 - 1200
عدد تلاميذ الفصل	30	28	25
عدد فصول المدرسة	22	40 - 30	75 - 50
المساحة الكلية			
حد أدنى للمساحة	5 فدان	10 فدان	20 فدان
الحجم المتوسط للمدرسة	1+5 فدان / 100 تلميذ	10 + 1 فدان / 100 تلميذ	20 + 1 فدان / 100 تلميذ

- صبري فارس الهيتي ، ود . صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، 1986 ، ص 214-234 .

259 - أحمد خالد علام ، تخطيط المدن . مصدر سابق ص 120 .

260 - مؤسسة دوكسيادس ، مناطق المخططات الشاملة ، مصر سابق ، ص 45-46 .

261 - زين العابدين علي صفر ، التخطيط الحضري ، مصدر سابق، ص 162.

الحجم المفضل للمدرسة	10 - 25 فدان	25 - 50 فدان	50 - 100
المساحة المغطاة بالمباني			
الحد الأدنى	18 م ² / تلميذ	28 م ² / تلميذ	35 م ² / تلميذ
الحد المفضل أو المرغوب	30 م ² / تلميذ	40 م ² / تلميذ	50 م ² / تلميذ
الملاعب			
الحد الأدنى لمساحة الملعب	2 فدان + 10 م ² / تلميذ	3 فدان + 10 م ² / تلميذ	5 فدان + 10 م ² / تلميذ
الحد المفضل لمساحة المبنى	2 فدان + 20 م ² / تلميذ	4 فدان + 20 م ² / تلميذ	8 فدان + 20 م ² / تلميذ

3- المعايير المساحية: وهي إحدى متطلبات التعليمية وإعتبارها مؤشراً تخطيطياً مهماً يعكس حصة هذه الفعالية المهمة ضمن الفعاليات التي تغطي كل الارضية⁽²⁶²⁾. و من المعايير التي يتم إعتقاد عليها وهو حصة الطالب من مساحة القاعة الدراسية والمساحة المسقوفة والغير المبنية، وان تلك الحصص أخذت تزداد بمرور الزمن إنسجاماً مع زيادة التطور العلمي والتكنولوجي وبشكل يتناسب مع المراحل الدراسية وان زيادة إقامة المؤسسات التعليمية وتوزيعها بشكل متكافئ في جميع أرجاء المدينة وبشكل يسهل الوصول اليها، و يمكن تناول المعيار كما يلي:

أ- حصة الطالب من مساحة القاعة الدراسية: يعتمد هذا المعيار على نصيب الطالب من القاعة الدراسية وقد تم تحديد حصة الطالب ما بين (2م - 4م). و تتباين تلك الحصة من دولة واخرى وقد تراوحت المعيار في دولة الهند أقل من (1م²) وقد قدرت عدد الطبة في الصف الواحد (48) طالبا وقد بلغت مساحة الغرفة (43م²) وإن الدول المتخلفة تتميز بكثافة عالية من السكان وعدم قدرتها على إقامة مؤسسات التعليمية وبالنسبة للدول المتقدمة فقد بلغت عدد الطلبة في الصف الدراسي (25) طالبا و مساحة الصف الدراسي حوالي 42 م² ⁽²⁶³⁾.

⁽²⁶²⁾ حيدر محمد سعيد عبدالحسين الكبيسي، المعايير التخطيطية والتصميمية للمراكز الثقافية الحديثة في المخططات الاساسية لمدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الهندسة، جامعة بغداد، 1998، ص 38.

⁽²⁶³⁾ طاهر جمعة طاهر يوسف، المصدر السابق ، ص 63.

ب- **حصة الطالب من المساحة المبنية:** إن تلك الحصة تزداد باستمرار وذلك بسبب التطورات التقنية التي لها دور كبير في زيادة القاعات الدراسية داخل المدرسة مثل قاعات المختبرات والحاسوب والمطالعة وقد قدرت حصة الطالب في المساحة المبنية في الدول الصناعية (28-40م²) ولكن في الدول النامية (1,57م²) (264).

ج- **حصة الطالب من المساحة الغير المبنية:** يستخدم معيار حصة الطالب من المساحة غير المبنية التي يمارس فيها نشاطات معينة قد ترتبط بالفعاليات الرياضية وقد تكون المساحة غير المبنية أضعاف المساحة المبنية و خاصة إذ كانت المدرسة على شكل طوابق أي تكون مساحة المدرسة مكونة من (12 صف 6000م²) وقد تصل مساحة البناء ما بين (1500-2000م²) (والباقى غير مبنية، و تزداد مساحة المدارس الثانوية لتصل الى (9000م²) و ذلك لزيادة متطلبات الدراسة والتي قد تكون دراسة متخصصة في مجال ما وان زيادة مساحته مقارنة بالمدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية والثانوية وهناك يبين إن تواجد علاقة طردية بين عدد الطلبة والزيادة الحصة وقد بلغت حصة الطالب في المساحة الغير المبنية أكثر من (20م²) (265).

د- **حصة الطالب من المساحة الكلية:** تحتسب تلك الحصة على أساس حصة الطالب في كل من المساحة المبنية والغير المبنية إذ يشير دليل معايير التخطيط العمراني في كثير من الدول العالم، ففي العراق بأن المعيار التخطيطي المعتمد من قبل لجنة تقويم الدراسات الخاصة بالمخططات الاقليمية والمحلية والذي يتراوح ما بين (20-30م²) لكل طالب بالمرحلة الاساسية و ذلك بمعدل (20م²) (266) وان المعدل التخطيطي لحالة الطالب من المساحة التعليمية في العراق (25م²) لكل طالب (267).

(264) المصدر نفسه، ص 63.

(265) محمد شهاب أحمد و مؤمل علاء الدين، المتطلبات الفضائية لتخطيط المدينة، وزارة التعليم العالي، بدون سنة طبع، ص 197.

(266) Secretariat of general population committee for utilities، committee for evaluation of regional and local planning studies، physical planning standers، report 2، Tripoli، lipia، 2000، p11.

(6) صبري فارس الهيتي، و زين العابدين علي صفر، جغرافية المدن، المصدر السابق، ص 30.

4- الكثافة الطلابية وإشغاليه الفصول:-

يقصد بالكثافة الطلابية متوسط عدد الطلبة لكل مدرسة وهي تعد من المؤشرات المهمة لقياس كفاءة أداء المدارس ، فكلما انخفض المعدل دلّ على انخفاض درجة التزامم بالمدرسة بما يظهر بأن الخدمات التعليمية فيها تتميز بمستوى ملائم، والجدول التالي يوضح عدد الفصول والتلاميذ والسكان المكافئ لمدرسة ابتدائية.

جدول () عدد الفصول والتلاميذ والسكان المكافئ لمدرسة ابتدائية حسب حجم المدرسة

البيان	مدرسة ذات حجم صغير	مدرسة ذات حجم متوسط	مدرسة ذات حجم كبير
عدد الفصول	6 أو 9	13 أو 17	25 أو 33
عدد التلاميذ	180 أو 240	390 أو 510	750 أو 1190
عدد الأسر	400	850	1650
عدد السكان	2000	4250	8250

كما يعد معيار الاستيعاب من المعايير المعتمدة عليها في تقييم الخدمات التعليمية وهو معرفة قابلية المدرسة على إحتواء أكبر عدد من الطلاب شرط أن لا يتجاوز عدد الطلاب الصف الواحد في تلك المدرسة الحد المقرر له. وإن زيادة كثافة الطلاب في الصف الدراسي يؤدي الى زيادة التنافس على المصادر الموجودة في المدرسة و خاصة في الصف الدراسي كالمقاعد والموارد التعليمية و عدم قدرة الطلاب على التركيز في الدروس ويؤدي الى تشويه إنتباه المعلم.

وعدم قدرة المختبرات والحاسوب على إستيعاب أعداد كبيرة من الطلبة تفوق المعيار المعتمدة عليها، ويبين من خلال ذلك أنه كلما انخفض كثافة الطلبة في القاعة الدراسية كلما كان سبباً في رفع مستوى التعليم وكلما زادت كثافة الطلبة في الفصل الدراسي كلما انخفض مستوى

التعليم فيها وتوجد علاقة عكسية بينهم⁽²⁶⁸⁾. وقد حدد المعيار الدولي الحد الأدنى (25) طالبا في الفصل والحد الأقصى (30) طالبا في الصف وقد يتباين الرقم من دولة وأخرى ما بين (37-48) (طالبا في الدول النامية كالهند، وما بين (25-30) في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الأوروبية كفرنسا وألمانيا⁽²⁶⁹⁾).

فكلما انخفضت هذه الكثافة (عدد الطلبة / القاعة) كلما كان سبباً في رفع مستوى التعليم ، وبالعكس كلما زادت الكثافة كلما كان ذلك سبباً في خفض مستوى التعليم وتشير الدراسات التربوية بأنه يستحسن أن تكون كثافة الفصل ملائمة لإشباع الحاجات المعرفية للطلبة ومناسبة للمدرسين أيضاً لإظهار مهاراتهم التدريسية وحسن أدائهم لعملمهم.

أما معيار عدد المدارس بالنسبة لعدد السكان ، حيث تتميز العلاقة بين عدد السكان وعدد المدارس المطلوبة بنائها علاقة طردية وهذا يعني كلما زادت عدد السكان كلما زادت الحاجة الى بناء المدارس وان هيئة التخطيط الإقليمي قام بتحديد عدد السكان المستفيدين من رياض الاطفال (5000) نسمة، و للمدارس التعليم الابتدائية(2500) نسمة، والمتوسطة والاعدادية (5000-10000) نسمة⁽²⁷⁰⁾. ولكن يجب أخذ بعين الاعتبار حجم المدرسة حيث يتباين عدد السكان الذين تخدمهم المدرسة الواحدة وعدد الطلاب الذين تستوعبهم بحسب حجم المدرسة كما هو موضع في الجدول السابق.

5- حصة المعلم لكل عدد الطلاب: يعتمد كثير من الدول معيار (حصة المعلمين من الطلاب) في كل المراحل الدراسية بما فيها التعليم الجامعي حيث يقابل كل معلم (25-30) طالبا ففي الرياض الأطفال يخصص مشرفة لكل (25) طفلاً ذات (4) سنوات و مشرفة لكل (30) طفل عمره (5) سنوات، وفي حالة عدم توفير كادر تدريسي كامل هذا يعني وجود ضغط على الكادر

(1) فرانسيس ت. ماك أندرو، ترجمته: دكتور عبداللطيف محمد خليفة وجمعة سيد يوسف، علم النفس

البيئي، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، 2002، ص 31.

(269) عوني عبد الهادي المشاقي، المصدر السابق، ص 31.

(270) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، قسم الإسكان والمستوطنات البشرية، أسس و معايير بناء مباني

الخدمات العامة، بغداد، 1977، جدول (17)، ص 40.

الحالي، والذي يترتب عليه زيادة عدد الطلبة مقابل كل معلم والذي يؤدي الى حدوث إرباك في العملية التعليمية⁽²⁷¹⁾.

6- عدد المدارس في البناية الواحدة (ازدواجية الدوام): و يقصد به عدد المدارس التي تشغل بناية الواحدة في كثير من الاحيان يلاحظ إن ازدواجية الدوام لها اثاراً سلبياً على الطالب والمدرسة فيؤدي الى تقليص أوقات الدرس وإهمال بعض الدروس ويؤثر على حالة البناء المدرسة وإستهلاكها⁽²⁷²⁾ و عدم كفاية الاثاث المدرسة لطلاب كالرحلة بالدرجة أولى.

7- مستوى التعليم: تعتبر هذه المعيار من المعايير المهمة والجوهرية والتي يجب التأكد عليها عند تقييم الخدمات التعليمية ولكن هذه المعيار أهملت في كثير من الدول النامية وحتى إذا طبقت عليها جميع المعايير التخطيطية ولكن المستوى التعليمي متدني جداً وهذا يعود الى عدة اسباب⁽²⁷³⁾، وهي على النحو الآتي:

1- عدم إدخال تقنيات حديثة في مجال التعليم مثل الصور الفضائية والجوية والخرائط والمخططات.

2- قلة الاهتمام بالكادر التدريسي ولكن يمكن تقوية قدرته عن طريق الدورات المستمرة لإستيعاب ما هو جديد في مجال تخصصه.

3- عدم توفير مختبرات التجارب في داخل المدرسة.

4- ثبات المناهج وعدم تطورها بما ينسجم والتطورات التي يشهدها العالم، ربما يغير الغلاف و سنة الطبع ولكن المحتوى لا يتغير.

5- عدم وجود سياسة تعليمية واضحة ومرنة.

8- دراسة المسافة: يعد عامل المسافة عاملاً مهماً في عملية التخطيط المكاني للخدمات التعليمية لذا ينبغي ان يتبع مبدأ التدرج الهرمي اذ توزع الخدمات في المدينة ضمن اربعة مستويات هي (المحلة، الحي، القطاع، المدينة) فالتسلسل الهرمي للخدمات التعليمية في المدينة هدف تسهيل تقديم هذه الخدمات الى السكان بفاعلية أكثر وإقتصاد أفضل، ففي هذا النظام تكون حركة التنقل الى المراكز المختلفة قليلة نسبياً، كما إن مراكز الخدمات هذه يفترض أن يكون

(271) جمهورية العراق، وزارة الإعمار والاسكان، الهيئة العامة للاسكان، المصدر السابق، ص 15.

(272) عمر حسن حسين رواندوزي، المصدر السابق، ص 20.

(273) حاتم حمودي حسن الجبوري، تحليل واقع توزيع للخدمات التعليمية في مدينة الكاظمية، رسالة ماجستير،

(غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة ابن رشد، بغداد، 2006، ص 76.

الوصول اليها سهلاً من الابعاد جميعها ومن المفضل أن تكون مراكز الخدمات في المحلة او الحي مشيرة في موقع يسهل الوصول اليها⁽²⁷⁴⁾, إذ يشير دليل المعايير التخطيط العمراني في كثير من دول العالم بما فيها العراق بأن المعيار التخطيطي المعتمد عليها من قبل لجنة تقويم الدراسات الخاصة بالمخططات الاقليمية والمحلية, بين المسافة بين السكن ورياض الاطفال (300م) مشياً على الأقدام كحد أقصى لهذا المعيار والمدارس الابتدائية (300-400)م مشياً على الاقدام و للمدارس المتوسطة (500-700)م و المدارس الاعدادية والثانوية (700-1000)م مشياً على الاقدام⁽²⁷⁵⁾.

9- دراسة زمن رحلة الدوام (الزمن): يستخدم معيار الزمن للتعبير عن كفاءة الأنشطة المختلفة في المدينة و تعتبر تلك المعيار من المعايير المهمة في توزيع الخدمات المجتمعية وبالأخص الخدمات التعليمية ويمثل الزمن المستغرق للوصول الى الخدمات التعليمية وبالنسبة للمعيار العراقي حدد الزمن المستغرق للوصول الى (الابتدائية والمتوسطة, إعدادي, ثانوي) مشياً على الاقدام بنحو (15-22) دقيقة فهي تحقق سهولة الوصول بحيث لا يتعرض الطالب خلالها الى الإرهاق الجسدي مما لها تاثير سلبي على مدى قابلية الطالب على الاستيعاب الدروس⁽²⁷⁶⁾, ولمعرفة الفترة الزمنية التي يستغرقها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم, و لتوضيح ذلك لاحظ جدول رقم (.)

(274) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التخطيط الحضري، مركز الأسكندرية، الاسكندرية، 2005، ص 149.

(275) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي، المصدر السابق، جدول رقم (17)، ص 40.

(276) عمر حسن حسين رواندي، المصدر السابق، ص 22.

الجدول رقم()

الفترة الزمنية التي يستلزمها الطالب من السكن الى المدرسة والمسافة بينها حسب المعايير التخطيطية

نوع الخدمة التعليمية	توزيعها	الفترة الزمنية التي يحتاجها الطالب للانتقال من المسكن الى المدرسة مشياً (دقيقة)	المسافة بين المسكن والمدرسة
رياض الاطفال	ضمن المحلة السكنية	5-1(*)	150-300 م
التعليم الابتدائية	ضمن المحلة السكنية	10-12	300-400م
التعليم الثانوية	منطقة وسطى بين عدة احياء سكنية	15-22	700-1000م

ثانياً: المعايير النوعية:

إن تلك المعيار تحدد عن طريق عدد من المعايير والتي يجب الاستعانة بها عند إختيار مواقع لهذه الخدمة المجتمعية، وهي ما يلي:

1- مراعاة الوسط السكاني للموقع بحيث يكون المدرسة في حي سكني وليس تجاري او صناعي.

277 -الباحث اعمادا على:

- رفل ابراهيم طالب القيسي، المصدر السابق، ص17.
- زين العابدين علي صفر، التخطيط الحضري مدخل عام، المصدر السابق، ص 162.
- (*) لا يوجد زمن محدد كمعيار أطفال الرياض يفترض وصولهم مشياً على الاقدام و قد تم احتساب الزمن رياضياً على أساس أن الطفل يستطيع قطع مسافة (30)م خلال (1) دقيقة فتكون المسافة المطلقة للمعيار وهي (150-300) م تقطع خلال (5-10) دقيقة، ينظر: منى ستار ابراهيم الزبيدي، المصدر السابق، ص 131.

2- متطلبات السلامة والأمان: يمكن اعتبار متطلبات السلامة والأمان المتطلب الأول الذي يجب تحقيقه عند اختيار مواقع الخدمات التعليمية وخصوصاً الابتدائية يجب دراسة المسافة بين المسكن والمدرسة لذلك يجب أن يتميز الموقع بالخصائص الآتية⁽²⁷⁸⁾:

- أ- أن يكون الموقع سهل الوصول اليه من قبل الاطفال, بما يبعدهم ويجنبهم الإرهاق والخوف عند انتقالهم بين المدرسة والبيت والتي تنعكس أثاره على عملية النفسية للطفل وخاصة التعليم.
- ب- أن يكون المدرسة بعيداً عن حركة المرور المزدحمة وإن الطالب في المرحلة الابتدائية والمتوسطة مازال لا يدرك الأخطار جيداً فقد حددت المعايير العالمية إن طالب المدرسة الثانوية يمكن أن يعبر الشوارع الفرعية ويسمح بعبور الشوارع السريعة.

(278) فاروق عمر فتاح، المعايير التخطيطية والتصميمية لأبنية المدارس الابتدائية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الهندسة، قسم المعمارية، جامعة بغداد، بغداد، 1989، ص 68.

3- المعايير البيئية:

تعد البيئة من أهم العوامل المؤثرة في إختيار مواقع المدارس على نحو العام لذا يراعى عند إختيار المواقع المدارس الاعتبارات الآتية:

1- أن تكون المدرسة في منطقة هادئة بعيداً عن الضوضاء والأماكن المزدحمة مثل خطوط سكك الحديد والشوارع الرئيسية المزدحمة والمصانع إذ تؤثر الضوضاء في الجهاز العصبي للطالب والمدرس مما يؤدي الى قلة التركيز الطالب في الدرس وإظهار التعب والإرهاق الجسدي للطالب والمعلم⁽²⁷⁹⁾.

2- أن تكون المدرسة في منطقة طليقة الهواء بعيدة عن الصناعات الملوثة وجمع النفايات والمستنقعات لأنه يكون سبباً لإنتشار الأمراض والأوبئة في المنطقة⁽²⁸⁰⁾.

3- ضرورة التوجيه الصحيح للمباني لتوفير التهوية والإضاءة الجيدة وهذا يتطلب جعل فتحات الشبابيك الصغيرة مواجهة لاتجاه الرياح السائدة والفتحات الكبيرة في الجهة المعاكسة، و توفير ساحات والفضاءات المسقوفة او الحدائق الداخلية والمحيطية بالمبنى للحد من الحرارة العالية للهواء وخلق مناخ داخلي مكيف ودرجة حرارة مختلفة عن المناخ الخارجي⁽²⁸¹⁾ و تحقيق التوافق البيئي للأبنية التعليمية على أساس الموقع.

اشتراطات تصميمية للخدمات التعليمية ولتوضيح تلك الاشتراطات لابد إشارة اليها على النحو الآتي⁽²⁸²⁾:

- 1- لابد تواجد مساحات للفضاءات من إجمالي المساحة المسقوفة والمساحة الاجمالية.
- 2- اختيار الأنظمة المناخية من التهوية والتكيف والتبريد أو نظام الإضاءة الطبيعية وتأثيرها على بيئة الطالب.

⁽²⁷⁹⁾ فرانسيس ت. ماك أندرو، ترجمته دكتور عبداللطيف محمد خليفة وجمعة سيد يوسف، المصدر السابق، ص 123.

⁽²⁸⁰⁾ محمد حماد، المصدر السابق، ص 317.

⁽²⁸¹⁾ فاروق عمر الفتاح، المصدر السابق، ص 69.

⁽²⁸²⁾ محسن غير صاحب المظفر وعمر الهاشمي يوسف، جغرافية المدن، المصدر السابق، ص 213-314.

- 3- إن مواد البناء من العوامل المهمة لبيان كفاءة الوظيفة لهذه الخدمة فان المناطق الجبلية التي تتميز بدرجة حرارة منخفضة في فصل الشتاء فمن الأفضل إستخدام الحجر لبناء المدارس في تلك المناطق لأن الحجر لها دور كبير في إرتفاع درجة الحرارة داخل المدرسة.
- 4- وتخصيص مساحة لمواقف السيارات ضمن المساحة الكلية للبناء .
- 5- مراعاة إختيار الألوان للمباني المدرسية فإن لها تأثير على بيئة الطالب .
- 6- دراسة مساحة المدرسية وقدرتها على التوسع في حالة زيادة الحاجة لبناء قاعة دراسية جديدة داخل المدرسة.

ب / الخدمات الصحية (Health Services):

1- أهمية الخدمات الصحية :

قبل التطرق الى مفهوم الخدمات الصحية لابد من الإشارة الى الصحة وقد عرفه وينسلو (Winslow) بأنها علم وفن الوقاية من المرض وإطالة الحياة من خلال الجهد المنظم للمجتمع, ومن أجل صحة البيئة والسيطرة على الأمراض المعدية, و تثقيف الفرد في مجال الصحة الشخصية وتنظم الخدمات الطبية والتمريضية بغرض التشخيص المبكر والعلاج الوقائي للمرض⁽²⁸³⁾, وان المنظمة الصحية العالمية ترى إن الصحة هي السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة.

إن الوظيفة الرئيسة التي تؤديها الخدمات الصحية بشكل فعال وهي تحديد ومعالجة المشاكل الصحية والعوامل المسببة لها والتدخلات الرامية للوقاية من الوفاة والمرض والعجز و تعزيز جودة و نوعية الحياة⁽²⁸⁴⁾.

ان الخدمات التعليمية والصحية من الخدمات التنموية واعتبارها من الأنشطة المنظمة التي تسعى على تهيئة المجتمع, ولهم دور كبير في جعل الطفل كطاقة للتغير الإيجابي والإقتصادي الذي تقوده الدولة, وان معظم المعالم تسعى دائماً الى وضع خطط تنموية لتعزيز

⁽²⁸³⁾حكمت فريجات وآخرون، مبادئ في الصحة العامة، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2008، ص29.

⁽²⁸⁴⁾ بيرنارد تيرنك ترجمته دكتور فهد بن عتيق العتيق، الصحة العامة ما هي وكيف تعمل، معهد الادارة العامة، السعودية، 2004، ص43.

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من أجل رفع مستوى الانسان جسدياً و فكرياً و عقلياً من خلال تقديم أفضل الخدمات الصحية والتي من خلالها يقاس تقدم و تحضر الدول، فلا بد للدولة توفير تلك الخدمات و تمويلها وإدارتها في نفس الوقت⁽²⁸⁵⁾.

إن توفير الخدمات الصحية وتطويرها كماً و نوعاً اعتبارها هدفاً سامياً من أهداف التغيير الاجتماعي والاقتصادي فلا بد توفير تلك المراكز في المناطق النائية داخل المدينة بغض النظر عن كثافة السكان في تلك المنطقة إذ إن هذه المراكز الصحية توفر أيضاً معالجات للحالات الطارئة والمستعجلة⁽²⁸⁶⁾.

وإن الإنسان السليم الخالي من الأمراض لها قدرة في التفكير والإبداع و القيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عانت الشعوب بالصحة الاجتماعية ووضعت لها البرامج الهادفة الى تطويرها كأساس لتقدمها الاجتماعي والحضاري و من الطبيعي انه لا يمكن بأي حال فصل المجتمع و نشاطه عن الصحة وذلك للارتباط الوثيق بينهما الا إن السلوك التربوي ونمو المجتمع في المجالات الصحية والنفسية يتوقف عليها والتي تعني حل المشكلات البحثية و تعني الصحة للجميع⁽²⁸⁷⁾. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الخدمات الصحية هي من الخدمات المجتمعية الأساسية لإرتباطها بحياة الفرد بها منذ ولادته وعلى مدى السنوات وبتماس مباشر ومستمر معه لذا لا بد من وجود أجهزة لتنظيم هذه الخدمات وإدارتها و تقديمها الى أفراد المجتمع⁽²⁸⁸⁾.

2- أنواع الخدمات الصحية:

يمكن تصنيف الخدمات الصحية الى عدة مستويات خدمية وهي كالتالي:

أولاً: المستشفيات :

(285) ناهدة عبدالكريم حافظ، الخدمات التنموية للطفل في العراق، مجلة دراسات الأجيال، العدد(1)،

المجلد الثاني، بغداد، 1987، ص 64.

(286) محسن عبدالصاحب مظفر وصبري مصطفى البياتي، التحليل المكاني لتوزيع الخدمات الصحية في مدينة بغداد، مجلة جمعية الجغرافية العراقية، العدد (26)، مطبعة العاني، بغداد، 1991، ص 66.

(287) عبدالرزاق الشهرستاني، الصحة الاجتماعية، مجلة الطبية العراقية، المجلد (22)، الجزء الثالث، 1972، ص 12.

(288) أحمد محمد جهاد دليمي، مراكز الصحة العامة في مدينة فلوحة باستخدام نظم معلومات جغرافية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الأنبار، 2009، ص 94.

1- المستشفى المحلية: عبارة عن عيادة خارجية وأخرى داخلية وتقوم بالكشف عن المرضى وبأجراء بعض العمليات الجراحية البسيطة وتحتوي ما يتراوح بين (20-50) سريراً وتقدم خدماتها على مستوى عدد من الأحياء السكنية⁽²⁸⁹⁾.

2- المستشفى المركزية: وهو جزء أساسي من نظام اجتماعي وصحي وظيفته تقديم الرعاية الصحية الكاملة للسكان تشمل الرعاية الوقائية والعلاجية وخدمات العيادات الخاصة والخارجية وإن دور المستشفى وهو تخصيص مأوى للمريض يتلقى فيها رعاية طبية وتعتبر أيضاً مركزاً لتدريب العاملين في المجالات الصحية. وتقام المستشفيات المركزية على مستوى المدينة والتجمعات العمرانية السكنية حيث يمتد نطاق خدماتها ليشمل حجم سكانها بين (20000-25000) نسمة، ويصل عدد الأسرة فيها الى (100-200) سرير وفق المعيار المحلي وخصص المساحة اللازمة للسرير الواحد (50-75)م²⁽²⁹⁰⁾، وقد تقام تلك المستشفى في المدن الصغيرة.

3- المستشفى العامة: إن المستشفيات العامة تشبه الى حد كبير المستشفيات المركزية وحسب المعايير العراقية فلا بد أن تحوي على (300-500)سريراً وتخصص المساحة اللازمة للسرير واحد (75-100)م²⁽²⁹¹⁾ وقد حددت المعايير التخطيطية للمستشفيات العامة في الدول النامية إن عدد السكان المستهدفة⁽²⁹²⁾ (30000-40000) نسمة و مساحة المسقوفة (6-8) سريراً ومساحة موقع الإجمالي (80م²) لسرير واحد، وعند وضع خطة يجب أن يؤخذ نوع المستشفى المراد تشييده وسعته، وطبيعة خدماته، بعين الاعتبار وخاصة عند اختيار أنسب المواقع لهذه لخدمة والمستشفيات المتخصصة ايضاً ولا بد توفير الشروط التالية⁽²⁹³⁾:

أ - سهولة الوصول اليها.

⁽³⁾ سمير ميخائيل عبد الكريم، خطة عامة لتصميم و بناء و تجهيز المستشفيات، مجلة الطبية العراقية، المجلد (33)، بغداد، 1985، ص36.

⁽⁴⁾ وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي، المصدر السابق، ص 56.

⁽¹⁾ جمهورية العراق، وزارة الاعمار والاسكان، الهيئة العامة للاسكان، المصدر السابق، ص17.

⁽²⁾ رنا أمين خالد، الأمراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية

الاداب، جامعة نجاح الوطنية، نابلس، 2004، ص80.

⁽²⁹³⁾ محسن عبدالصاحب المظفر، الجغرافية الطبية أسس و مبادئ، المصدر السابق، ص 154.

ب- إختيار مكان مفتوح لضمان التوسع في المستقبل.

ج- عدم وجود معامل تسبب التلوث والضجيج.

د- توفير الوسائل الصحية ومرافق الكهرباء والماء والمجاري وغيرها لتقليل الكلفة بناء المستشفى.

4- المستشفيات المتخصصة:

هي إحدى أنواع الخدمات الصحية التي تقام في أماكن معينة ولاتتقيد على الكثافة السكانية وان تلك المستشفيات متخصصة لأنواع معينة من الأمراض المزمنة كأمراض الصدي فلابد أن تكون موقعه متميزة بنقاوة الهواء وبعده عن الضوضاء وتتميز بالبيئة النظيفة، وتحتوي على مختبرات وأجهزة ومعدات خاصة لا تتوفر في المستشفيات الأخرى⁽²⁹⁴⁾. وقد قدر عدد السكان المستهدفين لهذه الخدمة (1500000) نسمة، أما بالنسبة نصيب السكان من الأسرة فقد حددت سريرين لكل (1000) نسمة، ولقد بلغت مساحة الموقع الاجمالي لسرير الواحد (80م²) لكل سرير⁽²⁹⁵⁾.

ثانياً: مراكز الرعاية الصحية الأولى:

تعتبر المراكز نواة الخدمات الطبية حيث تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولى على مستوى الأحياء والمجاورات السكنية ويتم تقديم الرعاية الصحية الأولية والتي هي الإجراءات البسيطة في التكاليف والتقنيات وتكون هذه الخدمة في متناول الذين هم بحاجة اليها في محيط المجتمع المحلي وتحويل المريض الى المراكز الطبية المتخصصة عند اللزوم⁽²⁹⁶⁾.

وتحتوي المراكز على غرفة الفحص وصالات انتظار للمرضى ومن الممكن أن تحتوي على مختبر وصيدلية ووحدة إسعاف مع الخدمات الملحقة كالمرافق الصحية والمخازن ومكاتب رعاية الامومة والطفولة كغرفة تلقيح الاطفال أو نساء الحوامل⁽²⁹⁷⁾.

(294) سامر حاتم رشدي، المصدر السابق، ص 79.

(295) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن (اطار نظري و تجارب عربية)، مصدر السابق، ص 476.

(296) زهير حاتم الخماس، مصدر سابق، ص 52.

(297) رنا أمين خالد، المصدر السابق، ص 69.

(6) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقليمي، قسم الإسكان والمستوطنات البشرية، المصدر السابق، ص 21.

وقد حدد المعيار العراقي مساحة المراكز الصحية الأولية (5000م²) لكل مركز صحي وفي نفس الوقت حدد المعيار المحلي إن كل مركز صحي يخدم ما يقارب (10000) نسمة، وإن المسافة ما بين السكن والمركز الصحي لا تزيد عن (700 م)⁽⁶⁾.

رابعاً: الصيدليات:

وهي عبارة عن مكان بيع وصرف الأدوية وتركيب بعض منها وهذا النوع من الخدمة غالباً ما يكون موزعاً على كل مستويات فقد يكون على مستوى المجاورة والحي المدينة كلها كما توجد في المستشفيات وعند ما تقام المجاورة غالباً ما يخصص لها مكان ضمن المركز التجاري⁽²⁹⁸⁾، وقد حدد عدد السكان المستهدفين لكل صيدلية (20000) نسمة⁽²⁹⁹⁾.

خامساً: العيادات الشعبية:

وهي عبارة عن مؤسسات الصحية التي أنشأتها الدولة بهدف إسناد المؤسسات الصحية الأخرى وتوفير الخدمات الصحية من ذوي الدخل المحدود ولغرض تقييم كفاءة العيادات الطبية الشعبية في المدينة⁽³⁰⁰⁾.

فقد اعتمد على عدد من المؤشرات والمعايير لمعرفة مدى كفاءة هذه الخدمة ومنها⁽³⁰¹⁾:

أ- الوحدة العلاجية: وقد بلغ المعيار المحلي المعتمد من وزارة الصحة العراقية فيما يخص الوحدة العلاجية طبيب عام لكل (30) مراجعاً.

ب- وحدة المختبر: وهو عبارة عن الوحدة التي ممكن من خلالها تشخيص حالة المريض عن طريق فحص الدم أو البول، وإن المعيار المحلي لوحدة المختبر هو مساعد مختبر لغاية (16) تحليلاً.

(298) سليم أحمد سليم أستاذة، المصدر السابق، ص 42.

(299) عثمان محمد غنيم، المخططات الإقليمية والعمرانية، المصدر السابق، ص 76.

(300) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن (الاطار النظري و تطبيقات عربية)، مصدر السابق، ص 467.

(301) إسراء هيثم أحمد صالح، تقويم الخدمات الصحية في مدينة المقدادية بإعتماد نظم معلومات جغرافية، رسالة

ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، ديالى، 2005، ص 160.

ج- وحدة التضميد: وهو عبارة عن الوحدة التي تنجز من خلالها معالجة المريض وخاصة اذا كانت هناك حالات الجروح والحرق ،ووفق المعيار المحلي لوحدة التضميد هو ممرض لكل (16) مراجعاً.

د- إستعمال الأشعة للكشف عن الأمراض مثل عمل أشعة إكس لعمال المصانع لاكتشاف الأمراض المهنية التي تصيب الرئة⁽³⁰²⁾، ولا بد تواجد تلك الوحدات في المستشفيات والمراكز الصحية.

4- المعايير التخطيطية للخدمات الصحية:

ولتقيم الخدمات الصحية وكفاءتها لابد مقارنة بمدى تطبيق المعايير المتعلقة بالخدمات الصحية:
أولاً: المعايير النوعية:

1- الموقع:

يعد موقع الخدمات الصحية من المؤشرات المهمة التي تؤخذ بنظر الاعتبار إذ يتم إختيار موقع مناسب لتوطين المؤسسات الصحية ويسهل الوصول اليها من جميع أنحاء المدينة وأقليمها بواسطة سيارات النقل العام ولا بد أن يتميز الموقع ببعده عن الضوضاء والضجيج والتجمعات السكنية وكذلك يتمتع بمساحة واسعة يمكن أن تستغل لزيادة مساحة المستشفى باضافة اجنحة أخرى لاستيعاب الزيادة السكانية التي تحصل في المدينة وإقليمها⁽³⁰³⁾. وأن تكون الأبنية الصحية مفتوحة ومعرضة الى أشعة الشمس والتهوية وأن يشمل الموقع على مساحات خضراء ومزروعة حول الأبنية وفي وسطها وأن ذلك لها تأثير إيجابي على نفسية المرضى وشعورهم بالراحة⁽³⁰⁴⁾.

2- معيار امكانية الوصول (Accessibility): إن الجغرافيين والمخططين يأخذون معيار إمكانية الوصول الى الخدمة بعين الإعتبار وخاصة عند إختبار الموقع للخدمات المجتمعية

¹ - حكمت فريحان، المصدر السابق، ص 56.

⁽³⁰³⁾ جبر عطية جودة، المصدر السابق، ص 12.

⁽³⁰⁴⁾ مريزق محمد عدمان، مداخل في الإدارة الصحية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 26.

ولقياس كفاءة الموقع المكاني للخدمات الصحية لابد إعتبار المسافة التي يقطعها المريض من منطقة سكنه الى المؤسسة الصحية⁽³⁰⁵⁾.

ثانيا: المعايير الكمية للخدمات الصحية:

1- معدل عدد الاطباء للسكان:

تختلف نسبة عدد الاطباء الى نسبة السكان من دولة الى أخرى وهذا الإختلاف ناتج بسبب طبيعة إختلاف الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وقد يتباين الرقم ما بين دولة وأخرى، ففي الدول الصناعية فإن عدد السكان الذي يخدمهم طبيب واحد يتراوح ما بين (400-800) نسمة، بينما يزداد هذا العدد في الدول النامية فيصل (2000-6000) نسمة لكل طبيب⁽³⁰⁶⁾، وقد حدد المعيار العراقي طبيباً واحداً لكل (1000) نسمة⁽³⁰⁷⁾.

2- عدد الأسرة للسكان: (نسبة إشغالية السرير)

تتخذ الأسرة كدليل يشير الى حجم الخدمات الطبية في الوحدة الصحية وإن هذا المؤشر يبين مدى إستغلال الأسرة في المؤسسات الصحية خلال فترة زمنية معينة ومن خلال تلك المعيار يمكن معرفة سعة المؤسسات الطبية التي تقيم الخدمات الصحية المناسبة⁽³⁰⁸⁾. وإن المعيار العالمي الذي يحدد (15-20) سريراً لكل 100 نسمة⁽³⁰⁹⁾، وإذا قيس بالمعيار العراقي التي وضعته وزارة الصحة الذي يقضي بتوفير سرير واحداً لكل (200) نسمة⁽³¹⁰⁾. وقد تتباين الأرقام من دولة وأخرى ففي الدول النامية ويتراوح عدد الأفراد الذين يخدمهم السرير في المستشفى ما بين (300-500) نسمة لكل سرير ويقابله (80-120) نسمة في الدول الصناعية.

(305) سليمان أبو خرمه، التوزيع الامثل للخدمات الصحية في الأردن (دراسة مقارنة بين محافظات إقليم الشمال)، مجلة جمعية جغرافية الكويتية، مطبعة دار الكاظم للنشر والتوزيع، العدد (294)، الكويت، 2004، ص 13.

(306) صبري فارس الهيتي ودكتور زين العابدين علي صفر، جغرافية المدن، المصدر السابق، ص 27 .

(307) أحمد فياض صالح المحمدي، المصدر السابق، ص 203.

(308) محسن عبدالصاحب المظفر، جغرافية الطبية مبادئ وأسس، مجلة جمعية جغرافية عراقية، مجلد (17)، مطبعة العاني، بغداد، 1986، ص 58.

(309) جبر عطية جودة، المصدر السابق، ص 13.

(310) زين العابدين علي صفر، التخطيط الحضري (مدخل العام)، المصدر السابق، ص 310.

معدل عدد ايام المكوث للمرضى للعام 2012

(*) نسبة اشغال السرير = $\frac{\text{معدل عدد ايام المكوث للمرضى للعام 2012}}{100} \times$

وكلما ازدادت نسبة (إشغالية السرير^(*)) كلما أشارت ذلك الى إستغلال كفوء للأسرة في المؤسسات الصحية وهذا يعني زيادة في كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى⁽³¹¹⁾.

4- معيار الصيادلة للسكان:

تعد عملية توفير العلاجات اللازمة وعملية الحصول عليها من قبل الصيدليات ومذاخر الأدوية امرأ مهماً في عملية إكمال المنظومة الصحية كجزء مهم من أجزاء العملية العلاجية وقد حدد المعيار المحلي والتي تقضي صيدلي لكل (10000) نسمة⁽³¹²⁾.

5- معيار عدد الممرضين لكل طبيب:

يعد الممرض العنصر الأساسي في الخدمات الصحية ولا يمكن للطبيب وحده أن يقدم الرعاية الطبية للمريض مالم يساعده في ذلك عدد معين من الممرضين وذوي المهن الصحية في المختبرات وحدات الطبية والأشعة والعلاج الطبي وغيرها. وإن أي نقص في عدد الممرضين المرافقين للطبيب فإن الأعباء الإضافية في العمل تقع على عاتق الطبيب نفسه فيقوم بدور الطبيب والممرض معاً مما يقلل كفاءته الصحية الأمر الذي ينعكس سلباً على الطبيب والمريض بشكل عام وقد حددت المعيار العالمي ثلاثة ممرضين لطبيب واحد ولكن المعيار العراقي أربعة ممرضات لطبيب واحد⁽³¹³⁾.

6- معيار سكان/ مستشفى:

يوضح هذا المعيار علاقة طردية بين زيادة عدد السكان وإقامة المستشفيات أي كلما زاد عدد السكان كلما زادت الحاجة لإقامة المراكز الصحية وخصوصا المستشفيات⁽³¹⁴⁾, وعموماً يزداد

معدل لعدد الاسرة للفترة نفسها $\times 365$ يوم

ينظر الى: مريزق محمد عدمان،المصدر السابق،ص31.

⁽³¹¹⁾ زهير حاتم الخماس، المصدر السابق، ص 93.

⁽³¹²⁾ وزارة الصحة، مديرية العامة لصحة اربيل، بيانات حول معيار صيادلة للسكان ،بيانات غير منشورة، ص 70.

⁽³¹³⁾المصدر نفسه، ص 69.

⁽³¹⁴⁾ محسن عبدالصاحب المظفر و صبري مصطفى البياتي، التحليل المكاني لتوزيع الخدمات الصحية في مدينة بغداد، المصدر السابق، ص 66-67.

عدد السكان في الدول النامية ويتراوح ما بين (50000 - 100000) لكل مستشفى⁽³¹⁵⁾, أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن كل مستشفى يقابله (6000) نسمة, ولكن وفق المعيار العراقي فإن كل (2000) شخص تقابله مستشفى.

7- معيار ذوي المهن الصحية للمرضى الراقدين:

يقيس هذا المؤشر كفاءة خدمات العاملين من ذوي المهن الصحية من خلال عدد المرضى الراقدين الذين يقوم بخدمتهم كل عامل منهم وذلك كلما زاد عدد المرضى الراقدين كل عام كلما قلت العناية الصحية بهم من جهة إضافة الى العبء الذي يقع على عاتق كل عامل من جهة أخرى, على إعتبارات أن العامل من ذوي المهن الصحية لا يستطيع أن يقدم خدمات صحية بكفاءة جيدة لعدد كبير من المرضى الراقدين وقد حدد المعيار العالمي نسبة العاملين في المهن الصحية مقابل المرضى الراقدين في المستشفيات عامل ذوي المهن الصحية يقابله (6) مرضى راقدين⁽³¹⁶⁾.

8- معيار نوع الخدمات الصحية:

أن نوعية الخدمات الصحية يجب ان تكون منسجمة مع واقع الحال السكاني وإنها متدرجة من أدنى مؤسسة الى أعلى مؤسسة كما يضم تقييم الخدمات الصحية مواد البناء التي انشأت منها وعدد الكوادر الموجودة فيها سواء كانوا متخصصين أو غير متخصصين وتواجد غرف الأشعة والمختبر وصيدلية , فان الخدمة الصحية تكون ذات كفاءة صحية غير جيدة خلاف ذلك⁽³¹⁷⁾.

9- معيار ذوي المهن الصحية الى الاطباء:

⁽³¹⁵⁾ سليم أحمد سليم أستاذة, التخطيط المكاني للخدمات الصحية في مدينة طولكرم وضواحيها بإستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS, رسالة ماجستير, (غير منشورة), كلية دراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, 2009, ص 38.

⁽³¹⁶⁾ رياض الكاظم سليمان الجميلي, المصدر السابق, ص 273.

⁽³¹⁷⁾ أحمد السيد الزامل, المصدر السابق, ص 47.

وهو إحدى المؤشرات المستخدمة أيضاً في قياس كفاءة الخدمات الصحية ويمثل هذا المعدل متوسط عدد ذوي المهن الصحية لكل طبيب في فترة زمنية محددة، فقد حدد المعيار المحلي ثلاثة من العاملين في المهن الصحية لكل طبيب⁽³¹⁸⁾.

10- معيار الأطباء للمرضى الراقدين:

يشير هذا المعدل إلى حصة كل طبيب من المرضى الراقدين في المؤسسات الصحية وإن ارتفاع عدد المرضى الراقدين لكل طبيب ينعكس على كفاءة الخدمة الصحية للأطباء من جهة وقلة الوقت المخصص في المعاينة والتشخيص للمرضى الراقدين من جهة أخرى مما يعطي صورة واضحة إلى العبء الكبير للأطباء وعدم شعور المرضى الراقدين بالراحة لأنه يعتبر المركز الصحي المكان الوحيد التي يتلقى منه العناية الكافية من قبل الأطباء والكادر الطبي والصحي معاً، وقد أشار المعيار العالمي والمحلي إلى أن حصة طبيباً واحداً (20) مريضاً راقداً⁽³¹⁹⁾.

11- معيار المساحة للمؤسسات الصحية:

يعد عامل المساحة بالنسبة للتجمعات السكانية مؤشراً مهماً يعكس جانباً من الرفاهية وإمكانية استثمار المساحة المتوفرة فإن هناك قطاعات في داخل المدينة عدد سكانها ضعف عدد السكان في القطاع الآخر ولهذا ينبغي أن يكون توزيع المراكز الصحية منسجماً ومتلائماً بعدد سكان القطاع وبالتالي مساحة القطاع لها أثر آخر على عملية الحصول الخدمات الصحية التي تقدمها المراكز مما يجعل عدد من السكان القطاعات إلى مراجعة المراكز الصحية في قطاعات آخر غير القطاع الذي يسكنون فيها⁽³²⁰⁾. وإن نصيب الفرد يختلف حسب مساحة المراكز الصحية فإذا كان عدد السكان المستهدفين للمراكز الصحية 10000 شخص فيصل نصيب الفرد فيها (0,34)⁽³²¹⁾.

12- معيار طبيب مختص/ شخص:

⁽³¹⁸⁾ وزارة الصحة، المديرية العامة لصحة أربيل، دليل احصاء العراق، المصدر سابق، ص 69.

⁽³¹⁹⁾ أحمد فياض صالح المحمدي، المصدر السابق، ص 201.

⁽³²⁰⁾ نوال جمعة جابر الوزان، المصدر السابق، ص 41.

⁽³²¹⁾ جمهورية العراق، وزارة الإعمار والإسكان، الهيئة العامة للإسكان، المصدر السابق، ص 13.

يعتبر هذا المعيار دقيقاً مقارنة بالمعيار العام طبيب/ شخص ويبين هذا المؤشر عن العلاقة بين السكان والتخصصات الطبية الدقيقة، وعلى سبيل المثال يوجد عدد كبير من الاطباء بحيث عندما يتم تقسيم السكان عليهم تكون حصة الطبيب قليلة الا إنه عندما يصنف الأطباء حسب التخصص الدقيق فربما يظهر عدم توفر بعض التخصصات وإن التخصصات الدقيقة فهي المؤشر الحقيقي عن مدى تقدم الخدمات الصحية فيما يخص الاطباء وربما يقوم بعض المختصين في المجالات النادرة بالعمل في اكثر من مكان لغرض توفير خدماته لأكبر عدد من السكان⁽³²²⁾.

13- معدل عدد العمليات الجراحية:

يحتل هذا المؤشر أهمية خاصة في التعبير عن كفاءة الخدمات في المؤسسات الصحية نظراً للدقة والمهارة الطبية العالية التي تتمثل بطبيعة إجراءاتها ويتطلب أطباء أكفاء ذو تأهيل طبي جيد وقد تتطلب بعض العمليات المعقدة كالقلب والاعوية الدموية وأجهزة فنية وإن مثل هذه المتطلبات يفترض أن تكون موجودة في المستشفيات⁽³²³⁾.

14- مؤشر عدد الملقحين ضد الامراض المعدية والسارية:

يؤخذ بهذا المؤشر في بعض الدراسات بوصفه إحدى المؤشرات لقياس كفاءة الخدمة في المؤسسات الصحية وتتمثل التقيحات ضمن الاجراءات الوقائية التي تمارس المؤسسات الصحية الى جانب الخدمات الطبية العلاجية يمارس هذا النشاط في المؤسسات الصحية الكبيرة والصغيرة⁽³²⁴⁾.

15- المعدل السنوي لمكوث المريض:

يتميز هذا المؤشر عن غيره في أنه يعطي صورة دقيقة وواقعية عن مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمرضى الراقدين من خلال معدل بقائهم في السرير (stay period) خلال فترة زمنية معينة ويشير انخفاض هذا المعدل الى ارتفاع كفاءة الخدمة الصحية المقدمة لهم مما يعطي

⁽³²²⁾ محسن عبدالصاحب المظفر، جغرافية الطبية مبادئ واسس، المصدر السابق، ص 155.

⁽³²³⁾ المصدر نفسه، ص 156.

⁽³²⁴⁾ مريزق محمد عدمان، المصدر السابق، ص 33.

مؤشرا واضحا عن كفاءة الاسرة وعلى العكس فكلما كانت الخدمات الطبية المقدمة للمريض غير كفوءة أي إن المريض لم يحصل على العلاج المطلوب كلما أدى الى تأخير شفاؤه و تزداد فترة بقاءه في السرير مما يشير الى عدم كفاءة ذلك السرير⁽³²⁵⁾.

ت / الخدمات الدينية (religious Services):

العلاقة بين الوظيفة الدينية وحياة المدن والمجتمعات والشعوب ، فالدين بطبيعته علاقة جماعية ، ولابد من التركيز النووي ، ولهذا كان الدين عاملا أساسيا في نشأة كثير من المدن ، وكانت العلاقة أشدها في التاريخ القديم أي ما قبل التاريخ فعند السومريين في العراق لم تؤسس المدن لا للحكم ولا للتبادل وإنما للعبادة .

فالمدينة نطاق مقدس ، وعلاقة المدن بالدين علاقة تاريخية قديمة وثيقة وهي علاقة روحية مقدسة أسست كثير من المدن القديمة من اجل العبادة فقط⁽³²⁶⁾ ، كما كانت المدن السومرية والآشورية والبابلية في العراق والمدن المصرية القديمة والتي لها صبغة دينية تغطي على بقية الفعاليات والنشاطات الأخرى ، وكذلك كان عند الإغريق حيث بدأت مدينة أثينا اليونانية كمعبد للآلهة أثينا ، ومدينة أربيل في العراق هي مدينة الإله الأربعة⁽³²⁷⁾، وحتى عند الرومان وعندما سقطت روما وقضى على المدينة والمدنية في غربي البحر المتوسط كانت الكنيسة والدير هي العناصر التي أسهمت في أحياء مدن العصور الوسطى⁽³²⁸⁾ حتى الحياة التجارية التي ظهرت فيها عندما عادت إليها الحياة كانت لها صلة وثيقة بالدين ، وفي العصور الوسطى في أوروبا لم

([3]) محمد صالح ربيع العجيلي، المصدر السابق، ص 145.

(2) سامر حاتم رشدي، التخطيط المكاني للخدمات الصحية في ضواحي القدس الشرقية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص 25.

³²⁶ - نعمان شجادة ، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، دار صفاء ، عمان 1997 ص

270 - 279

³²⁷ - محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد قنوس، مقدمة في الإحصاء، مركز الكتب الأردنية-

عمان، 1990، ص 201 .

³²⁸ - عبد الفتاح محمد وهيبه ، جغرافية العمران، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1972، ص 136-137 .

تقلت مدينة تقريبا من الأصل الديني ، فكانت المدن في الحقيقة مسيحية في مظهرها وحياتها ، وهي مراكز إشعاع ونشر المسيحية.

ويعتبر الدين عاملاً أساسياً في نشأة كثير من المدن وكانت العلاقة على أشدها في التاريخ القديم أي ما قبل التاريخ وعلاقة المدن بالدين علاقة تاريخية قديمة وثيقة وهي علاقة روحية مقدسة أسست كثير من المدن القديمة من أجل العبادة فقط⁽³²⁹⁾.

وفي العهد الإسلامي كان لظهور الإسلام وانتشاره أثر كبير في تطوير وانتشار الحضرية وان الفروض الدينية ومنها صلاة الجمعة تنجز على وجه أتم في ظل حياة مدنية حيث أن الجمعة من التجمع وله ، بينما التبعثر قد يؤدي إلى التهاون والابتعاد لذا فان هذه الفروض الدينية تمارس بشكل أفضل في المدن وتتطلب التقاء المسلمين في المساجد ، فالإسلام على وجه اليقين خالق للمدن بدرجة اكبر من المسيحية⁽³³⁰⁾ ، لذا حول المسلمون اسم يثرب بعد الإسلام إلى المدينة المنورة ، وهو اسم علم واسم نوع معاً ، وقد كان المسجد أول أساس يقام في المدينة الإسلامية ويمثل وسط المدينة قرب السوق ومركز الفعاليات الثقافية والإدارية ونسج المدينة كان دائرياً مركزه المسجد⁽³³¹⁾ ، كما كانت الكنيسة هي إحدى الأسس التي قامت حولها المدينة المسيحية⁽³³²⁾ ، وكانت المنذنة رمزاً للمدن الإسلامية مثلما كانت أبراج الكنائس والقلاع رمزاً لمدن العصور الوسطى الأوروبية .

وفي الفترة التاريخية أبان الفتح الإسلامي كانت فترة ذهبية في إنشاء المدن وتطورها حيث كانت فترة العصور الوسطى مفترق الطريق بين التحضر في الوطن العربي والتحضر في الغرب ، حيث سلك كل منهم طريقاً خاصاً طبع تكوين مدنه ومورفولوجية حياته الحضرية بطابع خاص⁽³³³⁾ فالإسلام فهو على وجه اليقين خالق للمدن بدرجة اكبر من المسيحية⁽³³⁴⁾ ، فالدين

⁽³²⁹⁾ صبري فارس الهيتي و الدكتور زين العابدين علي الصفر ، جغرافية المدن ، مصدر السابق ، ص 20 .

³³⁰ - مظفر علي الجابري ، التخطيط الحضري ، مصدر سابق ، ص 34 .

³³¹ - محمد شوقي إبراهيم مكي ، المدخل إلي تخطيط المدن ، دار مريخ للنشر ، الرياض ، 1986 ، ص 112 .

³³² - عبد الفتاح محمد وهيبة ، مصدر سابق ، ص 136 .

³³³ - مظفر علي الجابري ، التخطيط الحضري ، مصدر سابق ، ص 34 .

³³⁴ - جمال حمدان ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص 175 .

لا يمارس بحق ألا في مدينة ، والجمعة من التجمع وله، بينما التبعر قد يؤدي إلى التهاون والابتعاد ، ولهذا انتقدت السكنى المبعثرة ، وقد تحول اسم يثرب بعد الإسلام إلى المدينة ، وهو اسم علم واسم نوع معا ، وقد كان المسجد أول أساس يقام في المدينة الإسلامية الجديدة ، كما كانت الكنيسة هي أحد الأسس التي قامت حولها المدينة المسيحية ، وقد كان المسجد أساس إقامة المدينة الإسلامية متمثلة وسط المدينة أي قربها كما كانت الكنيسة هي إحدى الأسس التي قامت حولها المدينة المسيحية (335). وظهرت مدن الإسلام أول ما ظهرت ذات طابع ديني ثم ما لبثت أن تحولت إلى مدن تجارية ومراكز للحكم والإدارة، فالجامع بالنسبة للمدن الإسلامية كان مركز النشاط الحضري بأكمله وعموما فإن نسيج المدينة الإسلامية كانت دائريا مركزه المسجد (336) ،بينما النسيج ذو المحاور المتعامدة هو السائد في النسيج العمراني الروماني والبيزنطي السائد قبل الإسلام ، وان تركيب وتنظيم مدن العصور الوسطى يتضح بتمركز قلب المدينة المسجد الجامع وقصر الحاكم وبيت مال المسلمين وحوله للأسواق وفي داخله كان يتم اللقاء بين المسلمين وفيه تقام حلقات الدروس ، وكانت المئذنة رمزا لهذه المدن مثلما كانت أبراج الكنائس والقلاع رمزا لمدن العصور الوسطى الأوروبية ، وكانت المساكن تتكدس بالقرب من المسجد بعضها إلى جانب بعض غير تاركة فيما بينها آلا أزقة ضيقة متعرجة تحمل طابع كثير من طرقات العصور الوسطى التي روعي فيها توفر أكبر قدر من الظل في بيئة حارة. وان المدينة أصبحت هي المكان التي تمارس بها السكان طقوسهم الدينية كالعبادة وتظهر تلك الخدمة المجتمعية بشكل متنوع وهذا يعود إلى ما موجود من طوائف دينية في المدينة وإن تلك الخدمة متطور بحسب مراحل تطور المدينة و تتوزع المؤسسات الدينية بحسب محلاتها مكانيا بدوافع إجتماعية وعقائدية وإقتصادية و أهم أنواع الخدمات الدينية وهي (المساجد والجوامع والتكايا والمقابر والمعابد والكنائس و المدارس الدينية والمزارات) (337).

(335) جمال حمدان، جغرافية المدن، ط2، عالم الكتب، القاهرة، ص 175.

336 - محمد شوقي إبراهيم مكي ، مصدر سابق، ص 112 .

(337) خالد جواد سلمان الشمري، إستعمالات الارض الحضرية في ناحية الزبيدية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، بغداد، 2005، ص 105.

و نتيجة التحولات الإقتصادية والإجتماعية الكبيرة في العصور الحديثة نمت وتطورت المدن وبدأت تشغل مساحات حضرية واسعة تختلط فيها استعمالات الأرض المختلفة ، ولكن تبقى للإستعمالات الدينية أهمية روحية خاصة لا يمكن إهمالها عند تصميم أحياء سكنية جديدة للمدن القائمة⁽³³⁸⁾.

أما حصة الفرد الساكن في المدينة من المساحة المخصصة للإستعمالات الدينية فقد تباينت من مرحلة تاريخية إلى أخرى حيث قدرت لجنة تقويم المخططات الأساسية المحلية والإقليمية وأن نسبة السكان المستفيدين من هذه الخدمة تمثل 12% من إجمالي السكان⁽³³⁹⁾ يستثنى منهم الأطفال والشيوخ غير القادرين على المشي ونسبة كبيرة من النساء) وبذلك يستخرج معدل الفرد الديني بقسمة المساحة الدينية في المدينة أو المحلة السكنية على 12% من سكان المدينة أو المحلة السكنية.

وتسعى دوائر التخطيط أن يكون توزيع المساجد في المدينة مرتبطا بالتقسيمات السكنية الجديدة ، وعلى أن يكون المسجد من حيث المساحة متفقا مع سعته للمصلين ، وتكون المساجد بأنواع مختلفة من حيث الحجم فقد افترضت وزارة الشؤون الإسلامية في أبو ظبي إنشاء ثلاثة أنواع من المساجد ،وهي مسجد عيد لكل (40-50) ألف نسمة لسنة 2010 ف ومسجد جمعة لكل (2.0 - 2.5) ألف نسمة ومسجد جماعة لكل (800 - 2000) نسمة⁽³⁴⁰⁾ .

2- المعايير التخطيطية للخدمات الدينية:

إن مخطط المدينة يسعى دائماً الى وضع نظام لتركيب المدينة من خلال تكوينها من وحدات متدرجة سكانيا وعمرانيا، وإن إختلاف حجم السكان من كل مستوى من مستويات المدينة (محلة، حي، القطاع، المدينة)⁽³⁴¹⁾. ويمكن تصنيف الخدمات الدينية الى أربعة أصناف وهي:

1- المساجد المحلية.

⁽³³⁸⁾ صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 165.

³³⁹ - لجنة تقويم الدراسات الخاصة بالمخططات الإقليمية والمحلية، مصدر سابق

³⁴⁰ - محمد على بهجت الفاضلي ، بحوث ومقالات في جغرافية الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1995، ص 307 .

(□□□) حارث محمد ذنون ياسين، المصدر السابق، ص 37.

2- الجامع (مسجد رئيسي).

3- الكنيسة.

4- المقابر.

أولاً: المسجد:

يُعتبر المسجد من أهم المعالم الإسلامية وكان المركز الذي تدور من حوله الحياة الاجتماعية والدينية والفكرية والإقتصادية، وتقام في هذه المساجد الصلوات الخمس اليومية ما عدا صلاة الجمعة والعيدين⁽³⁴²⁾، ويمكن تصنيف المساجد الى ثلاثة انواع وهي⁽³⁴³⁾:

1- مساجد على مستوى المدينة و تكون بأحجام كبيرة تتناسب مع أعداد المصلين.
2- مساجد على مستوى قطاع السكني أي (3-4) محلات ويكون حجمه اقل مقارنة بالنوع الأول.

3- مساجد على مستوى المحلة وتكون مساحته حجمه أقل من النوع الأول والثاني.
كما ان المساجد الذي ظهرت حول المراقد المقدسة وسميت بإسمها وإحتراماً لمكانة القبر قاموا بتسقيف تلك القبور وإحتوائها بناية مسقفة. ويمكن إشارة الى نوع آخر من المساجد ما يطلق عليها (تكية) إن تلك التكايا كانت جزء من المسجد او الجامع ،وكانت المشايخ الطريقة الصوفية ومريدها من المشايخ الطريقة الرفاعية والبرزنجية يترددون الى تلك التكايا للتعبير عن الرغبة في إيجاد الصلة بين الخالق والمخلوق بواسطة التقوى والزهد⁽³⁴⁴⁾. يوضح جدول () معايير تحديد الاحتياج من المساجد المحلية.

جدول () المعايير التخطيطية للمساجد المحلية

البيان		ملاحظات
عدد السكان المستفيدين	2000- 2500 نسمة	مستوى مجموعة سكنية او اكثر
المساحة الكلية للخدمة/م ²	2000-1500	

(342) سيد بسيوني، فن العمارة، دار اليازوري للنشر والطباعة، عمان، الاردن، 2000، ص 282.

(343) ميسون محيي هلال سرحان العقيلي، أثر المسجد الجامع على المشهد الحضري للمدينة ، إطروحة دكتوراه،

(غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، بغداد، 2003، ص 16.

(344) عبدالرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، جامعة بغداد، 1977، ص 336.

المساحة المبنية	1500-1000	
نصيب المصلي من المساحة (م ² / مصلي)	0,125	
المسافة بين السكن والمسجد	250 - 350 م	

وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، المصدر السابق، جدول (18)، ص 41 .

أما المعايير النوعية للمساجد:

يمكن الإشارة الى تلك المعايير وتطبق تلك المعايير على الجامع، وهي كالآتي⁽³⁴⁵⁾:

- 1-لابد من توقيع المساجد في مركز المدينة لسهولة الوصول إليها.
- 2-وجود شبكة جيدة لمسارات المشاة تربط بين المسجد ونطاق هذه الخدمة.
- 3-مراعاة أن يتوفر المسجد على الخدمات اللازمة أماكن الوضوء وغرفة غسل الموتى، والمرافق الصحية، والمكتبة وغرفة المؤذن والامام .
- 4-مراعاة أن يتوفر مواقف السيارات خارج المسجد.
- 5-أن يحاط المسجد بساحة مكشوفة او حديقة.
- 6-وتواجد مساحة فارغة بجانب المسجد ليسهل عملية التوسع.

ثانياً: الجامع:

يتواجد الجامع كعنصر بارز في مراكز المجاورات والأحياء السكنية وتقام فيها صلاة الجمعة والعديد والصلوات الخمسة وتوقيعها في موقع مركزي أو طرفي داخل القطاع السكني الذي يضم (4-5) محلات وبمسافة مشي (10-15) دقيقة من موقع السكن الإعتيادي ويتميز بعناصر المعمارية التي يمكن إدراكها من قبل المتردد إليها⁽³⁴⁶⁾. وأهم المعايير التخطيطية للجامع نلاحظه في الجدول الرقم(9):

جدول (9)المعايير التخطيطية للجامع

البيان		
عدد السكان المستفيدين	10000-12000 نسمة	مستوى حي سكني

⁽³⁴⁵⁾ وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، المصدر السابق، ص 56.

⁽³⁴⁶⁾ عاصم محمد رزق، معجم المصطلحات العمارة والفنون الاسلامية، مطبعة مدبولي، عمان، الأردن،

المساحة الكلية للخدمة/م ²	4000-3000	
المساحة المبنية	3500-2500	
نصيب المصلى من المساحة (م ² /مصلى)	0,125	
المسافة بين السكن والجامع	500 م	

وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي، المصدر السابق، جدول (18)، ص 41.

ثالثاً - الكنيسة:

إحدى المعابد الرئيسية للطوائف المسيحية وتعتمد المعايير التخطيطية للكنائس على ما جاء به (كلارنس بيرى) في مفهوم الحي السكني ⁽³⁴⁷⁾.

وإعتماداً على المعايير التخطيطية التي وضعت من قبل وزارة الإسكان والتعمير، وإن تلك المعايير تطبق على المساجد والجوامع ويصل نصيب الفرد من الكنائس (0,125 م²) ⁽³⁴⁸⁾.

رابعاً - المقابر:

تعد المقابر نوع من أنواع الخدمات الدينية ويجب توفير مقبرة لكل تجمع عمراني أو لمجموعة تجمعات عمرانية متقاربة جغرافياً ⁽³⁴⁹⁾، ويمكن الإشارة إلى أهم اعتبارات التخطيطية، وهي كالتالي ⁽³⁵⁰⁾:

- 1- تقدر حصة الفرد من المقابر ب(1,1م²).
- 2- ووجود مساحات واسعة في المنطقة لإختيارها كمقبرة، لكي تكون قادرة على التوسع المستقبلي ل 20 سنة القادمة ، وتحسب مساحة القبر الواحد (4م²).
- 3- وتقدر مساحة المقابر وفق معيار نسبة زيادة بقدر 1% من عدد السكان سنوياً لمدة 20 سنة القادمة .
- 4- تكون المقابر خارج مخطط التجمع العمراني ، وبمواصفات طبوغرافي خاصة بعيدة عن المناطق الصخرية ومناطق المياه الجوفية .

⁽³⁴⁷⁾ حارث محمد ذنون ياسين، مصدر السابق، ص 39.

⁽³⁴⁸⁾ يوسف يحيى طعماس، المصدر السابق، ص 22.

⁽³⁴⁹⁾ المصدر نفسه، ص 20.

⁽³⁵⁰⁾ احمد فياض صالح المحمدي، المصدر السابق، ص 211.

5- لابد أن تحاط المقابر بسياج.

6- قريبا من طرق المواصلات لسهولة الوصول اليها.

مصادر الفصل

- 1- أحمد فياض صالح المحمدي، مدينة فلوجة وظائفها و علاقتها الاقليمية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990.
- 2- أحمد السيد الزاملي، الخدمات الصحية في محافظة إحصاء بالمملكة العربية السعودية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1997.
- 3- أحمد البدري الشريعي ، دراسات في جغرافية العمران ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1955
- 4- أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، مكتبة الأنكلو المصرية ، القاهرة ، 1991.
- 5- أحمد محمد جهاد دليمي، مراكز الصحة العامة في مدينة فلوجة باستخدام نظم معلومات جغرافية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2009..
- 6- إسرائ هيثم احمد صالح، تقويم الخدمات الصحية في مدينة المقدادية بإعتماد نظم معلومات جغرافية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى ،ديالى، 2005.
- 7- بيرنارد تيرنك ترجمته دكتور فهد بن عتيق العتيق، الصحة العامة ما هي وكيف تعمل، معهد الادارة العامة، سعودية، 2004.
- 8- بشير إبراهيم الطيف وآخرون، خدمات المدن (دراسة في جغرافية التنمية)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2009.
- 9- بشير عباس العلاقي ، وحמיד عبد النبي الطائي ، تسويق الخدمات ، مدخل استراتيجي ، وظيفي ، وتطبيقي ، دار العقل ، عمان ، الأردن ، 1999.
- 10- جمال حمدان، جغرافية المدن، ط2، عالم الكتب، القاهرة.
- 11- حسن محمود علي الحديثي، سياسة التنمية المكانية و علاقتها بالتطور العمراني للمدن، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد (17)، مطبعة العاني، بغداد، 1986..

- 12- حيدر محمد سعيد عبدالحسين الكبيسي، المعايير التخطيطية والتصميمية للمراكز الثقافية الحديثة في المخططات الأساسية لمدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الهندسة، جامعة بغداد، 1998.
- 13- حاتم حمودي حسن الجبوري، تحليل واقع توزيع للخدمات التعليمية في مدينة الكاظمية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ابن رشد، بغداد، 2006.
- 14- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التخطيط الحضري، مركز الإسكندرية، الاسكندرية، 2005.
- 15- خالص حسني الأشعب وصباح محمود محمد، مورفولوجية المدينة، مطبعة جامعة بغداد، جامعة بغداد، 1983.
- 16- خالد جواد سلمان الشمري، استعمالات الارض الحضرية في ناحية الزبيدية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، بغداد، 2005.
- 17- خلف الله حسن محمد، الصحة والبيئة في التخطيط الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1999.
- 18- خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس و معايير و تقنيات)، دار الصفاء للنشر والطباعة، عمان، الاردن، 2009.
- 19- روجر منشل ، تطور الجغرافيا الحديثة ، ترجمة د. محمد السيد غلاب ، ودولت أحمد صادق ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1996.
- 20- رنا أمين خالد، الأمراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.
- 21- زين العابدين علي صفر، التخطيط الحضري المدخل العام، منشورات جامعة المسيرة الكبرى، ليبيا، 2004م .
- 22- سعدي محمد صالح سعدي، التخطيط الإقليمي (نظرية، توجه، تطبيق)، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1989 .
- 23- سعيد فاضل أحمد، واقع ومستقبل الماء الصافي والمجاري في مدينة بعقوبة (دراسة في جغرافية الخدمات)، رسالة ماجستير، (غير منشورة) -كلية الآداب، جامعة ديالى، 2008.

- 24-سمير الدريسي، جغرافيا الطبية، عالم الكتب، الرياض، 2001.
- 25- سليمان أبو خرمه، التوزيع الامثل للخدمات الصحية في الأردن (دراسة مقارنة بين محافظات إقليم الشمال)، مجلة جمعية جغرافية الكويتية، مطبعة دار الكاظم للنشر والتوزيع، العدد (294)، الكويت، 2004..
- 26- سمير ميخائيل عبدالكريم، خطة عامة لتصميم و بناء و تجهيز المستشفيات، مجلة الطبية العراقية، المجلد (33)، بغداد، 1985.
- 27- سيد بسيوني، فن العمارة، دار الياروزي للنشر والطباعة، عمان، الاردن، 2000 .
- 28- سامر حاتم رشدي، التخطيط المكاني للخدمات الصحية في ضواحي القدس الشرقية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
- 29- سليم أحمد سليم أستيته، التخطيط المكاني للخدمات الصحية في مدينة طولكرم وضواحيها باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية دراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009.
- 30- صبري فارس الهيتمي و زين العابدين علي صفر، جغرافية المدن، منشورات جامعة عمر المختار، دار البيضاء، ليبيا، 2012..
- 31- صبري فارس الهيتمي ، جغرافية المدن ، دار صفاء ، عمان ، 2002.
- 32- صبري فارس الهيتمي ، ود . صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، 1986
- 33- عبد العزيز صقر الغمادي ، الجغرافية الصحية كنموذج للجغرافيا التطبيقية ، الملتقي الجغرافي الأول لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 1984.
- 34- عبدالمعطي شاهين عبدالمعطي، انتاج مياه المشرب واستهلاكها في ريف مركز سمنود (دراسة تطبيقية في جغرافية الخدمات)، مجلة كلية الآداب، العدد (44)، المجلد (2)، جامعة المنصورة، القاهرة، 2009.
- 35- عبدالحاميد ابراهيم الصباغ، الخدمات البريدية في مركز قطور (دراسة في جغرافية الخدمات)، مجلة كلية الآداب، العدد (36)، الجزء الثاني، جامعة منصورة، القاهرة، 2005.

- 36- عاصم محمد رزق، معجم المصطلحات العمارة والفنون الاسلامية، مطبعة مدبولي، عمان، الأردن، 2000.
- 37- عثمان محمد غنيم، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري، ط2، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2008.
- 38- عباس غالي داود الحديثي، الخدمات الترفيهية لسكان مدينة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.
- 39- عثمان محمد غنيم و ماجدة ابو زنط، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010..
- 40- عبد العزيز طريج شرف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 41- عبد القادر عبد العزيز على ، الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات الاجتماعية والجغرافيا خاصة ، مطبعة طنطا ، 2002.
- 42- عبدالرزاق الشهرستاني، الصحة الاجتماعية، مجلة الطبية العراقية، المجلد (22)، الجزء الثالث، 1972.
- 43- عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1977 .
- 44- عبد الفتاح محمد وهيبه ، جغرافية العمران ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1972.
- 45- عبدالاله أبو عياش ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980.
- 46- غازي سعدالله إسماعيل، التخطيط الإقليمي للخدمات التعليمية وفق أسلوب الخريطة المدرسية، مجلة دراسات الأجيال، العدد(4)، المجلد السابع، بغداد، 1987.
- 47- فاطمة عبد العزيز الحمدان ، دراسة ايكولوجية عن متغيرات الحد النمو السكاني بمدينة جدة ، دار المجتمع للنشر والتوزيع ، جدة ، 1987.
- 48- فاروق عمر فتاح، المعايير التخطيطية والتصميمية لأبنية المدارس الابتدائية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الهندسة ، قسم المعمارية ، جامعة بغداد، بغداد، 1989.
- 49- فرانسيس ت. ماك أندرو، ترجمته: دكتور عبداللطيف محمد خليفة وجمعة سيد يوسف، علم النفس البيئي، مطبعة جامعة الكويت ، الكويت، 2002.

- 50- فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن (الإطار النظري و تطبيقات عربية)، مطبعة التوحيد الحديثة، جامعة المنوفية، القاهرة، 2000.
- 51- فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات الإطار النظري و تطبيقات عربية، دار الماجد، القاهرة، 2007.
- 52- مصطفى محمد البغدادي، دراسة منهجية عن علاقة علم الجغرافيا بالخدمات ،مجلة حولية كلية البنات، العدد (17)، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1994.
- 53- محسن عبد الصاحب مظفر، دور الجغرافية العراقي في مسيرة التخطيط والتنمية (دراسة في الفكر الجغرافي التطبيقي)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (19)، مطبعة العاني، بغداد، 1987.
- 54- مظفر علي الجابري، التخطيط الحضري مدخل عام، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986.
- 55- محمد حماد، تخطيط مدن الإنسان عبر العصور، مكتبة المسيرة للنشر والطباعة، القاهرة، 2008.
- 56- محسن عبد الصاحب المظفر والدكتور عمر الهاشمي يوسف، جغرافية المدن (مبادئ وأسس و منهج و نظريات و تحليلات المكانية)، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2010.
- 57- محسن عبد الصاحب المظفر، الجغرافيا الطبية ، مستوى، منهج، تحليلات مكانية، دار شموع الثقافة، الزاوية، 2002.
- 58- محسن عبد الصاحب مظفر وصبري مصطفى البياتي، التحليل المكاني لتوزيع الخدمات الصحية في مدينة بغداد، مجلة جمعية الجغرافية العراقية، العدد (26)، مطبعة العاني، بغداد، 1991.
- 59- محمد مدحت جابر، وفاتن محمد البنا، دراسات في الجغرافيا الطبية، دار صفاء - عمان، الأردن، 1998.
- 60- محمد فريد فتحي ، تخطيط المدن رؤية جغرافية ، الجغرافيا والمجتمع ، بحوث الندوة الولي لشعبة الخرائط والمساحة ، قسم جغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .
- 61- مؤسسة دوكسيادس ، مناطق المخططات الشاملة ، مصر سابق.

- 62- محمد شهاب أحمد و مؤمل علاء الدين، المتطلبات الفضائية لتخطيط المدينة، وزارة التعليم العالي، بدون سنة طبع.
- 63- مريزق محمد عدمان، مداخل في الإدارة الصحية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 64- محسن عبد الصاحب المظفر، جغرافية الطبية مبادئ وأسس، مجلة جمعية جغرافية عراقية، مجلد (17)، مطبعة العاني، بغداد، 1986.
- 65- محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد قنوس، مقدمة في الإحصاء، مركز الكتب الأردنية- عمان، 1990.
- 66- محمد شوقي إبراهيم مكي ، المدخل إلي تخطيط المدن ، دار مريخ للنشر ، الرياض ، 1986 .
- 67- محمد علي بهجت الفاضلي ، بحوث ومقالات في جغرافية الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1995 .
- 68- ميسون محيي هلال سرحان العقيلي، أثر المسجد الجامع على المشهد الحضري للمدينة ، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، بغداد، 2003..
- 69- نعمان شحادة ، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، دار صفاء ، عمان 1997 .
- 70- ناهدة عبدالكريم حافظ، الخدمات التنموية للطفل في العراق، مجلة دراسات الأجيال، العدد(1)، المجلد الثاني، بغداد، 1987.
- 71- وليد عبدالله المنيس، التخطيط الحضري والإقليمي، مطبعة ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1985.
- 72- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، قسم الإسكان والمستوطنات البشرية، أُسس و معايير بناء مباني الخدمات العامة، بغداد، 1977، جدول 17.

–Secretariat of general population committee for utilities committee –73
،for evaluation of regional and local planning studies planning standers
Tripoli، report 2،،physical

(تخلف المناطق الحضرية وطرق قياسها وتقويمها)

أولاً : مفهوم المناطق المتخلفة :

يتميز العصر الحديث بسرعة نمو المدن ، مما يترتب عليه إهمال كثير من المناطق الأصلية داخل المدينة أو خارجها ، أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وفدوا إلى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ، ولم يسايروا الطابع الحضري في الحياة⁽¹⁾. حيث تتجمع المشكلات في بعض الأحياء في المدن وتخف في أحياء أخرى ، فبدراسة أي مدينة نجد أن الفقر والازدحام والتشرد وانتشار الجهل والأمراض والوفيات والطلاق وتهدم المباني ونقص الخدمات التعليمية والصحية والعمرانية والمناطق الخضراء والملاعب وخدمات الطرق والصرف الصحي وغيرها في تلك الأحياء عن باقي المدينة⁽²⁾.

وتعرف الأحياء المتخلفة بأنها المناطق غير الملائمة لسكن الإنسان ، وعادةً ما تقام بالقرب من مراكز المدن ومن أهم خصائصها أنها مناطق مزدحمة . فضلاً عن التدهور البيئي ونقص الخدمات بها ، وعدم التنظيم الاجتماعي ولعل من أبرز خصائص الأحياء المتخلفة بصفة عامة الازدحام والإسكان السيئ . ويمكن القول بأن هناك نوعان من الازدحام :

. أولهما ازدحام المناطق ويقصد به وجود عدد كبير من المباني والأشخاص في . ثانيهما ازدحام الحجرات ويتمثل في معيشة عدد كبير من الأشخاص في حجرة واحدة⁽³⁾. ومن الملاحظ أن الأحياء المتخلفة عادة ما توجد داخل نطاق المدينة ، وقد تكون هي الجزء الرئيسي للمدينة عند نشأتها ونتيجة لهجرة سكانها والتدهور الذي أصابها ، وسكن كثير من المنحرفين والخارجين عن القانون فيها تصبح مناطق متخلفة .

(1) حسين عبد الحميد رشوان ، مشكلات المدينة ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1997، ص111.

(2) عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط7 ، 1981، ص164.

(3) محمد رأفت محمود ، البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط ، 1998 ، ص17 ، 18 .

ومن خلال زاوية الشرعية القانونية يمكن تعريف المناطق المتخلفة بأنها تنشأ نتيجة إقامة مباني بدون ترخيص أو تكون مخالفة لقوانين الإسكان سواء كانت أراضي ذات ملكية قانونية كأراضي التقسيمات أو على أو أراضي ذات ملكية غير قانونية أو على مناطق لم يتم تخطيطها⁽⁵⁾.

كما تعرف بأنها المناطق التي توجد بها مبان خالية أو مشغولة متهدمة أو متهالكة وبحالة سيئة ذات تخطيط غير ملائم من حيث تقسيم الأراضي وشبكة الحركة ، وتتداخل بها الاستعمالات المتعارضة وتفتقر إلى المرافق والخدمات⁽⁶⁾.

وهي أيضاً المناطق القديمة المتدنية التي كانت بحالة ممتازة في فترة ما ثم ساءت حالة مبانيها ومرافقها بعد رحيل سكانها الأصليين إلى الأحياء الحديثة ليحل محلهم طبقة أقل دخلاً وثقافة ، ومن ثم تتدهور مرافقها ويرتفع التزاحم بها⁽⁷⁾.

أما تعريف المناطق المتخلفة في إطار المدخل الهندسي والتخطيط العمراني حيث تعرف المناطق المتخلفة بأنها تلك المناطق التي تمتد خارج المدن دون توجيه أو تخطيط عمراني أو داخل المدن دون توافر الحد الأدنى من متطلبات الإسكان الصحي المناسب لحياة الإنسان⁽⁷⁾.

أما تعريف المناطق المتخلفة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فقد عرفت هذه المناطق التي أصبحت بؤرة للانحدار الاجتماعي وينحدر بها السلوك المخالف وينخفض بها مستوى الخدمات والمرافق وتكون مصدراً للمتاعب للمناطق المجاورة وترتفع بها معدلات الجريمة والعادات السيئة ، وترتفع بها نسبة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة وأغلب سكانها من ذوي الدخل المحدود⁽⁸⁾.

كما أنها مناطق لم تمسها يد المخطط إطلاقاً ولا يشترط فيها أن تكون مناطق قديمة ، إذ إنه من الممكن تواجدها في مناطق حديثة العمران.

(4) شريف عبد المنعم كامل ، التجمعات المتدهورة داخل المناطق الحضرية المخططة في مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ، 2004 ، ص3

(5) حسين محمد أبو بكر ، التغير والتدهور في المناطق الحضرية التقليدية القديمة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 1990 ، ص7

(6) أشرف حسن مطاوع ، المناطق المتدهورة في مدينة الزقازيق ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ، 2004 ، ص2

(7) شريف عبد المنعم كامل ، التجمعات المتدهورة داخل المناطق الحضرية المخططة في مدينة القاهرة ، نفس المصدر ص4

(8) حسين محمد أبو بكر ، التغير في المناطق الحضرية التقليدية القديمة ، نفس المصدر السابق ص7

إلا أن نشأتها سيئة التخطيط ، كما أنها تضم مجموعة من المساكن المتهالكة والتالفة غير الصحية والتي تنقصها الكثير من الوسائل المعيشية اللازمة حيث يسود الإهمال العام للمساكن ووسائل التهوية والإضاءة الطبيعية ، وكذلك النواحي الصحية والمساحات المفتوحة غير كافية ، ومعظم المساحات ضيقة وغير كافية لإقامة مسكن صحي عليها⁽⁹⁾

أما الباحث فيري أن المناطق المتخلفة هي مناطق ذات مساكن متهالكة وفي حالة متدنية معظم مواد بنائها من الخشب والصفائح للرطوبة والزمن دور كبير في تداعياتها وتفتقر إلى خدمات البنية التحتية الأساسية كالمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وغيرها . كما أن شبكة الطرق في حالة سيئة وهي في معظمها عبارة عن ممرات ضيقة لا تسمح لسيارات الإسعاف و المطفأ بدخول معظم شوارعها . و معظم سكانها من ذوي الدخل المحدود وترتفع فيها نسبة الأمية والبطالة .

ثانياً: خصائص المناطق المتخلفة /

إن اختلاف المستويات الإقتصادية والإجتماعية في المدينة يؤدي بالضرورة إلى تعدد الجماعات ، واختلاف طرق الحياة ، وذلك في ضوء موازنة دخولها ومصروفاتها ، مما يضطر بعضها إلى السكن في مناطق متخلفة⁽¹⁰⁾.

وتتصف المناطق المتخلفة بخصائص متنوعة تتمثل في الآتي :

1/ الخصائص المعمارية :

. تتمثل الخصائص المعمارية للمناطق المتخلفة في سوء حالة السكن وعدم كفايته والافتقار إلى المرافق الملائمة (مياه الشرب ، الكهرباء ، الصرف الصحي ، الطرق المرصوفة⁽¹¹⁾) - تتسم مباني هذه المناطق بصغر حجم مساحتها فهي غالباً عبارة عن غرف ذات مساحات صغيرة ولا يزيد ارتفاع المباني عن طابق أو اثنين وتفتقر بعض هذه المساكن إلي دورات المياه والمطابخ وتعتمد علي دورات مياه مشتركة لإكثر من أسرة ، ويقام المطبخ في إحدى أركان الصالة .

(9) سعيد علي خطاب ، المناطق المتخلفة عمرانياً وتطورها ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ، 1994 ، ص 63

(10) حسين عبد الحميد رشوان ، مشكلات المدينة ، مرجع سابق ص 113

(11) أحمد خالد علام وآخرون ، تجديد الأحياء ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1997 ، ص 41

- تتسم معظم مباني هذه المناطق بمخالفتها لقوانين المباني وقواعد التنظيم فغالبية ملاك هذه المباني لا يستعينوا بمهندس التخطيط وتصميم المبنى وإنما يعتمدون على مقول البناء أو على أنفسهم في تصميم مبانيهم وبالتالي تبني جميعها مخالفة لاشتراطات البناء⁽¹²⁾.

- تراكم بنائي غير منتظم بني علي أسس غير هندسية ، لينتج عنها نسيج عمراني متشابك وغير متجانس ، يتميز بالعشوائية وعدم التنظيم لمباني غير مكتملة اندمج فيها العمران فأصبحت بدون ملامح عمرانية .

- تتميز هذه المناطق باستخدامها فضلات الخشب والكرتون في بناء بعض منازلها (كمناطق العشش والأكوخ والمناطق السكنية الفقيرة وهي مواد تعرضها للتدهور والانهيال السريع)⁽¹³⁾.

- افتقارها إلى المساحات الخضراء أو المفتوحة مما يجعل الشارع الضيق هو المتنفس الوحيد لهم فيزدحم بالأطفال وتزداد فيه نسبة الضوضاء ، ويعد مكان لهو الشباب ، إضافة إلى افتقار هذه المناطق إلى الخدمات الثقافية مثل المكتبات والمتاحف .

-تتداخل في المنطقة السكنية الأنشطة التجارية والاقتصادية والصناعية مثل ورش الإصلاح والمحلات التي تشغل الأدوار السفلى من المباني .

-غياب الصيانة اللازمة على جميع المستويات (وحدات سكنية ، واجهات خارجية ، صرف صحي ، وغيرها)

-النقص في الخدمات والمرافق من حيث الكم والتوزيع مثل الخدمات التعليمية والصحية والتجارية

- صعوبة مد شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء فضلاً عن النقص في الخدمات الترفيهية ، كذلك عجز أجهزة المدينة وخاصة جهاز حماية البيئة في العمل بكفاءة مما يؤدي إلى تكدس القمامة وتأخر جهاز حماية البيئة عن نقلها مما يسبب في حدوث مشاكل بيئية وصحية .

-كما تتميز المناطق المتخلفة بتفاوت فيما بينها بالنسبة لارتفاعات المباني وأشكالها غير المتناسقة وأحجامها المختلفة .

(12) نعمات محمد نظمي ، الإرتقاء العمراني بالمناطق المتدهورة (تقييم لتجربة زبالين منشأة ناصر) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة جامعة عين شمس ، 1993، ص68.

(13) صلاح زكي سعيد ، الإسكان العشوائي والإسكان العام بالقاهرة ، المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم ، القاهرة 28.26 يناير 1986، ص74.

. كما تتسم مباني المناطق المتخلفة بصغر حجم مساكنها فهي غالباً عبارة عن حجرات ذات مساحات صغيرة .

هذا بالإضافة إلى مخالفتها لقوانين البناء وقواعد التنظيم ، فغالبية ملاك هذه المباني لا يستعينوا بمهندس التخطيط وتصميم المباني ، وإنما يعتمدون على مقاول البناء أو علي أنفسهم في تصميم مبانيهم ، وبالتالي تبني جميعها مخالفة لاشتراطات البناء .

2/ الخصائص الاجتماعية :

تعد المناطق الحضرية عامل جذب سكاني نظراً لوجود فرص العمل والخدمات وقد يصل عدد السكان فيها إلى درجة لا تستطيع معها الرقعة الحضرية استيعابهم الأمر الذي يدفع الوافدين إلي حل ينعكس على المناطق الحضرية⁽¹⁴⁾.

وتنتشر في هذه المناطق مجموعة من المشكلات أهمها العزل الاجتماعي وارتفاع حوادث الجريمة وانحراف الأحداث وانتشار الأمية خاصة بين النساء . كما تنعدم في مثل هذه الأماكن الخصوصية التي تعد إحدى المطالب الهامة في حياة الإنسان⁽¹⁵⁾.

. تتسم المناطق المتخلفة بالنقص في لأغلب الخدمات الاجتماعية كالمنشآت الصحية والترفيهية وخدمات الاتصالات والحضانة للأطفال ودور الرعاية المختلفة .

. ترتبط بالمجتمع المتخلف قيم خاصة تجاه تعليم المرأة والمشاركة السياسية والمشاركة في تنمية المجتمع ، كما تكاد تنعدم فيه القيم المتعلقة بالمحافظة على البيئة ونظافتها⁽¹⁶⁾.

. ترتفع في المناطق المتخلفة معدلات الجريمة والانحراف والتشرد والريذيلة والجهل والطلاق والوفيات .

. سكان المناطق المتخلفة يعيشون في فقر ،حيث ينخفض المستوى الاقتصادي وترتفع معدلات البطالة .

(14) ليلي صالح علي ، البناء العشوائي ومدى تأثيره في تكوين ظاهرة التلوث البصري (منطقة ابي سليم)

،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الجغرافيا ،جامعة الفاتح ،2007،ص.23

(15) محمد رأفت محمود ، البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، ص25 مرجع سابق

(16) السيد الحسيني ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،2000،ص183.

. سكان المناطق المتخلفة لا يرحب بهم في المناطق الأخرى إذا ما انتقلوا للإقامة بها وذلك لأنهم في مستوى اقتصادي وثقافي أقل ، أو لأنهم يسيرون علي تقاليد لا تتماشى أو تساير المناطق الأخرى .

كما تقل الخدمات التعليمية والحدائق في المناطق المتخلفة عن باقي أجزاء المدينة .
ت كما تتسم هذه المناطق بتدني المستوى الأخلاقي وارتفاع نسبة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والجريمة وتعاطي المخدرات بين الشباب .

3 / الخصائص الاقتصادية :

- تتميز دخول سكان هذه المناطق بانخفاضها ، بالإضافة إلى قلة فرص العمل .
- تعمل نسبة عالية من سكان المناطق المتخلفة في القطاع غير الرسمي بالحرف الصغيرة، أو يعملون عمالاً باليومية ، أو في وظائف بسيطة .
- يلجأ كثير من سكان المناطق المتخلفة إلى شراء الأثاث وبعض حاجاتهم من السلع المستعملة بأسعار رخيصة تناسب دخولهم المحدودة . كما تعتمد كثير من الأسر على عائل واحد ، قد يكون الأب أو الأم الأكبر نظراً لعمل والده المهني وعدم حصوله على معاش ، أو قد تكون الأم ، وقد تعيش الأسرة على المساعدات الخيرية .
- تتميز المناطق المتخلفة بارتفاع معدلات البطالة بها ، وارتفاع الفقر المادي ، مما يؤدي إلى عجزهم عن توفير مخزون غذائي ، أو امتلاكهم لسيولة مادية ، مما يؤدي إلى شيوع عملية الاقتراض بينهم ، كما تقتقر إلى الخصوصية داخل المسكن⁽¹⁷⁾.

4 / الخصائص البيئية :

- . تتميز دخول السكان في المناطق القديمة المتخلفة بانخفاضها ، بالإضافة إلى قلة فرص العمل التي تناسب مع إمكانياتهم العلمية والدراسية الضعيفة ، وافتقار معظم سكانها إلى مصدر دخل دائم ومستمر .
- . تعمل نسبة عالية من سكان هذه المناطق في القطاع الخاص وبالحرف الصغيرة أو يعملون عمالاً يومية أو في وظائف بسيطة تتناسب وقدراتهم العلمية الضعيفة سواء في القطاع الحكومي

(17) السيد الحسيني ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ، مرجع سابق ص183

أو في مؤسسات خاصة ، كما يعملون في الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارات عالية وخاصة الخدمات .

- تتميز المناطق المتخلفة بازدياد معدلات البطالة بها وازدياد الفقر المادي ، مما يؤدي إلى عجزهم عن توفير مخزون غذائي أو امتلاكهم لسيولة مادية ، مما يؤدي إلى شيوع عملية الاقتراض بينهم ، كما تفتقر إلي الخصوصية داخل المسكن⁽¹⁸⁾.

- يلجأ معظم سكان المناطق المتخلفة إلى شراء الأثاث والملابس المستعملة بأسعار رخيصة تتناسب مع دخولهم الضعيفة .

- يعتمد كثير من الأسر على عائل واحد ، قد يكون الأبن الأكبر نظراً لعمل والده المهني وعدم حصوله على معاش ، أو قد تكون الأم ، أو قد تعيش الأسرة على المساعدات الخيرية من جيرانهم أو أقاربهم⁽¹⁹⁾.

- يعيش كثير من الأسر في المناطق المتخلفة على مساعدات الرعاية الاجتماعية أي مشمولين بقانون الرعاية الاجتماعية لعدم توفر مصدر رزق ثابت لهم .

5/ الخصائص الديموغرافية :

- تتميز المناطق المتخلفة بإرتفاع متوسط حجم الأسرة بالرغم من انخفاض مستوى الدخل⁽²⁰⁾.

- تتميز المناطق المتخلفة بإرتفاع الكثافة السكانية بها خاصة في المناطق القديمة من المدينة حيث تصل إلى أكثر من 1500 نسمة /كم² كما تصل في مناطق أخرى إلي أكثر من 2000 نسمة /كم²⁽²¹⁾.

(18) السيد الحسيني ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ط1، مطابع سجل العرب القاهرة 1980، ص183

(19) إسماعيل علي إسماعيل ، المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ، دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1999، ص63

(20) أشرف حسن مطاوع ، المناطق المتدهورة في مدينة الزقازيق ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة، 2004، ص32

(21) حسين محمد أبوبكر ، التغير والتدهور في المناطق الحضرية التقليدية القديمة ، مصدر سابق ص14

-تتسم المناطق المتخلفة بإرتفاع معدل إشغال الغرفة الواحدة عن بقية المناطق الموجودة بالمدينة⁽²²⁾، حيث ترتفع إلى 3 أو 4 أشخاص للغرفة الواحدة ، وهي تعد بذلك مزدحمة ، لأنه إذا ارتفع معدل الإشغال عن 1.5 فرد للغرفة فإننا حينئذ بصدد مشكلة إسكان⁽²³⁾ .

ثالثاً / معايير التخلف :

نظراً لتعدد التعريفات الخاصة بالمناطق المتخلفة كان لابد من وضع معايير للحد الذي على أساسه يمكننا إطلاق صفة المناطق المتخلفة .

وقد تعددت هذه المعايير لتضم بين جوانبها الأبعاد الهندسية والتخطيطية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها ، وهذه المعايير يمكن ذكرها على النحو التالي :

1. تدهور في الكتلة المبنية والتي تظهر في الحالة المتردية للمباني الناتجة عن التقادم وغياب الصيانة ، أو عن طريق عدم توافر المعايير الإنشائية والصحية والتصميمية السليمة.
2. تدهور في المرافق والبنية الأساسية نتيجة عدم توافر أو عدم كفاءة شبكات البنية الأساسية أو زيادة الضغط عليها بشكل لا يتوافق مع تصميمها بإضافة إلى نقص الصيانة مما يسبب أعطالاً متكررة .
3. تدهور في شبكة الطرق والمسارات حيث تتسم الشوارع بالضيق في العرض عن العروض القانونية مما يسبب المزيد من المصاعب في حالة الطوارئ (حوادث ، حريق ، إسعاف) كما يؤدي إرتفاع الكثافات البنائية والسكانية غير المتوافق مع تخطيط شبكة الطرق والممرات . إلى عدم توفر التهوية المناسبة فضلاً عن مشاكل الأزدحام والتلوث البيئي .
- 4 . عدم توفر أو كفاية الخدمات : حيث تقتصر المناطق المتخلفة إلى الخدمات (الصحية، الإدارية ، التجارية ، التعليمية ، الترفيهية ، الاجتماعية) من حيث الكم والتوزيع .
5. الأفئدة إلى المساحات المفتوحة الخضراء : وهي المناطق التي تستعمل كمتنفس للسكان (حدائق ، ملاعب) .

(22)Louis.k.loewen ,urban studies ,new York ,free press,1971,p.202

نقلاً عن:

(23) نعمات محمد نظمي ، الإرتقاء العمراني بالمناطق المتدهورة ، مصدر سابق ص 67.

6 . عدم توافر النظافة البيئية العامة الخارجية للمنطقة حيث يلاحظ غياب أو عدم كفاءة نظام تجميع القمامة والنظافة العامة ، فتنحول الشوارع إلى مقابل للقمامة أو يلجأ الأهالي لحرقها مما ينتج عنه تلوث بيئي ضار .

7. غياب الصيانة : حيث لا تتوفر في الغالب عملية متابعة وصيانة للأحوال العمرانية بالمناطق علي جميع المستويات (المساكن ، الميادين ، الحدائق ، الشوارع ، المرافق العامة) وهو ما يؤدي إلى تهالك هذه المساكن مع مرور الزمن .

8. التلوث البصري العمراني : وهو الناتج عن إختلاف الإرتفاعات والتشكيلات والتصميمات المعمارية وألوان الواجهات مما يؤدي إلى غياب المظهر العمراني اللائق بالمنطقة .

9 . إرتفاع نسبة الجريمة وانتشار تعاطي المخدرات بين الشباب وترك التعليم في مراحل مبكرة .

رابعاً / تصنيف الأحياء المتخلفة :

1 . التصنيف العمراني :

هو التصنيف الذي يهتم بالشكل العمراني ومواد البناء للمناطق المتخلفة وبناءً عليه يتم التقسيم إلى :

أ . أشكال سكنية مخالفة لقوانين البناء والتي تمتد بإرتفاعها الرأسي مخالفة قوانين العمران التي تقضي بعدم إرتفاع المبنى مرة ونصفاً عرض الشارع الواقعة عليه⁽²⁴⁾ .

ب . الأدوار السكنية المتباينة من حيث الشكل الخارجي في العقار الواحد وقد يرجع ذلك لتباين سنوات البناء وما يتبعه من تباين قوانين البناء ، مما يؤثر علي إختلاف الإرتفاعات والبروزات الخارجية .

ج . أشكال سكنية عشوائية البناء وغير مخططة ، وتكاد تنعدم فيها المرافق الأساسية⁽²⁵⁾،

وقد تصنف المناطق المتخلفة تبعاً لشكلها العمراني وموقعها إلى مناطق⁽²⁶⁾:

1. العشش والأكواخ . 2 . المقابر والأحواش .

3. الأطراف المتريفة . 4. الأحياء الشعبية

(24) أشرف حسن أحمد مطاوع ، المناطق المتدهورة في مدينة الزقازيق ، مصدر سابق ص8
(25) محمد خميس الزوكة ، العمران العشوائي في الإسكندرية ، التوزيع والأنماط ، مجلة الآداب ، المجلد السابع والثلاثون ، جامعة الإسكندرية ، 1989، ص312
(26) السيد الحسيني ، الإسكان والتنمية الحضرية ، دراسة للإحياء الفقيرة في مدينة القاهرة ، الطبعة الأولى ، مكتبة غريب ، القاهرة ، 1991، ص54

2. التصنيف الاقتصادي :

حيث تتخذ الحالة الاقتصادية والدخل معياراً لتقسيم المناطق المتخلفة والمتدهورة ، ويتم تقسيم هذه المناطق إلى :

أ . مساكن فقراء المدينة : وهي مساكن تختلف عن الإسكان الريفي فتأخذ شكلاً بائساً وهابطاً وغالباً ما تبنى من الأكواخ والعشش فوق أراضي لا يمتلكونها ، وتكاد تنعدم فيها الخدمات الأساسية وتسكنها الطبقة الفقيرة .

ب . مساكن الإسكان المتوسط : وهو غالباً ما يكون متداخلاً مع الإسكان الفقير ، ولكنه بأغلب الخدمات الأساسية من المياه والكهرباء والصرف الصحي ، وظروفها المعيشية مقبولة .

ج . الضواحي : وقد تسكنها الطبقة المتوسطة أو الغنية حسب نوع الضاحية⁽²⁷⁾، وما يخصصها هو الضواحي التي تسكنها الطبقة المتوسطة .

3 . التصنيف الجغرافي :

حيث يتم تقسيمها بناءً على موقع المنطقة المتخلفة من عمران المدينة إذ تقسم المناطق المتخلفة حسب هذا التصنيف إلى⁽²⁸⁾ :

أ . مناطق داخل النطاق العمراني ب . مناطق تحيط بالنطاق العمراني .

كما تصنف إلي مناطق متدهورة ضمن التجمعات السكانية ومناطق حول التجمعات السكانية أو الأحياء المتدنية الداخلة ضمن الحدود الإدارية للمدن والمناطق المتدنية خارج الحدود الإدارية للمدن⁽³⁰⁾.

4 . التصنيف التاريخي :

حيث يقسم المناطق المتخلفة من حيث تاريخ نشأة تدهورها وتخلفها حيث يصبح تاريخ النشأة هو معيار التصنيف ، وتقسم إلى⁽³¹⁾ :

(28) عبد المنعم شوقي ،مجتمع المدينة ،ط5، مكتبة القاهرة ، القاهرة ،1967،ص123.

(29) الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة (معهد ما سا تشو ستس للتكنولوجيا) التوصيات والمعايير الإرشادية لبرامج تحسين البيئة الحضرية ،جامعة القاهرة ،1983،ص42.

(30) عصام صفي الدين ، العشوائية خطة بلا خطة ، مؤتمر النمو العشوائي حول التجمعات السكنية في مصر ،26يناير ، القاهرة 1986،ص2.

- أ . مناطق متخلفة حديثة النشأة .
 ب . مناطق متخلفة متوسطة النشأة .
 ج . مناطق متخلفة قديمة النشأة .

5 . التصنيف الاجتماعي :

وتصنف فيه المناطق تبعاً للرؤية الاجتماعية وإمكانية النهوض به أو زيادة تدنيه ، ويتم تقسيمها إلى⁽³²⁾ :

- أ . المناطق المتخلفة ذات الأمل : وهي المناطق التي يسكنها المهاجرون الجدد للمدينة على أمل تحقيق مستوى معيشي أفضل .
 ب . المناطق المتخلفة البائسة : وهي المناطق التي فقد سكانها الأمل في حياة أفضل .
 7 . التصنيف التشريعي :

وفيه ينظر إلى المناطق المتخلفة والمتدهورة عمرانياً من حيث كونها رقابة وبإذن الدولة ، أو قامت على أراضي الدولة دون موافقة تخطيطه . وبالتالي تتكون بالنتيجة وهو قطاع سكني غير رسمي ، وتنقسم إلى :

أ . المناطق الرسمية : وهي المناطق السكنية التي تتميز بشرعيتها وملكية الأراضي لإصحابها ، وتوفر رخصة البناء والتخطيط المعتمد ، وهي تنقسم إلى :

1. الإسكان العام : الذي يتم تنفيذه وتقييمه بواسطة الحكومة .
2. الإسكان التعاوني : الذي يتم بواسطة جمعيات الإسكان التعاونية .
3. الإسكان الخاص : حيث يتولى نشاؤه الأفراد أو القطاع الخاص .

ب . المناطق غير الرسمية : وهي المناطق المتخلفة التي تتميز بعدم شرعيتها وعدم ملكية الأراضي لإصحابها ، وإنعدام رخصة البناء والتخطيط لها ، وغالباً ما تكون على أطراف المدن من مناطق واطعي اليد ، أو مناطق متدنية أو متخلفة وهي مناطق فقيرة ذات مستوى متدني وغالباً ما تكون داخل المدينة .

خامساً/ عوامل تداعي وتخلف العمران الحضري:

(31) سيف الدين أحمد فرج زايد ، آليات الإسكان الغير الرسمي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 1998، ص22.

(32) أشرف حسن مطاوع ، مصدر سابق ، ص10

1. عامل الزمن:

يرتبط بعامل الزمن مجموعة من العوامل المتداخلة المكملة لبعضها البعض مثل:

- أ. مادة البناء ب. طراز البناء ت. نمط عرض الشوارع.
ث. البنى الارتكازية وطاققتها الاستيعابية . ج. موقع الحي السكني من دورة حياة المحلة .

2. عامل الموضع والموقع:

المدينة نتاج موقعها أنها مرآة تعكس كل ما يجري في هذا الإقليم من تبدلات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

3. الظروف المناخية وتتمثل في:

أ. عامل الرطوبة والتي تؤدي إلى تشقق حائط المبنى بسبب ما تحدثه من تمدد، وللرطوبة أربع مصادر رئيسية تؤثر سلباً على المباني⁽³³⁾ (الأمطار، جريان المياه وتجمعها على الأرض، تسرب المياه وتجمعاً تحت سطح الأرض) وللرطوبة دور متعدد التأثيرات على المباني فهي تضعف مقاومة المواد بطبيعتها ، قابليتها على إذابة المواد ، وتعمل على تآكل الصلب منها عندما تكون وسطاً مذيئاً للمواد الكيماوية في التربة أو الجو ، كما أن تأثيرها قد يكون مباشراً على المبنى أو غير مباشر على الأرضية التي يستند عليها المبنى أو على ما يحيط به ، وفي كلتا الحالتين فإن الرطوبة هي العدو اللدود للمباني القديمة.

ب . يؤدي تسرب الأكسجين إلى صدأ حديد التسليح ، مما يؤدي إلى وجود شروخ في سقف المباني السكنية.

ج يؤدي وجود المبنى بجوار النباتات الزراعية إلى إحداث تداخل في أساسيات المبنى بسبب امتصاصه للرطوبة

د. كما تؤثر المياه التي تروي هذه النباتات على أساسيات المبنى من خلال تسرب المياه إلى قواعد البناء ويأكلها للتحديدات والقواعد الخرسانية بسبب سوء المواد الخام أو عدم ملائمتها لطبيعة المنطقة ، وقد يؤدي وجود المياه بصورة زائدة داخل المبنى إلى تشقق الحوائط أو تساقط

(33) مضر خليل العمر ، قياس تداعي الموجود لعمراني ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 31، تشرين

الثاني ، 1996

البياض ، أو تلف الأعمال الخشبية ، أو خلخلة بلاط المبنى مما يؤدي عموماً إلى إحداث تدهور في الشكل العمراني للمبنى⁽³⁴⁾.

4 . عامل الإهمال: وهو العامل المرتبط بتدخل الإنسان في الهيكل العمراني وتركيبه وتغييره لشكله أو تغييره للمنطقة ككل ، ويحدث الإهمال للسكن الواحد أو أكثر من الأسباب المبينة أدناه:

- . ضعف المردود المالي للصيانة في حالة استئجار المبنى.
- . الاستعمال المكثف للمبنى بما يفوق طاقته الإستيعابية.
- . استعمال جزء من المبنى وترك الجزء الباقي دون عناية أو صيانة.
- . تعدد الشركاء في الميراث واختلافهم حول ضرورة الصيانة والترميم . التعمد في الإهمال توقعاً للتغيرات التي قد تحدث في المنطقة أو الحي السكني . عدم التفرغ وضعف الإمكانيات الذاتية غير المادية لإجراء الترميمات. بناء المساحات المتروكة في شكل حدائق أو مداخل أحواش داخلية إما من أجل ربح اقتصادي من خلال زيادة عدد الغرف لإيجاد متسع للأعداد المتزايد للأسرة⁽³⁵⁾.

5. عامل التبدل في استعمالات الأرض:

لعمليات الغزو والتتابع والانتشار ثم السيادة دورها في التغيرات التي تحصل في الحي السكني . وإن سيادة الاستعمالات غير السكنية في الشوارع الرئيسية تجعل السكن قريباً غير مناسب للكثيرين . لذا تزداد حلقات سلسلة الفراغات وقد تترك بعض المباني دون إشغال مما يجعلها مصدر خطر على المنطقة ، ليس من الناحية الأمنية فقط، بل في دفع الآخرين لإهمال الترميمات والتفكير بالانتقال من المنطقة أيضاً . فوجود مباني خالية ومتروكة في الحي السكني عائق أمام تطوير الحي السكني وتسريع التدهور والإهمال المتعمد.

6 . غياب دور التخطيط العمراني:

(34) علي مهران هشام ، فرات توفيق الربيع ، وسائل حماية المنشآت التعليمية من التدهور في الظروف البيئية

المختلفة ، مجلة المهندسين ، العدد 517، أبريل، السنة الخامسة والخمسون ، 1999، ص22

(35) سعيد علي خطاب ، المناطق المتخلفة عمرانياً وتطويرها ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ، 1994 ، ص65

. لقرارات البلدية دور حاسم لتغيير خارطة الأجزاء القديمة والمتخلفة في المدينة مثل إقامة جسور جديدة تربط بين أجزاء المدينة أو طرق سريعة حول مركز المدينة لتخفيف حركة المرور في المدينة ، وهي عوامل تساهم في تدهور المنطقة السكنية وقطيع أوصالها وتجزئتها . تؤدي عملية التجديد العمراني للمناطق المتدنية داخل المدينة إلى وجود أعداد كبيرة من ذوي الدخل المنخفض بدون مسكن مما يؤدي بدوره إلى البحث عن الأماكن البديلة وبالتالي ظهور مناطق متدنية أخرى داخل المدينة⁽³⁶⁾.
 . إقامة مناطق سكنية أو أحياء بأكملها في أحد اتجاهات المدينة دون الرجوع إلى التخطيط العمراني التابع للمدينة ، مما يؤدي إلى نشأة منطقة غير شرعية ولا تستند للتشريعات التخطيطية.

7. العوامل الديموغرافية :

تعتبر مشكلة الإسكان مشكلة اجتماعية بالمقام الأول، ومن الأسباب الاجتماعية والديموغرافية التي أثرت في ظهور الأحياء المتخلفة في المدينة وهي:
 أ . ارتفاع معدلات النمو السكاني:
 يمكن اعتبار الزيادة السكانية المضطردة في المدن كان لها انعكاس كبير على مشكلة الإسكان لما يرتبط به من زيادة في الطلب على الوحدات السكنية⁽³⁷⁾ . ويرتبط مفهوم النمو السكاني بمفهوم تضخم السكان وأزمة السكن⁽³⁸⁾ ويرجع النمو السكاني إلى:

ب . الهجرة:

تعد الهجرة السبب الرئيسي في زيادة معدلات التخلف في مساكن المدينة ووجود العديد من المناطق المتدنية والمتخلفة ، وهي تتخذ الأشكال التالية:

(36) أحمد بودراع ، الناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث، رسالة دكتوراه غير منشوره ، قسم علم الاجتماع ، جامعة القاهرة ، 1989، ص63

(37) ريماء محمد ربحان، متابعة وتقييم مشروع نماذج الإسكان منخفض التكاليف ، رسالة ماجستير، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة، 1999،

(38) غادة محمد ربحان، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات ، جامعة حلوان ، 2008، ص21

قد ينشأ التخلف العمراني للمدينة من خلال الهجرة الوافدة من الريف إلى المدينة⁽³⁹⁾ والتي تعود إلى عوامل مختلفة ، مثل البحث عن فرص العمل في المدن أو إهمال التنمية الريفية ، وسوء الأحوال الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة وتقشي البطالة وانخفاض مستوى الأجور في الريف عنه في المدينة ورغبة بعض المتعلمين مواصلة دراستهم وتعليمهم في المدن .

والمهاجر في بداية نزوحه إلى المدينة يعتمد على أحد أقاربه أو أصدقاءه في إقامته الأولى لفترة مؤقتة يبحث خلالها عن عمل ومأوى له⁽⁴⁰⁾ وعادة ما يجد فرصة عمل له عن طريق الأهل أو الأقارب في أحد الأعمال الهامشية أو التي لا تحتاج إلى تخصص دقيق ، ومن ثم يبحث عن مأوى ، وغالباً ما يكون في المناطق المتخلفة والمتدهورة ذات الإيجارات الرخيصة ، أو قد ينشأ بإمكاناته المحدودة سكناً مناسباً له بجوار عمله يفقد لكافة الخدمات الضرورية ، وتنشأ بذلك منطقة متخلفة⁽⁴¹⁾ داخل المدينة بعد أن عجزت موارده المالية عن الحصول على مسكن داخل المناطق السكنية القائمة ، ومع غياب الرقابة الحكومية تتفاقم المشكلة وتنشأ العديد من المناطق المتخلفة في المدينة⁽⁴²⁾.

. قد تكون الهجرة لسكان المدينة الأصليين داخل المدينة نفسها بعد أن يرتفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي يغادروا المناطق السكنية القديمة في وسط المدينة باتجاه مناطق سكنية جديدة ومتطورة تاركين مبانيهم القديمة بدون إشراف أو صيانة دورية مما يؤدي إلى سوء مرافقها وعجزها عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة فتصبح منطقة متدنية ومناسبة لذوي الدخل المنخفضة والمهاجرين الباحثين عن العمل في المدينة .

ج . الزيادة الطبيعية :

(39) علي مهران هشام ، فرات توفيق الربيع ، وسائل صيانة المنشآت من التدهور في الظروف المختلفة ، مصدر سابق ، ص 22

(40) محمد الجوهري ، سعاد عثمان ، دراسات في الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1991 ، ص 61

(41) نهى السيد حامد فهمي ، النواحي الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالنمو العشوائي ، المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم للفترة من 28.26 يناير ، القاهرة ، 1986 ، ص 6

(42) ممدوح الولي ، سكان العشش والعشوائيات ، الخريطة الإسكانية للمحافظات ، القاهرة ، نقابة المهندسين المصرية ، 1993 ، ص 261

يؤدي النمو السكاني مع انخفاض معدل الوفيات إلى وجود فجوة بين المعروض من المساكن وبين الحاجة المتزايدة له . كما يؤدي ارتفاع نسبة الشباب في التركيب العمري إلى ارتفاع معدلات البحث عن فرص العمل بالإضافة ارتفاع الطلب على المأوى والسكن الملائم ، مما يدفع معظمهم بالبحث عن مأوى بالمناطق المتخلفة داخل المدينة .

8 . العوامل الاقتصادية :

وهي العوامل التي تتعلق بالمسائل الاقتصادية على مستوى الفرد مثل قلة دخله وموارده ، وفقر ثقافته وبيئته ، أو على مستوى الدولة من خلال ضعف الإنفاق على إسكان محدودي الدخل .

أ . على مستوى الفرد : إن تدني مستوى الدخل لدى الفرد يعد أحد الأسباب الأساسية التي تدفع هؤلاء السكان إلى البحث عن مسكن غير ملائم صحياً من حيث مرافقه ودرجة تهويته وعمرانيا من حيث البناء والمساحة ، واجتماعياً من حيث أثاره ومكوناته ، مما يؤدي إلى الأفئدة إلى الخصوصية ونشأة منطقة متخلفة تماماً⁽⁴³⁾.

كما أن نشأة الإنسان في منطقة متخلفة منذ البداية يورثه ثقافة الفقر من كافة جوانبها ، فالفقر له جانب اقتصادي يتمثل في انخفاض مستوى الدخل ، ومستوى الرفاهية ، ومستوى معدلات الإنفاق على الضروريات ، وله جانب اجتماعي يتمثل في ارتفاع نسبة الوفيات ونفشي الأمراض وارتفاع نسبة الأمية ، وللفقر جانب ثقافي يتمثل في انعدام وسائل الترفيه والتسلية وانخفاض نسبة ذوي المؤهلات والجهل بالسياسة وأمور المجتمع ، كما أن للفقر جانب عمراني يتمثل في مبنى متدني وغرف صغيرة لا تكفي حاجة الفرد⁽⁴⁴⁾ .

ويؤدي ارتفاع مستوى الدخل إلى البحث عن مساكن جيدة ذات مواصفات خاصة مما يدفع أصحاب الدخل المرتفع إلى هجرة المناطق القديمة والمتوسطة إلى المناطق الحديثة ، مما يجعل هذه المناطق صالحة ومناسبة لأصحاب الدخل المنخفض وإن بيوتها رديئة وضيقة مما يزيد من تدهورها مع مرور الزمن ، وتنشأ بعد ذلك منطقة متخلفة .

(43) هدى الشناوي ، المأوى بين الحاجات الإنسانية المتوقعة والإمكانات المتاحة ، ندوة المأوى والتحضر ، وزارة

التعمير والإسكان ، للفترة من 5.3 ديسمبر القاهرة ، 1990، ص381

(44) محمود الكردي ، التحضر دراسة إجتماعية ، الكتاب الثاني ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986، ص219

ب . على مستوى المدينة أو الدولة

1. تساهم شبكات النقل الحديثة في ترك الطبقة الغنية في المدينة مناطقهم القديمة والاتجاه نحو المناطق الحديثة . في حين تصبح هذه المناطق مأوى لغير القادرين على السكن في المناطق البعيدة عن نشاطاتهم بسبب انخفاض إيجاراتها وتوفر وسائل مواصلاتها مما يقلل من حجم الإنفاق على النقل ، وهذا يرغب السكان المهاجرين أو ذوي الدخل المنخفضة في سكن هذه المناطق مما يؤدي إلى تدهورها تدريجياً

2. انخفاض الإستثمار في مجال الإسكان يساهم في خلق مشكلة السكن وتدهور المناطق القديمة.

3. الفجوة بين مستوى الدخل وتكلفة المسكن⁽⁴⁵⁾ . ينعكس هذا الأمر على مستويات المسكن الذي تستطيع ميزانية الأسرة أن تتحمله من جهة وعلى زيادة الهوة بينما تستطيع الأسرة أن توفره من دخل للحصول على مسكن وبين قسط التملك أو القيمة الإيجارية والإقتصادية المناسبة للمسكن

4 . اتساع الفجوة بين العرض والطلب : يتمثل الجانب الرئيسي لمشكلة الإسكان للمناطق المتخلفة في عدم وفرة المعروض من الوحدات السكنية لمقابلة الطلب عليها من ناحية الكم والنوع ، فهناك عدم تكافؤ بين المنتج من الوحدات السكنية والنمو السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة من الريف إلى المدينة .

5. الأسباب السياسية والتشريعية :

. التشريعات والقوانين التي تصدرها الدولة كمنظم لقطاع الإسكان .

. قانون تقسيم الأراضي الفضاء ، وقانون التخطيط العمراني .

. ضعف الإهتمام بالتنمية الإقليمية .

6 . يؤدي إرتفاع أسعار الأراضي داخل الكتلة العمرانية الناتج عن المضاربة في سوق الإستثمار في كافة المجالات التجارية . وانتشار المصانع داخل أو خارج الكتلة السكنية والضغط المتزايد للسكان في المدن إلى إرتفاع قيمة الأرض التي تحتاجها الصناعة ، وتظل الأجور التي يتقاضاها المهاجرون منخفضة مما يدفع هؤلاء العمال إلى الإقامة إما في المباني القديمة المهملة

(45) نجوى إبراهيم ، سياسة الإسكان ، دراسة حالة 1974. 1986 ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، 1977 ،

مشاركة مع الآخرين . أو السعي للإقامة في مناطق الأطراف الفقيرة وفي مساكن صغيرة المساح تسكنها أعداد كبيرة من الأفراد مما ينشأ منطقة متخلقة ومتدهورة⁽⁴⁶⁾ .

7. يؤدي انتشار المصانع على أطراف المدينة وعدم توافر مساكن كافية وملائمة للعمال إلى إقامة مباني مؤقتة ومتهالكة ، ومع مرور الوقت تنشأ منطقة كاملة متدنية بجوار المصانع أو الأراضي الزراعية القريبة منها ⁽⁴⁷⁾ ومع التوسع العمراني للمدن تصبح هذه المناطق ضمن الحيز الحضري .

سادساً / تقويم المناطق الحضرية :

وقد جهزت الكثير من الدول الصناعية سلسه من معايير والاسس والمقاييس على اساس عناصر المنفعة العامه التي تشمل الصحة العامه والامن والراحه والاقتصاد والاخلاق العامه والجمال لاستخدامها في تقييم مستوى البيئه السكنيه والبيئه العامه المحيطه بها . ولاشك ان هذه المعادلات تختلف من مدينه لاخرى حسب ظروف المجتمع المحليه الاجتماعيه والاقتصاديه وتغطي المعايير الخاصه بالمباني السكنيه تصميم واشغال المسكن والنواحي الصحيه والوقايه من الحريق ومواد البناء الداخله في البناء ، اما المعايير الخاصه بالبيئه العامه فتغطي كثيرا من مجالات تصميم قطع الارض ، والبلوكات والشوارع والكثافه السكانيه والبنائيه وتوزيع هذه الكثافات وانواع الخدمات المتوفره ، وتطبيق هذه المعايير على اي مدينه يمكن تقسيم حاله البيئه السكنيه والبيئه العامه المحيطه بها الى عدده مستويات كما في الجدول ادناه:-

جدول (1-7) تقسيم البيئه السكنيه والبيئه العامه المحيطه بها الى مستويات

المستوى		نقط تخلف المسكن	نقط تخلف البيئه العامه	اجمال نقط التخلف
ممتاز	أ	20-0	10-0	30-0
مقبول	ب	59-30	39-20	99-50
ضعيف	ج	89-60	59-40	149-100
تحت المستوى	د	119-90	79-60	199-150
غير صالح نهائيا	هـ	120 فما فوق	80 فما فوق	200 فما فوق

(46) رمزي زكي ، مشكلة التضخم الحضري في مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1980، ص249

(47) ميشيل فؤاد جورجي ، النمو العشوائي للتجمعات السكنية في مصر ، المؤتمر السنوي الأول لتخطيط

المدن والأقاليم للفترة من 28.26 يناير ، القاهرة ، 1986، ص3.2

ويتضح من الجدول المذكور ما يأتي:-

1- المساكن والبيئة العامة المحيطة بها تقع في المستوى (د، هـ) هي مساحات أو أحياء سكنية الغالبية العظمى من مبانيها وبيئتها متخلفة وفقيرة صحياً لدرجة تتطلب إزالة الحي بأكمله وإعادة تخطيطه وتعميره.

2- المساكن والبيئة العامة التي تقع في مستوى (ج) هي مساحات أو أحياء سكنية تحتاج الى نسبة من مبانيها الى الإزالة ونسبة أخرى الى الترميم والإصلاح والإضافة لإعادة تأهيلها وإسكانها لتتماشى مع متطلبات الحياة العصرية الجديدة .

3- المساكن والبيئة العامة التي تقع في المستوى (أ، ب) هي مساحات أو أحياء سكنية ، الغالبية العظمى من مبانيها جيدة ، ويجب الحفاظ عليها من أن يتدهور أو يتسرب اليها التخلف .

والجدول التالي عبارته عن نموذج اعده الباحث قابلة للتطبيق على المناطق الحضرية لمدننا، مستخدماً طريقه الاوزان النسبيه ،حيث اعطيت قيم للمتغيرات المهمه المؤثره على كفاءة أداء المساكن والبيئة العامه للمنطقه السكنيه ، حيث اعتبرت المناطق الحضرية التي تجمع درجات ما بين (90-100) تعد مناطق حضرية ممتازة ، بينما اعتبرت المناطق السكنيه التي تجمع من الدرجات ما بين (80-89) من النوع جيد جدا ، بينما المناطق الجيده هي التي تجمع درجات ما بين (70-79) ، اما مناطق متوسطه النوعيه من حيث المسكن والبيئة العامه هي التي تجمع ما بين (60-69) ، واعتبرت المناطق المقبوله للسكن هي التي تجمع ما بين (50-59) ضمن الحدود الدنيا المسموحه للسكن ، واعتبرت المناطق التي تحصل على اقل من (50) درجة ضعيفة ومتدهورة وبحاجة الى إعادة التأهيل والتطوير والتجديد الحضري.

جدول (7-2) نموذج تقييم المناطق الحضرية

أ- الحالة السكنية

حاله للمسكن	مساحه للمسكن	نوع المسكن	ماده البناء المستعمل	ملكه الدار	عمر البناء	توفر الهاتف والكهرباء	الحاله الانشائيه للمسكن	توفر مكان لايواء السيارة	توفر الحديقة في المسكن	توفر الماء الصالح للشرب	توفر الصرف الصحي	حاجه المسكن للصيانة	مجموع الدرجات
5	4	4	4	5	6	5	6	4	3	5	5	4	60

ب- البيئة السكنية

البيئة السكنية	البعد عن مقر العمل	توفر وسائل النقل العام	توفر شبكة الصرف الصحي	توفر الخدمات التعليمية	توفر الخدمات الصحية	القرب من المراكز التجارية	توفر الحدائق العامة	توفر أماكن العبادة	الكثافة السكانية	نظافة البيئة	وجود شوارع معبدة	الضوضاء ومضايقة الأستعمالات المجاورة	تصاميم المباني والمظهر العام	مجموع الدرجات
الوزن النسبي (درجة)	4	3	2	5	2	2	3	2	4	4	4	2	3	40

مصادر الفصل السابع

- 1- إسماعيل علي إسماعيل ، المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ،دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة القاهرة ،1999.
- 2- أشرف حسن مطاوع ، المناطق المتدهورة في مدينة الزقازيق ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة،2004.
- 3- أحمد خالد علام وآخرون ، تجديد الأحياء ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،1997.
- 4- السيد الحسيني ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،2000.
- 5- السيد الحسيني ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ط1، مطابع سجل العرب القاهرة ،1980.
- 6- السيد الحسيني ،الإسكان والتنمية الحضرية ، دراسة للإحياء الفقيرة في مدينة القاهرة ، الطبعة الأولى ،مكتبة غريب ،القاهرة ،1991.
- 7- الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة (معهد ما سا تشو ستس للتكنولوجيا) التوصيات والمعايير الإرشادية لبرامج تحسين البيئة الحضرية ،جامعة القاهرة ،1983.
- 8- حسين محمد أبو بكر ، التغير والتدهور في المناطق الحضرية التقليدية القديمة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 1990 .
- 9- حسين عبد الحميد رشوان ، مشكلات المدينة ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1997.
- 10- سعيد علي خطاب ، المناطق المتخلفة عمرانياً وتطويرها ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ، 1994.

- 11- شريف عبد المنعم كامل ، التجمعات المتدهورة داخل المناطق الحضرية المخططة في مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ، 2004.
- 12- صلاح زكي سعيد ، الإسكان العشوائي والإسكان العام بالقاهرة ، المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم ، القاهرة 26.28 يناير 1986.
- 13- عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة الأجمع الحضري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط7، 1981.
- 14- عبد المنعم شوقي ،مجتمع المدينة ، ط5، مكتبة القاهرة ، القاهرة ، 1967.
- 15- عصام صفي الدين ، العشوائية خطة بلا خطة ، مؤتمر النمو العشوائي حول التجمعات السكنية في مصر ، 26 يناير ، القاهرة 1986.
- 16- ليلي صالح علي ، البناء العشوائي ومدى تأثيره في تكوين ظاهرة التلوث البصري (منطقة ابي سليم) ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الجغرافيا ،جامعة الفاتح ، 2007.
- 17- محمد رأفت محمود ، البنية الإقتصادية والإجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط ، 1998 .
- 18- محمد رأفت محمود ، البنية الإقتصادية والإجتماعية لسكان المناطق العشوائية . مصدر سابق.
- 19- محمد خميس الزوكة ، العمران العشوائي في الإسكندرية ، التوزيع والأنماط ، مجلة الآداب ، المجلد السابع والثلاثون ،جامعة الإسكندرية ، 1989.
- 20- نعمات محمد نظمي ، الإرتقاء العمراني بالمناطق المتدهورة (تقييم لتجربة زبالين منشأة ناصر) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة جامعة عين شمس ، 1993.
- 21- Louis.k.loewen ,urban stdies ,newyork ,free bress,1971.